

[illegible]







الغضب ثابتة بالكتاب والسنة اما الكتاب فتعوله تعالى ولا تأكلوا  
 أموالكم بينكم بالباطل واما السنة فتقول صلى الله عليه وسلم في حجة  
 الوداع بمكة يوم غزوان دماكم واموالكم واغنائكم عليكم حرم حرمة  
 يومكم هذا في بلدكم هذا اليوم تلقون ربكم لاهل بلدت قالوا  
 نعم قال اللهم اشهد له يوم القيوم وقوله صلى الله عليه وسلم من غضب  
 شبرا من ارض طوفه الله من سبع ارضين متفق عليه  
 اهـ واشيا ركب معناه يقول هو اي الغضب لغة اخذ الشيء  
 من الغير كما في الهداية ما لا كان الشيء وغيره كما قرأه ليس  
 بحال شرعا على وجه التثنية قال في النهاية اطلق على المفصول  
 لفظ الشيء ولم يقيده بالمال لان الغضب لغة مستوي في كل باب  
 ما لا كان لما خذ ولا يقال غضب بوجهة فلان وخير وفلان  
 وولده اهـ قال في المصباح غضب غضبا ج من باب ضرب  
 فهو غا صاب ويجمع على غضاب ككافوكها ورويت في يعضون  
 يقال غضبته والله يتطلق على حل النساء علي فضل الارض  
 يقال غضبني فلان على فعل فلان لو لم يرد وفي شرح مقدسي  
 يقال غضبت على رجل شي وغضبت منه وغضبت اياه غضبا  
 ويقال للمفصول غضب شعبة بالمصدر اهـ واما مضاهه  
 الزالة تدحقة اي بغضا في التعريق كما ذكره ابن الكاظم في جملوس  
 على ليستا طافان الزالة متجوزة فيه لانه لا يفعل في التعريق  
 فان قلنا تثنيدهم الزالة ليدل بحقه لا يتحقق في  
 الغضب من الفا صيب فان بدلنا صيب غنر محقة وكذا المنقطة  
 اذ لم يشهد مع القدرة على الاشهاد مع انه لا يزيل يدركه  
 الطمان فيما ذكره ليس بالغرض الغضب بل من حيث وجود  
 التعدي كما في العنيفة كالموتل لسان في مغارة ويزنك هالده  
 ولم يأخذ في تعريفه هالده ولذا لو غضب بجلا فاستهله هالده

الغضب

يبين ان الله يضمن قيمة النحل ونقصان الام وزان يرضع في  
 الام شيئا قاله فان في جميع ذلك لمستدعي لا يتحقق الغضب  
 على انه غا صب الفا صت ليكن بنا صب ج ما لمحق به في جرا  
 احكامه عليه على ما اشير اليه في محط وقا به في كذا في شرحه  
 الغضب من الفا صيب ليس بتعصب شرعا في الثانية غا صيب  
 الفا صيب اذا استهله وادى لقيمة في الاول يرى من لحيات  
 وحق في يوسف لا يهتني ولورث العبد يرضي عند الكاظمي  
 الصدور لشرها غا صيب الفا صب اذ روه على المالك قال يونس  
 اصفار كما لا تخلف بين يوب ونوب مطيع يقول ان لا يزل الارض على  
 الاول وقال صاحب الجاه مع الاصف عند يونس انه كان يرضع يونس  
 على صاحب يرضع ان يزلوا تحقيق عند يونس لا يرضع الغضب  
 الثاني ان لم يكن عند غصبا شرعا فلا شك في ان غصبا عند  
 فالفا صب الاول ان كان بمنزلة مراكمة حكمه وان لم يكن  
 بمنزلة المالك يجعل تعديده عنه بتكثير لوسا بطر بمنزلة زينة  
 يده فان عود اليه عليه هذا التقدير وفيه بان يرضع لظاهر  
 فان قيل يرضع بدين حقيقة وانما في المالك ارض زالة قلنا  
 الزالة محاذ عن التسعير وتسميته من ان يكون بتصرف  
 اليد حقيقة او بقرها فيكون من عموم بخلاف دفع الاشكال  
 الاخير ايضا ولقد فلت لنا قضية انفا بان يرضع بما يرضع  
 من عبد ووصي ولا مالها اهـ ويؤكد ان يد رجا محمود  
 اي يورع بالغنى وقد استقرها اهذه من لورديته او لغير  
 المستقرة قبل ان يحمله من موضعه الذي كان له قبل ان يورع  
 وقال السيد حمد ما قد يد غصبا للارزلة فقط كما سيظهر فان  
 يد لورديته بالغنى يد لورديته بالمسكن قبل ان يورع اهـ زينة يرضع  
 المورع ما لم يرضع كادو خرو بعد قفلة بانفا يد غصبا لكان اولي

سم

فان في ذلك اشياء بدو مسئلة حكم فيكون راجعا اليها وهو في  
حما مع انفسهم لم ينع فتاوي رشيديا ليوحي هذا اليهم  
اذا انقلبا من مكان فيه لو كانت حال الجور والافلا ولو قلنا  
بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه ونقول في المصحة ان  
المتعلق الضمان مطلقا ونقول المتدسي عن التتخا لانه ان  
يحدث من قبل ان يعقد ومنه ما من صاحبها ولم يخرجها من  
موضعها ثم عقدها الاخر فلهما جميعا ربيهم بينهما شيئا ولو  
من اخذ من غير الانسنان في روافد الجور ومنه ما لم يخرجها  
فان من يخرج فلا ضمان عليه الا اذا هلك بعلمه واخرجه وهذا  
استحسان ولا لورب رابته فنزل فاننا لا يضمن في المصحة  
حتى يحولها هو ما ثبات اي مع ثباته بدو مسئلة وعالم  
ان الشيخين اعتمد في الفصص ازالة اليد المحقة ما ثبات اليد  
المطلقة نفع في العين ومحي كلف ما زالة اليد المحقة ومطلقة  
وعتبر لثبات اليد المطلقة فقط ومنع عن هذا ما لم  
يكون اذرا ولا يفسد الا يكون مصحوبة عدلية والتمس مدونة  
في الزاوية اذ لم تكن في حالة الفصص فنزلة يستبان مضمون  
بلا غير في حال الفصص لا تضمن بالامكان عندنا لانها في يد  
المالك حتى يزيلها عنه فلم يتحقق ازالة اليد خلافا لاعت  
لثبات في المصحة ان ثبات اليد المطلقة فلا تضمن الزاوية عندنا  
الا بالتدبير او بالتمسك بعد طلب المالك فلم يطلب المالك الزاوية  
وعندها ضمه بالاجماع وكذا لا تضمن ما صار مع المتبع بغير  
صنعه كما في الفصص ذرية فتتبعها اخيرا او وكذا لا تضمن  
التابع لعدم الصنع منه والذات جسي المالكة عن مولى شيعة  
حتى حماعت لا تضمن ما ذكرنا قال التمسنا في الاصل لانه اليد  
المحقة لا ثبات اليد المطلقة ولا في يد الانسان دون فطر

علي يد فوقعت في المصحة وان فقد ثبات اليد ولو تلقى شر  
استبان مضمون لم يضمن وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد  
اه وهذا امر صحيح في ان الفصص هو ازالة فقط ولا يضمن  
في انه لا يضمن من الازالة ولا ثبات جميعا ونقل التمسنا في  
عن الزاوية ما به يحصل التوقيف في كلامهم حيث قال المصحة  
ضرب ما هو موجب للضمان فتبين ان ازالة اليد وما هو موجب  
لذات حيث شرط له اشياء اليد ونقل المتدسي عن تحفة قال  
الفصص المحجب للضمان ازالة يد المالك وضا حب اليد في ان  
يعمل في العين علي وجه التعدي وما ثبات اليد في العين  
علي وجه التعدي بدو ازالة اليد لكونه غصبا موجبا لعدم  
للضمان اه دهر في مال هو ما يقول يقتضي ويدخر ويحتمل  
يرجع غصب من اخر حقة حنطرة فلا ينع علي الفاصب فانها اجمية  
ها وقد مر في كتاب نسخها لا يتحقق رسي كان صاحب شرعا  
ولا تسمى حراما في المصحة وما في حكمها لانه يتحول في شرعية  
بعض الكفا ربيته كلفه عبر متقوم لانه عبر ما حرام شرعا فلا  
يتحقق الفصص في اخذ مبيته اذ ماتت حقت لغتها من غير السب  
والخاد وما المصحة وما في حكمها فله من ثبات وهو غير متقوم  
واقا السمك وخرد فهو ما لا يتحقق فله الفصص وغير متقوم  
بمسك ولو حيث ورد لانه اسم فاعل ولا يتحقق الفصص علي ان يكون  
سم مفعول فانه ما خوز من تقوم وهو في صفة اسم مفعول  
لا ينبغي الا من المتدسي كذا نقله الشيخ الرضي عن شيخه في  
البريك اية صاحب شرعا لم يستبان في ذلك قولك بطلان المصحة فان  
استدرك وهو غير ظاهر في غير المصحة ولا في تفسيره  
بحاله فحين شرعا وهو مظهر في ما فيكون فضلا فلا يتسمر  
فلا يتحقق الفصص في غير مسك ومثله مظهر في الزاوية عندنا

فرستاني و لو كان الخواري ينجبها لانه متفق عندنا انه حكم  
المباح بالظن لانه لا من يدعيه وما يدعيه والنفس يحرك  
في حال الكمال والحيات لا يشك على عاقل الشارح ما في الحقيقة انه  
تو غصب من اجل فعله ضمانا اذ فانه ليس عليه القيمة اه  
لانه معني قوله فلا يتحقق اي غصب ضمانا لا غصب الرد  
فانه يتحقق فتنبه محترم فلا يتحقق الغصب في حال حرب  
اي غير متحاربين قال بالانقل قال الحلبي وهو مني قوله  
بعضهم ان اليد بفعل في العين فاستغني به عنه اه وقال  
السيد احمد قد يوجد النقل في غير النكاح اذ هو من الدراو  
كرب الا ان فلا يتحقق الغصب في المعاملات لعدم تحقق رتبة  
اليد بفعل في العقار لان يد المالك لا تزول الا اذا خرج عنه وهو  
فعل فيه لا في المعاملات بخلاف المالك بالانقل عنه غصب  
ولا اثبات فيه قلنا ان تصرف في المالك بالانقل عنه غصب  
موجب للمرد لوجود اثنان اليد الاضمان حتى لو هلك العقار  
ما تغلب عليه المالك وانقطع شريك وذهب به السبيل في المخاصم  
لا يضمن عندها ويضمن عند محمد واصلح الاول في غير الوقف  
والثاني في الوقف وهذا من جهة الضمان وامتنع جهة الاثم  
فانه لا يتحقق التصرف في المالك الغير يدرون اذ انه ولد وورث في الميراث  
من غصب ضد شريك من غير حرقه من سبع ارضيت بغير  
اذن ماله احتزبه عن الوديعة في خارجة ايضا بقوله  
اثنان اليد لمصلحة الا اذا تكون مصلحة الا اذا كانت بنفسه اذ  
المالك والمعارضة كما هو مية فان فيها ازالة يد تحتكف والمال  
متفق محترم قال بالانقل لانه باذن المالك ونسب فيها اثنان  
بمصلحة واعلم ان الوقف المخصوص مضمون بالانطلاق  
الاول ان يقول بالانقل لان الانطلاق يوجب اقراره بطلان

ملكه ووقفا قال السيد احمد مع انه لا الوقوف ليس بملكه اهلا  
صرح به في البداية يعني ولا يكون ملكا حقه ان لا يضمن  
بالانطلاق لعدم وجود المالك المطالب بالتقصين فبقا ان حقه  
لا يضمن بالتلف بالاولى كذلك كان في نخله وتنته في يد  
الناصب ابطال حق الله تعالى وهو ميراث وجعل على الدنيا  
احاؤه وجب ان يملك ذلك رجحت في المالك ملاقات من به  
الادان لست بحولنا ضروري والوكيل ما قبل ان المالك كان  
اوب وقول النقل الاجتهاد اليد لان من دالم بالمالك ومثله  
فبذلك الوقوف وغيره لا هو ظاهره فنامل هو غير وجه  
لان من له الادان في الوقوف انما هو ادان خذروا ليرد ملكه  
لستمنه من الوقوف صلا ليرد موقوفه على معينين وناظر  
رجل جنبي والوصي والوكيل وخوخي لا ملكا ان منصفه لهما  
تحت ايدهما فتمت الوقوف في الشئ الرجعي فان قلت فحينئذ  
ما فعل ائمة المال متعين لا اوب رجعي بان من يفسد  
ومن شدة من المالك مالك التصرف فيه كما هو في الوكيل  
والرسول وشوق الوقف للمعالي واما قال ابن الكمال في الوقف  
اوب وان كان لنا في صهيح اه لا تخفنة وحتي زعم عن  
السنة وقد حاور حول اجواب اشترطه المقدسي وبه يقول  
ايضا لا يخرج السرقة فيه لانه المال كلام حاصله ان دخول  
السرقة في السرقة لا ينافي دخولها في الغصب هي رخصة فيه باعتبار  
اصلها وفي الحدود باعتبار بعض خصوصياتها وحينئذ فيها  
وتظهرها بغير التصديق فانه غصب مع انه قد يكون في سبيل  
باعتبار واقية من خصوصية بها صارت من باب التيسير  
قال ومن رخصت الله هذه الحقيقة بصرف اخرها على  
المذكور بزيادة قوله لا على سبيل الحقيقة وهو يدور حبيب في شرحه



بعض فرا دالفص كاخذ مال غير محرز على سبيل الخفية اه ولى  
حاشية مسكني للملايه اخذ سمور ما يقضه فالاقيل وحز يقفان  
في موضع ولم يتحقق العلة المذكورة لعاصب الفاصب فانه  
يضمن وان لم يزل يد المالك بل زال يد العاصب والمنطق اذا  
لم يشهد مع القدر على الاستدلال مع انه لم يزل يد العاصب والمنطق اذا  
بالاغلاق تنسأ كحق البير في عطلات وليس غنة ازاله يد احد  
ولا انما يتا فالحق ان الظاهر في هذه المسألة ان لا من حيث  
يتحقق الفص على من حيث وجوب التعدي كما في النهاية  
وقال الديري في التكملة وقد يدخل في حكم الفص ما ليس بفص  
ان ساواه في حكمه بخلاف دريعة لانه لم يوجد الاخذة لا النقل  
اه اذا علمت ههنا من سقوط ما او رد الشئ عن  
للمخانة من انه اذا قلنا اننا في مغارة وبيوتك ما لا يكون له  
فانه يكون غصبا مع عدم اخذ شئ وما اذا غصب غلام  
فاستملكه حتى يتسكن لئن لم يضمن قيمة العجا وزفصا  
الام وان لم يفعل في الام شيئا علمت من ان وجوب الضمان  
لا باعتبار تحقق الفص بل من حيث وجود النفقة  
اه قال السيد جديري يظهر ما في قول الشارح سابقا  
مخوذه لما اخذه قبل ان يكون له فان اطلقنا فيه من حيث  
التعدي على من حيث الفص اه فاستدلنا الفص في تعبد  
الفرد غصب حتى لو هلك من ذلك العاقل ضمن المستغني قيمة  
علم المستغني ان غدا الفير ولا باه جالبه وقالنا فاستعمله  
وهذا اذا استعمله في امر من امر يغتبه اما اذا استعمله  
لا في امر يغتبه لا يصير غاصبا بل لا يضره من قال التعبد  
الفتار يرق هذه الشجرة وانما الشجر لئلا يهلكه لئن وقع  
من الشجرة وماتت لم يضمن الامر وروى قاله وايضا في المسألة

بحاها ضمن كما في الخط ولوقا الصبي نقض ههنا به فصل  
وهذا لا ينفك ونوقا لا نقض بل يضمن اجماعا ولو قال  
لصبي ارتق هذه الشجرة فانقضت ثمارها لصعد لكل  
الامر فنفقت الثمرة في حلقه ومات من ذلك لاصحابه عليه  
لا الله اعلم من عاقل قوله ففعل لصبي في الاستدلال لا يجرى  
للاستدلال في حق الفص بل في حق الفص لا في حق الفص  
بغير ذلك هلته وفي الفلام غلاما لم يفسد فانه لم يفسد  
وارتق شجرة فوقه ومات ضمن الدار بسلام لانه فاصب  
له بالاستعمال وفي المبدأ لم يبق العبد في حاليه يستخدم  
ضمنه وفي اجناسنا ههنا هو مستخدمه عدا من كابينه وبين  
غيره بغير ادان شريكه روي عن محمد لا يصير غاصبا وخاند  
صنام والاراج الفناء عاقل ما اخبر به التفسير وفي  
الاجناسا يظهر رجل ليس له فصول في غلام وقال الخطي  
القدوم فليس ففرضت فوقه بعض المسكن عبيد الفلام  
لا يكون على صاحب الخطب شئ ويحتمل ان لا يترتب  
الحمل عليها وفي المهادته ولو فادانية او ساقها وريها وحيث  
عليها شيئا بغير مالها فهو ضامن سبوعطس في تلك  
المقدمة وفي غير ذلك وفي فتاوى في البلد ربة بغير  
ازد مالها ثم تزل عليها وتركب في مكانها لم يضمن لان  
الفص لم يتحقق بدون انفقته ونفقه في بيت في حنف  
الخطيط يظهر وقال وينبغي ان يكون لا يستعمل كذا في اه  
قلت لئن انا ظفقت بنفسك حملك لرب يضمن وان لم  
يجوز لها لو حوز لا تلافى بفعله كما ياتي وقد يضمن ببيع  
حصته من الدابة المستزنة ويحريمها لنفسه في بغيره في شئ  
حاشا في حاشا قاري يمدية ومقدمة لنفسه في شئ

ولو قد جعل على ظهر ذبته لم يحولها عن موضعها وجاز رجل حشر  
وتعها فالهنا على ذبته عقرها في المستى وأما لربوب  
الذابة المستر به فغير ذبته الذي في فوق الذقان بالاتفاق  
على ما يفهم من سياق كلام القسطنطيني ولو سجد وعصب  
لازاله بذلك يعني لانه باستخدام عند الغير وتخلع على  
ذبته الغير فغير ذبته الثالث اثبت فيه الحد المتصرفية ومن ضمنه  
نحو ذبته الزالة بالمالك عنه فتتحقق الغرض فحصلت  
الاجلوسه على سبطا غير غير ذبته ولذا على قريش  
غيره وسيرة اربوب ذبته وميزن عن مكانه لعدم  
الزالتها لان الجلس عليه ونحوه يستب تصرف فيه فلما  
تتحقق الذبته كذلك قال الشيخ حتى يصير للذابة من زيادة  
ما قاله ابن الكمال من قولهم يغسل في الحنف ولا يغسلونه على السبط  
قوله ان يد المالك عنه ان كان قد جرد جلوسه وان جلس على  
طرف منه فقد زال يد عنه فذلك الطرف لعدم حصول  
ذلك في يد المالك ويد الظاهر في له وحدنهم يكن ذلك  
بغسله في الحنف لانه لو جرد على كل يغسل في يده يغسل  
يده عنها ويغسله من تحت يديه فلم يكن غاصبا لان شرط  
الغصب ان تكون الزالة بفعل في الحنف وعيوبه قد احل  
لكن ذلك يلبى بان الجلوس على السبطا يستب تصرف فيه  
ولهذا لا يوجب جبه على المتعلق عند التنازع كما ذكر في ما سبق  
دعوى الرجلين فلم يصرف يده واستطاع فعل المالك فتشبهت به  
لما كان فيه ما يقع من فعله لعدم ما يربطها بالمتعلق والتشبه  
هو فحصره قول الدار عدم زالتها ولا يقال لصلو  
لازاله لا يصح في الحنف لاسيما ولم يعتبر هذا القصد في الحنف  
ولا في سبطه فليكن بسوطه يتصرفه فضلا عن لونه قصويا هـ

2

للا يهين بحسب علمه ما هو هناك ليس له نفسه  
في نفسه الخاسر وذلك لانه روي بحسب علمه رجل وصاحب  
النوب لا يهين به فقام صاحب النوب فاشفق النوب من  
جلوسه الخاسر كان على الخاسر يصفى ضميره النوب ومن مجمل  
في رواية يهين نفسه ان الشوق والافتقار على طاهر و  
رجل دخل بيت رجل وادركه صاحب البيت فاقبض على  
وساده فجلس عليه فافتحها فادركه دهن ليعلم بها فاندفع  
القارورة فذهب الدهن فظن ان الدهن وضمان ما يخرج من  
الوسادة والقاء روي على الخاسر وروايت القارورة تحت  
ملأه فزعطها فاذا لم يخلطوس على ملأه لا يهين بحسب  
الفتنة الاولى في الوسادة لا يهين عند بعض  
قرب اوليائها لان الوسادة لا يهين بحسب الخاسر لا يهين  
ملأه وفيه الفتنة في الخارصة فورا لم يخلطوس على  
استطوفه السطح على مئوثة لادركه ما هو هناك  
بل لا يهين فلا يهين ولكن يكون غاصبا فهو يهين في نفسه  
فاستحق له اعلى قومه جلوسه فتنه لودخل رجل في  
انسان حرم فخرقته ما دبر لدرسا لودخله فميراث  
فهو غاصب بنفسه لا يهين في الخاسر حتى يهين وخذل  
واخذ حفيه وروى سنن كل شرط سيرة ولا يهين صاحب  
فما مل وخذل اخذ خذلا اخذ فهو غاصب وان يهين  
اذا وان يهين لا يهين لساخون من الدرق في صخر قور ولا  
ربما يهين على غيره فغصب فانه يهين بالحق وروى عن  
الراية فلا يكون التعريف جامعاً وليس ان يحاب بان يحرمه  
بمنزلة الاله الداه وقيد الشيخ الحق ما لا يهين مع  
لعدم تحقق الغصب لروايت الخويلد وروايت ماضي

قوله لو استقامت هذا بنا على ان ان الواقعة في قوله وان لم يرضه  
 قال السيد حماد الاول حجة موصولة بما قبله ويعوب بعده  
 وان لم يجد وقد قدمنا عت قولنا اخرج كجوده الى اخذه  
 قيل ان يحكيه عن الترخيبية ولكن من اخذ متاع الخ ولو لم يجد  
 في حقه ضيق وان لم يخرج من فان لم يخرج فلا ضمان الخ ولو لم يجد  
 اب وان لم يجد لم يضمن لاحذ ما مر من ان الماخوذ يضمن فان  
 هلك بفسده ضمنه بالانلاف رحمتي او خرجته من الدار حاسبه  
 فان اخرجته فتد وجدته في رحمتي او خرجته من الدار حاسبه  
 رحمتي وحاسبه الا ان لا تركا به العصبية وهو محل طلاق  
 قوامه موجب النفي بطلان علم الله اي المفصوب الماخوذ  
 مال الضرر والدين الماخوذة ان كانت قائمة قالوا في رتبة  
 اذ اراد الفاعل المفصوب فلم يضمنه في حقه المميز في فضاء  
 عند الا يضمن لانه يكون امانة هو والغرم ان كانت  
 هالكة بفسده لانه لا وجب عليه رد على مالك لتعديبه  
 على حقه وقد عجز وجب عليه الضمان سوا هلك بفسده  
 او بفساد غيره وهلك بآفة سبها فيه فستاق وبغير علم  
 بان اتلف حال غيره وهو يبين انه ماله او اشتري بغيره  
 لم يضمن سجنه الا اجبر ان ايا يوجب رد الدين ان كانت  
 قائمة والغرم ان كانت هالكة مطلقا لان الضمان الماوجب  
 جبر كفي بعد تنفويته وحقه تركي فلا يفيق عاك  
 قصده فلا غرامة وقع الاخذ والستر لان خطأ وهو  
 الخطا من وقوعه على العيب ان يحد بلعوب الذي خرج الخاري  
 عن الدين صلا عليه عليه وسلم من عن متعلقا والسياسة  
 والرد الما يتم والرد من الغرم ما سلك في قتلها رد فملا ان  
 كان مثليا او رد فتمت ان كان قريبا المفصوب منه محبر

بين

بين تضمن الفاعل وغاصب الفاعل وستاق  
 هذا سالك لارج تحت قول الماقت غصب شيئا  
 ثم غصبه اخرجه اذ ياتي كلامنا مستوفي في ذلك لا نشأ  
 الله تعالى الا اذا كان في الوقف المفصوب بان غصبه  
 اي من الفاعل والمالك ان قيمته حين غصب من الفاعل  
 اكثر من قيمته حين غصبه الفاعل الاول ولما كان  
 كان الفاعل الثاني اولى وفي نسخة اشفي من الفاعل  
 الاول فما شرط ان لا يوقف نصيبين الثاني فان فقد هذا شرطها  
 تضمن ما فيه انظر لوقف فان لم يكن حذرها انظر غير  
 رحمتي فان الضمان على الفاعل الثاني ان استوفى لا يضمن  
 الا في احوال نعم للوقف ويا جتماع شرطين كان تضمن  
 الثاني هو لا يضمن ليعني حتى يوقف الاول على يميني او  
 لذي وقف الثاني وظاهره انه وان كان قيمة حال اشتها  
 الثاني ان لا يضمنه معيد لعل في مخالفة ولا تلتفت  
 في عبا في حديث قال بان عاينه يستأجر موجه وصل  
 عبا في عاينه رجل غصب ارضا موقوفة قيمتها في آخر  
 غصب من الفاعل رجل غصب ارضا موقوفة قيمتها في آخر  
 فصار تسيروا في الموقوف يتبع الفاعل الثاني  
 ان كان عليها على قوله من يترك عتقا وضمونا بالفساد  
 تضمنين الفاعل غصب نعم للوقف وان كان لا يوقف الثاني  
 يتبع الثاني الاول ان تضمنين لا يوقف نعم لوقف  
 وان استأجر من غصب ارضا موقوفة قيمتها في آخر  
 عن الضمان كان لا يضمن ان اختار يضمنه الفاعل الاول والثاني  
 هو الاخرجه وذكر في غصبه انما يضمنه رجل غصب  
 الاخره من الفاعل وبسبب غيبة ودر

الطبع صحت لما صب قيمة النحل بالاسهلان وتلك الهلاك  
وتقصان الام ضمنه اسفلان غلب اولادهم انقصان لام  
وان لم يفعل لما صب في الام فليلا في غصبت الثانية فزمن  
ضمان اندوان وقد سبق قريباً في امره ههنا في الام  
من عدم حاد صبره من نقصانه هذا فلهذا يخرج محذور  
ولم يخرج النقاية للعلايه قاسم واذا عدم رجوعه جاز  
فلما ركب ان لنا ضمنه في تلك النقصان من وان  
لنا اخذ النقصان ضمنه النقصان لان النقصان يخرج من  
هالك من وجده فانه لنا في جهة انقصان ضمنه النقصان  
وان شأنا الى جهة الهلاك وضمنه قيمة النقصان وليس له  
ان يخرج على بسا كما كان لان الحارص من دولته الاشارة  
وطريق نظرين استقصان لا تقوم له من حادها وقوم  
لذون هذا في طيف ضمنه لصلها بين ما هو ومنه يظهر  
ما في كلام النماذج من القصص وفي لوجيز عدم جداره  
من انقرب وبها عموماً كانه من ضمانات ولا بناء من  
حسب خلا بر لا ما تتفاوت حدي بوعلم ان النقصان في جود  
يجز وفي قضية عدم حارصه مسك نوبت يتسوية وفلاحه  
وفي لوجيزية توفيه نصا وروصنوعة ضمنه قيمة عدم  
و صبغ لا انقصان ولا حرام به بدي اذ كانت لذي  
روح ولا في ضمنه فيها ايها بوسعون وفي قضية  
من محذور انقصان عدم حارصه من خنسب وعتيقا  
من رخصه ضمنه قيمته وان كان حادها يوم با عا دته  
فكان وفي لوجيزية يعجز في عدم حارصه بسا لا  
بالنقصان وفي لوجيزية ويؤخذ في قضية وفيلاننا له  
وقد قد من ان انقصان حارصه انقصان وفيلاننا يخرج لغو

من عدم حارصه في عدم حارصه في عدم حارصه  
بليت نقصان فلهذا به بيتا جاز في ضمنه ان يستقدم  
هو ان ظاهر صلا في عدم حارصه وانوقف كون قيد في قضية  
مسألة باجلك ونقصان عدم حارصه في عدم حارصه ملكا و  
حارصه ببيت ضمنه انقصان له ونقصان في عدم حارصه  
واذا انقصان لا يوقوفه في عدم حارصه في عدم حارصه  
كان لبقين ان ضمنه قيمة الاشياء في عدم حارصه وفيه  
قيمة البنا منسباً وقيمة النقصان بقا لا يرضى  
انقصان ويرد ههنا وفي انقصان في عدم حارصه  
من انما انقصان حارصه بوقوف نوبتية بقيمة الاحاديث  
لمحذور فان عليه سويتها واذ لم يكن انقصان في عدم حارصه  
بقيمة اذ كان لبدل خصونه غير يبدل انقصان في عدم حارصه  
فلهذا في عدم حارصه بوقوف نوبتية بقيمة الاحاديث  
كان وحديثهم من انقصان في عدم حارصه في عدم حارصه  
التي حارصه مسك فاق حارصه في عدم حارصه في عدم حارصه  
على حارصه لا استغناء كاد حارصه ونقصان عدم حارصه  
بين حارصه انقصان حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه  
على بسا كما كانا في عدم حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه  
من زونات الامثال كما تقدم قريباً ونقصان عدم حارصه حارصه  
حارصه في حارصه مسك فاق حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه  
غلو حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه  
وان بوضنانه انقصان حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه  
نقاربه وصرف ما في ضمنه من ضمانات حارصه حارصه حارصه حارصه  
فلما في عدم حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه  
ووقوعه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه حارصه

كبير



وفي بيتها من يوم سببها كما مر في هذه حائطها اسجد ه  
فما يشبه بالقرن بين مالوكان العامة كالسجد والمالوكان  
لخاصة وطاهر ولو كان وقفا وفي الزخرفة والاعصاب الار  
الموقوفة فهدم بيت الدار وقطع الاشجار لتعلم ان فضله قبه  
الاشجار والتخيل وبيتا الذي يقدر الغاصب على زهرها ويضمن  
قيمه لبيتا مسينا وقيمة النخل باثبات في الارض لان انصب  
وردها كذا ه وقتضا كانه يطالب ولا يرد بيتا من م  
يكني فاضلا وفي فتاوي قايي الهلثة عن سنا حرس  
وقف فهدمها وحفظها طاحونا ووقفا حاجب ينظر قايي  
ان كان ما غيرها اليه النفع والنفع رعا اخذت منه الاجرة والي  
ما عود ولو وقف وهو متبرع والامر بهدمه واعادته والهدنة  
الاول بعد بيع يده عما يلحق بحال ه وهذا لا ياتي في السعد  
والله تعالى علم وفي تقسية تعرف رجل في ملك غير غير ادعي  
ان تعرف نكاحا بدارته اي بدارته الملك والملك لا ان تعرف  
لما لك فالتلف في يده يعطيه تعرف فان السبب الموجه للطلان  
يعود حيفا لم يثبت الا ان تعرف رجل في مال حليفه  
فانت زوجه وعظمه زوج نكاحا يعرف في حاجات بازاها وندر  
النورن الا ان تعرف للزوج وكان مستحسنا في حق بيتي  
وتغيا ساد لا يعرف القول له لونه مدعيه والسبب الموجه  
للطمان موجود حيف لم يثبت اذها ووجه الاستحسان  
ان الرجل هو الذي يعرف في صور زوجه عاتقه ولا يعرف مثل  
هذا تعرف في مالها الا اذا كان الظاهر منها هدنة والظاهر  
يكني للزوج وعما في تقسية زوجه لا يعرف في ثلاث زوجه  
وتنه فهدمها بالهدنة ثم ماتت فادعي في رتبته انك كنت تعرف  
في مالها ليس ذكها ففعلك عطان وقفا زوج رجل بازاها

فالتعريف فخر الزوجه لان الظاهر منها هدنة ه وسيا في رتبتي  
يوسايا مالها عمر زوجه عاتقه لا لو خلتا في اذن وسعد صيه  
فالتعريف لملكه قلت وندك فيما لو صرفت من ماله في العارة فوسا  
سبله وسبله لشرع فيما لو صرفت في ماله في العارة فوسا  
الظمان ووسا لست في رتبتي صاها ما لست في رتبتي  
في طمان وندك من ماله في رتبتي وطمانه لورثة فالتعريف  
له في رتبتي ويجب رعاين المفصوب لتعريف صله لملكه  
عليه وسلم على اليد ما خلت تعني تزد ونفوت صله لملكه عليه وسلم  
لا يحل احد ان يبا خذ مال صيه لانها ولا جادون خذ فله  
عليه ولا انه لا يبا خذ فله عليه سيد وفي مفصوبه لان مالها  
ها يتوقها في مفصوبها من اهلها لا تنفعها ولا تعرف وندك  
شرعت الحكمه ولا نكح مع انها لا تقدر سويك سيد يجب عليه  
نسخ فعله دفع الفرض عنه ففصوب رعاكان زمني وقوسه  
في خذ رتبتي الا وعلني سيد ما خذت اعني صاحب اليد رتبتي  
قا خذ وقوسه في خذ رتبتي لئلا لا عا ولا جاد في رتبتي  
الغايقي ووصايا لا عاها جاد بدون حرق اعطى وشر  
لنفي ووصايا لا لا يبره بد خذ سرقته وندك ادخا  
المنظر على صيه هو لا عا في مذهب سرقه جاد في خا  
الا في تسليم اوقا صاها لملكه وهو يدعي في رتبتي  
كما في النكاحه وفي رتبتي لئلا لا عا صاها في رتبتي  
ايضا فلا فلو عاها من صبي وندك ان كان في رتبتي  
يخلف صيه من رتبتي لا يبره بد خذ سرقته وندك ادخا  
تغير اقا عاها سياتي في رتبتي بازاها في رتبتي  
او يعرف نفسه لملكه خذ رتبتي لئلا لا عا صاها في رتبتي  
قيمتها او يعرفها او يعرفها في رتبتي لئلا لا عا

محتفى في مكان غصبه ويتحقق بالتحقيق كما في الوردية  
 كذا في الوردية والخلاصة لتفادون القيمة بالخطاف الاما  
 ووليتاثة برجل غصب من رجل دراهم او دنانير في بلدة فها  
 المالك في بلدة اخرى كان عليه تسليمها وليس للمالك ان يطالبه  
 بالقيمة وان اختلف السور ولو غصب عنها فلقتة المقتضون  
 منه في بلدة اخرى ولم يقتصوب في بلدة اخرى فان كانت القيمة  
 في هذا المكان من القيمة في مكان الغصب او اكثر فلما كان  
 ان ياخذ الغصب وليس له ان يطالبه بالقيمة وان كان  
 من هذا المكان قل من السعر في مكان الغصب فان  
 المالك لم يخار ان شاء اخذ القيمة على سوره في مكان الغصب  
 وان شاء انتظر حتى ياخذ الغصب في بلدة الغصب ووليت  
 المالك ومعد الغصب في بلدة الغصب ووليت الغصب من رجلين  
 فانه ياخذ العين وليس له ان يطالبه بالقيمة لعدم الغصب  
 اهو ولو كان مقتضوب منها وهو هالك فان كانت قيمة  
 في المكان سوا المكان المطالبة الترخي لمثل وان كان  
 التسور في هذا المكان قدر في بلدنا ان شاء اخذ مثله على  
 وان شاء اخذ قيمته حيث غصب وان شاء انتظر حتى يرجع  
 او تدفع له المدة فيما اخذ مثله وان كانت القيمة في مكان  
 المقتضوبه الترخي الغصب ان شاء اعط مثله حيث  
 خاصه وان شاء ضمن قيمته حيث غصب الا ان رجعي المقتضوب  
 منه بلنا سوره وان كانت القيمة في مكان سوا فلما كان ان  
 يطالبه بالمثل في محيط السور حتى غصب من اخذ ولو بالقيمة  
 ووليتا عليه على انسان فان كانت قيمتها بخمسة من قيمتها  
 بالقيمة من المقتضوب منه لمخذه فان كانت قيمتها بخمسة من  
 ظروفي قيمتها بالقيمة خيرة بلنا ان شاء اخذها وان شاء اخذها

مكوفه

مكوفه وندبات بخادم وكلما جرح وموئله في ذلك الموضوع  
 قال وندبات على ما كان ويوزن للمالك في حقه قال بل على ما  
 وجرحه رده في مكان غصبه لان المالك يتخلف باختلاف  
 الاماكن وليند تفاوتت قيمته به من المالك هو موجب  
 الاصل على ما قال انه عدل وقال يوزن المقتضوبه وندبات  
 القيمة او لندين محض في هذا المالك عند غدره رده القيمة  
 وليند يطالب برده العين قبل سوره ووجه القيمة او لندين  
 لا يقتضيه كونه فاصروا بين المالك غصب بردها او لندين  
 المقتضوبه ولو بعينها المالك وبين سلمه له بغيره  
 وليند قال في الترخي غصب رجل دراهم نسكان من ليس  
 يتردها فيه بل اعلمه برده الغصب من المالك وفي يده  
 في باب وجوب ضمان ولو في نفسه فخذ من الغصب  
 شروا له صفى الكسبي بعد تمام ضمان المقتضوبه خوز لا  
 غير يبرر له ان ليس هو خلعيل في سياره ولو يبرر له  
 وفي القيمة سائل المقتضوبه من رجل غصب من رجلين  
 فان غصبها في مكانها فانه كان خذ من غيرك يوزن  
 حيا حيا وخلفها بدراجه فقال لا امره في حقه يعلم ان  
 حيا حب الكسبي الخلف جميع ما في كسبه او رجل ليس من مضمونه  
 في سطر عنه الضمان الترخيانية ولو في سلمه ياد من الغصب  
 الكسبي المقتضوب اليه اي المالك كسبه حيا حيا من الغاصب  
 المقتضوب منه بالعين المقتضوبه او يوزن المقتضوب  
 العين المقتضوبه عند المقتضوب منه وندباته في كسبه  
 للمالك وسلم له فانه يبرر له ان حيا حيا في حقه حيا حيا  
 يبرر له طمعه الغاصب المقتضوب منه كسبه من المالك لان  
 قال في المالك لا يبرر له ندبه له في حقه في حقه



الحاية قد زلت في لظسيرة غصب دار ان استاجها من  
 المالك والدار ليت جحضها لا يبر وان كان هو سكا كذا  
 ا وكان قادرا على سكتها ها برك عن الضمان وجوب الاجر  
 عليه كما في الوخير قال محمد بن النجاشي وجوب من اجر  
 عبد الله استاج من المصوب منه مع ويصير مستاجر  
 قاضا له حكم الاجارة بالعقد ويد القاضى من الضمان  
 وهذا ان قرض المصوب يوجب عن قبض الاجارة فاذا صار  
 قاضا بنفس الاجارة حكم العقد صار مينا ورتفع ضمان  
 ولا يعود الضمان الا باعتد مستأجر وان مات العبد في هذه  
 الاجارة ماتت اماته وعصب على الفاضل الاجرة فيما مضى من  
 مدة الاجارة ويسقط الباقي فان مضى مدة الاجارة  
 والمعدومي لم يعد مضى في المستحق غصب من اخر  
 عبد الله استاج من المصوب منه لم يجر له غلا فاذا اخذ  
 في ذلك العمل يري الفاضل عن الضمان لان الاجرة وجوب  
 عليه لما في المصوب ولو عا ربا ان المصوب من الفاضل  
 لا يبر حتى لو هلك قبل استعمال يكون مضى على الفاضل  
 ولو قال المالك للفاضل او عدت المصوب غ هلك في يده  
 يصح لانه لم يوجد الا عن الضمان وعصب المالك والمضط  
 وعقد الوديعة لا ينافيان ضمان الغصب كما في النجاشي  
 قالوا في المصوب منه اذا زجر حارة المصوب يبر في  
 من ضمانها في مال في قياس قول ابو حنيفة وهذا فرع  
 على خلاصهم في البيه انه هل يصير قاضا بالزوج او  
 لو وطئها الزوج قال الفاضل يبر اجارها في السرة ولو  
 كان المصوب منه استاج الفاضل لم يبر المصوب عملا  
 من الاعمال فذلك حايرو وهو في يد الفاضل على ضمانه

ان هلك قبل ان يخذ في ذلك العمل او بعد ضمن وكذا  
 لو استاجر بنفس ثوب المصوب كما في الحديث رجل غصب  
 من اخر من حنطة ثم دفعه الى المصوب منه وقال انظر  
 منه ا هوه في فطصه ثم علم انها كانت حنطة فلم يضمن  
 منه ان يملك الا ليقول ان لو غصب عن ثم دفعه الى  
 المصوب منه وقال سكه ثم علم به ولد يوهب ذرية  
 ثم مات المصوب منه فما قارنه واستعار من الفاضل  
 فاعا رها الفاضل اياه فطعت تحت يده عن ضمانه  
 كما في النجاشية الفاضل اذا باع المصوب باسرا عن ضمانه  
 عن الضمان ولو باعه باسرا لانه في حيزه لم يبر  
 ولو عا رها المصوب يبر بعينه فمضى حيزه وعبر  
 وكذا لو استاجر عن ضمانه يبر لا يبر ولا يبر عن  
 ضمانه يبر بغيره حتى يوهلك المصوب قبل ان يبر  
 البيع وزجر الفاضل قيمة المصوب وذلك مضمون منه اذا  
 باع المصوب بنفسه فليل تسليمه في حيزه لا يخرج عن  
 ضمان المصوب ثم انما حسب اذا باع المصوب باسرا عن  
 منه يبر عن ضمانه يبر فطما رقي يبر فهو يبر  
 لانه في كتاب الاقر ليس في كتاب المصوب وجوبه  
 ان كان ما اخذ منه ليس باسرا فطما رقي يبر في كتاب  
 و ان كان مضمون كان ما اخذ في حيزه فذلك  
 كان محجورا كان ضاميا لا يبر فطما رقي يبر  
 ضمانه اذا ربه عنه بعد اخذ منه ويحوي عنه وان ربه  
 قبل ان يخذل عن ضمانه بعد اخذ منه ويحوي عنه وان ربه  
 ضاميا يبر فطما رقي يبر فطما رقي يبر فطما رقي يبر  
 فطما رقي يبر فطما رقي يبر فطما رقي يبر فطما رقي يبر

من غير خلاف وان كان لا يستل اخذ الاعضاء لغيره  
 تفصيل وفيه ايضا ان كان المنصوب در هر وقت ستم سالها  
 انما يصح غير منقطع ذلك على الصبي وهو منقطع ببلوغه  
 ما دون ان كان محجورا في المهر طر غصب سر حيا من ظهر  
 الدابة ثم احاده الى ظهره في لا يبرك في وجبه غصب حطب  
 واستاجر المنصوب منه بان يطهره قدره او قد غصبه بقتل  
 القدر ولم يستمر فيه قال من اخذ لا روية لهذا والصحيح  
 انه يبرك اذا في جوارحه لا خلاصه له على خرمن فاخذ  
 من ماله مثل حقه فالصديق من غير الحنا ان لا يصبر  
 غا صبا لانه اخذ باذن الشيخين نصبر وضربا عليه  
 لان هذا طريق فضا الدين في الحفظ ولو كان على رجل  
 دين فاخذ غير صاحب الدار مختلفا لئلا ينج فيه فان نصبر  
 ابن محجور يصبر فضا صا عن الدين لان اخذ محزنة ليدني  
 له على اخذ حقه والغتوى على هذا القول كما في الترخا دينة  
 اخذ خاخر لاسم فخر عاده في المهر بغير روات استيفه ثم  
 قام وانما في النوع الثاني لا يبرك لان في الاول يجب الرضا لغيره  
 وقد وجد في الثاني يجب على المظان ولم يوجد في الثالث  
 ان في عادة الفقهاء في صلب التام والحق في رطله والتفسيه  
 الى حرسه الاما في الثاني في التام والتموم في الزالة الضمان  
 كما ذكرهنا ومحمد بن عتيق في المجلس حاشا في عاده في المجلس  
 يبر عن الضمان ولو في نوبة خري فان لم تحمله عن مكانه  
 وانما عاده في صلبه لا يصح كانه ويرحمه لئلا يلهي عنه  
 وانما حوته في عاده في التام وفي غيره لا يبرك لغيره  
 انه حال المظنة كما في وجبه لو سب سوب غيره بغير مو  
 حال غيبته ثم رزعه وقادها او كان لا يبرك عن الضمان فان

مشائنا مرج وهذا اذا لم يس في بليس النوب عادة فاما  
 اذا كان نصبا فوضعه عن عا تقه ثم عا في مكانه الاصل  
 لا يصح في قولهم وفي المتيقن لا يس عا في محجور جرح اخذ  
 ثوب رجلا من بيته بغير قوه قلبه ثم روى في بيته فوضعه  
 فيه فملك اخذها من علمه استحسانا وانما عا دينة من يد  
 المالك غصبا ثم رها فلم يجد صاحبها ولا خادعه وظهر  
 فورا صاحبها عي علمها فهو صا من نه عليه شمس لا عيه  
 الترخ جسي في شرح كتاب العارية لئلا يخره ولو وجب  
 الفا صيب فالمنصوب ووضعه في حجره ثم وهو يعلم بان  
 صلبه في انسيا في حمله فالصحيح انه يبرك في محجور شخصي  
 وانما اقلية واعطاه القيمة بلا قضا فلم يقبل ووضعت  
 يديه لغيره لان يصنع في حرمانه في حجره في ثاب  
 وفي حاشا ان يصبر في بقتة المتلف فلم يقبل ما ثاب  
 في مال بونكه بغير قوه امر في الفا صي حتى يامره بان يقبل فيبر  
 وفي البرازية لو كان المنصوب في يد عا صبر بغيره فيبر  
 لما ملك وقال المالك اخذ فلم يقبله صا راية في الجواب  
 ولو لم يقصوب الى احد من ورثة المنصوب بغيره فيبر  
 عن نصيب الاخير اذا كان في بغيره فضا في بغيره فيبر  
 الفا صيب في المنصوب الى المالك فلم يقبله حمله الفا صيب  
 الى منخره فضا عده لا يقبل ولا يجد في غصب باعها في  
 منزلهم اذا لم يمسكه عند المالك وان وضعه جيبه تنال  
 الا يبرك في حمله فانما في المهر فضا عن عا فان كان في  
 يده ولم يقصبه عند المالك فقال المالك اخذ فلم يقبله  
 صا راية في يده كما في بونكه بغيره نصبر بغيره فيبر  
 واوقفه في طريق فضاها صبي وكان ابنه ثلة اذا وقفت



ثم سارت بعد ذلك لم يصف كما في التفسير "رجل لم يكن  
 حنطة غصب رجل احدها ثم اودع مالك الفاصب الكلاخر  
 فخلط الفاصب بالكل المصوب ثم صاع ذلك كله ضمن الكسر  
 المصوب ولا يصنع من الوردية كما في محيط الخرس غصب  
 من اخر سفينة فلما بركا وبلغ وسط البحر فاحتك صا حصب  
 ليس له ان يتردها ولكن يواجها من ذلك الموضع الى ان يظ  
 مراعاة ولد ذلك المصوب دابة وتحرقها صا حصب في الحظ  
 في موضع الزلثة ليسترد هامة ولكن يواجها صا حصب في الحظ  
 لغن في غوب غصب رجل غوب عليه ومضت الى ان اقام  
 ولم يقف ثم حاصها حصب الغن فان كان لم تبت تركه او تتر  
 كل من اعطى رجل قيمته فعلى المالك ان ياخذ ولا يبيع  
 القبر سخرت فان لم تفضل القيمة فهو للمالك ان يشاء  
 تركه لاخرته وان شاء لم يضره ولا يضر الغن والاول افضل  
 لدرية ودينه فان شئت القبر في غوب الغن فوجدوا انقصر  
 فلم ان يضمن الذين كفون ورد فنفذ كما في الكسر رجل غصب  
 ثوب او دابة او دراهم وعقوبة بعتهم بعتهم فاذا سراه  
 منها صاع ودعبر الغنص اما في يده او في الاخره من  
 ذلك برك انما غصب من الضمان سواء كان قايما او مشركا  
 ان كان مشركا فهو انما عن الدين وان كان قايما فهو برك  
 عن ضمان الغنص وتضمنه من امانة عنه الفاصب  
 كما في الخاتمة رجل فطع غصنا رجل لم يمت مكانها اخرى لا  
 يبر عن الضمان ولا يبر عن حصد من زرع او قلا فليت مكانه  
 احل يبر عن ضمان المصود والمقطوع كما في العايدة وفي  
 فتاوى السفي غصب من خر ساجده او ادخلها في بناءه  
 او غصب من اخر فانه وغرهم في رصه وبرت حتى يقطع

حقا لما يك في ان المالك قال للمنا حصب وهبت لك السما حصة  
 والمان لم يصع وهذا يبر عن ضمان كما في المحيط وفي نظائر  
 صنفه ابريق فضة لا انسان ثم حاصها حصبه هني  
 برك الاول من ضمان وصنعت مثلها وذلك لوصف  
 ما على حنطة لسان في اخر حصب عليها ما اخر وادرك في حقا  
 برك الاول من ضمان وصنعت في قيمتها برك حصب لسان في  
 كما في الما دية او سر لا فضة رجل وسنهله حاص حصة  
 فذلك يعطيه اياه فلا شيء على المالك من شرط تعين تسليم  
 المصور وقد فوت ذلك كما لا يستلزم كما في المحيط رجل غصب  
 شاة ونهض الحنطه وجاز المالك حنطه كما في حنطه حتى  
 الضمان ولو انه انتفع به فانه بالمحيط لا يبر عن ضمانه  
 وعلى هذا لو ادعى الرجل مال الغير فاحار المالك يبر عن ضمانه  
 كما في خلاصة ونوع غصب من اخريها فغاب المصوب منه  
 في الغنص الى الغنص وطلب منه ان ياخذ منه او يعرض  
 له النفقة فانما صلي لا ياخذ ولا يبرض له النفقة فان  
 كان الرجل محو فخللا في الغنص الى المالك حنطه وبسببه لا يبر  
 به لان هذا نظير من وجه ودره من وجه فكان للمنا صلي  
 في ذلك يري كما في طهر برك ويجب رد مثله ان هلك ونحو  
 اب والخال ان المالك في يد الغنص مثلي يقيم تعالى في غنطه  
 عليهم فاصدق عليه بمنزلة غنطه عليه لان حق ما ياتي  
 فالت في نظيرة ونسبي ولد ملكت عنها رها يا حبيب ملكت  
 فكان اغدر او في جبر لغايب فكان ولي من غنطه وسمه  
 باني عن ذلك فان غنطه رها يا حبيب فطامه من غنطه ورجبه  
 فكان اصابه عدله ولا يبرض ثوب غنطه في وجوب فيه  
 نفقة باعنا رارة وجوب الغنطه باعنا رطانية وفي نفقة

استهلكه لنا صب فالله صوب منه ان يصنع ما يشاء من يوم  
يوم استهلكه الغاصب والخصم الكره وهو سائر ما يتبين له  
صارت قيمته ما وخب من ان انقطع عن ايدي الناس وتحت  
وارتفعوا لا يتعدى قيمته في صارت قيمته ما في  
استهلكه الفا صب فالله صوب منه ان يصنع ما يشاء من يوم  
انما كان موجود في ايدي الناس وليس له ان يصنع اكثر  
من ذلك اه وفي القصة ان ما اذا استهلكك فذلك عند  
وعند يوم الاستهلاك وفيما بين القصة وخصب شاة لست  
تؤخذ بها ضمن قيمتها يوم خصب لا يوم دفعه وعندها يوم  
في حقه ولو تلف بلا اهلا له ضمن قيمتها يوم خصب ويجب ان  
القيمة في القبي اي ما لا مثل له وهو ان يرفع والحيوانات والبدوا  
المتأثرة وتعتبر قيمته يوم غصبه اجماعا لانه تعذر اعتبار  
الناضرة وممن هو الكا مل فيجب احتساب الخسار وهو القيمة  
لانها تنفق مقامه ويحصل بها مثله ويسمى بغيره عنه وقال  
عالمك يصنع مثله صورة لما تلونا ولما اوكا ان انسا رضى  
الله عنه قال كنت في حجة عابثة رعى قبل ان يضرب  
الحاج فاني نقصته من ثوبه من عند بعض ارضه  
صل الله عليه وسلم ففرضت عابثة القصة بدها  
فالتست ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالي لا يرضى  
ويقول عا ر غا امك لا حاجات عابثة رضى الله عنها  
لنقصته مثل تلك القصة فذكرنا فاستحسن ذلك  
الرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال على رضى في ولد  
الفر من تلك الغلام والمارية ناخا رية ولنا قوله  
صل الله عليه وسلم في صديقي رجلا يوفقه احد صديقي  
فان كان موثقا فقيمة تصيب شره غير مشقوق

عليه وهذا نص صريح على اعتبار قيمة في الاستهلاك حيث  
وجهها على مقتضى ان كان موثقا وعلى غير مقتضى  
وحديثنا يشهد برضي مجموعي صديق في هذه المسألة  
الاخلاق لا يطرق اذا لم يوجب ان كانت القصة من  
لمن صلى الله عليه وسلم ومعنى قوله على رضى المصنف  
تلك الغلام بالغلام اي بقيمة الغلام حذف الحذف  
واقام المضاف اليه مقامه في بقيمة نفسه بغيره  
انه قد خص عنه وعند عمر م بها ففعلت ففعلت  
في ولد عمر بن الخطاب ذرة في سهاية في اية الاما في قلده  
لان المذموم فيها الخس وهو موجود في القيمة من حيث لا يشع  
على ما بينا فكانت الالية نفا هذه لا فكلنا وهذا المثل هو  
المشعار في بين الناس لا حسن صورة بلا عيب وزيد  
قال خرج من سر عصابة في يد عصبه ففعلها وحاقا  
ذلك الا انه فهمه من الالية في يد عصبه ففعلها وحاقا  
القيمة يوم غصبه في اعيان القيمة اذ كانت حائلة  
فاذا استهلكك فذلك عند وعنده يوم لا يشع  
فستأني عن المختلطات وفي الخاتمة لا صيب الاستهلاك  
المنصوب وهو من دون القيمة حتى ضمن قيمته فانه  
ينظر الى ذلك الشيء ببيع في استوف بالدراهم يوم  
بالدراهم وان كان بالدراهم يقوم بالدراهم كان ببيع  
بها كان في القاضي ففعل عليه بما ان نظر المنصوب منه  
اه وفي ايدي الناس رجل استهلك ثوب رجلا آخر  
حاج بقيمة فقال المنصوب منه لا يرد ولا يحصل  
في حاله لا امر القاضي حتى يجبر على قبوله لان  
في ذلك حلق المستهلك وهو ذرة منه فان ابرغ لمك

وضعه في حي صاحبه او يديه يركي وان وضعه بين يديه  
لا يبرأ وفي الوديعه وهين الغضب ببرأى وضعه بين يديه  
اه راد في الذخير والغفران الواجب في قبض الدين  
حقيقه القرض لغفران المعاوضة وفي الوديعه والغضب  
يتحقق الزوال بالخلية لعدم المعاوضة اه والمناحي  
هو كل يركي وموزون وعذري منقارب المخطوط بخلاف  
حقيقه من مخلوط بسبع وشيخ كادهن السمسر مخلوط  
نزيه وعذري ذلك وفي قناري رشيد الدين كل موزون  
اذا خلط ههنا لا يمكن بينهما التمييز كجرح بالزهر من  
ان يكون مثلها ويكون من ذوات القتمه لانه ربما يكون  
احدها الزوال والاخر قارحي لو كانا على السوا بان اخذ  
القاريون من جنس واحد يضمن مثله اه بالمعنى  
لا يضمن فانه يضمن ما لم يطرأ لانه قبل في تزييف  
المثل هو ما يوجد له مثله في الاستوفاء لا تفاؤلا بين  
حوائثه يضمنه وما لا يكون بذلك فهو في فله من الخس  
مختلفا فالتمس بالفرقة غير التمس بما عداها  
هذه ما فهمته والله تعالى اعلم وقد مر ليلنا جرح في باب  
السوا الفاسد ويضمنه الدهن المتعصب والا يتقاع به  
في غير اكل بخلاف الزوال اه اي لانه جزء الميتة وولده  
في باب الاغناس جواز الاستصباح بالوديعه في غير  
تسعه لمن لا يلزم منه تقوم ولو صلب وهما الانسان  
وقال كانت جسمه عن الشيخ شرق الدين انه يضمنه  
القبة لا مثل وفي البرزخية نظر في ههنا غير وهو تابع  
حيث اراد الشرف فوه من رغبه دم ويضمنه ان يافته  
لا يضمن والا فانه الدهن ما لا يضمن مثله في ذلك القدر والوديعه

وان جرحا او يضمن للغصان فت من قيمي فحجب قيمته  
بالماله في يديها حسب يوم عصب ولا يعذر من تقيا  
كل موزون يختلف قدره بالصفة لعدم وقد قال في الحاشية  
ان الصفة غير مستقيمة في جميع الامور لانه لا قيمة له  
عند المقابلة بحسب وانما تتقوم عند المقابلة بخلاف جرح  
لم يستهلك قلب فضية فعليه قيمته من ذهب مصوغا  
جرحا لخالصة وان كان القلب من الذهب يضمن من  
الذهب عينا لانا لو وجعنا عليه من قيمته من جسمه  
ديا لا يبرأ وجعنا مثل جرحه كان فيه نطال الحق مصوغ  
منه في الجودة والصفة فلم عالة حق مالك ولجرح جرح  
الباقي لايضمن قيمته من الذهب مصوغا ورنى به  
صاحبه لم يكن له نطال ما بين المكسور ~~وهو~~ لانه عا  
له مثل عين ماله فقيمت الصفة منفردة عن الاصل  
ولا قيمة لها في الامور ثبوتية اه وانقلب من سبور  
مكاهه منفردا من طاقن كارتله بوسعود عن المختار  
درر وفي نضهاه مثلي قد يكون مصوغا حيث يخرج  
الصنفه عن مثلية هوكل ادرانسية ويصله كالتفقه  
والقدر طابرتف قانه يكون قيميا وقد يكون مصوغا  
حيث لا يخرج الصنفه عن مثلية متعاقبة وعذره  
نفاوته كالدرهم ولذنه نراه فهو يميل ادرانسية  
لما يحصل صل الغضة ونحوها كثرانسية في الغصون  
فان التفقه مثلا نادرا بالنسبة لاصلها قبل صنعه والدرهم  
كثيرة بالنسبة لغيره لظروبه وههنا الاغناس وهو كالموزون  
وصحفي منه لانا فانه يضمن بحسبه وديس بلسر له حلة  
وسكون موحدة وطسرت بحسب التزوجه الخ والقيمة





احاده وانما تتفاوت انواعه كالسماذج فان هو متعارف  
فمنه فاعلم ان في هذا ينبغي ان يكون البصل والذوق متساويين  
وصنفه البيض وكسر سوا يتداه يكون من جنس واحد  
كما في التمازج والوقاية وحسب المثل في المثل كالمثل والمثل  
والعدد في التقارب حال في التمازج فان في التمازج اعلم  
انه هذه الاقرب التمازج متساوي ان التمازج من الموزونات  
ليس على كل من ذوات القيمة كالقيمة والقدرة وحسبها قال  
فاقول ليس المراد بالوزن مثلا ما يوزن عند السمع بل هو ما يكون  
متساوية باتن منساق على الكل والوزن والقدرة لا يختلف  
بالصنفه فانه اذا قلص صفات في فغير من وزنه ومنه يدرج  
او عشرة بدرجها ما يبقا لئلا يكون فيه تفاوت فكان مثليا  
وانما قلنا ولا يختلف بالصنفه حتي لو اختلفت كالقيمة والقدرة  
لا يكون مثليا عما لا يختلف بالصنفه اما غير صنفه  
واما صنفه لا يختلف كالذوق والذوق والذوق وكل ذلك  
مثلي واذا علمت هذا فترحم المذمومات فكل ما يقال  
يما في من هذا الذوق ذموم كذا ولا يقال الا فيما لا يتفاوت  
وتدبر وهو ما يجوز فيه السمع فانه يسمع بآذان وطول وعرضه  
وضمنه فهو مثلي وقد فصل الفهم المشابهة وذوات الغم  
والاحتياج الى ذلك بل اهلها بطا ان ما يوجد له مثلي في  
الاسواق لا يتفاوت يعتد به فهو مثلي وليس لذلك  
من ذوات الغم فاما من المثل وحيث يسمع على هذا هو  
وفي المحتج السويق في التمازج والتمازج فان في ذلك  
من البروز في السمع لانه في الاصل البرزقي والسمع  
الحلي وليس ما كانت العرب تستعمله في الاستفهام  
ويقال مثلي وفي الاستفهام التمازج في وقومنا غن القسمة الجرم

[illegible]

لا بد للمؤمنين من

وہم لکھو مٹا دیں

السيد احمد وعد في الهندية الحطب والبسط والحمر والبوارى وانشأها  
واريا حتى الرطبة والبنوب والقصب والحطب كلها من اذوات  
القيم وكل القننة بنفخ الى الدابة وسكنوا لها على كنف قانور  
اي مما يحال من المنليات لانها لا تاكل واخذ من التعليلات  
المراد ما دون نصف صاع كما صرح به في باب البوارى وذكر  
قاصطان في طيبه شرحا للصنفين المذكورين دون القيم  
في ظاهر الرواية كذا في الفريدة والعليق النحفي اذ بلغ تيسرها  
ثانيه ما في قبيلها في كذا القننة والذكر وحمل وموروثا  
على اهلاك وضمير حقيقة في ذلك الوقت فاستقرت موعده  
قال في الصراح الوقت بالفتح الثقل في الازد والوقوف الكسر  
يقال جاحل وقرة وقدر وترديد والذكر ما يستعمل في وقرة  
في حمل الفحل والحمار والوسق في حمل البعير وهذا مراد  
موقعة بنفخ القناني اذا حملت حملا ثقيلا واروت الحمل اذا كثرت  
حملها وتخل مواقيف الشاحس  
لا تفتن حوى قد علمت نرفا كانهما بالظهي تخلص في وقت  
واستقرت الاجل شحا القناني السيف ومن الجبل وقرة الدون  
كذا في ساس الرختيها احقرت اي شربت في الخرق وعلى اللام  
لحفظها وحفظ ما فيها من الناس ما فيها من قنن ووزون  
يضمن قيمتها لاجل الكيل والوزون الطرود حوى ساعد طاه  
تضمنه تفتن قيمتها وقت الرى في ثلاث السفينة واخفا  
انه حصى استقرت في طوف على من في السفينة من الرق سخر  
الاتقال ولو كانت من افنق البقاع وما يقوم التسمي  
حصى بعشر قيمته ويزيل جمع في هذا الاذن ولا  
اتفاق والافنية تفصيل سند كانه لسان الله تعالى اخر  
كتاب القسمة في تجتنب سفينة حملت عليها الحال

فاستقرت السفينة على بعض الجوارح بعض الاحمال  
لتحقق السفينة في انسان وزهد بالاحمال التي خرجت هل ثلث  
الذي اخرج ضان هذا على وجهين اما ان لا ينفذ الرق يضمن  
لانه صار غاصبا وان خفي انفاقا ذهب به انسان  
فبالا يان من غرقها يضمن كذا في الطرود وسكن ابو حارث  
ما فرحل متعة على سفينة تذهب الى بلد فمات ومعه  
ابنه فخرج الابن تلك الامتعة من ثلاث السفينة او سفينة  
اخرى ليذهب ليسلمها الى سائر الورثة واخر طرودا مثله  
الساكن غير الطريق التي كان الميت عن علمه يذهب فيه  
في غرق السفينة وما في الابن وضاعت الامتعة هل يضمن  
الابن نصبت سائر الورثة فقال لا وسئل عنها مرة اخرى  
فقال ان كان اخرجها او سفينة اخرى ومضى بها الى مكان  
اخر سوي وطى الورثة مضي كذا في الترخاينة وفي الهير  
صحب رجلها في سفينة ارجا فسد لها وزاد في كفاها فماتت  
انتفاج الحوت بالارصوب فيه صحن الهاب فيتمها  
التي كانت قبل صبر لا يضمن الهاب فماتت اي ليس له اث  
وضمنه طعاما مثله وكذلك لو صب ما في دهن وريت لان  
الطعام الميت والوهت الذي صب فيه اما الامتعة فغيره  
القيمة ولا يجوز ان يكون مثله قبل صب اما الامتعة فغيره  
فنه غصب متعة حتى لو غصب في صب عليه لا فعله  
مثله كما في الحطب هذا اذا لم ينفذها او لم ينفذها بعد ما خرقها  
فلما خرقها على ما ذكرها في نقلها المكان من الامكنة حتى  
يحقق الرخص ترضب اما فيها حصى فسد بها ضمن  
الما صب النار ولا يضمن حصى مثل كانه غصبه وهو  
اي المفسوب مكي قال السيد احمد هذا يعني ان النقل قبل

الليل لا يابعد من العيني بخلاف ما لو صب الماء في الوضوء الذي  
فيه الخطأ بغير غسله قال في غيريه قال الشيخ الرقي  
ويقال في مسألة صب الماء قد اختلف وهو على غير مضمون  
عليه ما لا خلاف والمثل يصب بمثل في الذي جعلت يصبه  
والقيمة وما الفرق بين ما صبه بالنصب والاختلاف ظاهر  
والاخرى قد قدمه الشارح رحمه الله لا يشاء فهو كذا  
محض ويجوز ان لا يحرى حق المسح يحرى حق المسح وكذا  
لذي ما اذا كان لم يتم فلا ضمان وان وجب رده وسياق  
للماتن والشارح يهدم ان لا منافاة الغصب غير مضمون  
وسند الخبر ان ذلك فيما كان الملتصق غير الامام او  
ما موزه ولكل اصل ما تقدم من عدم التيممات والمثلات  
كما في الدرر وغيره ان كل ما في شيء يوجده مثلا في الاسواق  
بلا تفاوت يعتد به وهو كذا في ذلك الشيء مثلي وما ليس لذلك  
بان لم يوجده مثل في الاسواق او وجد وان تفاوت فاحس  
كما ان اللاتي قائلها وان اتفقت وزن لكنها تختلف في مقدار  
المالية وكما ان المطاطة والودا وهذا فيها فيه تفاوت  
حسا وفيه تفاوت معتد به كالمسويق ولست الملبوس  
والهايون يعني فليحفظ هذا الخياط لا يابعد منه  
للمتصق في موضع متفرقة فان ادعى الخياط هلاكه  
اي هلاك المتصوب هذا شرط بوجوب رد العيني تقديره  
ان ادعى مالك الغصب على الخياط حسب رايه او برهانه  
عليه انه القاطن بتسليم المتصوبية فان ادعى الخياط حسب  
هلاكه لا يبعد فيه القاطن وانما وجب رد العيني بقاها  
لان الموصوب الاصل لما قد مره من قوله صلى الله عليه وسلم  
عليه اليد ما اخذت حتى ترد وقد قدمنا البحث مستوفى تحت

قوله الماتن ويجب رد عيني المتصوب واحتد البحث في الفرق  
التي ذكرناها من قوله ان الموصوب الاصل انما  
هو المتصل والقيمة كما في رهن الهدية والكا في رهن السر  
ذلك في بعض الاحتكام وما في النفس الا ان التوجب  
الاصلي انما هو رد العيني ورد المتصوب كونه المتصوب  
مثلا ورد القيمة عند كون المتصوب قيميا مختصا خفا  
لانها صاعدا على الرجوع من قوله في رهن السر  
اذ قدم الفاضل على ما صحت ولم يظفر بالمالك قال  
من انما اسك المتصوب اليك ان يقع رجوع صاحبه فان يقع  
رجاه رجوع صاحبه بغير فائدة ان شاء والا حسن ان يرجع ذلك  
اليامام قاله الخليل تدير ورايا والاحسن ان يرجع ذلك  
رايه ام رسول يوسف بن محمد عن غاصب لو رجع عليه  
ما فعل واراد رد المال الي صاحبه ووقعه اليه عن وجود  
صاحبه قد صرفه هذا يعني حاله رجوعه للمعتبر ان يستقيم بهذه  
العين فقال لا يجوز ان يقبل ولا يجوز له الانتفاع والاحتياج  
عليه رده الى من دفع اليه قال انما جاء به من الموصوب الطريقة  
برجوعه لئلا يتساقط هو في ماله انما هو مال الموصوب الطريقة  
في معرفة الماتن فلم يجد في حكمه حكم المتصوب في الماتن  
الانتفاع به وادان سرده في الماتن حسب فلم يجد انما حسب  
وهذا العيني يمسك في القسقي والرجوع اليه في رجوع الفاضل  
او رجوع الفاضل يمسك في القسقي والرجوع اليه في رجوع الفاضل  
خاف هلاكه لانه وملك ثمنه حتى يرد له طهره في دفع اليه العيني  
كذا في الترخا لانه حسب حكمه يعني طهره في دفع اليه العيني  
ظنه انه لا يمسك له في الرجوع اليه في الماتن لا يظهر ان  
لا يظهر انما حسب لانه حقه الماتن باق في العيني فلا يجل الفاضي

ما تات وا بقت وبعثها وسلطتها ولا قد عليها فان صدوقه  
 المدعي يقضي عليه بالقيمة اذا اراد المدعي ذلك والكل يد  
 يحبس مدة يقنع علي غالب روي القاضي انه لو كان قد ادرك  
 اخرجهما في عجله ويقول للمدعي تريد ان تلوم علي ظهوري راي  
 اوصاف القيمة فان ارد القيمة واقفعا على شي يقضي  
 بتلك القيمة ولو ادعى القاضي الهلاك اي هلاك الموصون  
 عند خاصه المالك بعد ارج من القاضي على ما لك على  
 المالك اي ادعى المالك الهلاك انه هلاك الموصوب عند  
 القاضي وان كان قد اتفق المالك كما لو قال اخذت ماله  
 يا ذاك وانظر صاحب المال وهذا حيث لا يوهان لاحد منهما  
 ولو اقام البرهان اي اقام المالك بيته انه صدك الموصوب  
 عند القاضي وروى القاضي انه صدك عند المالك  
 في ههنا القاضي على انه رده على ما لك وهذا ينص  
 عند المالك وروى عند محمد لانها تنبئ رده وهو راض والبيته  
 لمن يدعي لم يرض خلاف للمالك يمتنع بيدي وعندني  
 يورث ان بيته المالك ولو لا ان ثبت وجوب ضمان  
 والاخيرين والبيته بالاشاء وهذا لان القاضي لو كان ثابتا  
 ما تفاهما لك حاصل لاختلاف بيتهما يورث في وجوب  
 ضمان وصدقه فكانت البيته لمن تثبت زبني ويوقام  
 القاضي البيته انه رده لانه الموصون ان يملك ويروى  
 انها تنفقت من رويها وتلفها القاضي حين القاضي  
 لانه لا تناقض ولا تناقض بين البيتين فيكون رده  
 انه يورثها بعد ارجه وينفقت من رويها ويعبره عن القاضي  
 انه ردها وتنفقت عنه وروى المالك انها تنفقت عند  
 القاضي ولو رويها بعد ارجها تنفقت من رويها لانهما تنفقت

بالقضاء ولا يقبل قول الغاصب في هلاك الا اذا غلب على ظنه  
 صدق كما اذا ادعى المدعي الاطلاق وليس بحسبه حرمه  
 بل هو موقوف الى راي القاضي بحسب الزعم في الدين وهذا ينطبق  
 اذا لم يرد من الموصوب منه بالقضاء بالقيمة له وانما اذا روي  
 بذلك فانه يقضي ولا يتلوم كما في مسكني وهذا علم ما ذكر  
 في غرض الاصل ان القاضي يتلوم رجاء ان يظهر الموصوب  
 وروى في السير ان الغاصب اذا غصب الموصوب فان  
 القاضي يقضي عليه بالقيمة من غير تلوم فتقبل ليعطي  
 المسألة رويان وله فاذ روي السير جواب الجواب نعمناه  
 لو قضى بالبدل في الحال جاز ويا ذكر في الغصب جواب  
 الاصل يعني الافضل المتلوم وحصل في المسألة رويان  
 كما قالنا في رايهم يظهر فرض الحاكم عليه اي على الغاصب  
 بالتلوم من ماله عند ماله ومثلهما وفيه عند ماله قيم  
 والاوطى وفيه وفي الترتابي اقام بيته على انه غصب  
 منه جارية حسنية حتى يجيء بها فيرد صاحبها  
 ابو اليسر في السرخسي ما ذكر محمد ان هذه الدعوى والبيته  
 مستوعدا مع لان الغصب قد يكون بفتنة فلا يكتفى  
 للشهود بمرقة ضعفها وفيهما قبسة طاعتا رعا  
 بالاوطى في التندر ونبئت بشي دهر فضل الغصب  
 وروى في المالك ان هذه البيته في حق القضاء ثبتت  
 انما الحسب كما في السفة وفي الاضنة هذا كله اذا  
 ادعى التجار بيته فانه اذا قال هو حالك بشفرة  
 لصحة الدعوى ببيان القيمة بالانتقال وقول محمد  
 روي حتى يجيء بها فيرد ما عاين اعاد البيته على عيها  
 يعني اذا اختلفت في عيها بعد الاحضار فانه قال ان الغاصب



كما في محيط لستري ولو شهد وانه غصب هذا العبد  
 ومات عنه وشهد به في الغاصب انه مات في يومه  
 قبل الغصب لم يتصل هذه الشهادة لان موته في يد مولاه  
 قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يقيد اثره وانما  
 يقيد اثر الغصب وبيته المولى تثبت الغصب والظان  
 فكل من يبينه اولى ولو برهنت المالك على ان الغاصب  
 هدم الدار لم ينعونه وبرهنت الغاصب انه ردها شفع  
 انه دمت الدار فبيته المالك اولى كما في الثانية ولو خلتا  
 اي الغاصب والمفصوب عنه في القيمة اي في قيمة الشيء المفقود  
 وقد هلك في يد الغاصب وبرهنتا القيمة للمالك لما فيها  
 من اثار الزيادة والنقصان للغاصب مع يمينه اذ لم يبرهن  
 المالك لانكار الزيادة فان قام الغاصب البيهنة ان  
 قيمة ثوبه كانت كذا لم يثبت الي بيته ولا يستقر  
 اليمين بها عنه وان لم يكن لو احدى منها البيهنة وراى ربه  
 ان يوب ان يحلف ان الغاصب على ذلك فقال انا راى اليمين  
 على رب الثوب واعطيه ما حلف عليه فليس له ذلك  
 وكذلك ان رضى رب الثوب بذلك وقال انا حلف  
 فترضيها علي ما يحلفني حكم النسخ يكون لقولنا في المحيط  
 وفي وجيز الدرري فان لم تكن للمالك بيهنة فامر  
 الغاصب ان يبرهن له ذلك به فان المالك فترصد حدها  
 ان قيمة الغصب كذا وشهد الاخر على ان الغاصب به  
 لا يقبل اه وقد صرح صاحب النهاية على عدم قبول  
 بيته الغاصب على التحلة كما تقدم عن المحيط خلافا لما  
 سأل اليه فلو جاز فان ظهر فلو قيمته مساوية او اقل  
 وقد ضمن الغاصب بقوله اخذ المالك وردد بدله واهلتي

وان ضمنه بسلوكه ويقول مالك وبيته وبيته لعل الغاصب  
 ولو قيمته ان كان في القسطنطينية وفي غيرها من جوارها  
 الغاصب والمودع المتدعي اذ قال لا اعرف قيمة المفصوب  
 بعد هلاكه والمالك يقول قيمته كذا ردها وهو لا يصدق  
 ولا يبرهن من القيمة ويحلف لا اعرف قيمته فالحلف على  
 دعوى الدعي فان لم يحلف يكون حكمه حكم السلوك يحلف  
 عليه بعد الموت لا انا اه وفي البحر من يابى المحيط في جرد  
 في الاستحلاف لو قال المفصوب منه كانت قيمة ثوبه مائة  
 وقال الغاصب ما ادري ما قيمته ولكن علمت ان قيمته  
 لم تكن مائة فالتقوى قول الغاصب مع يمينه ويجوز على  
 لبيبا لان القيمة مجهولة فادام بين يحلف على ما يدعي  
 المفصوب منه من زيادة فان حلف يحلف بالمفصوب منه اذ  
 ان قيمة ثوبه مائة ويؤخذ من الغاصب مائة فان اخذ ثم  
 ظهر الثوب كان الغاصب بالخيار ان يرضى بالثوب وسلم  
 القيمة للمفصوب منه وان شارب للثوب واخذ القيمة فان  
 وهذه من حلف من هذا الكتاب وغرب مسأله فيجب  
 حفظها اه قال في المنهج وهذا فدين حكم ما اراد حلف  
 وقد استقر عنه في جوارها رتبة فانه اجاب حكم ما اراد الحلف  
 كما علمت والله تعالى اعلم اه ويصح في رد النصير  
 متنا وشراحوه خالف الغاصب والمفصوب منه في نفس  
 المفصوب بان جاز الغاصب بنحوه رضي فقال هذا الذي  
 غصبتك وقال رب الثوب كذبت بل هو ثوب هو ربي وروي  
 قال قول للغاصب مع يمينه ويجعلنا بالله ان هذا ثوب  
 الذي غصبتك اياه واعطيتك مائة ولا يبرهن اياها فالحلف  
 قضيت لها رب الثوب بالثوب وبارك الغاصب من دعوى



رب الثوب وان نكل عن اليمين ينقض عليه بما اذعاه الذي  
 قال شاخذه وان ذكره وان جاء الفاصب بثوب هرب  
 حلق وقال هذا الذي غصبتك وهو على حاله وقال رب  
 الثوب بل كان ثوبي جديد حين غصبتك فالتول قول  
 الفاصب مع يمينه فان برهنها فبينة رب الثوب الغاصب  
 جديد وان لم يبرهنها فبينة وحلق رب الثوب الفاصب  
 فاخذ رب الثوب الثوب ثم برهن انه غصبه اياه جديد  
 ضمن الفاصب فضلا بينهما هكذا في الاصل قال  
 يسنن لا يمد هذا فان الغصصان يسنن قاله فان  
 رب الثوب لم يبرهن شاخذه فبينة وحلق الغصصان  
 وان شاخذه فبينة وحلق فبينة ثوبه لدا في الحقيق  
**روح في الدعوى الواقعة في النصب واختلاف**  
 الفاصب والنصب منه والنصب في ذلك لو جاء الغصص  
 منه يدعي ربه في يمين الفاصب وهو يتخلفا قام شاخذه  
 تشهدا حدتها بما جاء ربه اخترها من فلان وتشهدا لآخر  
 اما جاء ربه ورثا عن ابيه لم يحن وان شهدا حدتها بما  
 من رجل والاخر الشرا من رجل خروجهما وصدقة لم يحن  
 الشهاده وان شهدا لآخر ربه غصبها ياه هذا وقربا عليها  
 الفاصب من رجل فسلم رب الجارية البيع بعد ذلك قال  
 يجوز فان كان الفاصب قد قبض الثوب فبينة عنده هلك  
 من مال رجل الجارية وكل ما حدث له من ربه عند المشتري  
 من ولد والنسب وارث حنانية وقا برهنها فهو المشتري  
 وان لم يبرهنها او اخذها اخذ جميع ذلك معها وان اعتقها  
 المشتري ولم يقدعه قبل ان يحن للمالك البيع عن ربه  
 فان احراز الغصوب منه البيع بعد ما اتمق المشتري الجارية

جاء البيع وفي الاستحسان ينفذ عنته وهذا قول ابي حنيفة  
 مخرج لدا في التمسوط ولو ان رجلين خالعا رجلا في جارية  
 فاقام احدهما غصب البيعة ان ذاك الدغصبت من هذه الجارية  
 في وقت الذاب ومن المدعي الاخران هذا المأخوذ غصب مني  
 في وقت البيد وقت ذلك وقت بيعها قال هو لدا في  
 في قياس قول ابي حنيفة وعلى الفاصب فبينة لا و  
 وفي قياس قول ابي يوسف فبينة لا و لا يضمن الفاصب  
 للثاني في شكاها في الفاتحة ادعى على غيره وان غصب منه جارية  
 عملوا له فقال غم والجارية التي ادعاه انا اختيرتها منه بما  
 دره وبرهن فبينة لا و في جوارح الا خلاط ادعى  
 جارية في يد رجل نهاله غصبها صاحب البدن ولم يشهد  
 غيره المدعي بالنصب وانما تشهد له بالملك فادرك القاضي  
 ان يهني بالجارية للذي قام بالبيعة هل يحلف بالله ما بعته  
 ولا اذنت له فيها قال لا الا ان يدعي صاحب البدن من ذلك  
 وعن ابي يوسف انه يحلف وان لم يطلب الغصص ليلزم احكام  
 للقصاص والبرم وجميع ذلك من ادعى ربه في الفرية قال القاضي  
 يحلف مع اقامته البينة انك ما استوفيت الدين ولا البرية  
 وان لم يدع الغصص ذلك وهذه المسألة تشهد لا في يوسف  
 كذا في الخط ولو غصب من رجل ثوبا فضمن عنه رجل  
 قيمته واختلفوا في القيمة قال الكفيل عشرة وقال الفاصب  
 عشرة وقال المال فلا تون فاقول للكفيل ولا يصدق  
 واحده منها عليه لان المملول له يدعي على الكفيل ثمانية وهو  
 يسلم والفاصب يقر بزيادة عشرة وادعى على الكفيل ثمانية لا  
 يصح في حق غيره فبينة غصبة اخرى دون الكفيل لدا في الخط  
 انكر حسي ولو اختلف الفاصب والمضمون منه في غصب او

صفة فالتقول قول الفاعل مع يمينه ولو قالنا صب في  
 جميع هذه الوجوه عادي الغصوب منه ثم قال قد ورد  
 ذلك عليه اوردت قالوا من عن الضياء وقصده  
 مني لم يصدق علي ذلك والقول قول الغصوب منه انه  
 لم يصدق منه ولم يرد عليه مع يمينه الا اذا برهن الفاعل  
 ولو اذ لنا صب انه غصوب في الصحيح وهذا مسمى  
 وان الغصوب منه يعني عليه واحداث ذلك في الغصوب  
 بفعله فانه لا يصدق ويصدق ما نعت الغصوب  
 بعد ان يحلف الغصوب منه ما فعل ذلك في السراج  
 ثوب في يد رجل قام رجل البيعة انه ثوب غصبه اياه  
 هذا وترقى ذوال اليد انه وهبه له قال اقصي لذيل اليد  
 ولذلك لم يبرهن على التبع منه بيمينه على اقراره ثوبه  
 وان كان في يده ما يجمع خبره على واحد منها انه غصبه  
 غصبه الاخر اياه وهبته به بينهما نصفين فان برهن  
 رجل انه ثوبه استوفى عنه الميت الذي هو وارثه وبرهن  
 الاخر انه ثوبه غصبه الميت اياه وقصبت به بينهما وان  
 جاء البيعة على دراهم يمينها ايتها ماله غصبه اياه الميت  
 فهو احق بها من غير الميت كما في الميسوط ولو ادعى رجل  
 ان الثوب له وان صاحبا اليد غصبه منه وبرهن على ذلك  
 وبرهن رجل اخر صاحب اليد فله بهذا الثوب فانه  
 يعضي به للذي برهن ان الثوب له كما في الميسوط ولو قال  
 رجل لا غصبت في هذه البيعة المحسنة وقال الفاعل  
 ما غصبتا ولكن غصبتك الظاهر قال قول  
 الفاعل مع يمينه ثم اذا حلف يمينه فبينة الظاهر  
 في الميسوط وان قال غصبت فذلك البيعة ثم قال المحسنة

الابطال في وقال غصبتك انما برهن النقص في اوجه البر  
 والمنايا وقصده الاجف والاشياء يصدق في الكل  
 كذا في التوجيه ولو قال غصبت هذه البيعة من فلان ثم قال  
 ولدي فلان فبينة كذا في الخط ولو برهن المالك ان الفاعل  
 غصبه يوم النحر بالثوبية وبرهن الفاعل ان يوم النحر  
 كما في البيعة هو والعبد فبالضمان واجبة على الفاعل  
 في محيط السراج وحده المالك عدة واخذة من المالك  
 وفي يده ما في القفا لثقت المالك ما قال وقال ماله لاهل  
 بيوت اذ كان العبد في منزله الفاعل فوجد المالك في يده  
 هو الفاعل صب وان لم يلق في منزله فماله المالك العبد  
 كما في الميسوط برهن ان يبرهن الا قال قال صاحب الثوب  
 صبغت الثوب انا وقال الغصوب منه غصبه مصوغا  
 فالتقول قول الغصوب منه وعلى هذا الاختلاف في  
 سائر الدواخلية السيف فان برهننا في البيعة بينة الفاعل  
 لو اختلفا في متاع موضوع في الدار المصنوعة او في حجر  
 موضوع في مكان موضوع فالتقول قول الفاعل والبيعة  
 بيمينه كذا في بيعة رجل غصب عديم رجل واباعه وسلم  
 العبد وقضى الحق وعادى العبد في يد المشتري فقال ان  
 امرته بالبيع فالتقول قوله ولو قال لم ابرقه فذلك اخرجت  
 البيع حين علمت اني لم يلبثت اني لم يلبث اني لم يلبث  
 الا ان يبرهن انه اخرج البيعة قبل موته العبد غصبتا في  
 سواد رسالتك في رجل ان يمسوا فاصب الانسان  
 زريشا وسننا او سنانا من الازهار او الكلى وعاديت البيعة  
 ذلك في يده وادعته فقال الحاكم صديقه وهو يمين قد  
 مات فيه فافقوا القول قوله قلت له فان ابرقه القهقاري

وعدا لوطوا بنين العزم فري بها واستهلكها والشهون وعادوا  
 ذلك ففهموا وعاد عليه فقال الجاني في صيته قال لا حظ فيه  
 على ذلك ويسمع الشبهو دانه يشهد الزنا زكية لانه  
 لا يبيع في السوق لم يمتد وبيعه فيه ديت وسمن قدر  
 مات فيه الغارة البراهيم من محبته جعل الخبز من طين  
 رجل السلام حذر في قوله وعليه قبحه الطين وان قال  
 الطين انما يريد ان يبيعه قال هو يريد الطين لان  
 في الحسب غصت رجلا ربة زاعقتها او برها واستولوا  
 بقره لانه غصنها من فلان وليس للمدعي بيعة صحت  
 قيمتها ولا يطل ما فعل ولا ضمن قيمة لولده ان  
 الذي يقرض بها ويدبرها في محسب الحسب هو قال  
 اعتقنا من فلان الف درهم ولقد غش في حق عليه  
 بحسب الانفاق في المتروكية والغصب انما يتحقق فيما  
 ينقل لانه انما يدرك ما كانا بيد به وذلك لا يتصور  
 الا في التقليب وليعلم مسلم دخل في الحرج ما وان اكتسب  
 من المروص والمعتقات في غلب الملبس على الذرافان  
 المروص وسائر المستولاء فاما العقار فهو في الملبس  
 لانه يخرج عن ايدى المستولاء في الغيبة او حصف في قوله  
 شران النقل والظن بغير قبضها واحده وقيل لا يتغير  
 من مكان ولا يملك في مكان اخر والنقل يشمل عليه بدون  
 الانتفاء في مكان اخر او في حصة حصة الغرض فيها الانتقال  
 بعيد عما اذا يبرهن في يد طرف الملاك اذا تصرف فيه  
 بكونه غاصبا بدون النقل فله في ان يملكه عن ان حصة  
 فلو اخذ عقارا في الضميمة فبطل كالكالات اصل كالكالات  
 كما في المغرب وليكفينا ح العقار وتقل سلام كل ملك ثابت

اصيل

له اصل كالكالات والنقل قال يدهونهم وسائر اطلق علم البناء  
 والحو عتقارت وهلك ذلك المنصوب في يدها ففهم  
 سائر وجه لثمة سبيل على من يبيع تحتها انما اراد البناء  
 او تهدمت بافدة ذرة التقديس قال الحوي وفيه خضر  
 لان مس الارض ولا هلاكها بازالة البناء قلنا  
 هو هلاك نسبي لا من كل وجه بل يضمن خلاف المحمد  
 وزفر والش في فقالوا يضمن وهو قول ابو يوسف  
 ولا ان النصيب يتحقق بوصفها بالانبات المالك لانه  
 وازالة البناء المحتم وذلك ممكن في المتعار لان نبات اليد  
 المتدفعين على شئ واحدا يمكن لتعذر اجتماعهما  
 فيه فاذ انبت المتدافعان للمناصب انتقلت اليد المحتم  
 للمالك بالضرورة وهذا لان اليد ليست في الاعمال فغرضه  
 على التعدي وعدم اليد عبارة عن عدم القدرة على التعدي  
 فكانت في يدنا حسب ضرورة ومن صرح بتجارتها انتقل  
 يد المالك فتضمن له كما يضمن المنقول بذلك وكما يضمن  
 العقار المورود بالاجور ولا يفرق بين المالك وداره  
 عن الشهادة بعد التعدي وقوله صلى الله عليه وسلم من غشبت  
 شبرا من ارض طوفه الله تعالى يوم القيامة من شجره  
 نهر على انه يتحقق فيه الغيب ويعتبر في قول محمد بن  
 الثلاثة بمعنى ما كانا والش في محمد بن ان النصيب  
 نصرف في المتضمن باننا تدور زالة يد المالك  
 ولا يجلون ذلك الا في النقل والعقار لا يمكن نقله واقصى  
 ما يمكن قسمه خارجا مالك عنه وذلك تصرف في ايمان  
 لا في العقار فلا يجوز ضمانه اذا اعد المالك عقد  
 المتروك على ما بينا بخلاف المتقوى ومسلم انه لا يبرهن

على خلاف في لاصحه فلا تزم وليس سلم فالضمان فيها يترك  
 الحفظ الملتزم بالحكم والشهود انما يضمنون العقار  
 بالرجوع لانه ضمان اتلاف الاضمان عصب حتى لو اتلف  
 الشاهد البنية ان ذلك العقار له لا يقتل ببنية ولو كان  
 غصبا اقبلت والعقار يضمن في الاتلاف والتكليف في التزوير  
 الحزني في الاخره ولا ضمان في الضمان في الدنيا وهو دليل على ان  
 المذكور جميع جزاءه ولو كان من جبا للضمان لبيده لان الحاجة  
 اليه امن وزيادة الضمان عليه يكون سخيا ولا يجوز ذلك  
 بالاي على ما عرف في موضعيه واطلاق لفظ التضمن عليه  
 لا يدل على تحقق نصيب موجب للضمان كما طلاق لفظ البيع  
 على بيع الخوف قوله على الله عليه وسلم من باع حرجا للمدبر  
 لا يترك على تحقيق بيع كروهن لما من ان في لسانه الشتر  
 حقيقة ومجازا وعلى هذا الخلاف لو باع القطار بعد الفحص  
 ووافي الفاص بذلك وكذبه المشتري وابعده من غير عصب  
 واراد بذلك ولزجه المشتري لا يبيع الفرض في حق المشتري  
 لاحد ملكه ظاهر ولا يضمن البائع عندها لانه لم يتلفه  
 واما التعلق مضاف الى تحقق المالك عن اقامته البنية فليس  
 ويحتمل ان يقول محذرين في الوقف اي لو غصب رجل عقارا  
 موقوفا وعلقه سبيل بحيث لا يستقيم الموقوف فانه  
 يضمن الفاضل وان الوقف لا يملكه بقرينة ما بان  
 عنه ظهره الرب ذرية العقب وفيه ظهير الدليل في قوله  
 الفتوى في عصب العقار والدور الموقوفه وهذا ارجح  
 في كل من العقار والدور وكان الاول هو ففتين لان  
 انصرف بالعارف الا ان جعل سبيل او اقامه ملكه وينقل  
 العقار عن الكمال قال الفتوى في ضمان العقار في ثلاثة

محمدا

اشياء العقار الموقوف وفي عقار السبي وفي عقار السبل الاستئجار  
 هذا ما رايته عليه السلام في قوله تعالى في الوقف  
 الفتوى في عصب مباح الوقف بالاضمان كما ينبغي في تحقق  
 الغصب في العقار وفي الوقف لان المذني يستطير ما عوق لا يقع  
 الموقوف فيضمان به لذلك يعني في ضمان عصب مباح  
 الوقف وان كانت منافع الموقوف لا تضمن رعاية حاجات  
 الوقف وقد مرت هذه المسألة متنا في كتاب الاحار و  
 وسوردها لما قبله في ضمانه تحقيق كثر في الوقف  
 لان وفي قوله تعالى حب احيطا شترين في روستهم  
 ظهر ان الكار شترين بعد سكونه وقفا وصوره ان  
 كانت ملكا للمصنف يباع من الاولاد له عليه لزم حرمته  
 خلافا لما صححه في العدة ومضى عليه في قضية وانه في  
 في الاستحسان فانه ضامن كما في وقف البحر في القضية  
 من موضعه اخرج في السقي منزل وقف في يد رجل فخر فقام  
 البنية عليه وحتم بالوقفية لا يجمع عليه جوا مضي اما  
 اذا في مكان متعلق في الانكار وجدت الاحرة اه وفي الاختار  
 ما على المتوفى منزل الوقف فسلبه المنزلة وجب اخراجه  
 قال الحوت وصومني على قصصه الحيط وهو الذي ينبغي اعتباره  
 وقال الشيخ شرف الدين وهو المختار في التخصيص والتزيد  
 قلت وهو ما اعتد في وقف البحر من عليه ان يجره هناك  
 في موضعين وافق به في القضية وفيه فليحفظ حسابه  
 قال الوقف وماله الصغر في ذلك لان كل من الصغر  
 والوقف لا ينصرف عنه ولا فاصه الا الله فله عنه  
 بحسب الوسم ويطلق ما هو عليه وفي جوار الغيرة  
 الشيخ البرهيم الذي لا يتحقق لغصب عدها له عند



الى حسنة وبي يوسف حرج في العمار في حكمة الضمان فلفظ اما فيما وراء  
 ذلك فيحقق بتركيب عليه ما في النصوص بين دعي دارين آخر  
 انه غصبه منه فقال ذواليد هو كاد في وقت غلبه على كاد  
 واراد تخليفه بجلف عند محمد خلاف لما بناه على ان غصبه  
 الدار فيحقق عند محمد خلاف لما وينبغي بجلفه في غصبه  
 العمار انه يحقق امر الاتري انه في الغصبة يحقق في وجوب  
 الرد على مالك فلذا يحقق الغصبة في استحقاق الاجرة قال  
 السيد جدا فاذ بذلك انه اذا سكن العمار وجبت اجرة  
 وان لم يكد وقفا ولا معدلا استغلا ولا لم يكد له وسكان  
 ان من افده لا ضمن الا في هذه الثلاثة وقال انك الرحمة  
 قوله فلذا لا هو شك لان ما في الوقف غير مضمون فيما يحقق  
 فيه الغصبة فكيف تضمن الاجرة في العمار قال في قوله فيما وراء  
 التي تستحق استحقاق الاجرة من احكام الغصبة تامل قال  
 الشامي وكان هو ظن وجوب الاجرة عليه بسكانه وليس كذلك  
 بل المراد انه لو جرة الغاصب فالاجرة هي مستحقه العاقد  
 وان كان لا يطيب له بل يتصرف فيه لو يرد على مالك وبين  
 يقع حله على ما ظن مع من افده لصد العمار لا ان  
 وجوب الاجرة عليه ضمان ووجه تحقق الغصبة فيه انه  
 لو لم يحقق كان الشك في الاجرة لا مالك لا الغاصب هو فلفظ  
 وليس في بنية الاسترواحي صاحب الغصبة وعما الذي في  
 نصوصها والاصح اي على قول الاحكام والبي يوسف فيكون  
 موافقا لقول محمد وصح في البداية ان ما لا يبيع والتسليم  
 على الخلاف في الغصبة واختاره عن قول بعضهم بانها بالاتفاق  
 اتفاق انه في العمار المضمون ولو غير وقف يضمن بالبيع  
 والتسليم لان البيع والتسليم استهلاك خالية ولذا ما يجوز

في

في العمار والوردية لاحاجة الزيد دة العمار والوردية  
 تقدم حكمها وما الكلام في العمار اذا كانت وردية فحده  
 كان ضمانا بالاتفاق كما في نسخ مع ناد مباح الزيد  
 ان مسالة الوردية على الخلاف في الاصله وليس سلب  
 انها على الاتفاق فالهاتان فيهما بنية في الحفظ من غير وجود  
 والشهيد انما يضمنون العمار كما يجوز لانه ضمان  
 اتلاف لاصل غصبه كما في التبيين ويضمن العمار  
 بالاجرة عن الفهم دة بعد العمار بان شهد على حرج  
 بالدارين حرجا بعد ما قضى لقاضي فانها يضمنان  
 لكن فمما عن الزيد بان الشهادة انما يضمنون بالاجرة  
 لكونه ضمان اتلاف لاصل غصبه حتى لو قام الشاهد  
 بحجة ان العمار لا يتقبل يضمنه ولو كان غصبا قبلت  
 والعمار يضمن بالاتلاف وفي الاشياء لعمار لا يضمن  
 الا في مسائل وعد هذه الثلاثة امسايل قال الشيخ  
 الرحمتي حاصلا انه نقلها عن الغصبي وروى  
 وما في المتن والشرح مقدم ام وقال السيد محمد  
 في هذه الثلاثة من حيث كونها اتلافا لمن حيث كون غصبه  
 كما افاده تسليمهم وروا في الدرر مستغنى الوقف وما لا يضمن  
 والمعدلا استغلا قال في ستة له واذ نقض العمار  
 بسبب سكانه او بسبب زرعته ضمن الغاصب الغصبة  
 بالاجرة والغرق اما انما تلفت بقله والعمار يضمن بالاتلاف  
 ولا يضمن لصله الاتلاف ان يكون في يده لا تربي لا يضمن  
 به بخلاف ضمان الغصبة حيث لا يضمن الا بالاصول في اليد  
 وعلى هذا لو ركب داره الغير يضمنه ولو ركب حيا حتى يترك شهر  
 هلك لم يضمن لعدم التملك وان تلفت ماله يضمن لو جرح



الانلاقض منه وهو ظهوره وتعد على سائر الظواهر  
اذا له واختلاف في تغير النقصان فلما نصبرين يحيى  
له ينظر في حركات هذه الارض قبل الاستعمال ولا ي  
فيصنع من سائرها من النقصان وقال محمد بن سحر  
يعتبر ذلك بالمشاهدة انما ينظر في شئ قبل الاستعمال  
ولم يتبع بعده لمقتضاها ما تفاوت من ذلك فيصنع  
وهو الاقصى لان البرق لعمدة العبد دون المنفعة  
واذا في النهاية ان محمد بن سلمة رحمه الله يقول نصبر قال  
بنسب الامية وصوب قول نصبر في قول الأصوب وب  
يعني كما في الحديث فيه طعن هذا فيخرج على محمد بن  
يبدل عليه سائر الكلام فقد وثق عصب ارضا وزعم  
حقيقة فاختصا وهي ندرت نبت بعد فحسب حب  
الارض فلما انكشفت ارضها حتى تنتبت ثم يقول له اقلع  
زرعك وان ارض الارض وطالبها وارفعها حتى  
الارض لفا صب ما زاد لك فانه لفتا رتب الارض اذا  
الضمان كيف يصنع والمخاربه يصنع فيه بزرع بذور  
في أرض غيره وهو ان يقوم الارض حذر زرع زرع حتى  
الكل اذا نبت وعمر صيرة ففصل بينا قيمة نذر  
مبكرا في أرض غيره فانه في الضمير وصححه في تحت  
ولم يرد عن الناس وهو لو يوصف انه يعطيه مثل نذر  
وطا ليعبر فيه هو ان يقول اني بوسعني الحنك ولو غصب  
ارضا وزرعها وبنت لان له ان يرضا حيا فله وفي النضر  
فلهما حيا ان ياخذ الارض ويأمرها صب بقلع الارض  
تغريها للملكه فان ارضه يفعل فللمعصوف منه  
ان يفعل بنفسه فان لم يحضر لها ذلك حقله رزعا

2

فأخرج الناصب وهذا معروف والمالك ان يخرج على  
الناصر بنقصان الارض على التفرع لم تقدم له  
قال الزبيدي ثم يا هذا الناصب رتب ما له وهو المذخر  
وما عرفت النقصان وما انفق على البيع ويتصرف  
بأنفسه عند خيصة ويحكم في ما عصب  
فخرج ابن خزيمة ثمانية الارض منه من المؤنة قد  
ترتفع قدر في له بأخدمه أربعة ارض ويتصرف  
بالمالك وقال أبو يحيى لا يتصرف بشيء لان زيادة حصته  
في ضمانه وماله لان ما خضع من المالك ملكه بالارض  
والمنفقات ملكه بالارض عند مستد في وقت وجود  
السب وهو الناصب هنا فثبت انه حدث في ملكه اذ  
أخرج بالضمان بخلاف ما اذا لم ينقصها لا تعد ملكا عدم  
الضمان وهذا لانه يجب عليه ضمان كله فادخله كله ملكا عدم  
كله وكذا النقص في ما له حصل بسب خيصة وهو انه عرف  
في ملك الغير فيكون سببه التصرف في نوع يخصه على  
وصفي الاصل فخصا بما لا ينقص بالاستيفاء ولا  
ملك المستند ثابت من وجه وزد وجه فكان ما نقص  
فلا تظن فحق انعدام الحديث بل هي رجل في المذخر في  
نفسه في احواله بدمه في ملك الارض وقلب الارض  
فقال ان ثبت ندر صاحب الارض وهو يقلب وسبق الارض  
حتى ثبت النذر قال مالك للمالك عند خيصة لان خيصة  
الخصس بالخصس عند استهلاكه ولا اذن على الثاني فيه نذر  
ولكن مندر في خيصة فتعوق الارض ولا بد فيها وتقوم  
وفيها نذر في جمع بفضل ابيه ما قلنا صاحب النذر لا  
وهو صاحب الارض والحق بذكر نفسه موقعا في قلب الارض

قلبان يثبت البذر ولا يقرب وسبق الارض فثبت البذر  
كلما تحب ما نبت لها حب الارض وعلته للمغاص مثل بذور  
حبذ وراعي ارض غيره هلنا اذ في فناء وي الفضل والربيع  
الحواشي والجواب المستمع ان الغاصب يقتضي له صاحب  
الارض فبما بذره بذور في ارض نفسه ثم يضمن صاحب  
الارض للمغاص قيمة البذر وبذور في ارض الغير لان  
الاطلاق كذلك ورد هذا كله اذ لم يكن الزرع ثانيا فاما  
اذ نبت زرع المالك في ارض رجل والقي بذره وسبق فان لم  
يقرب حتى نبت الثاني فالجواب عما قلنا وان قلنا  
فان كان الزرع النبات اذا قلب ثبت مرة اخرى فله جواب  
كما قلنا وان كان لا يثبت مرة اخرى فان ثبت فهو للمغاص  
ويضمن المالك للمغاص قيمة زرعه فان ثبت الاثافي  
كلما ورد ذلك في الاخرى مثل نصير عن زرع ارض نفسه  
براعي اخبر عن ارضه قال على صاحب الشعيير قيمة  
بذره بذور روي ذلك محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن  
قال الفقهاء ابو الليث هذا ارضي صاحب البرقيع  
بذره بذور ما اذا لم يرض بذلك فهو لراعي ارضه  
ثمة حتى يثبت فاما نبت ياخذ في القلع ولا تثم ابراه  
عن الضماد فاذا استعملت زرع وحصله فهو بينهما  
على مقدار نصيبهما فان لم يظهرية وسبق صاحب الحق  
عمن غصب ارضه وزرع فيها القطن فان ارا المالك  
الارض وزرعها ثانيا ارضه يضمن المالك للمغاص  
ثانيا كما لا يضمن لانه قبل القلوع فم  
الارض فله لعل لك كما في الفضول لهما اذ في الكسح  
القطن ثم ارض لغير غصبا ونبت فيه ماله ماله ارض

فلحوزة للمغاص وعليه نقصان الارض ولا يكون  
بذره رضى به الا اذا ظهر انه ينفذه للمغاص كما في  
القنية واقصة الفتوك زرع ارضه من ثمة بينه وبين  
غيره هل للشرط ان يعطى ما زرع وبالقطن صفة  
نقصه من الارض كما هو عرف ذلك الموضع اجيب  
انه لا يملك ذلك ولكن يضمن نقصان نصيبه من الارض  
ان دخل فيها النقصان كذلك في الناب من الثلاثين من العام  
ارض من رجلين زرعها كلها احدها بغير ارضه  
قال محمد ان كان الزرع في طله فتر ارضا ان يعطى الذي  
لم يزرع الزرع نصيب بذره ويكون الزرع نصيبا  
حازوا ان قبل هيا كذلك ولم يثبت الزرع بعد من حين  
كان الزرع قد نبت فاراد الذي لم يزرع ان يملك الزرع فان  
الارض يضمن بينهما نصيبين في احصاء البذر لم يزرع  
من الارض قلع ما فيها من الزرع ويضمن الزرع له ما دخل  
ارضه من نقصان القلع كما في الناب وعن محمد بن حنبل  
بمنها ارض فغاب احدها فله ان يزرع ان يزرع نصيب الارض  
ولو اراد في العام الثاني يزرع زرع النقص الذي كان  
زرع لك ارضها هنا والفتوك كونه ان علم الزرع ينفع  
الارض ولا ينقص له ان يزرع كلها واذا حفر الفاني  
فله ان يثبت بمثل الارض مثل تلك المدة لان رضى الغاي  
في منها هذا لانه ثابت وان علم ان الزرع ينقص ويتركها  
بمنها ويتركها فله ان يزرع في طله في طله في طله  
لان ارضا غير ثابت لك ارضه بقر واستحق حديق  
عن زرع غيره بغير ارضه فقال مالك ارضه اذ ارض  
زرعت فقال ارضه ارضه في ما حذر في اللون لك كما را



١٢/٢

والزبرج بيننا كما هو الربرج فدفع اليه مثل ذلك النور وادرك  
الزبرج يكون بينهما ام يكون لاحدهما احاصب يكون  
الكل احصاحب الارض ولا يارب اجزئته كذا في العمادية  
وسئل شيخ الاسلام عطا بن حنيفة عن زبرج ارض  
انسان لا يدر نفسه يفر من صاحب الارض هل  
لها حب الارض ان يطالبه بحصته الارض فلا يرد  
العرف في تلك التوبة انه يزبرجون الارض بذلك الحاج  
او ريمة او نصفه او شيء من ذلك او يرد ذلك الغدر  
الذي جرد به العرف ونسب له رواية قال نعم في اخر  
المنزلة وسئل ابو حنيفة عن زبرج د فلو ما معا ولية  
فاخر الكرم وكان الاخر اهل ارضه يدرخلون الارض ما يكون  
ويحملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدائم  
ضمان قال ان كان يحملون يدرخلون الا قليلا ضمان عليه  
والضمان على الذير كقولهم اوفان كذا من تحت  
نقطة سر عليه فهو ضامن نصيب العامل وضمانه  
هو الذي اكل وان كان اخذوا ذنه وهو من الاتر  
نقطة سر فلا ضمان عليه فيها كانه دخل في سائر المال  
الغير كذا في الظاهرية وعامة في الحنفية كما تضمن  
اتفق في النقطة انا غصبه ما تضمن بقوله قال  
مسئلي كما تضمن النقصان في النقطة انصوب اذ اتفق  
عند القاصب سوا كالا بقتله او فنيه فله كالمو  
والنقل وذهاب السهم والمصراف قاله حنيفة بقوله  
لنفس علي ما ينبغي نكح لو جعل النقص بقوله  
القاصب فانه لا يضمن قال في الترتيبات غصبه  
نوب انسان فليسه فارب النوب عند نوبه والفاض

لما يعلم انه صاحب النوب فخرق النوب لا ضمان عليه  
الفاض اه ولو قال صاحب النوب رد علي نوبتي فله  
قد سلا يدر مثله من شدة فخرق لا ضمان على الفاضل  
ايضا ولو يدره كما هو السان سعاد فخرق منه ضيق الفاضل  
نصف القيمة ولو كان النوب ملكا لنفسه فله  
انسان مولا يدر مثله او يدر مثله فخرق فله الماد  
جميع القيمة كما في العمادية وقال القدر في كتابه  
غصبه من اخيه عدا وجارية فاق في يد الفاضل  
ولم يكن ابق قبل ذلك الوقت او ريت او رقت ولم تكن  
فقلت ذلك قبله فله الفاضل ما انتقص بسبب الرقة  
والا فوعيب الزنا وذلك ما حدث في الدفاض  
ما ينقص به القيمة من عور او شلل او اسيه دالته  
كان مضمونا عليه فيقوم العبد صحتها ويقوم ربه  
العبد فيما خذه ويجمع بفضل ما يبيها كذا في القسط اذ غصب  
جارية وزنا بها ماتت يضمن قيمتها ولا حد عليه عندهم  
جميعا لان ضمان الفاضل يفسد ذلك في المنصوب  
من وقت الغصب ما لو زنا بها تخلفها ماتت ضمان  
قيمتها علي قول ابي حنيفة ومحمد لا يستطرد على قول  
قول ابي يوسف يسقط كذا في الترتيبات ولو حلت في  
يد الفاضل او ببصنت عنها فخرقها ورضان النقصان  
يذهب للمري والبياض يرد المولي ما اخذ من ضمان النقصان  
كذا في محط الشك في وان حلت في يد الفاضل من زنا  
اخذها المالك ونقصان ذلك قال ابو يوسف يرد المولي  
نقص المثل ولو ربح عيب الزنا يضمن الاثر ويؤخذ  
فيه الاقل وهو ستمائة وعنده محمد يضمن الارض جميعا

وهو القياس فان حصلت من الزنا فولدت زوال عيب الحمل  
 بالولادة وبقي عيب الزنا فانكنا عيب الزنا انزعم عيب  
 الحمل وقد غرم الفاضل عيب الحمل وجب عليه ان يشر  
 ضمان عيب الزنا وان كان عيب الحمل انزعم عيب  
 الزنا مستحق ومن زاد عليه زوال بزوال الحمل فوجب رده على  
 الفاضل وبقي ما زاد على ما كان ملافاً فثبت عنده من  
 العولادة وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها يوم الفسب والجهر  
 النقصان تأكله عندنا في عتيقة وقال لا يضمن الامانة  
 للحمل ولو مات الولد رها وردها ما نقصها بالولادة ولا  
 شيء عليه بموت الولد ولو ماتت الام وردها في سنة  
 الفاضل قال ابو يوسف يضمن قيمة الام يوم قبضها  
 ويضمن قيمة الولد انما لا يسرع واذا بقى العبد المفسور  
 من يد الفاضل فاما مالك بالمعاريك فما انتظر ظهور  
 عبده فباخذته وان شاء لم ينتظر وضمن الفاضل قيمته  
 فلو ظهر بعد ذلك فانه ينظر ان اخذ صاحبه القيمة  
 التي تجاها ورضي به اما بتصا د فيها عليه واما بقيام البينة  
 او بتكول الفاضل حين الميعين فلا سبيل له على العبد عندنا  
 ولو اخذ القيمة يقول الفاضل ويضمنه على ما يرضيه  
 املك من الزيادة فان المالك بالخيار ان شاء خصم القيمة  
 ورضي بها ورسلم العبد الى الفاضل وان اشار القيمة  
 التي اخذها ويستتر العبد وللفاضل ان يخصم العبد  
 حتى ياخذ القيمة ولو مات العبد عند الفاضل قبل  
 رد القيمة عليه فلا يراد القيمة ولكنه ياخذ من الفاضل  
 فضل القيمة ان كان في قيمة العبد فضل على ما اخذ وان لم  
 يكن فيها فضل فلا شيء له سوى القيمة الماخوذة وروى

عن

عن ابى يوسف انه قال ان ظهر العبد وقيمة من اياها قال  
 الفاضل فلا خيار للمفوض منه ولا سبيل له على العبد في  
 ظاهره ولا في له الخيار من غير تفصيل كما في شرح الطحاوي  
 ولو قبل العبد المفوض في يد الفاضل قتل احوالاً وعيلاً  
 او حتى خائفة فمادون المفوض بخير المولى بين الرفق  
 والعنف ويرجع على الفاضل بالاقراض قيمته ومن ارشع  
 الخيانة وان استهلك العبد المفوض مالا وخو طلب  
 المولى بالبيع والعقد رجع بالاقراض من قيمته وما اراد عنه  
 من الذين كان عصبه وقيمة الف درهم فها رجع ذلك  
 قيمته التي درهم ثم يقتله قاتل في يد الفاضل فالمولى  
 بالخيار ان شاء ضمن الفاضل قيمته يوم الفسب الف  
 درهم ويخرج الفاضل على ما قلنا الفاضل قال في درهم  
 ويتصدق بالاقراض المادية ولو قتل العبد نفسه في هذه  
 الصورة ضمن الفاضل قيمته يوم الفسب الف درهم  
 ولا يضمن قيمته يوم الفسب في الخط ولما بقى العبد من  
 يد الفاضل فالحمل على المولى عندنا في يوسف ولا يرجع به على  
 الفاضل ورجع عليه بما نقصه الا باق اذا لم يكن الا بقى قبل  
 ذلك وقال محمد بن برهم المولى بالجعل على الفاضل لدا  
 في الدنيا به طالع الزينة ثم انما يضمن الفاضل النقصان  
 اذا كان النقصان في العبد وكان غير يربوي لانه دخل  
 جميع اخراجه في ضمانه فيجب عليه ضمان قيمة ما تمدر  
 رده من اخراجه كلاً وبعضه بخلاف المسبوح حيث لا يوجب  
 التفصيل ان الماد فيه قبل القبض الا خيار ولا يوجب  
 حط شيء من الثمن لان الاوصاف لا تضمن بالعقد والظن  
 بالفعل وان كان لتربيع السعر لا يضمن بعد ان رده في مكان



قال العلامة مسكني الشطط ان اذاع اربعة بتر جالس  
ويكون اجرة العيني ويغوث وصف مرغوب فيه كاسم  
والبحر واليد والاذن في المبدء الصباغة في الذهب  
والنبيس في المنطة ويغوث معنى مرغوب فيه فالاول  
لا يوجب الضمان في جميع الاحوال والثاني لا يوجب الضمان  
في غيرهما والثالث لا يوجب حنطة ففقدت عنده اوان  
نقطة فتمس في يده فصاحبه بالخيار ان يشاء اخذ ذلك  
نفسه ولا شيء له غيره وان شأ تركه وضمنه مثله تقاديا  
عن الربا والربح وهو فوائد المعقود المربوب فيه في العيني  
كالعبد المحترق اذا سئل كونه في يد الفاعل صبا او كما تشاء  
فشا في يده يوجب الضمان ان يظهر هذا اذا كان النقض ان  
فليلا اما اذا كان قد تم فخير المالك بين اخذه وتركه مع اخذ  
جميع قيمته وسنة فلو انما حصل بينهما من سائر التوقييس  
والقاضي اهرجل حول ظهر راية انساك بضر اذ  
حتى تقوم ظهر اليد في وقتها صا حها قال الفقيه ابو الليث  
يقلون ان اندخل اضماعا على حدة ان نقض فان كان من السوق  
فذلك وان كان من الورق يضمن الفاعل صبا وكذا اذا مات  
وان اختلفا فالقول قول الذي استعمل الذابة مع يمينه  
ان حلف يبرئ عن ضمان الذابة كذا في الفرائد والعبد النقض  
اذا مات في يد الفاعل صبا وانما صحت انه غصبه من فلان  
يوم يستلم القيمة المفقودة فان جازها خروا قام البينة  
انده عبده ونقصه منه قال القاضي يضمن بالقيمة ماله صاحب  
السنة فان افضى بالقيمة لصاحبه البينة فاخذها لا شيء  
للمتعة على الفاعل صبا فان وصلت تلك القيمة بعينها الى  
الفاعل صبا من جهة المقتضي له بالهبة او بالارث او بالتوصية

قال

النصب لان ذلك لتقلد الرغبات فيه لا لتقصان في  
العين بغوث الحق وان كان ريو لا يقينه ان يصنع به  
النقصان مع اسمة واد العين لانه يورث الى الزموا والمجوز  
لا يقينه ان لا اصول الربوية ولكنه جدير بانه ياخذ  
ولا يشي له ويثبت ان يتركه على الفاعل صبا ونقصه ماله  
من خمسة او قيمته من خلاف حنطه اهر كما في قطع  
الاشجار فانده بعضهما اتقا فكذا قال السيد حمزة الاول  
انه بعضه بغير اذ ان يضمن به ذلك كما يصنع بالانكاف  
في قطع الاشجار وهدم لبنا رحنه ولو قطعوا ان  
الاشجار من الارض التي غصبها زيد كرهه رهنه اهر  
كوه وهدم عمر والبنا من الدار التي غصبها زيد ضمن هو  
اي القاطن والهادم وصومر وفيه مثلناه لا الفاعل صبا  
وهو زيد لان عمر باشر الفاعل صبا متبب واذا اجتمع  
المباشر والنصب ضمن المباشري قال في الهندية اما اذا كان  
المقصوب غير منقول كالدور والعتار والمجسرات فانه  
فاقد سمي وية او حاسيل في صبا بالبنا والاشجار و  
غلب سبل الارض فتفتت ويقتت تحت الما فلا ضمان  
عليه عند الامم واني يوسف لافي شرح الطحاوي وان  
حدثت هذه الاشياء بغير احد من الناس ففقدانه على المتقو  
عندها وان يغفل الفاعل صبا وسكنه فالفاعل ان يضمنه  
بالاجماع اهر ونعتل عن الخلاصة لنقصه المقتضي  
في يد الفاعل صبا ضمن الفاعل صبا النقضان ويرجع على  
المقتضوب بانه مع ضمان النقض ان لا يكون النقض  
يجب انية غير الفاعل صبا فاما مالك بالخيار ان يشاء ضمن الفاعل صبا  
ويرجع على الباقي وان شأ ضمن الباقي ولا يرجع اهر تنبيه





كلها لا يماضي من الغلة ولا جرة خلا لا يبرح فان  
قال لا يتصدق بشئ لان الزيادة حصلت في ضيائه وملكه  
وقد فرغ من ان يتصدق في وقت قول التاجر ولو لم يبت  
لله فله ان لا يملك شيئا الا ان يبرح في شجره على المثل  
افاد انه لا يصدق في حاجته الا اذا كانت فقيرا كالغني لو  
يصرف تصدق بمثله ولو ادي لملكه حاله التناول والزوال  
الغنى ولا يصير حلالا بتركه المفقود وتناول الاستدانة  
ذكره الغريسي في او لكن نقله في الخصة البرزنجية  
ان الغني يتصدق بكل الغلة في حصه ونفقة البرزنجية  
على ما في النسخا صاحب اذا اراد ان يصدق في مال له كان  
المقصود من هذا العمل وتلف لأمه وضمنه الغنا صاحب  
له الاستدانة بالاجر في اداء الضمان وتصدق بالمال في ان كان  
فقيرا فان كان غنيا ليس له ان يستغنى بالغلة في اداء  
الضمان في الصفة اهـ يعني فحينئذ لا يصح التقصير  
بما في الاثر ان كان الغنا صاحب فقيرا تامل رحمته وقال  
الزبيدي ولو هلك في يده ما استغنى فضمنه المالك كان  
له ان يستغنى في غلة في اداء الضمان لان الغنى كان لا يملك  
المالك فاذا اخذه المالك لا يظفر به في غنة ولا يبرح  
اسلم الغلة له مع العبد بما تم له اتفان في غير ذلك  
بالتسليم وتبرأ منه من القيمة بقدره بخلاف ما اذا  
باعه القاصص بعدما استغنى وهلك في يده المالك  
وضمن المالك المشتري قيمته ثم رجع المالك على القاصص  
يا نحن حيث لا يكون للمناصب ان يستغنى بالغلة في اداء  
الغنى الى المشتري لان الغنى كان له حق المالك والمشتري  
ليس بمالك فلا يبرح بالغنى بالاداء الا اذا كان لا يجد شيئا

قوله من الغنى  
من الغنى

من الغنى باعتبار ملكه وهو محتاج اليه كان للمشتري ان  
يصرفه الغلة على نفسه اذا كان محتاجا لاداء حساب  
مالا يتصدق بمثله اذا كان غنيا وقت الاستدانة وان  
كان فقيرا فلا شيء عليه ما ذكرنا من ترجمته على غيره من  
الغنى اهـ وعلى ما في البرزنجية جري ابن الشيخة ونظير  
في ذلك بيضا ففلا  
ويصدق في قيمة قبل طلقا ونصحه منع في الغنى معتر  
اهـ ولو غصب عبد قيمته الف فان ادركت قيمته بعد الغصب  
حتى صار الغني ثم قتلته انسان كان الموتى بالخيار  
ان تخاصم الغنا صاحب قيمته الغنا يوم غصبه وان نفس  
ضمن القاتل قيمته يوم قتله الغني على القاتل فان  
ضمن الغنا صاحب الفارجع الغنا صاحب على عاقلة القاتل  
بالبغين وتصدق بالغصب فان كان العبد هو الذي  
قتل نفسه في يد الغنا صاحب ضمن الغنا صاحب قيمته الذي  
درهم يوم غصبه ولا يضمن قيمته يوم قتل نفسه كذا في  
السر جري الترخاينة ولدت المفصية وكسبت وشبه  
لها وقطعت يدها ووطئت بشبهة فقاتت وفضي الغنا في  
بالو يدوم الغصب فالولد والاهنة والكسب للموتى والغير  
والارثى للغنا صاحب ولو صالح على قيمته بلا فضا فكل  
للموتى اهـ قال محمد في بيع الصغير حبل غصب عبدا  
واجر المبيد نفسه وسلم عن رجل صفت الاجارة فان اخذ  
العبد الاجارة فخذ الغنا صاحب الاجارة وان ضا  
عليه عبدا في حصة وقال لا يجب عليه الضمان وان كان  
الاجر كما كان للمالك بالاجارة كما في الحطيم كما يتصدق  
بربح ما يقر في الغنا صاحب في المصروف او يقر المودع

بالمنع في الوديعة بان كان بعد بيعها ذلك المالك وبيع الفاعب  
 والوديعة فيه اذا كان ذلك معينا بالاشارة كما لو قال  
 الفاعب اني ابيعك بعينك هذا الثوب بعشرة وانشاء الرب  
 الثوب المفصوب وكذا المودع لو قال لك انك وانشاء الرب  
 المفصوب وكذا المودع لو قال لك انك وانشاء الرب  
 وعلم هذا سائر المودع حيث تضمنين بالتمسكين فانه لا  
 جعل له تناول الرب فله ضمان القيمة وبعده جعل لا يملك  
 نراد على قدر القيمة من الرب فانه لا يطيب له وينقص  
 به لانه العقد متعلق فيما يتضمن حتى يتضمن العقد  
 بالهلاك قبل القبض فيمكن التمسك فيه وفي القرض سائر  
 وله ان يودي به الى المالك وحل له التناول بزوال الجب  
 او لو تصرف بالنشر بذرهم الوديعة والغصب ونقصها  
 قال السيد احمد اخضر لا وضو ان يقول وعبر متعدي  
 ونقصه يقتضي الماتن بما ذكره انه يتصدق المتصرف  
 غاصبا كان او مودعا بربح حصل فيها اي المفصوب  
 والوديعة وله ان يودي به الى المالك وحل له التناول  
 بزوال الجب فاستان اذا كان ما يتضمن بالايدي  
 وحاصبه ان المفصوب والوديعة ان كانا  
 يتضمن وباعده وهلك المسبوق في يد المتصرف واختار  
 المالك تضمين الفاعب او المودع فان العقد ينصرف  
 اليه لتضمنه فيكون العقد محظوظا عليه فله ان يبيع  
 بسبب محظوظ ففسيله التصديق وان كانا مما لا يتضمن  
 وهو النقصان فان العقد لا ينقص عليه لانه لا يتضمن  
 وان عين بل ينقص بالاجاب والقبول ويدخل الذرة  
 في ملك المسترقي ويبقى الخبز في رسته فانه ممن دفعه

فقد يرد وكان ذلك الخبز فها عن دينه فاربحه فانما هو  
 ما اعتقلا بالخبز فكان حقه ان يطيب له الربح رحمتي على  
 اربعة وجهه فانه انما الفاعب اليها اي الدرهم المفصوب  
 او درهم الوديعة تارة قال اشتريت منك عندي بهذه  
 الدرهم وينقصها ايد فمها بعينها فكذا ان تصدق فانه  
 وان لم تضمن بالاشارة الا انما ينقص بمرتبة التمسك فاستان  
 فله الصورة مستغنية عن عبارة التي تضمن المتضمنه والاشارة  
 اليها وانما اشارة الى غيرها ونقصها او اطلق فانه قال  
 اشتريت عنديك بمائة ولم يشر اليها ونقصها لا يتصدق  
 في الصورة الثلاث عند الرجوع الى المالك التصديق بالربح  
 فيها وفي كلتا حالتين عن الذخيرة انه اذا اطلق لم يشر  
 فانه يودي بالتقدم منها فلا يخلو ان حقت نيته فتقدم منها  
 فالاصح انه لا يطيب واي لم يثبت بطلب لان مجرد  
 الغرم لا اثر له وان لم يثبت تقدمها ثم طاب قال المولى  
 نوي انقل انما يطيب اذا نوي لا يتقدم منها ثم لانه فنقد  
 اما اذا نوي التقدم منها مع علمه انه يتقدم لا يطيب  
 وفي البرزخية قوله الدرهم عليه الفتوى ولا تعتبر النية في فتوى  
 ثم حلقا من على علم الذخيرة وقيل وجهه يغني وفي القم  
 عن الذخيرة وعليه الفتوى دمس الحرج في هذا الزمان  
 ومنه عليه في الفرز ومختصر الوفاية ولا اصطلاح ونقله  
 في المتقوية عن الخطوط مع هذا لم يرضه الشارح فاني  
 يعطى الى الهداية قال في الجمل لا يطيب قبل ان يضمن  
 ولذا يعمل لضمها بكل حال وهو اختيارنا في مسائل عن نوي  
 فانما حوت هذه الوديعة في الربح فانه لو لم يترك  
 فان الربح يبيع الاصيل ويبقى من الربح ان لا يجعل الربح الفاعب

والمودع بالبيع مطلقا في الموضع لا رتبة له في المستحق ولو  
 وصليته بعد الصلوات هو الصحيح كما في نقاوب السوانق قال  
 الزبلي وقال من أختار لا يطيب بكل حال ان يتناول منه  
 قبله يضمن ويصدق ان لا يطيب الرج بكل حال وهو المختار  
 واطلاق الجواب في خطا سبب والقبضات يترك على ذلك وجه  
 ان المتقدم استقامه سلامة المشتري وبالاتى واستناد  
 حوز المتقدم لتعلق العقدين في حق التفتيش والوصف فثبت  
 فيه شبهة الحرة ملكه بسبب خنيت وذكر صدر الاسلام في  
 التامع الصفوة لا شترى بالانق المقصود به جارية صل  
 يباح له الوطء الصحيح انه لو يكن له الوطء لا يملك  
 نوع خنيت هكنا في الآية ولو غيب ما فخصب خطا من  
 قيل يباح له الاكل والقصير انه لا يحل له نوع الخنيت في  
 سببه ولهذا المعنى شري بعض الظلمة الذين يبيعهم قليل  
 تنوي يغتربون الاشياء بغير وجهها الى حوايجهم فشر  
 يضمنون الايمان من ذمتهم ولو غصب انما وان شترى بها  
 طعنا ما يساوي الغيب في الكفاية ووجه لا يصدق في الموضع  
 اجماعا كذا في الوعد في حقا ريعه من الغنوي على قول  
 الكرمي في ان ثبات الكثرة للزم ذكره الفاعل فيها الزبلي والا  
 فتقدم للمالك ما يفيض له ولو تزوج بغيره الغنوي  
 امرأة وتسمعه ان يطأها في النساج وفي المندى ويغصب  
 كبريا ولو باه في شترى به امته لا يحل وطئها ولو غصب نفق با  
 فتزوج بها امراه وسعه وطئها لانه لو استحق ما جعل  
 مهر لم يفتضح النكاح وفي الذخيرة ابراهيم عن محمد غصب  
 من اخذ ردهم واشترى بها فاني لا يبعده ان ينفق  
 الدنانير لان الدرهم اذا استحدث به ما المخرقا انتفخ

البيع في الدنانير فان قضى على غاصب الدرهم بشترى حلت  
 له الدنانير وهذا كله على قولها من وجوب تصديق الرج  
 وعندني يوسفي لا يتصدق بشئ من ذلك الرج في الصور  
 الاربعة وخبرها وقد تقدم لك الرج قوله خلافا لابي يوسف  
 كما لا يزمه ان يتصدق بالرج فيها لو خلت الحسن بوزن الزبلي  
 ولطفه وهذا خلافا لبيهم فيما اذا جاز بالتمتع من جنس  
 ما ضمن فان ضمن درهم مثلا وصار يديه من بدل المقتون  
 درهم فان كان في يديه من بدل خلافا جنس ما ضمن بان  
 ضمن درهم وفي يديه من بدله خلافا جنس ما طعم او وزون  
 لا يجب عليه التصديق بالاجماع لان الرج انما يثبت عند  
 انما بالجنس ولم يصر بالتقلب من جنس ما ضمن لا نظير  
 الرج اها ومن هنا ينهم ما قدمنا من كون جزيرها بقليل  
 ولو ضمن الفاصب القيمة عند الحلاك والابق جفت صا  
 الكسب لم يصدق بالكسب كذا في الذخيرة غصب خا نونا  
 واجبة ورج يطيب الرج في الرج جزير في فتاوى ابو النضر  
 الدواني غصب وود القز في اها فالتيق للفاصب ولا ي  
 عليه من ان يضمنه وعلمه فعنها عند محمد قال رضي والفتوى  
 في زعمنا نقول محمد كذا في ثمنية علف وود القز من ورق  
 الغير غصب تصديق بالفضل على فتمتدود ويوزن بيع  
 الفيلق كذا في الرج جزير في المستحق ابو بكر في اها غصب  
 رجلا وضيا وبنها حوايت وحما واستعمل فلا بأس بالاعلا  
 في ذلك المجد فاما التام فلا بد من ولا يستأجر لولم يثبت  
 قال ولا بأس بان يدخل في ثمنه لست المتاع قال هشام  
 وانما الصلا فيه حق يطيب بذلك اربا به ولا شتر  
 المتاع من ارج غصب او حوايت غصب ولا ريب ان يثبت



شهادته الذي يبيع في جوانيت الغصبا اذا علم ان ذلك غلب  
كما في الحيط فان غصب وغير الغا صلب الشيء المنقول  
قيده بتغير الغا صلب لانه لو تغير يفسد كما كان قطار المت  
زيبيا فان المالك لم يملكها ان غلبا غيره وان غلبا لغيره  
ومثله اذا صار الرطب من ثمر الدرة ولو غصب صلب  
فصار رطبا فانه يملكها ان غلبا غيره ولو غلبا لغيره  
جارية فانه يملكها ان غلبا غيره ولو غلبا لغيره  
فسي ذلك عنده موقوف النقصان تتنازع فيه قال  
اسمه قديمه لان من غلب نشاة وبيعها الى الاطراف  
ان شاصت الغا صلب فيضها وسلمها له والاشاصه  
نقصا نه الا ان اسم النخلة لم يزل عنها الا بقتال نشاة مذكورة  
ولم يملك المالك لا يوزعها ستملا لغيره وجه دون وجه  
ولو لم يكن كما كان غلبا عليه او وطنه فله اوله  
قصير ومجتمعا او عصبه في الله فانه لا ينقطع به حق  
المالك وفيه نقطة يستأجر واعط منافعها ان زال  
الترقا صده كما لو غلب النخلة وطهرها فان المالك  
المنفعة يعني النخلة خطها هريسة ويحقها لغيره  
بالطهر من وهذا احتراز عن وجه غصبها وسلبها  
بلا ضرب لا يقدربه في السراج فلو صاغ الدرام فعد بها  
درام لا ينقطع بالاولى وسلبها كانت مثل الدرام الاول  
اولا وحرقه انما وجدته بعد السلب لا من  
وان زال اسمه لكن يبيع اعطوها قده من جعلها  
تحتها والتزمين بها ولا لا ينقطع حق المالك عنه  
بعد السلب كما في الحيط وغيره فلو كان ذلك في الحيط  
الاسم مغبيا عن ذكره غطونا فده كما طهه مثلا خسر

حيث ذكرناه لاحاحتمالي ذكره في الما فولا ان قوله في الاسم  
من عند لانه يلزمه اهو وغيره او احتياط المفسر  
ملك الما صلب بحيث يمتنع امتناعه كما خلاط بر الوص  
بجوه كين المالك او يمكن امتناعها بها بخرج وحسنه  
كرو بتميزها علم انه اذا خلاط المنصوب فلا نفسه او  
بحال غيره فهو علم فريدين خلط عازجة وخلطها ورس  
اما خلاط الما زجة فهو علم فريدين خلط لا يمكن التميز بينهما  
بالتمسك في الخلط وهنك لغيره يدرصن الذرود فيق في الخلطة  
بدقيق التمييز فالحال ضارب ولا حق المالك في الخلط  
بالاجماع وان امكن التمييز بينهما بالتقسيم في الخلط  
بالمجنس من الخلطة بخلطة واللبن باللبن فذلك عند  
التي حنيفة مرج وعندها المالك خلطها ان نشا ضمه  
من خلطه وان نشا نكره في الخلط واقتسم على قدر حفرها  
واما خلط الحارورة فهو علم فريدين خلط يمكن التمييز  
للكفة ولا مشقة وخلط لا يمكن التمييز للكفة وثمة  
خلط الخلطة بالشمع في الكفاب انه يفسد الخلط وير  
نكره في الما نكته نصا في خلاطها فيقولون وفي قول  
التي حنيفة لا يشترط لان الخلطة لا تخلو عن حببات الشمع  
فيكون خالطا للشمع بالمجنس فيجوز عنده وقيل في التميز  
عنده مرجعها وفيه الصعوبة انها لا يشترط عند مرجعها  
وله خلط خلطة رجل شتر اخر وغاب الخالط فاما خلط  
عكاز به خلط خلط اخرها ونقصت لصاحبها مثل كلبه لو  
فيمر جاز لان الخلط من شتر بغيره وهو يميز احد الشترين  
نصيبه من الخلط من شتره وانما يباعه واقسم  
فيقول صاحب الخلطة بقيمة خلطه مخلوطا وصاحب الشتر



بقية الشعير غير مخلوط بالخطه كما في محطه السخري وفي  
 التي يدعى الي يوق فمن صب طما ما على طما ان كان طما  
 الكنت ضامن وان كان طما اقل لم يكن ضامنا ولم يهر  
 منه ملك وفي المنتقى لو غصب من رجل الف درهم وخلط بها  
 درهمي من خاله قال مذهب ابي يوق في هذا الباب ان درهم  
 الخلط اذا كانت النثر من درهمي وضمن الدرهم المنصوب  
 وان كانت درهم الخلط اقل فالحقوب منه بالخيار ان شاء  
 ضمنه درهمه وان شاء شاركه بالخطوب بقدر درهمه قلت  
 قاله كان سواها لمنصوب منه بالخيار ان شاء كل حال على  
 قولهم ان لنا ضمن الفاصب درهمه وان شاء شاركه فيهما  
 وفي المنتقى هشام عن محمد اذا كان مع رجل سويق ومع اخر  
 سمن او زينة فاصطفا فاصب سمن هذا وزينة في  
 سويق هذا فان صاحب السويق استهلك سمن هذا  
 ولم يستهلك صاحب السمن سويق هذا فان صاحب  
 السويق يضمن لصاحب السمن وان هذا يراى في السويق  
 ولا يراى في سواها سويق ومع الاخرين في اصطفا فاصب سمن  
 هذا في نورة هذا فان صاحب السويق اخذ سويق  
 فاصبوا وعطوا لا جرم من النورة وان شاء ضمن صاحب النورة  
 مثل كل سويق ووقع سويق اليه او ضمن صاحب السويق  
 لها صاحب النورة مثل كل سويق ووقع سويق اليه او ضمن  
 صاحب السويق لصاحب النورة مثل كل نورة واذا فعل  
 ذلك غيرهما وذهب فليس لصاحب النورة على صاحب السويق  
 شيء والسويق لصاحب السويق طوري في التلكة وام  
 السمن والعسل فكلها اطلاق اذا اختلط واذا اختلط بالزيت  
 بالمسك فانه يزداد الدهن ويصكه كان المسك بمنزلة

الاصحاح

الاصحاح وان كان دهن لا يصلح بالخط ولا يزداد فيه لادهان  
 المنتقى فهو هذا الذي في فتاوى الكرخي ولو اختلط بنورة مثل  
 بدقيقا خريف صنع احديهما المختلط وطرب كل واحد منهما  
 بيمينته مختلها لان هذا ينقص حصل الاخير فليس  
 احدهما يطيب الفان عليه او من لا خيرا في ثمانية صب  
 درهمي على عود ضمن من العود فان كان طملا كان شريكا بقدر  
 ما صب وفي القدر يصب ما في طما ما ففسده وراى في كليه  
 فلهما حب الطما ماله يضمنه قيمته فقال يصب فيه الماء وليس  
 لاد ان يضمن له طما ما غلبه وذلك لو صب ما في دهن او زينة  
 لانه الطعام المثل والدهن الذي يصب فيه الماء لانه لم يكن منه  
 غصب متقدّم حقيق لو غصب لم يصب عليه الماء فليس مثله  
 كذا في الحيط ولو خلط درهم حيا بدرهم زيوفا فهو ضامن  
 انا علم ان في الجيا دزيوفا وفي الزيوفا حيا لان التسمية بقدر  
 حقيقته وقسمه واما اذا علم انه ليس في الجيا دزيوفا ولا  
 في الزيوفا حيا لا يضمن لانه امكن التمييز بين الجيا وزيوفا  
 فلم يكن الخلط شبها كما في محطه السخري رجل في  
 درهم درهم بنظر اليها وقم بعقبتها في درهمين فاختلطت  
 كان الذي وقع من درهم الدرهم غاصا ضامنا وهذه جنا  
 منه وان لم يتعد هاتك في نصيريه وفي ثمانية صب رجل  
 خلا في خراسان وهي نصفان قال لها حب الخرافه يا خند  
 نصق الخروفين اني انما سمر رجل غصب خي وحصل ما في فيه  
 وصب فيها خلا من عنده فصارت خلا قال يكون الخمر  
 للناصب قيا ساقا لانتقيد ابو الكنت في الخل يوقون  
 بغير عسل ودر حقه ما لانه صار كزها خلط خلا قال وانه  
 فاختل في الاصل فهو لاه الف درهم لانه ليس له متاعا

ينه

فأطبل يورهمه ثم استوي بحمير ذلك مناعا فالتابع بينه وبين  
مولا ذره ابن سماعة عن محمد وقال محمد بن رجاء بن  
المرجل درهمين ودفن درهما آخره مناعا فخطها ففضل  
لهم وحدثني ما درهما ستوقا فاقول قول الامين فيه انه  
لهما فان قال لا ارجح الا ارجح من هذا قال اضمنه الامين  
وان خط با مره فخطي بحمير السرخسي روف عن حمير  
ابن الجعد قال سمعت علي بن عاصم قال سالت ابا  
حنيفة رج من درهم رجل ودرهمين لا ارجح خطي  
فضاء درهمات وبيع درهم من الثلاثة لا ارجح من ايها  
هو فقال درهم الباقى بينهما الا لا فقلت ابن شريحه  
فسالته عنها فقال سالته عنها احدا قلت لهم سالت ابا  
حنيفة رج فقال انه قال لك درهم الباقى بينهما الا لا فقلت  
لهم قال خطا ابو حنيفة لا انا نقول درهم من الدرهمين  
العاميين لصاحب الدرهمين ملا شريك والدرهمين الثاني  
من الفها يعني بحمير الله من الدرهمين وبعث الدرهمين  
الواحد فالدريه الباقى بينهما نصفان فاستحسن  
جوابه خط وعرفت اني حنيفة وقلت له خذ لي  
في المساله فقال التميمي ابن شريحه وقال لك كما اذا  
وذكر هو به بعينه فقلت نعم فقال ان الثلاثة لما  
اختلفت صار ثلثه بينهم لا يتبين فلهما حب  
الدرهمين ثلثا كل درهم ولهما حب الدرهم ثلث كل درهم  
فأمرهم ذهب ذهب بحميرته فالدرهم الباقى بينهم  
الا لا فخطي درهمه في المنه ورجلهم عنده ووديعه  
الرجل وفي ثياب حمل الوديعه فيهما ثوبا غلبها صاحب  
الوديعه فدفن ثوبا الله ففزع ثوب الوديعه فلهما حب

الوديعه صا منه قال ثمة كل من اخذ شيئا على له ولم  
يكن له فهو صا منه كل من لم يحيط ضمه انه المعتبر للخصم  
سعي ربا اسمه واعظم منافع ولد الخياط ورجل ضمه لوليه  
متديا ومملكه لانه احدث صنعه متقيه لان قيمه ثباته  
زاد بطونها وشربا ولذا قيمه الخطه تزداد صحتها وحداها  
دقيقا صير حقا لما لك حاله من وجه حتى تبدل الاسم  
وفات اعظم المنافع وحق الفاصد قاي من كل وجهه  
فكذلك ارجح على الهالك من وجهه على ان يقر في الاصول  
في الدرهمين الحاميه اذا عثر القطن في الصنيع والام ينسحب  
او نسحه فانه يزول اتفاقا وفي كذا في ورق خلاف  
قال السعدي الصنيع انه لا ينقطع وينقطع حتى لما لك  
عن المصنف اذا انقطع وفي الباتيه واما الخراب اذا نسبه  
ارجمله انه فان كانت له قيمه فهو من الخطه اذا خطها  
وان لم يكن له قيمه لم ينزاعها حب منها لانه لا لا لا يتفق  
لا يصح وجعل الساج بابا لصحت الخطه وفي الترخاينه  
عقب مصنفه ونقصه فهو زيادة وفي الخطه ولو غصب  
ساجه فخطها بابا وحديثه وجعلها شيخا ينقطع حتى  
المالك ويضمن قيمه لعدة والساجه وجميع ذلك لفها  
ولذا لو غصب ساجا فخطه وفي الخراج بابا  
فيها رزق وخطا وشيخ فخطها الفها حب او ان الخطه وخطها  
وقام عليه فهو لك حب وفيه ثا من ذنوب الساجه وخطها  
لا يتبين الخط والخطه ولا يتبينه اللهم الا ان يحلل الاول على  
انه زاد رجا وده يعجزها متغير العين عني وخطه وخطه  
هذا الباب الذي عليه على الصا بنا حديث رسول الله صلى  
الله عليه وسلم الذي رواه ابو يوسف وحدثهم ولما محمد بن

حب

الحسن وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما من بني  
 له شاة فاختار منها ثنية فجعل يعضها رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولا يسيغها فقال صلى الله عليه وسلم انتم  
 تحبونها والي تحت بغير حق فقال الانصاري صاحب  
 الفسافة كانت شاة اخي وسارضه بما هو خير منها  
 اذا رجع فقال صلى الله عليه وسلم اخموها الاناري  
 فامر به بالتصديق فتكوت المالك مملوكا وهذا بين ان  
 الفاصب قد ملكها اذ مال الغير يحفظ عبده اذا ملكه ونحوه  
 بعد البيع فلما امر به بالتصديق بها دل على انه ملكها ورجل  
 حرمة الانتفاع قبل الارضا ه وقال الشافعي لا ينقطع  
 حق المالك من العين وهو رواية عن ابي يعقوب غير انه  
 اذا اختار احد العين لا يضمنه النقصان عنده في الاموال  
 الربوية فلا يضمن في الربا وعندنا في بيع يضمنه وعن  
 ابي يوسف انه تملكه يزول عن العين ويملكه الفاصب  
 لكنه يباع فيوفي به بين المضمون منه يعني ما وجب  
 له عليه بالقبض من المثل والقيمة فان مات المثل  
 فالمضمون منه احق به من سائر غرائه على مناله  
 الرهن والمبيع قبل القبض وجعل الا بقا لعدم رضاه  
 ببطلان حكمه فصار كالمشتري اذا قبض المبيع بغير اذن  
 البايه قبل ان يوافق بل ولا ان الملك اقوي من اليد  
 فاذا لم يبطل حق البايه فاولي ان لا يبطله حق المالك  
 لكن فعلم ان المالك يبيع ملكه ما بقيت العين ويتبعها  
 وصنفها اذ هو قاييم بها فبغير وجه هو للموئنه صاحب اصل  
 ولان الدقيق حنطات وفقت اجزاءها وذاك لا يجوز

الحاشية

الخرج عن ملكه كالقطعة والذئب والسبع والشاة  
 ولان فعله محظور فلا يكون سببا للملك اذا لم يحظوا لا ينافي  
 به نية الملك على صك فلا يعتبر فعله كما اذا وقعت  
 الحنطة في الطاحونة وانظمت بفعل المالك والربوي من  
 غير صفة احد وليت الحديث المتقدم فانه صريح في الرد  
 عليه وقد قال لا نقا في التيقول وهذه المسألة ان المالك  
 لا يغصب الحنطة واستعملها باطنه انقطع حق المالك  
 عنها لا محالة فصارت اذا غصب ثوبا فافترق فصار  
 ما دارفانه منقطه حتى المالك تالاسه فلا يملك هذا  
 والذئب على الاستهلاك ان اسم الحنطة زال عنها بعد الطحن  
 وذلك مسوئتها ومعناها ما زال الاسم فلا يملك  
 حنطة ولا ان تسمى دقيقا وما زال الصورة فلا يملك  
 صورتها في الحنطة المتقوفة الطحن وتبقى تلك الصورة  
 بعد الطحن واما معناها فلا انها كانت تملك للزراعة  
 والعملي ولطبخ الرغيسة ونحو ذلك والآن لا يملك ذلك  
 فاذا فنت التفتت ببينها من هذه الوجوه كما ان الدقيق  
 حنطاً غير الحنطة فمنقطه حتى المالك ولا يكون له سبيل  
 في الدقيق وقوله صلى الله عليه وسلم على السهم ما اخذت  
 خنثي لا يملكه تروية دليل على هذا انه اخذ الحنطة لا  
 الدقيق اه فلا محل انتفاع وتبقى لكل ما غاب صاحبه  
 ويخاف عليه الغصب فلا ينافي ما ان يبتغى به بعد ما شهد  
 على نفسه فبما انه ولا يجوز ذلك عن ابي الغصب ولو  
 اشترى الزرع وطما ما وكسوة من مال حيث جاز للزراعة  
 كله وتسميها بالزروع حتى تنتج فيه فليس اذها منه  
 اي رضا مالكه ان يملك ذلك الزرع باذ الغصب ولا كلام المالك

رضا الملك وذلك اما اذا حقيقتة او ابر من الملك للكتاب  
 عنه او بتقصير قاضي حكم عليه بالصلح وان كان ضربه  
 الخصم بالصلح وكان حتى التعبير هناك يقول يعني لان  
 التقصير بذلك يكون عند عدم طرحه المفسر بما تقرر  
 به قال في البحر الرضائي ان طعنوا او شتموا صاحبهم فبغيرها  
 فان كان صاحبها غائبا او حاضرا لا يرخص له ان يقتص منه  
 لم يسمع ان ياكل ولا يطعم منها احدا ولا يسع احدا ان ياكل  
 منها حتى يضمن قيمتها وكانت دينيا عليه فلكذا وذلك  
 لئلا يلزم منه فتح باب المفسوب وفيه حصر ما دونه  
 ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في النشأة الكدودة  
 بشرا ذنبا لها بعد الطهارة الا ان يرضى له ولو جاز  
 الاستغناء به ولم يملكه كما قال ذلك والقصاص حله  
 اي جواز الاستغناء به وهو قول زور الحسن ورواية عن  
 ابو حنيفة لو جرد الملك المطلق للمحرف والبرهاني  
 يصر فيه كالتفريق لغيره فلو عصب طعنا ما لم يضمنه  
 حتى صار بالضمن منه فلو اراد ان يستلمه لا يستلمه  
 الا حاله في رواية في حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد  
 لا يستلمه الا حيا فقتلها شرب طبيب المفسوب  
 للقتل صا لا الضمان الى الملك ومحمد لا يرضى بالبدن  
 عليه ولذا قال في المحيط من عصب من حرما فطعن  
 او عصب حنيفة وطعن بها صا الى الملك له ووجبت عليه  
 القيمة فأكلمه حاله في قول في حنيفة وفي قولنا الحكم  
 حرام قبل ان يرضى صاحبه وكان الاتا مولا في الحر المورث  
 النسخي يملك قيمته هنا وفي قول الامام ويقول اجماع الحنفية  
 من احتج بان الله لا يملكه الا بالحق الامور الثلاثة اي لا يملكه

١٥١

حلالا استغناء واراد ان لا يرضى الثلاثة ما اشار اليه الشارح  
 من ان الضمان والايثار والقبض بالصلح وان قالوا جميعها  
 الغتوى على قولها ولذا قال الشارح على المصنف حسي  
 لمادة النفس لا يرضى منه فتح باب القصاص وفيه  
 حصر ما دونه قال في التوازل غصب حيا فطعن عليه  
 الفاعل صا بالصلح وان كان القصاص بالصلح ان يرضى  
 للخصم وبهذا الملك لا يملك به الاستغناء والاستغناء منه  
 بوجه خصه كالمعلم بالبيع الغاصد تحت القصر الا اذا  
 جعل صاحبه في محل كفا في البيع ثم تعصبه بقوله قتل  
 ما في التوازل محال لما في غايته المتكون من ان الملك في الغتوى  
 ثابت قتال الضمان وانما المتوقف على والصلح ان يرضى  
 اه واجاب الربيع عن ما تقدم في دليل القيد بسب  
 من نفاذ خصه فالف عصب فيه وان نفاد تصرفه فيه  
 لوجود الملك وذلك لا يدل على المحال الا ان الملك يرضى  
 عن فاسد ينعقد تصرفه فيه فنفاد المحال لا تنقضاء به  
 ثم اذا دفع التهمة اليه واخذوا حكمه بالقيمة وتواضعا  
 على مقدم حلال الاستغناء به لوجود الرضى من المفسوب  
 فيه لان الحكم لا يحكم الا بطلبه في صلت المباداة بالصلح  
 اه وان عصب حنيفة فزجرها ثم جازها وفادارت  
 البرع وهو قبل فعله حنيفة مثل حنيفة ولا سبيل اعلم  
 الزرع عندنا الا ان لا يظلم له الفضل وعلى هذا لو عصب  
 زرع فاستغناه وقاله ففسدها روى عن ابو يوسف انه قال  
 في التاثير لا يحل الاستغناء بها حتى يرضى في الزرع  
 والنبوة له والموقف ظاهر في رواية القوت في الفصلين  
 وعلى هذا لو عصب ببيعة وحققها لمحت دحا ج

١٥٢



حتى افخت ابيها وسالته الراسو اكذا في الميسو ط  
 كذا في شاة النشوت بل الاضافة اي شاة غير واد  
 ابن عكطان قال النشوت ارجعت بل هو تنوت فكيف  
 وشانه انه صوف عند الكا ضا قه ويوجد عند عذتها  
 عكيا تنوتين الموض مقسم الى ما يكونه عوضا عن حملها وعن  
 جرحها وعن صفة لقوله فقال فضلنا بدنها على بعض وكل  
 في فلك وايا ما تدعو والاضافة مرسوي قال ان نسب  
 ابدالها بالمضا في اليه شامي وطبخها وسقيها قال في  
 السج ولوان رجلا اخذ شاة رجل بعد ذنبه فذبحها وطبخها  
 ونشوتها كان لها حب ان يفضله الغنية فان كان صاحبها  
 غائبا او حاضرا يرضى له يفضله ربع الذي ربحها وتواها  
 ان ياكلها ولا يطعم منها اخذوا لاسبع لاجل ان ياكلها منها  
 حتى يفضله الذي يفضله بها ذلك قيمتها لهما جهات ضمنية  
 صاحبها قيمتها بفضله في ابيض فضله وسعد ان ياكل  
 منها وان يطعم من حب اذا في القيمة او كانت دنيا عليه  
 وان لم يضمن القيمة فليست صدق بها وان كان صاحبها ان  
 ياكل القيمة وارجح ان ياكل اللحم وهو مطبوخ ومستوي  
 لم يكن له ذلك اه ويطعن عجز الكافي لوقوع الموضف  
 عليه وهو كذا جبر وكذا غيرهما من الجيوب وكذا كذا  
 موصوبا وارجح عيه يعني لو غصب بزره ورجله فذبح  
 الكلام في ذلك وجعل يجرور الكافي حد يدسها وجعل  
 هسو ونحاس انية وفي الحيط ولو غصب صنفه وحمله  
 كوزا ينقطع حتى المالك وكان الكافي يقول هذا اذا كان  
 بعد لصقة لاسام وزا ينفذ ان لا ينقطع حتى المالك  
 عند في حنيفة قال خمس الائمة السري خشي الخشع اربوب

وطوله

صلق بطور بخلاف النقرة عند في حنيفة وان لم يجر صاحب  
 الصف الكوز بعد ما ضمن له الفاص قيمة صفها وقبل  
 ان يفضي له بالقيمة قال عليه قيمة الكوز صحتها وبأخذ الكوز  
 قال شمت لا يمد ولا ينقطع المقاصة بين الضامين قال  
 في الكتاب الا ان يحسم سما عليه بعض شاة بخلاف مراد  
 من هذا اذا صعد على ذلك فيكون استبدالها بخلاف  
 ذلك فلا يجوز بعض مشايرج قالوا وانبيه ان كان ينفذ  
 صف ليس له وفيه حتى وجب قيمة الصف فيقع المقاصة  
 اه والينا يحتمل الغطف على الجور في ذلك فزاد وكالينا  
 ويجوز العطف على حد يد رضاق اليه اي ويجعل نسب  
 شاي ساجد باجمع مفسونية وفي خمسة عشرة في النقرة  
 والصلابة وشيخها في قدر كجوف الخلفا راجل يكون قلب  
 عمل السوسا لنتير لا ورق صنية الرخيم تنديت  
 بالهند يعمل في لادوب والينا كل شاة راسا سكون العطف  
 والذباب المعدة وهو من العسل يخرج ورا ليطن وهو  
 قوي الا انه في ذلك والرا دانه لو غصب ساجد لرسول  
 وصعدا في بناءه لم يمس فوقها ورجعها في صحنها في  
 الحوي والحال ان قيمته في قيمة السبا التي فيها اي من قيمته  
 الساجد ما اذا كانت قيمة الساجد اكثر من ينقطع حتى المالك  
 عنها ذكره في النايير وقال الكافي والقيمة لوليك جعفر  
 انما ينقطع حتى المالك عاكس جعفر انما جعفر انما  
 بني عليها فلا ينقطع حتى المالك لانه متعدد في البناء عليه  
 والسا جعة من وجهه لا يصل في البناء فيهم للرجل كذا اذا  
 بني في الارض لم يفسونه وعندك في الاينقطع حتى المالك  
 كيق في كان فيهم عدم البناء وبأخذها حقه لانه وجد عريف

ماه فكان احق بالنفس وعندنا انقطع حته مطلقا في  
الصحيح لان في قلعه صير بالنا صوب وقال صلى الله عليه  
وسلم لا خير ولا ضرر في الاسلام ومن المالك محمدا  
فهنا القيمة فلا بعد ضرر فصا رجا واذا خا ط يلجأ حار  
المخضوب بطن ادي او ادخلوها مضمونا في القيمة  
وكان في الحزب يبق يملكها الباقي بالقيمة ولذا لم يصب  
ارضا فبني عليها او عرس ان كانت قيمة البنا والفرس  
الفرس قيمة الارض يملكها البنا في والفرس بالقيمة  
والا فلا وهذا التفصيل ذكره الكوفي في بعض كتبه وقال  
انظراد بما ذكر في الكتاب ويظهر من ان لا ينقطع حقه  
الى المالك مطلقا وكان له صاحب الارض ان ياخذها وحدها  
الدرهم في التفصيل حيث جعل محل القلم اذ كانت قيمة الارض  
الفرس قيمة البنا والفرس فلا ينقطع حقه للمالك واذا  
كانت قيمتها الفيلانما صوب ان يضمن له قيمة الساجدة  
وفي المغرور ههنا من محمد ان كان قلم الاسحار لا ينفد  
الارض لكن ينقص شيئا فانه ياخذ الارض ويضمن  
المنقصان وليس له ان ياخذ الاشياء ويضمن قيمتها  
للفنا صوب وانما ذلك ان كانت الارض تخصه بقطع  
هـ وست في ميايل البنا والفرس تحت قبة الملائكة  
ومن بني او غريب في الارض يضمنوا الفتنه وارتفعت دهاج  
انسان في لونه لا خير في الخيانة والسعي اذا ابتاع لونه وثمة  
التوراة ان كان له صاحب التوراة ان يدين له قيمة البعير  
فان كان يضمن التوراة تساسا فلا يضمن على صاحب  
البعير رجل يتكلم درة رجل ومات فان تركه فلا اعطى  
الضمان من تركته فان لم يدع ما لا يشتري بطله ولو ثبت

وخطه

درة غيره وهو يضمن قيمتها ولا يستطير ان يخرج منه  
شيئا لا يخرج الا نشت في ملك رجل فصا رجا حب رجل اخر  
وعطى التوراة فتعذر رجله من غنائه لحيه في غنائه التوراة  
اذا ابتاعها ادحا حة ينظر الى ان يقال ان صاحبها لا يبر  
ان شئت عطيت اخر قيمة ما قد تصيرك وان لا يسماع  
الحب عليها ويكون ان يبينها هـ ولو دخلت ارجح رجل  
في قارورة اخر ينظر الى غيرها قيمة فيور من صاحبه ما لا يبر  
قيمة الاخر ولو دخل رجل ارجح رجل في قارورة اخر  
يضمن كل واحد منهما لهما حده ولا خيار له ان يملكها ولو  
الارجح والقارورة له في يحيط السخري او دخل البعير  
لرسد في قدر يضمن صاحب البعير قيمة الاخر ولو كان يملك  
ولو ادخلت دابة رجل رسا في قدر اخر يضمن اخرها  
بالكسر كان لها حب الدابة ان يملك القدم قيمته ونظايرها  
كأنه قد لها حب التوراة ان يملك اخر قيمته قاله كانت  
قيمة ما على السوريات عليها ويقتطع ما ان يضمن في يوف  
رجح لونه وقفت في دفتي رجل ان كان في قلبه الدفتي حرة  
لا اقله حتى ساء الدفتي الاول فالاول وان لم يكن في قلبه  
حزبه فوته بقلبه قال يضمن رجح بقلبه الذي يطالب التوراة  
او ادخل رجل حلا فصلا وهو لولسا في وار دخله ابو دح  
بالفصح في سنة فليز فصل في بيت ابو دح ومن اخر حده  
او الغنصل بعدد هـ لا يهدم لحد وبعده البنا فله ان  
يعطى قيمة الغنصل يوم صا الغنصل في حد لا يستطير  
من التاب وبنائك الغنصل في الفم فرح نفسه ان يبن  
واله شاق له دابة ورجح الغنصل قال الصدر يهدم في  
واقفاته ويحبس ان يكون فاديل لسانه اذا كان قيمة ما يهدم

من البيت ما خرج النقصيل أكثر من قيمة النقصيل اما اذا كان نقصيل  
التر والي المود وقلع الباب لا يخرج النقصيل بان يكون مصاحبا  
النقصيل بدفع قيمة ما يهدم الى المود وخرج النقصيل في البيت ولو  
كتاب النقصيل كان هذا اذا دخل المود وخرج النقصيل في البيت ولو  
استعمار المود وخرج النقصيل في البيت وخرج النقصيل في البيت  
وكان في البيت ما يقال ان النقصيل انما يملكه اخرج  
النقصيل في خروجه والا فانه في جملة قطعها قطعها وان كان  
يغلا او حار فان كان صرح هدم الباب فاحسنا فلو كان  
كذلك وان كان يسر فله ان يقطع الباب ويخرج من مود  
ما افسد من الباب وهذا نوع استحقاق النقصيل في البيت  
وفيما اذا كان المصاحبا خرجت فلو انزلت مود لا يمكن اخرج  
الابهم شي من الخياط ينظر انما النقصيل ما يهدم من  
الخياط ما يخرج خياطه والكتب او سقطه دينا رافا ولو مود  
في حصره مود ولم يكن اخرج ما وقع من الدنيا ويخرج  
الابهم ما يخرج الى مود كان ذلك بفعل صاحب البيت  
وكان النقصيل من البيت كسرت ولا شيء على صاحب البيت  
او اخرج منها ولو وقع بفعل صاحب البيت او بفعل غيره  
كسرت ايضا وعلى صاحب البيت قيمة الخياط في البيت  
جفت بفعل الخياط في البيت وتكون قيمته صاحب البيت  
قيمة الا فانه قيمة البيت ما عدا ذلك بعد الضمان  
علمت ما قدم من النقصيل ان الذي يهدم مود في هذه المسألة  
ان صاحب البيت يخرج له شاة اخذ الا فانه في هذه المسألة  
واله شاة تركه وضمن صاحب البيت قيمة الا فانه في هذه المسألة  
وسكنى ايضا والشاة تبيع فيما ذكره صاحب البيت  
والاصول ان النقصيل لا يندثر بالاحقاي انه ينجمل له صرح

الحاص فلا دفع الفرض لما يجوز في كذا ترسوا بصبيان  
المسلمين وجوب نقض حائط عمود مال وطرقت العامة  
وخرجوا الى السفيه والتسبيح عند تديارها ب الطعام في بيته  
بغض فاحسن وبيع طعام المحتل حصر عليه عند الحاجة  
واستأعده من البيت في هذه القاعة من الاشياء ثم قال  
اي صاحب البيت لا يشاء ان يترك رجل ولو لم يتركه فالت  
فلو لم يتركه فالت رجل ولو لم يتركه فالت رجل ولو لم يتركه فالت  
لا يشق بطنه لان حرمه لا يدمي يدي ولو لم يتركه فالت  
عظم من حرمه المال ويا خذوا صاحب المود في بيته  
المود في تركة يرا المصاحبا المصاحبا كانت له مود في البيت  
فيما فوق وان لم يكن المصاحبا مال فلا شيء على صاحب البيت  
وجوزة الشاة هي قال تائه يمشي بصره مبتل في البيت  
على النقص لا يخرج المود من بصره انما مات في بطنها  
حرمه جنينها فانه يمشي بصرها من البيت ويخرج ويدها  
فلنت وقد منا في الجنين من كتاب الصلاة عن النبي ان  
الهام انه يمشي بصره المصاحبا المصاحبا المصاحبا المصاحبا  
لا يخرج المود ولا يمشي الشاة في مود وتكلم ما غيره وما في  
هل يمشي فلا في الاول لم يخرج وعارة الفخذ من حمار  
مات واضطرب في بطنها شي وكان له مود له يمشي بصره  
بطنها في بي بي هذو من ما اذا تلغ رجل في مود ولم يدر  
ما اعلمه القيمة ولا يشق بصره في المسألة الاولى بطال  
حرمه البيت لها في حرمه المصاحبا في المسألة الثانية بطال  
حرمه الاعلى وهو لا يمشي حرمه الا في مود ما لا ذلك  
في المسألة الاولى وخرج حرمه المصاحبا في المسألة  
حرمه حيا ولا يشق بصره حيا ولا يشق بصره حيا ولا يشق بصره حيا

[illegible]



وفي القدرين ولو غصب من اخرا او جعصها ثم ردها قبل  
 ان يصاحبها اعط ما زاد ان جعص في يدها الا ان يرضى صاحب الدار  
 ان ياخذ الفاصب ما حصصه قال هشام قلت في ذلك رجل  
 ونسب على باب منقوع ونقعه ما لا يصح قال سليله سليل  
 الدار قلت وله كان نقعه بالنقوس والاصاحات قال فهذا  
 مال مستهلك والباب وعلمه قيمته والباب له ولا نقوس  
 فافضه بالنقوس ان نقله الطوري في كلمة الجوز ان ضرب  
 الفاصب الخيط وهما الذهب والفضة المنصوبين درهمين  
 ودينارا وان لم يملكه الفاصب وهو يلقى المنصوب منها والا  
 المنصوب للمالك محالنا عندنا حصة لان اصله يصيبه  
 الجوزة وهي متقونة في مال الزايغ وفيه منسابة ولا في حصة  
 ان العبيد ثمانية متفك واحد لا يربى ان الاسواق والاحكام  
 الاربعة المستقلة بالذهب والفضة وفي النخبة ولو لم يوزن  
 وزنه ان الزايغ والذهب والفضة والذهب والفضة والذهب  
 المالك اه خلافا لما قلنا لا تملكها الفاصب لان الترتيب  
 بهذه الصنفه مملوك فصار الاصل مستمرا كما قال في العتامة  
 لا اندلج من صنفه معتبر متقونة صير احدنا لها الكفو  
 المالك من وجه الاتي انك سره وفان بعض القاصد  
 وكاد فخره تبرا وهو لا يصلح رأس مال في المضاربة  
 وان شريك واحد ما ضربه صله لا لك وفي ذلك دليل في قاضيها  
 اسما ومعنى ان لا ينفك لا ينفك الضرب يسمى بل في ضربه وزنها  
 وبعد جرمه ودينار من مثل ذلك يقطع المالك كما تقدم  
 اه قال الجندي ولو غصب فضة ففصلها حلها فان له  
 ان يسترده ولا يضمن الفاصب شيئا الا ان الصباغ الا اذا  
 حصل الفضة او الذهب وصفا من اوصافه فانه محبب يكون

في زعمه مدقة كما اذا جعله من رده او صفا في سقف  
 او ما شبه ذلك فانه يقطع يد صاحبها عنها ويضمن  
 الفاصب مثلها وقت الغصب واما اذا سبك الفضة  
 او الذهب ولم يصبها ولم يصبها في ردها فانه يقطع  
 صفا حصة صفة او ردها او يرضى له يقطع يد صاحبها عنها  
 بالاجماع وان غصب درهم وسبكها لم يقطع يد صاحبها فان  
 لا يقطع يد صاحبها المالك لا خلاف كما في المحط ولو غصب فلورا  
 فصاغ فيها انا من الفلوس لانه اخذها عن كونها غنما في  
 محط السرجسي فان دبح الفاصب شيئا غيره ونحوها  
 ما يوجب بقاءه موسى ويعبر عن اخذ رده عن الا يملكه  
 لو دبحه يضمن جميع قيمته للمالك عندنا حصة وليس  
 له ان يضمنه المتصان وبما خالفه في ردها ان يضمنه  
 كل القيمة ولا يملك المذبح ضربه في ردها او النشاة  
 المذبحه المالك عليه اي على الفاصب واخذ المالك من  
 الفاصب قيمتها وان شئنا خذها المالك وضمنه اي طالب  
 المالك الفاصب في نقصها ولو اذا سكبها وجعلها غنما  
 وعن القيمة ان جعصه ان اذا خذ المالك من ردها او النشاة  
 والقوة على طاهر فالقوة على ردها او النشاة او النشاة  
 انه ليس له ان يضمنه المتصان اذا خذ المالك من ردها او النشاة  
 زيادة فيها لا تملكه احتمال الموت حتى انها لا تملكه  
 بغيره بغيره والاصح ان لا يقطع يد صاحبها فانها  
 بعض المالكين على ما شئنا او يرضى له يقطع يد صاحبها  
 يرضى له او يرضى له او يرضى له او يرضى له او يرضى له  
 فان يرضى له او يرضى له او يرضى له او يرضى له او يرضى له  
 لانه هكذا خيالهم في ردها او يرضى له او يرضى له او يرضى له



مثلا في مطلق التخصيص وهذا هو الذي حصل صاحب القبول في  
الاعتراض على المقتضى لأن الأصل في التسمية اتفاق المشتبه  
والمشتبه به في الحكم فلتعتمد بخلاف طرف المبدأ فان  
الاعتراض قال في التخصيص لا على المعنى بل على طرف المبدأ  
ووفقهم رجلة فخصا به بالخيار ان شاء الله فخصه القيمة ودرع القيمة  
اليه وان شاء الله كما ولا يوجب على صاحب الشيء بخلاف ما اذا  
كان المقتضوب عدلا وطارئة وقطع يد بها رجلا ما كانت  
للمالك ان يضمن الفاعل القيمة ويوقع اليه المقتضوب وان  
شأ خصه التخصيص وانما المقتضوع والشرع وان الادب يقطع  
المدار على ان يصير مستهلكا والموت في خصه به من هلكة هذا  
اذا كانت الدابة مالا يملك لها فان كانت ما تملك كالشاة والحزير  
في ضا على رواية هذا والا ولسو للمالك ان يضمنه جميع قيمته  
ونيس له الا يضمن التخصيص وانما يستحق الدابة هلكا لا يضمن  
الامة السرحى اه وفي البدلية والدية ان المالك ما يكون المقتضوب  
الفاعل طريقا له ان يضمنه جميع قيمته لو جرد استهلاكه  
من كل وجه بخلاف قطع طرف المملوك حينئذ ما خذ مع ارش  
المقتضوع لان الادب يبين مقتضاه بعد قطع الطرف اه وارجو  
الفاصل وضبط التخصيص والتشديد ثوبا والنزوب مطلق  
على ما يلبس كالقميص وعلى ما لا يلبس كالزبادى خفافا حشا  
وهو ان الخرق الفاضل ما فوق بعض البدن وفوق بعض ثغرة  
لا يملك ويمنع بعض البدن وبعض الثغرة فلو فتنه فلكل احد  
كل ثمنه ضمن الفاعل كما في كل النعمة وسلمه العبد لانه  
مستهلك من كل وجه فانه لا يملك ثمنه ما كان صلبا فيه وهذا  
هو الصحيح في الخرق الفاضل وفي الخرق اليسير وقيل  
ما يوجب ثمنه ان يرفع القيمة ففاصل ومادونه يسير

وقيل انما حصل ما ينفق به نفس القيمة لا يستحقها بالثمن  
والثمن في حق المالك يعني ان يملك بالثمن والقيام وثمن  
الفاعل لا يملك الثمن ما دام يسير وما يصح فيه في جميع الخرق  
لما طين وقيل ان كان طولا ففاصل وان كان عرضا فليس  
فانما في المجتدي فليصل الى الفاعل لو خرق الثوب خرقا حشا  
خير مما لو تزين ان يضمنه جميع قيمته ويكون الثوب للفاعل  
وبين ان يملك الثوب ويضمن الفاعل ثمنه  
وانما في الطوري باه هذا خرقا وما عدا ذلك فليس  
للمالك ان يضمن جميع القيمة وتترك المقتضوب ومن خرق  
المقتضوع ولا يثنى له ولا يضمنه من لا يملك ثمنه في خرق  
الفاعل فتنه وفي خرق يسير يضمنه في ثوب ورجل  
شأن من التخصيص ان يملك في السر والعلانية من ثمنه  
ولما يورث فيه نقصان في المسنة والاستهلاك المقتضوب  
كل وجه عار عن اتلاف جميع الثمن في الاستهلاك من وجه  
عبارة عن تعقيب المنافع مع ثمنها وهو مقتضى وجهه في خرق  
ولا عبرة فيما ذكرنا فيه لان الرجحان بما يطلب في تعذر  
العمل باحداهما وبما يمكن العمل بهما لا يصح ان يترجم  
ولا يستعمل به وهذا المثل اعتبارا بالاستهلاك والتقصير  
بانما تلتحق به فلا يمتنع الرجحان في كل احد له ان يرفع  
ثمن من المنافع لكن تعقيب مقتضى وجهه في المثل التخصيص  
فما خلا المالك عينه ليس غير فانما يسير في خرق من خرق  
التردي على الفاعل حسب ثمنه في الثمن من وجه واحد وانما خذله  
عيب فتنه في ذلك فلكل احد ان يضمنه التخصيص ما لم يجدد  
فيه صنفه اما اذا حدد فيه صنفه فانما خذله قصدا فليلا  
قانه ينفق بمقتضى المالك عنده عند الحاجة في النهاية وفي البر

ولو غصب من رجل ثا فافزله وسجده فغلبه مثله وقيمته ان  
تقطع المثل ولا سبيل له على النوب وفي الذخيرة غصب من  
اخر قطن وغزله وسجده وغصب غزلا وسجده ينقطع حق  
المالك ولم يغصب قطنا ولم غزله ولم يسجد فغلبه اختلاف  
الملك ويجوز الصلح ان ينقطع وفي المحيط رجل غصب من اخيه  
فقطه فغضا وحاططه فاستحق رجل التمريض يرجع له من  
منه على انما حسب بحظته منها ولا لك له وغصب من اخيه  
فاستحق النوب فلم يغصب منه ان يرجع على الغاصب بقية  
البحر ولو كان المستحق اقام البينة ان التمس ان يملكه قبل ان يمتد  
او كان النوب له قبل ان يمتد او كانت الحظته له قبل طلوع  
بحر البحر المنسوب منه على التماس وفي الفارسية ومن غصب  
خوفا فقطعه ولم يقطع وغصب شاة فذبحها حتى ينقطع  
حق المالك ثم استحق رجل يبر الغصب عن الغاصب اذ  
ويكون ربه في بسطه ان يطلع حيث قال عن شمس الائمة  
اسر خشي لملك الذي ذكر في الفرق في النوب من تخمير المالك  
اذا كان الفرق فاحشا هو الحكم في عين من الاعيان الا في المولد  
الروية فان التعيب هنا كذا في احشا كان ويبر استندت  
احشا بها الخازنين ان يمس المدين ولا يرجع على الغاصب  
نشي ويبر ان يسلم العينة ويغيبه فغلبه ويغيبه لان تعيب  
الغصاة معتدلة لانه يوديها الى ايه وكلنا غصب كسر  
رجل فان كان من فضة فعليه قيمته مصوغا من الذهب  
وان كان من الذهب فعليه قيمته مصوغا من الفضة فان لم يمس  
ومن تعدي على قلب رجل وهشمة وكان الفلقة من فضة  
حضر صاحب القلب ان شاة اخذت من شوق ما لا تاتي له غيره  
وان شاة ضربه قيمته مصوغا من الذهب وله ان يذبحها

خير من اخذه مسووما بلا نية خروجه قيمته مصوغا من فضة  
وتره عليه ولو اراد اخذ المسووم ويغيبه الغصاة فليس  
له ذلك ويعد ما قضى عليه بالقيمة من خلاف الحسن او  
تتفرق في التقاض من الجاهلين فانه لا يبطل التقضا  
لان القيمة قامت مقام العين ثم الذهب والغصاة  
بالصياغة لا يخرجان عن اعتبار اللوز وبغيرهما من  
الحديد والفضة والنجاس وغير ذلك قد يخرج بالصياغة  
عن حد اللوز وقد لا يخرج فاما ان لا يخرج من حد اللوز  
بالصياغة يخرج ما اذا كان في موضعه يبيع وزنا ولا يبيع  
عدد فيكون حكمه كالذهب والغصاة المصوغ فاذا  
كسر رجل وارث فيه عيبا فاحشا ويسبب الجير  
بهن اخذ خنثى بغير نية وبين التسليم في الكسر  
واخذ القعدة من الدراع والذنان فلا يكون التقاض  
من شرطه بالاجزاء وان كان يخرج بالهياغة من حد  
الوزن صا عد ريار فان كان الكسر بوزن فيه عيبا  
فاحشا فليس لصاحبه خيار الترك وللمن يمس نفسه  
ويغيبه الغصاة من جهة القيمة وان كان له سهم وارث  
غصا فاحشا فغصا حبه والخيار له شاة اخذه منه واخرجه  
قيمة الغصاة معه وان شاة سلكه الى كسر وضد قيمته  
صليها غير مكسور لنافي طرح الطهازي وان كسر رعا  
دنيا رافقيه مثله والمكسور الكسر لا يبيع الا سلام  
قال من اخذ اخذ ذلك الكسر لا يبيع من من كسر غصا  
فليس له الا ذلك المكسور وهذا كافنا في من كسر غصا  
الناس ليس لصاحبه الا المكسور فان شاة لا يبيع رعا  
عليه مثله ان شاة صا اخذه ولا يبيع عليه بغير التقصير





مالبية بالكرس ولا في المحط قلت وميتة ان من قولهم وليكون  
 ريويا بيلم جواب حادثة الفتوى وفي غصبت على بنا  
 المنقول الى غصب غاصب حيا حية بكسر الهمزة واظها  
 حواصة وهو سريخ حزن السرج كما في القاموس  
 فطنة وظاهرا هذا السريخ من فطنة وكانت فطنة  
 بالذهب فزان في بوالغاب غصبت فتمت  
 بسبب ذلك فخير والباين فغصبتا موهبة او فغصبت  
 الفضة من غير الخس على الظاهر فالسبيل جدا واخذها  
 بلا شئ خلاصة اي التبرع فانه من هبات ولا تميز منه الا وثقة  
 خير الدين والحكم ان المالبية ان شئت سدت لها اي الكفا حصة  
 وضمتها فتمت من الذهب موهبة كل غصبتا وان شئت  
 امتنتها ولا شئ لها وانما قلنا ذلك لان الذهب بالتقوية  
 حارسه على تنفي الموهبة فيعتبر جميعها فغصبت غير  
 انها نقصت الى قيمتها لذهابها الى التتوية فصار احد  
 ولو كان مكان الذهب شئ لكانت لرجل حيا حية  
 فغصبت موهبة ذهب بوزنها فغصبت موهبة ذهب بوزنها  
 في الجا شئ في غاطس المشتري على غيب قديم كان عند  
 السابغ بها فلا يجوز ان لا فلا يملك المشتري ردها على السابغ  
 بسبب الغيب القديم جبر التعدي بها الى ان لا يملك حصة ذهب  
 بموهبتها في الجا شئ في حارسه موهبة بسبب حادثة عند  
 المشتري وهو ما ينعى الى ولا يرجع بالتقصص ان لا يرجع  
 المشتري على السابغ بالتقصص الغيب القديم كما هو المثل  
 في المذهب اذا تعذر رده للبروز اما دفع عن الرجوع بالتقصص  
 وذلك لانه قد اشتري فغصبت بفسقة مثلهما وزنا فلو جرم  
 مشتري بتقصصان الغيب زاد ما في يد المشتري حتى ما في يد

البيع

السابغ بلا عوض يتبادر وهو عين الربا ومن هنا نقول انه  
 لو كان اشتري بخاصة بذهب ثم اطلق على غيب قد سكر  
 بعد ما زال غموضها لكان له الرجوع بالتقصصان والوقيل ان  
 بيعه فاعتمه فقل من صرح من القضاة به ان السابغ  
 يشترط بيعه بغير الدين الربا ومن سكر ذرا لغير  
 بغير ثواب تلك الارض والافان لثريا لارض لانه لو ارضه  
 بغير ثواب لكان در مستحق وخرس سحر في حرضه بغير  
 ارضه فلو باذنه فالينار الدار ورجوعه عليه بما اتفق حاشا  
 الفصويين من احكام التما في ملك الغير من الباين والفايز  
 بالقلو اي بملكه البناء والخرس والاريا من يها بوزن الارض  
 فارادة الى مالها لقوله صلى الله عليه وسلم يسس لوفظ ظالم  
 حتى اي ليس لا يعرف ظالم ووصف العرق بهضنة صا حصة  
 وهو الظلم وهو من الحار كيقال حار بهار وقام عليه  
 قال الله تعالى فيها يعرف كل مرجعهم ولان الارض باقية عليه  
 ملكه اذ لم يفسد منه ثمة ولا منصوص به حقيقة ولا وحديث  
 شي بوجوب الملك للمفاد حسب فيوزن بغير غرضها في ردها الى مالها  
 كما اذا اشتغل طرف غيره فانظام هذا لو كانت قيمة السابغ  
 بالمال المجهلة وفي الارض الخالية من بناء وغيره انتم من قيمة البناء  
 وان كانت قيمة البناء اكثر من قيمة السابغ فلهما حسب ان  
 يضمن له قيمة السابغ فانه اخذها ذكرها في الزانية كما سرف  
 سالة البناء على السابغ باخيه ونظايرها وهذا هو الحق  
 لما يثار بالباب ويتم افعي بعض المتأخرين تصدق لاسلام وانه  
 حتى ونحن نقول بجواب الكتاب اتساع الاشياء خنا وبعض  
 من غير خوارزم حاشا وقطع الاجل والخرف بخوارزمي وقطع  
 اهله ابوي سكر غير السابغ لان الارض الخالية عنها غيبة فلا لها

نورجا الملك افتوا بان البناء كان الزينة يعطى لها بالقيمة  
 لما لك الزينة وان كانت الزينة الزينة يعطى قيمة البناء  
 لصاحب البناء ويملكها صاحب الزينة والباقي عليه ما اجاب  
 به صاحب الحيط حين استفتى عنه ثم ذكر جوابا له  
 فانما رسية كما نقله في الخبرين القوي ويجوز لما لك  
 ان يعطى له اي للمناصب قيمة بناءه وقيمة شجره  
 تعلوه اي مستحق القلعة او ما كان من مستحقين القلعة فتقوم  
 الارض بدورها ومع احدها مستحق القلعة فضمن الفصل  
 فان قيمة البناء المستحق للقلعة اقل من قيمته معلوما  
 فقيمة المتلوع اذا نقصت منها حصة القلعة فالباقي قيمة الشجر  
 المستحق للقلعة فان كانت قيمة الارض مائة وقيمة الشجر للقلعة  
 عشرة واحصة القلعة درهم بقدين تسعة دراهم فالارض مع هذا  
 الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فضمن المالك الشجرة كما  
 قيل وفي شرح المتن للربيعي وقيمة موفتها ان تقوى الارض  
 وزهايا او شجر مستحق قلعة اي ما يتعلوه وتقوم وحدها  
 ليس فيها بناء ولا غرس فيضمن فضل ما يبيعها كما قالوا  
 وهذا ليس بضمن لان قيمة متلوعها بل هو ضمان لقيمة  
 قايما مستحق القلعة وانما يكون ضمنه بالقيمة متلوعا لان  
 قوت البناء والغرس متلوعا موضوعا في الارض فان بعدد  
 افرس حطبها والبناء اجر وبنائها وجازة يكون على الارض  
 فيتم وحده من غير ان يضم الارض فيتم وحده من غير  
 ان يضم الارض فيضمن له قيمة الحطب والنجى كما للمكسوة  
 ان نقص الارض بناءه بالقلعة للشجر والبناء اي نقصا كما حشا  
 بحيث يفسد هاهنا بقليل فهاهنا خاثره ويقلد الاشجار  
 ويضمن النقصان من موصي ولا يخفى انه هذا الخبر انما ثبت للمالك

فانه ان المالك من قبول البناء والشجر وصم على القلعة ونقصت  
 الارض بسببه كان للمالك نقصان النقصان  
 كما مر في قول الماتن وان انقص المالك بركناه وزراعته من  
 النقصان هذا ما ظهر في والله تعالى اعلم وفي الخاوي غصب  
 من اخذ الارض وارضها وبني فيها بناء او زرع فقلعهها صحتها  
 الزرع وهذا البناء لا يضمن بشرط ان لا يترك حشيش الغناب  
 ولا حرقه في اصل غصب ارضها وبني فيها بناء صاحب الارض  
 واخذ الارض فاراد الناصب ان يترك الحشيش فان كان الناصب  
 يترك الحشيش من تراب هذه الارض ليس له النقص والحاشية  
 الارض وان بني الحاشية لا من تراب هذه الارض فله النقص  
 وفي فتاوى سيدنا رجل بني حاشية في كرم بغير رسة فان ترك  
 للتراب قيمة فله صاحب الارض وان كان للتراب قيمة فله  
 للمالك وعليه قيمة البناء اه قلعة تامة من ارض رجل وغيرها  
 في تلك الارض في ناحية فله من كانت الشجرة للذي غرسها  
 وعليه قيمة التامة يوم قلعها ويوم النفاص بقلع الشجرة  
 فان كان القلعة يضر الارض يعطيه صاحب الارض قيمة  
 الشجر لكن متلوعة كما في الكري رجل قلع تامة من ارض  
 انسان وابنتها في دار رجل فكتب في ثوب ثوب للغارس  
 ولا يطلب له لانه استغاده بسبب حبس ولقضاء صاحب الارض  
 الفاتية انه ما به بالقلعة فان استمر له في اليوم ليقلمها  
 وغيره فان كان خرقا له لا يملك الا ان يرضى صاحب الارض  
 ولو اختلفت صاحب الارض فانه يجوز ان يرضى على ذلك  
 وعلى الغارس قيمة التامة لصاحب الارض لا على اليوم قلعها  
 كما في جواهر الفتاوى وفي فتاوى الشافعي سئل عن غصب  
 ساحة فادخلها في بناءه وادناه ففترسها في ارضه ونقصها

فوصله بثمرة فوهيها الغاصب من المفصوب يبرأ عند  
الضمان بهذه الهبة قال نعم قيل ولو قال المفصوب منه القاص  
للناصب وصحت لك الشفعة والناظر والغصب قال نعم  
فيل ويلق وقد وهب المفصوب منه للغاصب ما لا يملكه الوهب  
لأنه حقه فدانته ووجب الضمان على الغاصب قال بالحق  
وهذا في المعنى البراءة عن الضمان الوجب عليه بسبب هذه  
العين وفي الذخيرة مشترى الدارين الغاصب إذا هدمها  
وادخلها في بناءه ثم حضر لها ذلك فان كان البناء قبله لا يتيسر  
رفعه يرفعه ويروى على ذلك وان كان كذلك يتغير برفعه  
فان لم يرفعه بل يتركه ويضمن الشفعة قيمة البناء الاول  
قالا لفتنه ابو جعفر هذا فيهم وقال غيره من ان يخرج هذا  
قول محمد بن خا حصة وفي الثانية كسر غصنا الرجل ضمي كلفها  
ولو كان الكسر فاحشا فان صار حطبا او نذا ولو زرعها  
زرع الغاصب الارض للمفصوبية وكانت الارض مملوكة لغيره  
بان كانت الارض في قرية اعتاد أهلها زراعتها ارض الغير وكان  
حاصبا من لا يزرع بنفسه ويحرق ارضه من ارضه فذلك  
على الارعة ولصاحب الارض ان يطالب المزارع بحصة الارض  
على ما هو مستأجر اهل القرية النصف والرب او ما يشبه ذلك  
كذا في الذخيرة والفتاوى المستقيمة وهو نظير الدار المعدة للاباء  
لبنات النساء فانه يحرق على الآجر وكل ما هو مستأجر لا يملك هذه  
من ارضه فاسد لعدم ذلك الملاك الشارح ذكر في كتاب المزارعة  
ان الشفعة به صحتها بلا بيان المدونة وتتم على ولا زرع واحد وفي  
الذخيرة وعلى هذا ذكرت من يخرج زراعتي في ارضه النازية قال  
القاضي يعقوب بن ابي ان مفعة لها وحصة العام من معلومة عند  
اهل تلك الناحية جاز استحقاقا ولو زرع بها جاز ان يستاجر

رضنا

ارض الغير الموجه بلا اذنه بها ولم يحرقها بها وزرعها المستاجر  
لا يملك من ارضه لا يملكها ولا يملكها لا جازاها لمخضا يعتبر بكون  
اي عرف الناس لم يكون للمزارع بذره وبقره وعمله فان اشترى  
الناقة يعني المخرج العرف بالعام فيستحقون اكله ولا يملكه يعتبر  
المخرج يعني العلة اذ صافا وارباعا اعتبر المرفوع يعني ويجعل  
المخرج على مابين الغاصب وملاك الارض هذا ان رضيا به  
والا بان تشاحا فالخارج للمزارع لان الزرع للمزارع فالخارج كله له  
ولو غاصبا وبلغ عليه يعني الغاصب الزرع جازا لا ارض  
برضى مالكها وانه تشاحا ملك امره بقلعه واخذ جازا برضه  
في المدة التي استعملها وما في الوقف لم يزرع الغاصب في الارض  
الموقوفه فحق الحصة المتعارفة من النصف والرب او يوجب  
الاجازي اجوزا الارض بكل حال سواء زرعها باقله او لا  
ولما جاز كله حيث لا زرع قال لا شك في من بعد نقله لزروع  
عن الاسعاف وغيره والمخاصم انما كانت الارض ملكا  
فان اعداها من الارعة اعتبر العرف في الحصة والاقان اعلم  
لا ايجاز فالخارج للمزارع وعليه اجاز ملك والاضحية الغصن  
ان انتقصت والذ كانت وقفا فان تمت عرق وكان النعم  
اعتبر والا فاجاز ملك لم يزرع يعني بما هو منع للوقوف اعلم  
وقد قدمنا من ان الارعة في الارض المفصوبية تحت قول  
الماتن وان النقص يسكنها وزراعتها فتسبب قصور لبن  
قال السبل احمد الذي في النصوص ان غصب ارضا فزرعها  
فلما ملكه انما من الغاصب بقلعه ولو اني فذلك فله حقه  
فان لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فهو للغاصب ولما اذنت  
نصبت من نقصان ارضه اه هذا والذي في المشرق فاما ما  
الزرع فتقدم ان له حقه او يعطيه فان لم يزرع فله حقه

فليحفظ وقدمه في شرح قلوب المتن وعانق من بهنله كسكاه  
وزرعه ضمه وقدمه المؤلف صفا ايت تزي عساره  
جامع الفصولي وعبارته في شرح المتن وفي هذا الشرح وفي الرتبة  
غضب من اخذ اراوا رضا قبي فيها بسا وزرع في ما زرع قطع  
صاحبها الزرع وهدم البناء اضم من بشرط ان لا يسير خيب  
الناصب ولا جره وهو ذلك كذا في حا وبيا الفتا وبو فوذكر  
فيما اذا زرع ارض او وقف بغير ان جوبا بالناصري وقال  
بعده وقال بعضهم ينبغي ان يحسب الثلث الرابع على في ذلك  
الموضع اه وفي حاشية الشلم من الاجا وعنه المحط انه  
في حق البناء والعرض للبولب اخذ في الصور الثلاث وفي الحاشية  
اذا انقضت مدتها والعارية والغصب حتي يحسب عليها القلع  
والتسليم وفي الزرع اختلف الجواب ففي الغصب يلزم القلع على  
الناصب في الحال لانه معتد في الزرع وفي الحاشية بترك  
الي وقت الادراك استخسانا باجر الكس وفي العارية المؤقتة  
وغير المؤقتة لا يخذها صاحبها الي ان يستخسر الزرع استخسا  
لانه ما كان معتديا في الزرع بحجة العارية ولا في الزرع  
نهابه معلومة فترك وقالوا ينبغي ان يترك باجر الكس كما في  
الاجارة نظر الجانيين اه قال تيراي بعد في الهندية  
ما نصده سئل شيخ الاسلام عطاء بن حرة عن زرع عري  
انسان بسنه نفسه بغير ان صاحب الارض صلح به  
الارض وطلاله محصة الارض قال نعم ان جرى العرف في  
تلك القرية انهم يزرعون الارض بنفسه الخارج ورسمه  
او نصفه او شئ مقدريه ان يجب ذلك القدر الذي جرى  
به العرف فبالا فليس رايه قال نعم في آخر الزرع قلنت  
وقد فصدنا ذلك قال وعلمنا التوفيق بان هذا محلي على

ما اذا جرى العرف بزرعة الارض بما ذكر ولو من غير ان صاحبها  
وما ذكر الا عن الفصوليين على ما ذكرنا في حاشية قوله تعالى علم  
قال تيراي ما يغيب ذلك وتساووه عند ذلك مع الاستئثار  
قال ولرب في الهندية عن كتاب المزارعة عن قاضينا  
الله انما ينظر الى العادة ان يعلم انه زرعها غصبا بان اثاره  
عند زرع انما يزرعها لنفسه لا على ارضه او كان ارجل  
ممن لا حاشية ارض مزارعة وباتق من ذلك يكون غاصبا  
ويكون الخارج له وعلمه نقصان الارض هو غصب خوي  
فصنفه قديا الصنف لانه لو انصه بغير عمله بالغا الزرع  
فلا يحيل المالك بل يوجب رد قيمة ما زرع لا لانه لا حاشية  
من رده حتي يصنع الثوب بل يملك صاحب الثوب الغصب  
بقيمة يخلق لا عبرة لاولئك الحقيقة الزائدة والنقصان  
قال الزبيدي وما روي عن ابن حنيفة من ان الغاصب افاض  
الثوب اسود فهو نقصان وعندنا راية كلرة والصنف  
فهي اجمع الاختلاف عهده وراي فان يفي امية في زرعها  
كما لو استعملوا عن اسود وفي زرعها بنو القبا  
كما لو استعملوا اسود وقد شا وراي يداي يوفى في لو اسود  
فقال لا احسن الا ان كاتبه اقران فان استحسنها في  
وبقية من بعد قلنت ويحتمل عليه ما سبق في الحاشية  
من تفصيل البياض على غيره وعن هاشم بن سالم بن فضل بن  
عن الوان الثياب قال انقص كل واحد من الحول والخضار  
والسواد هيب والبياض فضل وراي الحسن بن علي النخعي  
عامه سموا حاشية دخل ملكه تلويا صيب في وجه العدو ولما  
تقله الطر لكس في شرح منظومة الكس في الزيل في حاشية  
كل على ما نشأه من عاداهل عهده ولا خلاف فيه بينهم على



المحسنة ولهذا يشترط ان لا يكون هذا الاختلاف ولا يكون  
 الصنيع لان من الشك ما يزداد بالسواد ومنها ما ينقص  
 فلا معنى للتقدير بل لو كان لون بل لا يعتبر فيه الا الزيادة  
 والنقصان حقيقة ولو كان لوناً ينفصه الصنيع فان  
 كانت قيمته ثلاثين درهماً وحقت بالقيمة العشرة فنون  
 محمد بنظر النوب بربوبية ذلك الصنيع فان كانت الزيادة  
 خمسة ياخذ من النوب ثوبه وخمسة دراهم لان صاحب  
 النوب وجب له على القاصب حقه من نقصان قيمة ثوبه  
 عشرة دراهم ووجبت له القاصب قيمة صنفه خمسة  
 فالخمس مائة خمسة فضاء ويرجع عما بلغ من النقصان  
 وهو خمسة زوايه ههنا من محمد وهو مستكمل من حيث ان  
 المفصوب منه لم يصل اليه المفصوب كله وانما وصل اليه  
 بعضه وكان من حقه ان يطالب هو الى تمام حقه فليكن ثوبه  
 عليه الطبر وهو ينتفع بالصفة شيئاً ولو يجهل به  
 الاثافي ماله وكيف يسقط عنه القاصب بعض قيمة النقص  
 بالاختلاف والاختلاف مقرر بوجوب القيمة وكيف صار مقرر  
 له ههنا قال العلامة الطوري ولذا ان يقول لا اشكال  
 لان الشرايع نظرية حق كل واحد منهما فالمراد منها ان يدفع  
 العشرة ضياء مال الفاصب وهو الصنيع محمداً وذلك ظاهراً  
 والظاهر لا يظهر فاوجبت ههنا على ربه النوب فوصل الى المفقود  
 منه كما ذكره حق ما عليه وما ينبغي له ان يكون الاختلاف مقرر  
 لا ينافي في ثوبه مستطال لان الاختلاف بالنظر الى النقصان  
 والاستطال بالنظر الى القيمة صنفه في مال وغصب سويها  
 فليكن ان ينفصل طه الفاصب يسمى من عقده فاما ذلك في كل  
 من المسائلين فمقرر ان شفا صنفه قيمة ثوبه ايضاً ينبغي

في ثوبه

وترك المفصوب الفاصب ومن السوء حق يعني والمالك  
 في مال السوء يعني ان يضم القاصب مال السوء في ربه  
 نظراً له غير في السوء طاً بالقيمة يعني ضمنه قيمة السوء في  
 لأمثله كما في النوب لان السوء في قيمته لتغيره بالقاصب  
 الا ان يقول لتفاوته بالقاصب فلم يبق مثلاً حيث  
 لا يمكن ضبط مثله لان القاصب يزيد وينقص ولحق القاصب  
 يختلف بالقاصب فلا يضبطه مثل رسمه البدن الذي  
 هو القيمة ههنا مثلاً ليس له كذا وقع في بعض النسخ  
 وفي بعضه مثلاً والظاهر ان الصنيع هو لا لتمام  
 القيمة معناه يعني فالقيمة مثل معنى لئلا لا احتساب  
 قال الحولي لان التفاوت في بسبب القاصب قليل فله  
 يخرج من ثوبه مثلاً ولا يما تحت قول طاق وانما  
 المخطوط بخلاف حنيفة يعني فونين عن مجتبي قال  
 ثمة وفي المجتبي السوء في قيمته تفاوته بالقاصب وقيل في  
 والله ثمة المالك اخذ النوب المصروع والسوء في  
 الملتوت وعزم المالك ما زاد الصنيع في النوب وعزم  
 السوء في السوء لانه ان الحق مثله ثوبه انصافاً عليه  
 فيه من المثل والصنيع لم يبق مثلاً قبل ادهاءه بماله  
 بل صار قيمته قبل ذلك لا يخرج ما به وذلك يقبل  
 الزيادة والنقصان ولا يضبط بالمال بل بالقيمة مجتبي  
 يعني ما زاد الصنيع اي قيمة ذلك ومعنى غير مجتبي  
 اي يقر مثله وزاد في الخطوط ولو غصب من غيره  
 وصنيع به ثوبه وعصبت سميناً وثوبه سويها يسعه  
 ان يستفيع به حقاً يرضى صاحب وقال شفا في ثوب النوب  
 المفصوب ان حصة الفاصب يرضى عنها صاحبها

بالفصل بغدرا الامكان وتسليمه الى صاحبها وان انتقص  
 قيمة الثوب بذلك فلهيب ضامات التثمين لان الفاص  
 متعدد فلم يملكه لنفسه عبدة والتثمين على فضا رطابا  
 وانما في الاخر بخلاف السمن والتثمين لفقد التثمين ولما  
 انما يصيب من متقوم كالنوب وعجنايته لا يستطيقون  
 ما لا يفتح صياحه عنهما ما لم يكن وكان صاحب الثوب  
 اولى بالتثمين لانه صاحب اصل والاخر صاحب وهن وهو  
 قائم بالاصل ولذا السويق اصل والسمن تبع الاثر  
 يقولون سويق ملتوث فيخرج صاحب التثمين  
 السمن والفرس لا التثمين فيه يمكن بالنقص وله وجود  
 بعد النقص فامكن ايصال كل واحد منهما اليه والصبغ  
 يتلاشى بالنقص فلا يمكن ايصاله الى صاحبه وقال بعض  
 في مسألة الصبغ ان ثوب النوب باق النوب فيطرب كل  
 واحد منهما بقية تام وهذا طريق حسن ايضا لان  
 وصور حتى كل واحد منهما الى صاحبه ويتا في هذا فيما  
 اذا الصبغ الثوب بنفذه ايض زيلبي وفاب في المحيط  
 غصب حكايث الثوب عصفر وصبغ به ثوبه فلهيب  
 مثله لانه مثلي ولو غصب من رجل ثوبا ومن اخر  
 عصفر ضمن مثله عصفر وقيمة ان كان لا يوجد مثله  
 وجيرب الثوب كازيا وليسوط ولو غصب الثوب  
 من شخص وصبغ من غيره يذهب عليه في الاستحسان  
 اذا اخذ الثوب ضمنه الرادة من صبغ في الثوب وان  
 شاع صاحب الثوب فطرب في ثمن هو بقية ثوبه  
 ايض وصاحب الصبغ بعينه الصبغ ولو غصب  
 ثوبا وشصفر من رجل واحد وصبغه ضمن مثله

عصفر

عصفره وكان لربها ان ياخذ عصفره ويرث الفاص  
 من الضمان وان شاصنه فتم ثوبه ومثل عصفره  
 ولو كان لمصفر رجل والثوب لاخر فضا ان ياخذ  
 الثوب مصفره كان ثوبان لو حديس بها ذلك لانه  
 لما اختلفت لانه كان خلط لالت استهلاك من كل وجه  
 واذا اختلفت لكان الخلط استهلاك من وجه دون وجه  
 ولو صبغ اهن الثوب بمصفر خرج عن اهن وهن  
 فتمت ولو كان الثوب والمصفر ههنا كان للمصفر  
 ان يضمن قيمة الثوب ومثل عصفره وان شاع من بان  
 يكون الثوب المصفر ههنا في يده ولو غصب ثوب  
 قصفه بمصفر لنفسه ثوبا ع وشاب وجه صاحب  
 الثوب فله يقضي به على المصفر ويستوفى منه  
 بفصل لصاحب المصفر ويستوفى السمن فيه بين الباع  
 والمشتري كما في السمن وطهارة الثوب في السمن ولا  
 لصفه وروسته بالطاهر صفه وبالنقص تنقص  
 كما في القبة ولو غصب ثوبا فتمتله وغصبه فله صاحب  
 ان ياخذ ولا يثنى للفاص لان الفتل ليس بربا  
 عين مال فيه وانما هو لغير صفة جزائية والنفس برة  
 وسنجد والاشنان وعاصون لا يثبت له عين في الثوب  
 وانما يتلقى ما هو ما التفت في رة اذا كان بغير حرس  
 اما لو كان في صفة في سراج رد فاص  
 الفاص التي لمصوب على انما صاحب الاول يبر  
 الفاص الثاني عن ضمانه وفي حرمه ثوب رجل غصب  
 لا لا اخر وخذ منه اخر ردة على انما لم يجد صاحب  
 لا يبر بغير ردة عن القبة ولو ردة الى الفاص الاول

وهلك في يده فقد خرج غاصب الغاصب عن الهدنة اه  
 كما هو هلك المقتضوب في يرغاصب الغاصب فادب  
 غاصب الغاصب الغاصب الغاصب الغاصب الغاصب  
 الاول فاته الغاصب الغاصب الغاصب الغاصب الغاصب  
 الاول حق لا يكون للمالك بعد ان يضمن الغاصب الثاني  
 لتمام القيمة تمام العيق يعني فكما انه في رد العيق يبر  
 عن الضمان حتى لا يكون للمالك تضمينه فالتكلم في القيمة  
 هذا اذا كان قرضه اي قرض الغاصب الاول القيمة في  
 الصورة الثانية وقضه لعين المقتضوب في سبالة الاول  
 ولو كان الاول تمام حذوف بقض القيمة لتمام سبالتين  
 مع وفا بقض الغاصب على الغاصب الثاني في برد لعين له  
 بركة وبسببته قايما الغاصب الثاني وقضه على المالك  
 للغاصب الثاني باذنه لعين والبذل في الاول لا يقرر  
 لغاصب الاول باذنه الغاصب الثاني في رد العيق والبذل  
 لا اذا قرأ الغاصب حجة قاصرة فلا ينفذ قراره على المالك  
 في البذل حقه لو رد قرضين غاصب الغاصب الاول  
 قرأ لغاصب الاول برد لعين او بركه يكون حجة في حق نفسه  
 وحق غاصبه حتى لو ضمنه المالك لا يجمع على الغاصب  
 منه لا قاره بقضه منه عادية وفي الوجع ولو قرض  
 وفسا وغصب منه خرج سرقه المالك من الغاصب الثاني  
 ثم ان الغاصب الثاني سخره منه بالعلمة ونحو المالك  
 حتى يحاصه الثاني ليس له ان يخاصم مع الاول لانه لا وصل  
 ان المالك فتدري الاول منه اه غصب جرس سبالة وقضه  
 في ذلك الشيء لغاصب اخر من غاصب الغاصب الاول للمالك  
 ان يضمن الاول والثاني فان ضمن للمالك الغاصب الاول

رجع الاول على الثاني بما ضمن وقضه ضمن الثاني لا يرجع  
 على الاول بما ضمن كما في حجة السرخسي فان اراد المالك  
 ان ياخذ بعض الضمان من الغاصب الاول وما بعده  
 بعينه من الغاصب الثاني له ذلك سبب حجة والمالك  
 المتعارفين ضمنين بهما كما في سبالة واذا اختار يضمن  
 احدهما جميعا سدا وبعضه لم يملك تركه ويضمن الآخر  
 يعني فليس له يضمن ضمنين لبعض لا احدهما ان يضمن  
 ذلك البعض للاخر وفي رد في تحيطا حجة في ذلك  
 انه يجوز ان يملك ذلك ما لم يضمن بهما من سبالة  
 قال في اللغو لقلاد من سبالة ما اذا اختار ضمنين حذوف  
 فهو لا يرجع الاضمان حتى لو تولى سبالة على ذلك نظرو  
 هل يرجع على اخيه رد يات هذا رد في حجة حذوف  
 لا سلام صا حذوف لغني الاستروا في رد في حجة حذوف  
 واذا ضمن المالك احدهما تمام الغاصب اه غاصب الغاصب  
 او مواده يرد الاخرين الضمان ونحو في رد سبالة في حجة  
 وفي تحيط ويحذر بذلك بين تضمين الغاصب الغاصب الثاني  
 مع دعه لان كل واحد منهما صعد في حقه وفي حجة حذوف  
 ولو باع غاصب الغاصب واخذ من الغاصب الثاني حجة حذوف  
 الاول ان ياخذ ثمن منه لانه يسعي بماله ولا يابى حذوف  
 فلا يكون له اشارة السبي وفي الوجع ويورد في رد الغاصب حذوف  
 ان المالك فانه ضمن لا يرجع على غاصبه ولو اختلفه فستبطل  
 فقر الضمان عليه ولو وهب الغاصب المقتضوب حذوف  
 انسا ان فهاك في يده وقضه للمالك لا يرجع على الغاصب  
 كما في حجة السرخسي ولو باعه الغاصب واستلمه فاما المالك  
 بما تضمنه الغاصب وجاز بيعه وان لم يرد

منهم المنتمين يرجع على الفاضل ويطلب البيرواني يرجع عما  
ضمنه وان باع ولم يسلم لا يضمن لذلك في الوجهين وفي المستثنى  
ابن سماعة عن محمد بن المختار بن المنصور عنه تضمن الفاضل  
الاول ورضيحه الفاضل الاول ولم يرخص الا ان القاضى ففى  
له بالمقيمة على الاول فليس له ان يرجع عن ذلك ويضمن  
الثاني فان اختار يضمن الاول فكم ينقطع الاول شأنا وهو  
مقدم فالقاضى يا مرام الاول ينقص ما له عن الثاني ويضمن  
ذلك الى الخصم ومنه فان اتى الاول فولى بعد ذلك  
حضرها قبلت منه البينة على الفاضل الثاني للفاضل  
الاول حتى يؤخذ ذلك من الثاني فينقصه المنصور منه  
لكذا في المختلط وفي الجامع الكبير رجعته ذهب عن اخراج ابن  
قتهما الق درهم فنقصها من الفاضل رجع اخرا قيمتها يوم  
الفصل الثاني الف درهم فبقت من الفاضل فللاول  
ان يضمن الثاني قيمتها ان لم ينقص المالك الاول فالاول اخذ  
الفاضل الاول القيمة برئى الثاني عن الضمان وتكون  
القيمة المنخورة من الثاني وضمنته على الفاضل الاول  
حتى لو هلك في يد الفاضل الاول كان المنصور منه  
ان ينقصه قيمتها فالفاضل فاذا حضر المالك كان له الخيار  
ان يثبأخذ من الفاضل الثاني ونقص الحامية مملوكة  
للفاضل الاول من جهة المالك ثم ينقص الفاضل الثاني  
من جهة الفاضل الاول فان كان قيمة الحامية يوم القبض  
الاول الف درهم ويوم الفصل الثاني الف درهم فبقت  
من يد الثاني واخذ الاول من الثاني الف درهم وهلك  
في يد الاول لم يكن للمالك ان يضمن الاول الف درهم  
واما يضمن قيمتها يوم الفصل الف درهم ولو ان المولى

والتبعة في يد الفاضل الاول فائمة سدي حياه ولقد ظهرت  
الحاجرة فالتا لك طغيان ان غا اخذوا ريتيه حيث ما وجدت  
وان شأنا اخذ القيمة التي اخذها فيها صبا الاول من الشا  
وان شأنا صعب ان صعب الاول فمتم يوم نصف وقت  
حتا الموت اخذنا ربحا ربحا الفاضل الثاني فمتم يوم  
الاول فالتبعة التي اخذها فان كانت غنمة همت في يد  
الاول صعب الفاضل الاول وذلك للفاضل الثاني في  
فخا العلي من الفاضل الاول القيمة التي اخذها صعب  
الفاضل الثاني سلمت الى ريتيه نصف صعب الثاني في  
الويل الفاضل الاول فائمة الحارة يوم نصف لا ارسمة  
القيمة التي اخذها للفاضل الاول لان الاول يتصرف في  
الانبي وهو الفاضل على القيمة التي ربحا في الحارة وهو قد  
في حصة وحمد ورحا على قول في يوسف يتصرف في  
بل يطيب له ذلك الذي متفرقات محير وفي العذر  
العابية ولو ولد للفاضل في يد الفاضل صعب كغيره  
وصفي الاول فائمة الامر جمع الاول على ان في  
بقية اليد وهذا رايه تملك اليد في هذا الامر  
المقصود منه الفاضل باقل من قيمة مفسود ربحا  
الاول على الثاني تمام القيمة ونقد في مفسود في  
وصي ابن سماعة انه كتب الى محمد بن الحسن في ربحا  
من اخذها وقتله في يد فائمة ربحا ربحا ربحا  
بذلك قيمة اليد حلالا وتماما فائمة ربحا ربحا ربحا  
موجلا فاجل ان له ذلك الذي في الحارة ربحا ربحا ربحا  
فذهب منه ذلك الى الفاضل المفسود فائمة الفاضل الثاني  
منه فالحارة ربحا ربحا ربحا الاول وان شأنا صعب الثاني في



الاول اير الثاني وان ضمن الثاني بين الاول كذا في الظهريه  
غصب عبدا وغصب منه اخر واقبال وقال الملك كانت قيمته  
الفانذ غصبته ثم اغتصبه الثاني وقيمتها الفان وقال  
الفان الاول لا بل غصبته وقيمتها خمسين وراى الفان  
ويغصبه عندي فالقول للمالك في حقها ولو لم يقل الفان  
نراى عندي فالقول له فان ظهر وقيمتها الفان للمالك ان  
يردها اخذوا خذوه فاذا اخذوا اخذ العبد فقتله الفان  
الثاني في حقها ان شاها في الفسخ واتباع الفان له وان شاها  
واتباع الاول بقيمتها فذ غصبته في الكافي وطالعت في بعض  
كتب الفقه رجل غصب عبدا فقتضيه منه اخر فان غصبه  
فالقول باخراى ان شاها في الاول ويستحق الاول اخر وان شاها  
الاول واتباع اخر القيمة ولا شيء على الاول كذا في العايد ولو  
غصب عبدا او رده فابق من يده فاختار للمالك ان يضمن  
المخرج ماله غاصبه فنفذ غصبا قد ويرجع المودع على الغاصب  
فيلزم الضمان بنفسه ولو عاد العبد عن الاباق الى  
يد المودع المودع ان يحسبه لا يستحق الضمان ولو هلك  
بدهه يهلك بالقيمة والمزمن والمستاجر في هذا المودع  
كذا في المطاف وليس للمفان ان يستخدم او يملك من  
غيره فحق اختيار المودع فان اختار خذ القيمة استأنف  
الاستبرار وان اختار خذها بظلم فاعا من انصرف الا اذا  
استقر لها يثبت نسب استحقاقا والولد يرقب كذا  
في الشتر خانية وليس للمفان ان يطال خانية  
خذت خذ المودع خذ القيمة التي خذها الفان غصب الاول  
او اختار ضمان الفان غصب الاول فان كانت المارية كاهن  
هينة بعد ما نقد الاول القيمة عن شاة في قبل المختار

المودع من ذلك ثم خذتها من ذلك لا يرى بشي  
المستحققة عن الاستبرار ولو كان الفان غصب الاول فزقتض  
القيمة من الفان غصب الثاني فهذا وما لو ثبت خذ القيمة فاقا  
البينة سوا غير ان بين ما فرق من وجه اخر ان يكون المودع  
كان المودع يضمن الثاني ولو ان كانت زينة بالبينة ليس للمودع  
غصبين الثاني فكذا لا يوجب فيما اذا قضى لقاضي بالقيمة  
في الفان غصب بعض القيمة والذات في الاول فزقتض  
من الثاني واخرها ما كانت عنده لا يقبل فعلم حتى كانت  
للمالك ان يضمن الفان غصب الثاني فخذت بحد كذا  
الفان غصب الثاني على الفان غصب الاول بالقيمة فكذا في المودع  
وذكر ابن سماعه عن محمد بن يوسف سارق من الفان غصب  
القاضي بذلك والمالك غائب فالتاضي يضمنه ليجوز  
على العايد والقاضي ان يتم في فبالغائب فيما يوجب  
ان يخطئه لا فيما يرجع الى الحقوق ويكون مال المضيف  
على الفان غصب والنسار في حق حقوق الثايب فلا يستحق  
بالاير من جهة القاضي كذا في محله استحقاقا لا حاز لا  
تلك في الاطلاق ثم عطف بقوله فلو تلقى رجل ما يوجب تقدير  
فقال المالك اجر ما ارضيت لم يبرر متلف من نعمها  
اسبا معن بالبرازية ولا يوجب شي في خذها بوساير  
شقي متنا وشرها ما يخالف هذا حين قال به ثمة الاخاف  
تلقى الافعال ونقل هو سمع عن ابن سراج بن نويرة  
احد الرواية حال غصبها لاني صيا فف من شتر خانية  
ثم قدم البان فبين واجاز ما صنع ثم ربح ورفضه ليربح  
في ذلك لان الاطلاق لا يوجب حتى تكمته الاجازة  
لكن نقلهم عن العايد بعد ما تعلقن الفصل الثامن

من الذخيرة اذا بحث بالدين على يد رجل الى الطاب فالحال  
 الى طالب واخبر ورضي به وقال للمذنب حانه اشتريه  
 شيئا فذهب واشتري ببعضها شيئا وهلك الباقى قال الفقيه  
 ابو بكر في قيل انه يهلك من مال المظلوب وفيه ثلاث من مال  
 الطالب وهو الصميم لان الرضا بفضله في لانه بمنزلة  
 الاذن في التفضيل في لا ابتداء لرجوع وهذا العلة تنبئ  
 ان الاحازة تحقق الافعال وهو صحيح اه قال المسهر  
 في المخرج ذكره الغاري في قصوده في اخره في ان التفضيل  
 ثم ذكر بعد ذلك في فصل اخر وقال قد مر في اخره في ان  
 التفضيل من مجموعنا هذا ان الاحازة تحقق الافعال ذكر  
 في الذخيرة من غير خلاف وهو الاصل اه كلام الرعي ديد  
 وتتل في المخرج قبله عن المخط ان ذر في نفسه فتاواه غصب  
 شيئا وبفضله فاحاز المالك قصده بغيره عن الضمان ولو انه انتفع  
 به فامر به بالخذل لا يبر عن الضمان من المخط قال وفيه  
 يسوع الذخيرة ولو ادعى مال الغير فاحاز المالك ذلك بغير  
 عن الضمان ووثبها ايضا الاحازة في العقود تحقق ولو قوف  
 دون المفسوخ وقوفها ايضا الاحازة في العقود لا فعال عند  
 الضمنية وعند محمد بن الحسن كالمعقود حق في الغاصب  
 اذا راد المفسوب على جندي فاحاز المفسوب منه فبطل  
 ذلك الاصل عن محمد بن حنبل خرج الفاصب عن الضمان وعند  
 الاحنفية لا يخرج فليست وما يوقن في حق الاحازة  
 الافعال ما لو قصد في المخط في التغطية بعد تزويجها  
 وعلم على فبطلان ما حاز لا يطهر بعد ذلك المالك  
 بوجه التصديق بها فهو كالمالك في ما نفذ المالك  
 فيكون له ثوابها واجازته في لانه في المالك في لا ابتداء والاذن

ت

حصل من انك لا من المالك فلهذا ثبت انك لا تحصل  
 قبل الاحازة فلا تنفق في صفة احازة المالك على قدام المال  
 في نه التميز حتى لو احاز بعد ما تلقى المالك ثمة ضمنت  
 احازته بخلاف احازة ببيع المفسوب فانه ينشطر فيها ولو  
 المبيع عند الاحازة للموت المالك ثمة بعد الاحازة قال  
 المسهر في المخرج وعلم اي عويما حين مر في العمدية فالحق  
 الاطلاق وعبارة المخرج قلت فعلى هذا يكون الصحيح  
 انما انه الاحازة في تحقق الاطلاق في حلة الافعال  
 قال فتدبر حلفت قوف الاحازة تحقق الافعال في المحرم  
 والمدة تبارك علم اه قلت لا يخفى على تحقق التفضيل  
 ان عمارتهم الصريحة بعدم خوف الاحازة للاطلاق  
 كسبالة الن والآخر التي نقلناها عن الامير  
 لا تمارض بمفسوس يستغاد من قوفهم ان الاحازة  
 تلحق بالفعال لقوة المخطوط وترجع على المفسوس في انه  
 نفال ان المارد لا فعال في كل مفسوس عدل الاطلاق لا يستقر  
 انك لا يحكم به مكان المحل كالمالك في المفسوس صاحب  
 ابن صاحب المخرج ولده حوييا يعطيان الاطلاق منها  
 ما يكون اعدا ومثلها يكون ايجاد في محله في المفسوس  
 على الفعل الذي لا يكون عدلا اه وبنه في المفسوس لا احازة  
 ههنا الاحازة لا تحقق الافعال وقال في سبيل في الاحازة  
 تحقق الافعال هذا التفسير في التفسير في المفسوس لا احازة  
 الاطلاق في الافعال فليحفظ وفي التفسير في التفسير في  
 المفسوس فاحازة صاحب وليس عالما في التفسير في التفسير  
 التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير  
 التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير  
 من المفسوس في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير في التفسير

٦١  
 ٦١

ورفوه وبصره برب يرفه اذا صاح له ركب رجل د  
غيره لاضل حريق وقع في البلد فهدم بني يرفه  
فصنعوا له ما انهم بسببه لان ضربوا نوق حتى  
فكان لكل دهمه اي ولوا تركاب صبره خاضع لان اضمر  
لها من يندفع بالقر العام فهو كما اذا حمل بعد وعلم  
المسلمين فندفع من رجل منهم ذلك العدو بالثمن عليه حتى  
تلفت في اده لا يضمن من قيمتها شيئا فاده المجهوه  
وفي الحديث حريق وقع في محلة لهدم انسان د رجل يبر  
امرضا حيا حتى انقطع حريق من داره فموصا من داره  
ينفع ذلك بالمرسل طان لكن لا يحمله في ذلك لانه  
هدم ملك غيره بغير ذنبه وبغير ذنب من يلى عليه لكن  
بغير وهذا نظير لضطرتهما ولطعام الغير بغير اذنه  
وظاهره انه لو كان بالمرسل طان لا يضمن قال البخاري  
عليه ووجهه انه لا ياتى عامه نهضا فهو دفع الضرر  
العام اه وقال الشافعي وظاهره انه يضمن ما هدمه  
من افعال بل لا يضمن ما قدمه اليه من مساله  
السفينة الموقفة من له وفيه بغيره رجل له هدمه  
في داره اي ايدى ايدى فاسترجعه داره فاسترجعه  
في داره رجل اخر فقتل نفسه كان هدمه من ويطوف ضما  
تال في مال ابي ربيعة القتيبي على اقدت ابي ربيعة  
ابو القتيبي عن مربي ربيعة مرفوع من قصب وقد اقره  
قال في الكفاية والتمهتها في القصب فاسترجعه النار  
فدخل الحار حريقه فطمع كاد فوقعه فطمع فاسترجعه النار  
من القصب حريقه فطمع كاد فوقعه فطمع فاسترجعه النار  
الحار فادركه فطمع كاد فوقعه فطمع فاسترجعه النار

وان اردت قيمته بالسكر كما في القنية وذلك لانه بالسكر  
لا يدع الاسم ولا اجل المانع فلم يكن استهلاكه فلا يملكه  
القاصب لكن لو خشي الخشبة حتى صار يطلق عليها اسم  
اخر فخرجت من فضة فيما يجر اجله فالظاهر انه يملكه  
والله تعالى اعلم ولو وهب رجل اخر خشبا وسره  
الموهوب له لم ينفذ عليه الرجوع في اليه لا اجل الكسر ان  
خلت الموانع الاخر اشباه وفيها اي الانشاء اجها اي لا  
المفوض اليه القاصب ويضمن لاخره ثم رد القاصب اجها  
الى المالك سوا كانت قد رجع من المالك ولا يملكه في  
تأشبه الاشياء بغير تلك الاجهه لا اي للمالك  
لان اخذ اجرة من القاصب اجازته من المالك ولا اجازة  
للاخره كالوكالة الساكنة فيكون القاصب كالموكيل  
عنه في عقد الاجارة لانه فوضوه في العقد وقد جيز  
فعله فنفذ وعلم من هذا ونحوه ان ما قدمه في ما يضمن  
الغصنوكي من اشتراط عقد المضمون للمالك مختلف  
فيه لان القاصب في مساله ان يوجوها للمالك قام  
المالك راها متعاضدا في القصر فوصله المستعير بل لا يملك  
ماله انقطع حقه لانه غير ما ذرت بوصله وقد حدث  
فيه صنعة فملكه ووجبت على المستعير قيمته منسلا  
الا انه كسر واستعماله فلم يكن القصر مضمونا عليه لعدم  
ضمان المستعير ما تلف في عمله المعنا ومن غير تعدد  
وهما ينية للمستعير عبد الله بن درهم فيما اذا خرق رجل طين  
رجل ثم رفاه قال صاحب الكشي في قوله صحى  
ورفوه او ارضه ففعلها بينهما يبقا رقيت النوب





والورثة بما تم اه وتظهر ما سبق لوجه فناء قصاص  
ان شديها للذبح فانه لا يهتني ولا ضي نقصها فغناوت  
ما بين كوزها حنة وذبوحه ونذا الرعي اذا جه شناه قرب  
موتها فان اختلفا في كوزها قربت منه الا قالوا كذا كذا  
واختلف التصحيح فيما لو لم يجر اجني حاة شخصه فم  
موتها والحناء للفقير الضمان ومن انظاره ووضعه  
على كوز فيه لحم ووضع للطب فاقدر غير وطبخه  
ولذا الوضعي يرجعه في زور وفي ريط الحار فسا فيه  
حتى طعمه ومنها اذا سقط حمار من عن رابته في الطريق  
في انسا في له بنيران المالك تملك الدابة لا يضمن لان  
الاذن ذات دلالة قال بولاسموي ينبغي تبيين عدم  
الضمن بما اذا لم يكن تلف الدابة ومضاه في تحمله فان كان  
محملة خيرة بالتحمل حقيق لولم يكن كذلك يضمن للكون  
العلق حيثما نزلت من عنقه وموتها رابع في الارض  
بسيرة فلم يثبت حتى سقاه ربا بلا مرة قالوا جربها  
لانها لما هلكه للستق صا منعتنا بكل من قام به فكان  
ما ذكرنا دلالة وكذا لو سقاهها اجني والسا حمارها حوي  
ونقل يضمن رومي جامع النصبين وكذا لو غاب في رقع  
الوجه فالتسري يضمنها كمال الدابة قال وكذا لو فسخ  
فوهة ارضه فسقاهها حن سدها صا حمارها ومنه  
الحرم رقيقه لاعماله وسقاه بعد بذر الزرع وليس منها  
سكن النفاة بعد غلقتها للتعاقب اه ومنها لما اذون  
في الجمار لوما في مولاة فالتسقي في الطريق يضمن ومنه  
تربح حرة غيره ولا تسري صنف زور في حمارها وامارا  
اي نفسه فحارها فالتسري لا ومنها اذ يجر ظفيرة

غيره

غيره في غير ما لا يجوز ويضمن ولو لم يجرها يجوز ولا يضمن  
استحسانا وفي القسمة اخذ احد الشريطين حمار صاحبه الحمار  
وطحن به فانه لم يضمن للاذن دلالة قال ع في الجول سبه  
هنا انه لا يضمن فيما يوجبه الا ذن لا لم يجره يجره صرحا  
كالوفد انما يجره وبالنس واحلا وحين وان سكر  
حماره في حار حقه فاقط اه عصب رجلا حارة اياها فان  
قتلها في الحارة جرحته بافكده اي اجنح الدرس ضمنه  
اي ضمن الناصب الجرحي لولي كمال الذئب ان ساق اجنح  
كما في معا ياه اي الغار الوصالية شعرة غاصب شعرة  
يضمن غيره يضمن اي رجلا عصب شيا ومنه موكدا لظهور  
والحال انه ليس له اي للفاصب فعل متعلق فيما ضمنه  
يشعر اي المقتصد به وهذه الالة نقلها لعلامة بن الشيخ  
عن فتا وكالفاصي ومقتصد ان من غصب حماره فاستعملها  
وظفها عصى فكل اجنح الذئب فان لم يقتل من الجرح بسوق  
فلا ضمان عليه وان ساقه ضمن قيمته مع انه لم يستعمل ونظره  
بانه ولا لم يضمن في الجرح شيا مما شتر في مونسب مقتصد  
قال قاضيان ينبغي ان يضمن قيمة الجرح صلا انه صار  
غاصبا له ولان لم يضمن فيه ضللا لا يجره لهم قالوا اذا غصب  
الجول سبه عليها حتى تبين ان لها نقصت فانه ضمن قيمة  
الجول وما نقص من القوة قال وهذا ان كان فيه نظرا في  
واقفان الناطق فيمن منع غيره من سقي رعيه حتى ليس  
لا يضمن فنبني في ساق الجول كذا وكذا وعمرها يضمن  
كذلك ولو كان يضمن فالوق يجرها واضع لانه صلا ان  
وهلاك حماره من قوة نقصان وعاصب الجول لانه لم يضمن  
نقل اخر نصا وفيه والذئب في وقت الالة يجره لانه يضمن

لفظاً في ذلك فلو ضمن انما يضمن بالنصب ولم يوجد على  
 ما ذكرنا لكن مع هذا ينبغي ان يضمن في المحض لما ذكرنا انه لا يساق  
 الا بسوق الام فصا يسايق الام سايق المحض فيضمن فتضمن  
 الجواب انما انما المحض على قول فاضيفان ومساله السبق  
 لا اتفاقا هه وغاصب نه هل له ان الفاصب منه الى الزهر  
 المنسوب شره والتوصي به والجواب انه ان كان حوله من  
 موضع كره الشر منه والتوصي يظهر من ان الفاصب بالحقول  
 والا حاز لك لان حق كل واحد في المنصوص والشر ثابت  
 فيه قال ابو الليث وهذا جواب المشهور في ذكر عن المتقدمين  
 فيه شي وهو انه في سبب الحاص والتعريف وهو انما يهل  
 يوجد نه ظاهر فيض مع كونه جاريا للكل فحتي يوجد  
 بحرجا لا يضمن طه وهو طهر والمردبه الغرس السريع فانه  
 يسمى نه ويحل بطنه واستدل لذلك بقول بعضهم في قول  
 الله تعالى وهذه الانهار تجري من تحتي الى الخيل ويقولون  
 صلى الله عليه وسلم في قرسي اني طلعته ان وجدت انما  
 ذره عبد ابن رحمه الله تعالى ورضي عنه السلفين والصلحاء  
 لا يخط بعد من فاصب غلبت  
 مبنى للفرع الى اخذ الفاصب وانما لم يخال فيه ما يتوهم  
 من ان الحكم في اخذ الفاصب غير الحكم في خالفه فغير الحكم الفاصب  
 له كما قال المبدئ المنسوب فانه اذا ضمن قيمته ملكه وفي العتابة  
 لو كلف انسان ان يمن الفاصب بسبب امره واذا لم يضمنه فان تقديره  
 وفي الدنيا ابو زريق العبد من الفاصب فلجمل على اليد  
 عمنه ابو زريق ولا يرجع به على الفاصب وقال محمد بن جعفر  
 على الفاصب هه فتضمنه بالحق والحكم فيها وصرح بالمتوهم  
 ما عطف به الفاصب واختر فيه في انما الفاصب المنسوب

وروي ابن ساعدة عن محمد بن القاسم عن ياقوت بن المالك عن القاسم  
والسارق اذا كان المالك غائبا وحفظ عليه فان ضاع  
ثم خاصص صاحب المال فله ان يضمن القاصب ولا يبرأ من  
القاسم اه وفي الثانية غاد المفصوب منه فطلب القاصب  
من القاسم ان يادنه بالانفاق ليرحم بذلك علي  
المالك لا يجزيه القاسم في ذلك والمستفتة تكون على القاصب  
ولو قضى القاسم بالانفاق على المفصوب منه لا يجب عليه  
منه شي وان راي القاسم ان يبيع العبد والذات وعسك الخنثى  
فلو ضاع ذلك صح اه وفي الخط واذا دنا من مبيعها منه  
و لم يظن ان المالك قال من يتخاضا منك المفصوب اليه يضمن  
حاصبه فاذا انقطع رجاه يحجب حاصبه فهدف به ان ساء  
والاحسن ان يوفى ذلك الخياط ثم يبرأ راي الا حسن ان لا  
يفطو عليه رايه وضمن قيمته المفصوب وظاهره  
الاطلاق عموم اذا ضمن بقضائه القاسم وبغيره كما لا  
حين ان راي المالك التضمن والا فله ان يضمن ان يوجد  
كما في المناقبة فله ان يملك القاصب بعد خذله الشيء  
المفصوب عندنا وقال في خروج لا يملك الا في الغصب  
محض ولا يكون سببا للمساكنة كما في الدرر وهذا ان اشد  
مرغوب فيه وهو حاكم شرعي فلا يصح ان يحظر سببا لانه  
يلزم منه مرغيب الناس منه فخصم له هو مرغوب فيه  
ولا يجوز ان يملكه الناس في الغصب ان لا يكون سببا  
اذا درجعات السبب ان يكون مباحا ليلزم الترخيب  
في تخصيص الحكم ولا نه فيه لانه مباحا ليلزم الترخيب  
اقولكم بيمينكم بالساطع لان شقون يتجاوز عن صفته  
و لغصب يمين يتجاوز عن صفته فكل من باطنا ورايا طرا في حقه

فادعاه من القيمة ولا يشترط ذكر اوصاف المنصوب في دعوي  
 الغصب على الاحصاف المحل الاصل اذ ادعى رجلا على رجل  
 انه غصب منه جارية له واقام على ذلك بينة محسنة  
 المدعى عليه حتى يحكم بها ويبرها على صاحبها قال المحسنة لا قيمة  
 للمحل في يني ان يحفظ حلة المسألة لانه قال اقام بينة به  
 غصب جارية فوجب بين حسنهما وصفتها وقيمة ما اقامه  
 ذلك اصح لاجل الضرورة فان الغاصب يمتنع عن اقصاء  
 المنصوب عادة وحين يعصب عما ياتي من التمسك به فانه  
 فعل الغاصب دون العلم باوصاف المنصوب فسقط عنه  
 علمهم بالاوصاف لاجل تعللهم وثبت شرها منهم فحال الغصب  
 في محل هو مال متقوم فصار رجوعه اليك يا غصبه كذا  
 باقراره في محسنتي حتى يدعي به وعلى هذا لا يحتج به في  
 اني نزل الغصب وهو قارنا ويطهر ان الشهود في الغصب  
 على قارنا الغصب لذلك فاما الشهادته على الغاصب  
 فلا تقبل مع جهالة المنصوب لان المنصورات ثبتت مدتها  
 للمدعى في المنصوب والقرضا بالجهل غير ممكن لان الغاصب  
 او برهنا اي برهنا الغاصب على اقل ولما دلت على كسرها  
 فلما دلت اي فتقبر بينة المالك لانها تبارك زيادة وتوحيش  
 عن اقامة البينة وطلب دعوى الغاصب وكذا حسب بينة  
 بتقدير بقيمة المنصوب موافقا لادعاء الغاصب  
 لا تقبل بينة الغاصب لقياها على زيادة وبينة  
 على البينة لا تقبل لانه في نهائيه عن بعض من يخاف يني  
 ان تقبل بينة الغاصب لا سقاطا منه وهو غير قابل بينة  
 لا سقاطا له من الاتزان لانه ادعى انه يورثه بينة يقبل  
 قوله وطرقا بتقدير بينة اقل وكان يورثه في يني فلو كان

بينة الغاصب على الغاصب  
 بينة المدعى على الغاصب  
 بينة الغاصب على المدعى  
 بينة المدعى على الغاصب

المسألة عدوت مشكلة ومن المسألة يخرج من فرق بين هذه  
 المسألة وبين مسألة الوديعه وهو صحيح بل يجب لأن  
 المودع ليس عليه إلا التامين وإقامة التامين استغفارها والتمتع  
 بنفسه وإما الفاعل فله صلب فله صلب التامين والتمتع وإقامته  
 البينة لم يستطع إلا التامين فلا يكون له معنى المودع كما في العناية  
 قال بعض المحققين وفيه نظر فإنه إنما يشترك لا يكون له  
 الفاعل في هذه المسألة كما لو دعى من جميع الوجوه حيث  
 وجب على الفاعل صلب التامين والتمتع ويجب على المودع إلا  
 التامين وهذا لا بد في صفة فاعل هذه المسألة على مسألة  
 الوديعه في فصول البينة لاستطاع التامين لأن الاحتياط  
 في هذه المسألة كما في صفة التماس ولا يفرها وجوب التبعة  
 على الفاعل لأن الواجب عليه فيما إذا عجز عن إقامة البينة  
 على الاحتياط هو الأقل الذي كان مستوفاه وليس مقصوده  
 من إقامة البينة عليه إلا تحري استطاع التامين على زيادة  
 عن نفسه وإذا حصلت هذه الفائدة صار له معنى المودع  
 من جهة اتحاد كايه فصول البينة فتدبرها وهذا السداد  
 المقدسي فما استخرج على السنة في هذه الألفية ان يقال  
 هذا فيما سمي مع الخارج والغرض واضح هذا كله المقصود  
 ووجوب التبعة في الغصب فإذا برهن كان المقصود  
 منه نفي الزيادة البينة لأن الشايات لا تنفي ما إذا مودع  
 فالقول قوله في الرد لمكونه أمينا والتمتع لنفسه التبعة في حقه  
 هو وفي الخلاصة في المتفرقات من الغصب أراد الفاعل  
 إقامة البينة على قيمته ففان مالك احلفه ولا يزال البينة  
 له ذلك هو وتعمل البينة في الحق في الجاهل في وأبيل  
 كتاب الغصب ولو دعى الفاعل هلاكه عن تجرته ذكره

فبيل قول صاحب كبرى في كتاب الدعوى ولا يرد عيى  
 على مدعى ونقل عن المحقق أنه لا يرد المدعى الاستحلاف في دعوى  
 الجاهل في جواهر الفناء ولا أنه لو قال الفاعل صلب وقال المودع  
 بالتمتع الشفوي فبيل به لأنه لا ضمان في الوديعه إلا بالتعدي  
 لا عرف قيمته أي قيمة التبع بنفسه أو قيمة ما أودع عنده  
 لكن عمت أنها أي قيمة أقل مما يقول أي ما ادعاه الفاعل صلب أو  
 المودع بالتمتع فالقول للمفاد حسب لأنك إذا ادعاه بيمينه وقصر  
 على التماس حسب لأن المودع يستدعيه صار غاصبا وفيه عيب  
 الجاهل فإنه يخلق على دعوى المدعى فإن لم يخلق يكون حلف  
 حكم النكوت يحكم عليه بعد عرض ثلاثا ويجوز الفاعل حسب  
 والمودع بالتمتع على التماس لأن بيان ما ادعاه من الأقل لأنه  
 أقضية مجهولة فإن لم يبين الفاعل حسب والمودع بالتمتع  
 على التماس بيل زال يقول أن قيمته أقل مما ادعاه لأنك لو كان  
 المالك ادعى مثلا قيمته ما يخلق الفاعل صلب أو مودع على الزيادة  
 أي على ما يترتب عليه المالك بأن يقول والله ما كان في قيمة  
 ثوبه فإني فأنه يخلق الفاعل صلب أو المودع عن جميع شيء ذلك  
 أن قيمة ثوبه ما يترتب عليه من الفاعل صلب ما يخلق المالك يخلق  
 والخبر وهذا عند من كل لأن الفاعل صلب إذا حلف أنه ستم  
 ليس قيمة ثوبه ما يترتب عليه من حيث لا بينة للمالك  
 وعندنا اعتبار عيى لا يرد ما ادعاه المالك أصلا ولعل  
 المصارفة في الأصل وإن كان الفاعل صلب عن يمينه على  
 ما ادعاه المالك يخلق المالك وينبغي له حلف على الفاعل صلب  
 بما ادعاه وحلف عليه وهذا بعينه مزارعاً في حق من ينفذه  
 فبيل به وقد نفي على هذه التمسك ما ذكره محمد بن زكريا



والنارج نيو ظاهرا عبارة الحي والعرف فالو لو خلق المالك ايضا  
 انه بعد ما خلق الفاصب على الزيادة اخذها الى اخذ المالك الزيادة  
 التي انكرها الفاصب او المودع قال في الترخاينة وحكي عن الامام  
 الحاكم في محمد انه كان يقول ما ذكره من تخفيف  
 المنصوب منه واخذ المالك بمسئله من الفاصب ما هذا يصح  
 وكان يقول اقصه من الخواص في هذه المسألة اذا جبر  
 الفاصب على ان يفتح ثوبا في ان يرفع الفاضي ويخرجه  
 كما يصل ان يكون في ثوبه الثوب فيقول له ان كنت فتمته ما يده  
 كان قال لا فيقول ان كنت فتمته خشي قال قال لا قال ان كنت  
 فتمته خمسة وعشرين فان قال لا قال ان كنت فتمته عشرين  
 التي ينتهي الى القول لا يجوز ان تنتقص منه قيمة الثوب والوفى  
 والعادة فانما انتهى الى ذلك لزمه ذلك وجعل القول قوله  
 في الزيادة بمسئله اعظم ظهر ان المنصوب بعد ما اخذ المالك  
القيمة بموجب دعواه فلما صاب الخواص ان شاء اخذ المنصوب  
ودفع القيمة الى مالكه اي رضي ما دفعه الى مالكه من قيمته  
ورده اي ان شاء الفاصب رد المنصوب واخذ القيمة التي  
كان دفعها الى مالكه وهو في هذا المذكور جميعا من خلو ان  
هذه من كلام صاحب الجمل في حفظ فانه ظهر المنصوب بعد  
التقديم وهي اية والحال ان فتمته انما يضمن وان كان مثله  
او كانت دونه على الاصح عبارة في الاول ترك قوله وفي الترخا  
قال في الخبر ولو ظهر ان العتيق فتمته ما مثل ما ضمنه ودره  
في هذا الفصل هو ما اذا ضمنه يقول الفاصب موبين  
فلذلك لم يرد ان يكون بالخيار ان شاء رضي الثوب وان  
شاء اخذ العتيق ورد الموضع وطاهر في رواية وقال الكرخي  
لا خيار له في استرداده الا انه لا يفرغ عليه بدله فلكه بكمال

وهو

وهو اي ظاهر رواية الاصح انه لم يرضاه بغيره وان لم يرضه  
 عليه حيث لم يسطر ما يدعيه من القيمة وعالم به ان رضا الميرط  
 الكرخي عبارة انه والحال انه قد ضمنه الفاصب بقوله  
 مع يمينه لان الفاصب الرضا اخذها الى المنصوب الى مالك  
 وبيد مالك عوضه الذي كان اخذها في حال عتيقه وللفاصل  
 حسمه حتى ياخذ القيمة التي دفعها لانها متاملة به حوك  
 والموضع مع ان يكون مثلهما وقيمتها وان شاء مالك رضي  
 الضمان بان يحبس القيمة التي قد كان اخذها وسلم المنصوب  
 بعد ظهوره او يغاصبه ولا خيار للمالك قال احمد  
 يرضه من لا يرضه بطريق الانساق لان له الخلق في ان يرضه  
 بقوله مالك واخويه اه يعني ويمينه وتكونه والبد  
 نال على علم ولو ظهر المنصوب بعد التضمن وكان فتمته  
 اقل من ذلك لا خيار للمالك اي لا يرضه الى الزم ما ضمنه  
 ودفعه الى مالكه بالقره لان المسألة من رضى فيها اضمنه  
 الفاصب يقول نفسه ذكره المروني نعم من ملكه بارضاء ان  
 فله خيار ريب وخيار رقية اي في ضمن المنصوب لا ان  
ضمنه ان الفاصب ضمانه ورضه تجدي ولو ظهر المنصوب  
وفتمته اكثر من ضمن الفاصب فتمته يقول مالك بان تهاذقا  
عليه حوكا وبرهانه اي ببينة اقامها مالك او تكون الفاصب  
من البينة بان القيمة ليست كما يدعي للمالك حوكا فهو ك  
المنصوب له اي للفاصب ولا خيار للمالك في ان يرضه  
وبما ضمن المنصوب رضاه حيث ادعى مالك هلكا لم يدر  
فقط نعم ملك الفاصب برضى مالك حيث سلم له ما ادعاه  
والاعتد بيزم اذا وجد الرضا ولا خيار للمالك رضاه  
حيث اقدم على الفاصب رضى وان باع الفاصب المنصوب

فطمه المالك اي بعد بيع الفاصب نقد بينهم وفي العارية  
من الربو والعارين من باع ملك غيره لم يشتراه من مالكه  
وسلم المشتري لا يجوز ويؤكد البيع باطلا لا فاسدا وانما  
يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الفاصب اذا  
باع الفصوب لم ضمنه جازيعة او لو اشتراه الفاصب  
من المالك او وهبه له او ورثه منه لا ينفذ بيعة كما في الاستيذان  
وفي موضع اخر من غصب شيئا باعه فانه ضمه المالك فيه  
او في الحنط واذا باع الفاصب الفصوب من رجل وجاز  
البايع حصت الاجارة فلا استحققت الاجارة بشرطها ونحو  
قيام البايع والمشتري والمعتق وعليه وان تملك الاجارة  
قبل الفصومة عند البيع فنيته لا يشترط قيام الثمن في ظاهر  
الرؤية اذ لا البيع بالدرهم والدنانير وان كان المالك قد  
خاصم الفاصب في الفصوب وطلب من الثماني ان يقضي  
له المالك ثم اجاز البيع فعلى قول ابي حنيفة لا نفه جازية  
هكذا في شمس الاجنة الحنفية في بيعها اسلام خواصر زادة  
وفي شمس الاجنة السرخسي في شرحه ان الاجارة صحيحة  
في حطها لرؤية فانه كان لا يقع قيام البيع وقت الاجارة  
بان كان قد بقي من بدل المشتري وفي طاهر الرؤية ان الاجارة  
صحيحة فان كان الفاصب قد قبض الثمن وهلك في يده  
ثم اجاز المالك البيع هلك الثمن على ملك الفصوب منه  
اعتبار الاجارة في الاستيذان لان في الاستيذان في التلاصص  
ولو ملك الفاصب الفصوب من جهة الفصوب منه بيع  
او وصية او ارث بعد ما باعه من غيره بطل البيع بطريق  
الملك لبيات على الملك الموقوف وقال محمد بن علي الجامع رجل

حرف

غصبي من رجل عاصية وغصبي اخرون رب الجار جهورا  
 وتبايى المسكين بالكلية فبقيا بضعة خلفها الملك فاجازوا  
 كلهما طلاقا فكل واحد منهما خرج من بيته فكل واحد منهما  
 جاء بولد صغير فالتزم به فباعهما الغلام والولد لهما حب  
 الى ربه وعلية فاصيب الغلام قيمة الغلام لولا ففعل غصبي  
 الحارث ففهم الحارث ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 في الاوقات فان حيا حب الغلام الذي غصبي اشتراها  
 ففعل بفلاذ من هذا وقال صاحب الغلام الذي غصبي اشتراها  
 غلام فلا بد من اجازتي هذه كان الغلام لثلاثين رجلا  
 غصبي من اجازتي دينا وغصبي اخرون من ذلك الرجل  
 التي ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 وتبايى غصبي من اجازتي دينا وغصبي اخرون من ذلك الرجل  
 وفي الدنف وفي كتاب الفرس اشتري جارية في سنة ثمان  
 لا استعنت في الجهد حتى لا اصل وعليه المولى ففعل بها  
 هكذا ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 يوم لغصبي من اجازتي دينا وغصبي اخرون من ذلك الرجل  
 عينا عليه لولا ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 والى ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 والى ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 جازيته ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 او ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 ثم ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 المعرف ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 الغصبي ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها  
 ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها ففعل بها

المالك البيوع اوضن الفاصب القمه وهذا عند ارجحيه  
 واي يوسن لانه عنق ترت على سب ملك تام بنفسه  
 محضوخ له فينفذ العتق بنفسه السب والدليل على  
 انه تام ان الاشهاد يستطروا النكاح الموقوف عند العتق  
 لا عند الاحالة ولو لم يكن تاما لا يستطروا عند الاحالة  
 ولا لو تقصرت الفاصبات وتفاضلنا وافترقا واجاز  
 المالك ان يعدل لا فتراق حازا الهرف وكذا المهر ملك عند  
 الاحالة ولو ابداه المتفصلة والمنفصلة ولو لا يكن تاما  
 بنفسه لما كان كذلك زبيلي وقال محمد بن زفر لا يصح  
 اعتاق المشتري كالفاسب فخر ضمنه المالك لا ينفذ  
 عتقه لان الملك ذات له فاقصى وذلك لانه يثبت الملك  
 للفاسب مستندلا بوضوحه فكل ذلك ثابت من وجه  
 دون وجه وهذا لا يظهر للملك في حق الاولاد ويظهر  
 في حق الاكابر لما قدمنا من ان الولد يصل من وجه  
 يسم من وجه فقل لا انفصال وبعدا يصل من كل وجه  
 والكسب تبع من كل وجه يكونه بدل المنفعة وهي تحفر  
 وينتول الخدم في التبع بنبوته في الاصل سوا بنت فيه وقدر  
 بسببه او شرط العتق ولا ملك الكسب اسرع لغوا  
 من الولد يملك الفاصب الموجه الاحوال ولو لم يملك  
 والمالك ان يافض بنفسه لا البيوع لا العتق الاتري ان  
 البيوع بنفسه من المكات والمآذ ونق العتق منهما وروايد  
 المفصوب مطلقا متفصلة كانت سمن يعني لو غصب  
 عبدا عن يلا تسمن في يرافاصب بحيث غلبت قيمته  
 عما كانت وقت القمه ثم عاد هربلا في يرافاصب وسم  
 بضم المهملة وسكون السين ومنه زوال بيا على العبد الطقة

المالك

منه فقال المفصوب منه الفاصب انك قد اشتريت مني  
 هذا العبد بالقي درهم كانه قبضته مني ثم بعته  
 هذا الرجل بحسب اية درهم الى سمنة وقال الفاصب  
 ما اشتريته منك فمقط فملك امرئ فبعته فمقط  
 درهم اليه يامرك والمصدق اعم عند المشتري فالعبد  
 سائر المشتري لانهم اشتروا على صفة شرائه ولا ضمان  
 على الفاسب بسبب الفصوب لانه تعذر الرجوع على المالك  
 وان لم يمت من جهته وهو وارثا يبعده من الفاصب  
 ويختلف العاصب بالله ما اشتريته فان حلف  
 لا شيء عليه وان شكك كان عسبا لمن الذم ادعاه  
 المفصوب منه وان كان العبد قد مات عند المشتري  
 ويا قاتك انما اياها فها يخلق كل واحد مناه على  
 دعوي صاحبه فان كان هذا الفاصب وهب هذا  
 هذا العبد من رجل وسلم اليه ثم ادعى انه فعل ذلك  
 يا من المفصوب منه فقال المفصوب منه بعت منك  
 فالف درهم وهو علم التفصيل الذي قلنا في البيوع ولو  
 كان الفاسب ضرب العبد فقتله ثم قال القاصب  
 ضربت يا من المالك وقال صاحبه العبد لا بل بعته  
 منك فطهرت ملك نفسه فيخلق الفاصب والافان  
 تكلم به الثمن وان حلف ضمت القيمة لتعذر الرجوع  
 لم يمت من جهة الفاصب ثم يخلق المالك فان شكك  
 بطلت القيمة وانحلق فله قيمة على الفاصب وهو  
 يظهر ابطالك فيما تقدم كذا في المحيط وان جرحك  
 الفاصب العبد المفصوب فمقط ياتك صيب لا يجرى  
 المشتري من الفاصب فاقدر الاصح عناية اذا جاز

منها وكان زيادة منفصلة كدر يفتح الهمة ونشر يد الراد  
لبن الالة المنصوبة وترشح الفصولة الا الاكساب  
الحاصلة باستقلال الفاصلة فانها غير مضمونة  
استرسلها لانها عوي عن منافع في المنصوب ومنافعه غير  
مضمونة عندنا كما في فلك ايد رت كناية مانه في يد الفاضل  
لا تضمن تلك الزوايد مطلقا الا بالتعدي من الفاضل  
فلو قبله الفاضل مضمون الزيادة ذكره ابن ملطير رجل غصب  
جارية وارضعت ولد له لا يضمن قيمة لبنها في الذخيرة  
او تضمن بالنسب بعد طلب المالك كما تضمن الامانات وقالا  
ان في ربح في مضمونة على الفاضل مطلقا لانها متولدة  
من عين ومضمونة مثلها لما عرف ان الاوصاف الشرعية  
تسري من الاصل الى ما يتولد منه الا ترى ان ولد المولود  
والمدبر والكا تبة والتمه والحق يسري اليه حكم امه حتى  
يكون حكمه حكمها ولذا ولا تظن ان المخرجة من المريم سري  
اليه حكم امه وان الغصب هو ثبات اليد على ملك الغير  
بغير اذن مالكه وقد تحقق ذلك في الزوايد حسب تحقيقه  
في الاصل فكان مضمونا كاصل وصلا كولد الظهيرة  
المخرجة من المريم ولما ان الغصب ازالة بيد المالك بالثبات  
اليد عليه ولا يتحقق ذلك في الزوايد لانها لا تكون في  
يد المالك حتى يزيلها عنه فلم يتحقق تنويع اليد فلا  
يضمن غصبا فلا يضمن الا بالتعدي او بالنسب عند  
طلبه لان المنع تعدي وانما يضمن ولد الظهيرة لوجوه  
المنع منه لان الزوايد حق الشرع وهو ما مورثه كما  
اخرجها فيكون مضمون بالامتناع عنها اذ حتى لو صلح  
قبل تحننه من زوجه اليه لم يضمن لعدم المنع على هذا

الملك يخرج ولو قلنا بوجوب الضمان مطلقا نك من اذ  
اولا فهو ضمان اطلاق لان العبد فهو كذا وانما يضمنه  
عن ايدى الناس وقد فوف عليه الامت باثبات اليد  
عليه فتحقق للجنات عليه بذلك ولهذا اخرج جماعة  
من المحرمين صيد واحدا من الحرم يجب على كل واحد  
منهم جزا كما في تحقيق الجنات منهم ولو كان من باب  
الغصب كما وجبت عليهم الا في حمة واحدة يوصى منه  
يجب الجنان لا عانة ولا اشارة والدلالة لان الاصل فلا  
يجب اثبات اليد عليه وهو فوقها جنابة ولو واخر  
زبني وفي العانة واعتبر من على الدليل بان يقتضي  
ان يضمن الولد اذا غصب الجارية حاملة لان الملك انت  
ثابتة عليه وليس الملك فانه لا فرق بينه وبين ما اذا  
غصبها غير حامل حملت في يد فولدت وارثية في الارار  
واحدا وان الحمل قبل الانفصال ليس بحال فليمد  
عسبا في الاقة فلم يصدق عليه اثبات الدعوى بها للغير  
سلمنا ذلك لكن لا ازالة ظاهر وقال الحداد في جوهري  
ثم حدوث الولد على وجهين ان حدث في يده تولى الغصب  
هو ما انه الا ان يتعدي فيه او يضمنه منه ولا فرق بين  
ان يضمن حامل او حايلا فان الولد لانه لان الحمل  
لا قيمة له والوجه الثاني ان يضمنها والولد معها فانها يضمن  
الولد لانه قد وقع عليه القبض الموجب للضمان اه  
قال ابن ابي ربي وقد علم انما لو ولدت في يد الفاضل  
فتعديها ولو ولدها ففقط غاصبا خزانة يضمن  
الاصل والولد فوقع القبض الموجب للضمان فيه فلو  
زوجه على الفاضل الاول برت عن الضمان فيها وعاد



الاصل المضانه دون الولد وعي واقعة الفتوى فتأمل  
اه وفي تكملة الطوري لم يغضب جارية فلو لم يولد عند  
الفانص غفصها وولدها من الفانص رحل آخر فظن  
المالك الفانص الاول قيمة الام فلما انصبت ان يغضن  
النا في قيمة الام والولد ويصعد في بقيمة الولد ولو  
ولدت في يد الفانص لم يجرها وولدها يغضن فيغضها  
يوم غفصها وولدها يوم يجره وقول الفانص لا انها امانة  
فيه حصل الدعوى ليلاول وقال لعدم تحقق الغفص  
فيها كالكنا وطعن مستط هذا التعليق من بعض الناس  
وطا صحت الزايد ان كانت امانة لعدم وجود  
حد الغفص فيها من ازالة البدل المحقة لانها لم تحصل الا في  
بدل فانصبت بانحاد الله تعالى ولا يصنع للفانص في اخرون  
الولد فلهما رجا اذا هبت الريح على ثوبها فالتفت  
في حجر غير فان لا يكون يغضن عليه لعملة انه لم يولد  
الاصنو من جهته والونه يكون واجب الزايد مالدا الاصل  
واذا فوت الزايد بالتعدي والاحق والسبع فمخولك وبالبينة  
بعد الطلب يكون ضامنا وفي الكافي ولو باء الفانص  
الاصل والزايد وسلا والباية فتصان فان كان  
قايا اخذه طاحبه وان كان هاتكا فهو بائنا راد فله  
ضمن الفانص فيجته يوم الغفص وان نشأ ضمن  
المشتري فيجته يوم الغفص وليس له ان يغضن البائنا  
ونقل في السندية عن محمد بن الحسن بن زياد عن  
وسلم بن ابي النضر في المنقولة قال ان نشأ ضمن  
المالك كرايه ولعله الفانص وان نشأ ضمن المشتري  
فيجته يوم البيع والتسليم وانه استهلك الزايد والمفصلة

في غير الذي لا يضمن الزيادة عنده خلافها وهو صحيح  
وفي السندية وان زاد في يد الفانص فلما كان يسترد  
مع الزايد وان في سكر وولد وان تنقص ثم هلك عنده  
ضمن فيجته يوم الغفص عند الكل وان كان قايما وورده  
الى مالكه ان المنقصة في اليد ضمنه وان في السور لا  
وان تلغ بعد المنقصان ضمن قيمته وقت الغفص  
ولو استهلك بعد الزايد فان عده وسلم في المشتري فذلك  
عند المشتري قال مالك بالخيار ان نشأ ضمنه فيجته يوم الغفص  
وجاز البيع والتمن للفانص وضمن المشتري قيمته يوم  
الغفص وقطع البيع وله ان يرجع على الفانص بالتمن ويسر  
له فالفانص فيجته يوم التسليم عند الغفص اه  
ولو طلب المالك الزايد المنقولة من الفانص بان قال  
سلمني حسن هذه الجارية او غنى الدابة المنقولة لا يضمن  
النا صاحب تلك الزايدة لو زلت عند رد الدابة المنقولة  
لان دفعها استقلاله غير محس فلا يكون ما دفعه بخلافه قالو  
قال له سلمني للمبني والبعض والولد وزرة البستان في اذ  
دفعه استقلاله محس فيكون متعديا بالتمن غاصبا للزايد  
فخصم وضمنه عليه وانما لو طلب الزايد المنقولة لم يحس  
الاصل بالتمن سلمني الجارية بالتمن راد حسنها والزايدة  
بعد سمنها ففنه ينبغي ان يكون السمن وحسن وضمن عليه  
بحال ان الاصل وضمن عليه لا نه صار بائنا بعد حذو نه  
بحر رحمتي وما تنقصته الجارية المنقولة بسبب  
الزيادة في تراكفانص بسبب لم يكن عند الزايد ما ياتي  
في سائر الزايدة لا قيمة المنقولة من ايها ذلك وضمنون  
انها كان ذلك المنقصة وضمنون على الفانص ويجبر

ولذلك انفصان بولدها الي بقية ان نزل حيا وبقرته  
ان حرب رجل طين فالت الحنين ميتا وجب عليه عزه  
ويجبرها انفصان في كيان وفيت فتمت الولد وعزته  
به الي انفصان الام بالولاية وان كان انفصان لم يظن  
مالها تحت الفزع على عاقبته ويجبرها انفصان في حفظ  
هوائه عن الفاصب وما زاد من القيمة عن جبر انفصان  
فلا لك لانه غامكه فان اخذها الفاصب كانت مضرة  
عليه لوجود قبضه المال الغير بفيل في رجعتي والا  
وان لم تكن يقيمته او غيرة وبان انفصان في حفظه عن  
الفاصل تحت يد ويزعم تمام انفصان وقال في ذلك في  
لا يجبر انفصان بالولاية الولد ملكه فكيف يجبر ملكه  
عليه فصلا لولا ان طنة المحرمة من الحرم وكان ملكه  
الولد قبل ذلك وهلك الام بالولاية وبغيره من الاسباب  
وكا لو جرد صوفي شاة غيره وقطع فوجم جبره  
فثبت مكانه غيره وخشي عذر غيره فان كان في غيرة  
به او علمه فاضتاة التتبع وان زاد به في غيرة فان  
يضمن الجاني الثاني ولا يجبر في ردة التي حصلت به  
وان كان سبب انفصان والولاية في حيا وكذا ان سبب  
انفصان والولاية واحد وهو الولد لانها اوجبت  
فوت جزم من مالته الام وحدثت الولد لانها اوجبت  
اما صارا لان انفصان قبل لا يمتد به الا ترى ان  
لا يجوز انفصان فيه بيعا وهبة ويحبه فاذا صار لا  
به ان عدم ظهور انفصان به فان في الفاضل فصار رجلا  
اذا شهد الشهود والبيع على القيمة او الشئ من جمهور  
الشهادة لا يضمنون لانهم خلفوا بالشهادة فلا رما اقلوا

بها فلا يعمل تلا فلا اتحاد السبب كذا هذا وكذا ان قطعت يده  
عبد الفاصب فده مع ارض اليد انه يجبر في انفصان بالارث  
لما ارضا من اتحاد السبب لان السبب الواحد انما في الولاية  
والانفصان كان الزيادة خلفا عن انفصان ولان الوجه  
على انفصان ان يرد ما غصب وما يملكه من غصبه من غير  
انفصان فان افعل ذلك يرد من نظمان لا ترى انه لو غصب  
جارية سحينة فوضعت عنده وهرت ثم تعافت وسميت  
حتى عادت مثل ما كانت فدها لانها لم يملكه ولو كان  
مطلقات الفوت يوجب الضمان لصحة وكذا اذا سطر ستمها  
او قلته الفاضل فثبتت مكانه اخذها ودها سطر ستمها  
عليه وقولها وليفي يجبر ملكه ملكه يجاب عنه بان هذا  
ليس يجبر في الحقيقة وانما هو عتبار ملكه منه فلا بعضه  
عن بعض بعد ان كان متحدا اذا غصب نفقة فدهته  
فقطتها فان يرد لها ولا شيء عليه غيرها اذا لم ينفق بالظن  
وكذا ان طنة مبنوعة فان انفصانها يجبر يرد لها عتير  
فلا ترو عتيرنا وكذا الوصايا الام وكان بالولد في بقية ما يرد  
يعني يرد الفاضل يرد على ما لست الام لانه لما ضمن قيمتها  
يوم الغصب ملكها من ذلك الوقت فثبت ان انفصان ملكه  
حصل هو الصبي احتيازا لرد ما يرد عن التي حنيفته انه  
يجبر بالولد قد انفصان الولد ونصف ما اراد عتير  
من قيمة الام وفي ظاهرها انه عليه قيمتها يوم الغصب  
وتخرج ان الولاية ليست سببا لرد الام الا لان انفصان به  
غالبا فيكون موقفا بغير الولد من المورثين وفي ترد  
الام يرد الولد وصبي المخرج فلم يتحد سبب انفصان  
وارثا به وكذا هذا اذا اتحاد ما اذا مات الولد قبل الولاية

لم يحصل اليك ماله المفقود ولا بد منه لبراة الغاصب  
والخصم ليس بزيادة لانه غرض بعض الفسقة وانما لو  
غصب العبد نفسه وهلاك عنده لا يجب عليه قيمة خضيه  
وانما يجب عليه قيمته غير خضيه ولا بد منه الغاصب  
بعد ما خضيه لا يرجع على المالك بما زاد بالخضيه ولو كانت  
الزيادة مستغرة لرجع عليه بالزيادة كما يرجع بما زاد الصنف  
هكذا ذكره وهذا يشترط ان لا يجب عليه ضمان ما انتقص  
بالخصم مع زوجه وانما زدت قيمته وهو كذا فان الغاصب  
اذ اخضناه وازادت قيمته لا يجب عليه ضمان ما فات  
بالخصم مع زوجه بل يجب المالك ان يشا ضميه قيمته  
يوم غصبه وترك الخصم لنفسه صواب وان شأنا خذقه ولا  
شيء عليه زوجه في النهاية مع ما لا يستغنى وقاضي خات  
فكان الاقرب لكنا ان يمنع فلا بد من ان لا يتجاوز في السبب  
فيما عدل ذلك من المالك سبب النقصان القطع والبر  
وسبب الزيادة فهو سبب النقصان التعليم وسبب  
الزجاجة القطعة من النبد وفهمه يظهر ان الغاصب  
او غيره هو كونه مضمومة الى غصبها قال السبل حد  
لا حاجة اليه قلت لعله انما ذكر ذلك لغرض ان الغاصب  
والزوجه ويحترق الزوجه بانه غصبها غيره فان الضمان  
على الغاصب لا على الزوجه والده تعالى حكم فجهلت عند  
الغاصب صواب هذه الغاصب على مولاها لا غيرها حاملها  
وكذا لو ظهر لغيره عند المولي ولم يظهر وقت الزوجه في الثانية  
فانت في يده المالك سبب الزوجه وفي الثانية فان علم  
قول اني حنيفة ان كان ظهر لغيره عند المولي لا يلزم من  
سنة اشهر من وقت رالف غصب صنف الغاصب قيمته

يوم

يوم علمت وقال لا يضمن في امة ايضا لانها لا يضمن  
لان الزوجه مع مولاها وكذا تبيت بالكل فوجب عليه  
نقصان العبد ثم هلاكها بعد ذلك حصل بسبب حادث  
في يد المالك فلا يضمن به الزوجه لا يضمن به الغاصب الا انقصا  
كما سببا في ماله ختم في يد الغاصب وزوجه الزوجه عند  
مولاها بتلك الحق وكيفية اذا سلمها الى المشتري وفي حيل  
ولم يعلم المشتري بالكل وماتت من الولادة لم يرجع المالك  
على البايع يعلم من الغن انفا قواني حنيفة ان لم يرجعها  
كما اخذها لانه اخذها ولم ينفق فيها بسبب الخلق ورزها  
وفيها ذلك فلم يصح رد قصار كما اذا جئت خاتمة في يد  
الغاصب ففعلت بها زوجه ففعلت بها بعد ذلك فانه يرجع  
بغيرها على الغاصب فلذا هذا خلافا لقرينة الزوجه  
الغاصب ففعلت وماتت في الولادة وفي النفاق فان  
ثمة لا يضمن الزوجه لانها لا يضمن لا يضمن بالغصب  
ليبقى ضي ان الغصب بعد فساد الزوجه لان تقول  
بذلك فانه لا يجب رد هلاكها ولو هلك عند  
الغاصب لا يضمن شيئا فلا تقاسم لانه لا يضمنه على الزوجه  
وفي اصل الزوجه لا يجب رد الغاصب التليم كما وقع عليه  
العقد عليه فوجب عليه التليم السليم وان كان غصبا  
يجب عليه شئ من العيب وموتها بالولادة لا يندم التليم  
وفي النقصان لا يضمنه الزوجه الزوجه لا يرجع مولاها  
لا يضمنه فاقية على ان يكون الحكم كذلك في تسليم المبيع  
ممنوع فوجب على البايع رد المبيع لا استحقاقه بخلافه فان  
غصب حارسه ويضمن في يد الغاصب يرزها على الزوجه  
محمومة فانت في يده من تلك الحق فانه لا يضمن انفا صيب

الاما نقصتها الحى في قوام جسمها في الخلاصة وذلك لان  
 الموت في الحى يحصل بزوال القوى ولا تزول القوى الا بتزول  
 الاما فلم تكن الموت حاصلا بسبب وجودي بدلتها  
 فيجب عليه ضمان قدرها كان عندهم دون الزيادة وذلك  
 لان الامة المفصولة عندهم اي عندنا صبت في حياها  
 كانت حية ملتصقة بالزنا الذي وجد في بدلتها صبت  
 بوجع الحد المتولد الجارج ولما حدث في بدلتها كان  
 متعلقا كان غير واجب في بدلتها صبت فلا يضمن عنانه  
 وفي محط السرحى وهو شق او زنت في بدلتها صبت  
 ثم زها على لما ان تقطعت عنده وجلدت فهدت في حية  
 يضمن الف صبت في حد الزنا الا ان رسا نقصها الضرب  
 وفاقصها الزنا وفي قطع السرقه يضمن نصف قيمتها  
 وعندهم يضمن نقصان السرقه والزنا لا يضمن ما  
 نقصها الخلق وفي خلاصة ولورها حاصلا على ذلك  
 فلو كانت بتخلد يضمن النقصان بالاجماع وفي  
 الجوهرة النوق وان كانت زنت في بدلتها او سرقه  
 فقصها فاختار حد الزنا والسرقه فان من ذلك فلا  
 حيا يضمن لانها تلفت بسبب كان في بدلتها وذلك  
 حلت في بدلتها صبت من زوجه كان في بدلتها فان  
 من ذلك وتذلول كان الذي حصلها لا غصبتها فان في بد  
 الفا صبت من الجمل فضا على الفا صبت لان التلف كان  
 بسبب في بدلتها وهو كما لو فقيتها في بدلتها صبت فانه كان  
 الفا صبت غصبتها وفي حيا من غصبت حيا من لوي ولا من  
 زوجه كان في بدلتها فان في بدلتها صبت من ذلك  
 صبت فيمتها لا ان تلفت في بدلتها صبت بغير فعل لوي ولا

سبعة

سبب كان في يده وفي محط سرحى ولو غصبت  
 حيا به جموده او زنته او تجرحه فان في ذلك في يده  
 يضمن قيمتها ربا في ذلك بسبب ولورها صبت بها  
 بالامة المفصولة واستولدها الي حلت منه فادعاه ببيت  
 النسب بعد حيا المالك لان التقضي من له حق التقضي  
 ولور شبهة والنسب يثبت بها كما لو زنت النسب غير امانة  
 والولد يرضى لان المولود لا يثبت بالنسبة ولا بالتبني  
 من النسب حيا به يستغفر او يملك من غير حق فاختار  
 المولود فان اخذ اخذ القيمة استولى الاستغفر والاختار  
 اخذها بطلها فعرض من التعريف لا استولدها ببيت  
 النسب استغفارا والولد يرضى له فقد فرض لهما في  
 اختار المالك اخذها الا اخذ القيمة فتا مل في وجهه  
 واختار منافع النصب اي المنصب استولى فانما  
 من رة الاستغفران يستغفر العبد في خدمه ثم يملك  
 ومورق التعظيم ان يملك العبد فلا يرضى الاستغفر  
 فانه يصير غاصبا لانه فانه لا يملكه ولا يملكه  
 وقال النك في يضمن لان استغفارة ما يستغفره  
 بالمعقود كما لا يقتان لان المال استغفارة يستغفر  
 بمخلوق لم يملكه ولما فيه هذه القيمة لا يرضى بها  
 صديق ولو يرضى ببيت النكح الا بالمال باس من زوجه  
 انها مالها صحت صديق فلو كانت حيا في الاجازة من نسبه  
 التي حيا ولا انها مالها ملكت لانه لا يملكه المتغدير  
 المال او يرضى من الاقربان اما نقصها لا باعتبار  
 الانتفاء بها ولا استغفارة فليس بالمال في الظاهر لا اعتبار  
 ما لا الاعتبار بها فليس في كنفه لمالية فيها وفي يمتونه

٧٧

٧٦



بنفسها لان التقوى عبادة عن العزة وهي عزيرة بنفسها عند  
الناس ولها يلبسون الاعيان لا جلها بل تقوى الاعيان  
باعتبارها فباعتبارها لا يكون هي متفومة ولنا ان عزها  
رضي حكما وجوب قيمة والمفروض انه عزها وجوبها  
مع عزها على المال ولم يكن وجوب اجزائها على ما  
والاولاد مع علمها ان المتحقق يطلب جميع حقها وان المفروض  
كان يستحقها مع اولادها ولو كانت ذلك واحسانا لما استحق  
عن مائة لو جوبه عليها ولا ان المنافع حدثت بفعلها  
وكسبه والكسب للكاتب لقوله صلى الله عليه وسلم كل الناس  
احق بنكس فلا يضمن مله ولا ان النكس ازالة يذلل  
بالنيات اليد المادية ولا ينقصون ذلك فيها لانها اعل  
لا تنفي ما بين في تخيل غصبي وكذا اتلافها لانه لا يخلو  
اما ان يرد عليها الا تلاف قبل وجودها وحال وجودها  
وكذلك محل اما قبل وجودها فلا تلاف للمعدوم  
لا يمكن وما حال وجودها فلا تلاف اذا طرأ على  
الموجود رفعة فاذا قاربه منعه واما بعد وجودها فلا تلاف  
تعدم كما وجدت فلا يصور اتلاف للمعدوم ولا يخلو  
كأنه من الامضوية تضمنت كالمناخ للمفروض فلا وهو  
اعدل فاذا لم يضمن بها لا يضمن ان يضمن بالاعيان لان  
الارض ليست بمنزلة اعيان لان ما لا يبقى لا يكون مثلا  
لما يبقى وهناك العدول في شرط بالمانعة بالنقص والاجزاء  
فلم يضمن جدي بدي ولا نقد بالدين ولا جاز في جزئ  
للضرورة والتوهم بالرضي المتعاقدين وعند ذلك لا  
يشتط الشا ولي الاتري ان بيع الشيء باضعاف في قيمته  
يجوز ولا يجوز ذلك في ضمان العدول في بطلت الفاسدة

فاد لا يمكن المنفعة مثلا لا يمكن القضا بدو باليؤخرها  
الحق حتى يحكم الله تعالى مثله لان عدم القضا للمعنى لا  
لعدم الحق والله على كل شيء قدير ويحل شيء عليه فخصه  
بمنزلة للمنة لا ارشها في الدنيا او اد حصله من غيره  
وقوله مال متقوم لا يسلم لان المال عبارة عن حيز  
الشيء وادخاله في الحق في نكس الذهب في حيز  
لا يتحقق في المانعة لما ذكرنا ولا يملك عليه انه يقال للاند  
متحول اذ كان له مال موجود محرز مدخر ولا يقال فلان  
متحول ولا مال في هذا لا يقتضيه بل من الثلث في حق  
المريض حتى حازبه احاقه جميعه ولو كان المانعة  
لما حاز الامت الثلث وجوزها من بائنا لها لا تقصر  
مالا بائنا من هذا حازت احاقه من المعدل حاز  
واحد الثلث يملك والمقارب والابن ووصي وقوسه  
المال مخلوق لقصا حنا فقلنا هو ذلك انه رصفه لآخر  
بسي مالا والمنافع لا تصورها ذلك لا يستحقه بقا  
زيلي قال قاض زاده في تكملة الفقه وهم سوار  
لم اكتب من الشرح ثم خسر وهو ان يقال نعم فيل  
ان يقول مقتضى هذا لا يسأل لا يحب الحق عا  
المتا حيزها احدثت انا في بيده في شيئا زاده  
والارض والدواب ونحوها لان لا يسأل في لا يضمن مله  
لا يحب عليه الا حرة بملكه ملكه مع انه يحب عليه الحق  
بالاجزاء وانما عنه في غاية البسالة لا لا حرة  
عندنا لا يحب عندنا بملكه المانعة بل بالملك من  
من جهة المالك وهذا السؤال ساقد من اصله لا يث  
الفاسد يزعم حدوث المانعة على ملك نفسه والمناجر

يعتقد حدها عليها ملك الموجر فافترقا وقال صاحب العناية  
واعترض على قوله ان ضاها العدو ان تفرط فيه المائلة  
لصاحبها اذا التفت ما يتسارع اليه الغشاو فانه يضمن بالدرهم  
وهو لا تماثل فدل على ان المائلة ليست بمنتهى ولا يقال  
من تحف الغضب وضوءه عندكم في الوقف وقال الزين  
وما كان معدلا مستغلا وهذا التقليل جار فيه قلنا  
الملك على وفق القياس والقول بضمنا المنافق في  
ذكر وجه الاستحسان طوري وهو حذفي بعض المتن  
من التنوير واحترز به عن شيخ المنع فانها مستفيدة  
عليها مقدمه الشارح ومنافق الغضب غير مضمون  
يعني لو قوع الحولة مستط وخبر الخزانة لا يلاجه  
ما ياتي متفاد عن طعن حرم المسموح مع انه لو  
تقدم من قوله ومنافق الغضب استوفى ما اذا حضر  
من قوله ومنافق الغضب غير مضمون قال ابن ابي الطيب  
السدي والحق ان لا مع التطويل لا يلاجه ما ياتي  
من قوله وخبر المسموح لانه يصير تقدير الكلام ومنافق  
الغضب غير مضمون الا ان تكون وقفنا وخبر المسموح  
يعني فيها فيه من عدم الملازمة يعني فيه من عدم  
التقدير خبر المسموح مضمون للمنف قال السيد حذفي قول  
بل لا يسميه بصفه عليه جار في فيه بل انه غير مضمون  
فيلو ان لم يسمه بصفه وفان قوله همد غير فانية وعمره  
ان عدم الملازمة فيها ذلة اشهد لانه موقوف على قوله  
مخلا فلو لم يسمه بصفه لانه في ظاهره وبشره ما يسميه  
مخلا في منافق الغضب اذا قلنا سبه بغيره ما يسميه  
فان قال وانما يسمي بغيره ما يسمي بغيره ما يسمي بغيره

ولا يخفى فوق الاختصاص رويها خبر مسلم خاليا من خبر  
لنظرا لا يعلم الا بالتقدير فتدبر لا في ثلاث مرات  
نصف المنافق فيها فيجب في كل واحد منها اجر لمن على  
اختياره لا يخرج يعني وانما عن مقتضى من في  
الغضب غير مضمون مطلقا احدا ان يكون الغضب  
وقال ابن ابي الاغصان والاستغلال او غيرهما وقرفني الملام  
المقدي في مسجد تقديره عليه رجل وجعله بيت فهو  
له جزء منه مدة شغلته كما في الخبر ولا يضمن  
منافقه والغضب يضمن ذاته قال في التلوحة الغنى  
في غضب العتار لم يوقوف بالضمنا نظر الموقوف  
ففي علمه بالغنى يوقف منه فيكثيرا صبيحة خرب  
تكون عليه سبيل الوقف الاول وقد قد منار له مفصل  
موضحا في كتاب الوقف فتبينه او جاب يتيم وند البس  
نفسه في البرية يتيم لا له ولا ام استعمله او ياد  
مدا في اعمال شتى فلا اذن له ولا جارة له طلب اجر  
المثل بعد البلوغ وان كان ما يطوبه من التسوية والنفقة  
لا يسمي اجر المثل وانه في الخيرة وفي جارات الغنى  
غضب صبيها حر وجره غل لا جرمه قديم من الاجر  
للصبي ثم من هو الصواب لانه في مقتضى خبره  
ان اقام العبد بينه ان سلا اعتقه في الاحالة فله الاجر  
الا في الامانة لم يسمه بغيره مع رويها التي تروى  
بعد وفاته ابيه في داره الى ان ماتت له المستم بلا اشتراك  
بينه وبين امه بلا اجر يعني ان لا يسمي بغيره ولا الام  
ذلك انما هو بلا اجر ولا جرمه بالادنى لا يسميه مع  
لوجها الغنى قال في الخبر وفي الصبرية سكت مع رويها

بيت ابنا الصغير قال فان كان بحال لا يقدر علي سماعه بان كان  
ابن سبع سنين او ست فنج جواب العوفي عليها اجر المثل  
لاني غير محاجة حيث انما رجع وان كان بحال يقدر علي السمع  
فلا اجر عليها اه ومنه يعلم ما في كلامهم من الاحمال حيث  
لم يفصل قال بعض الفضلاء يحتمل ان يكون ما في الفسنة من  
عدم وجوب الاجر كما نقله المصنف في كتابه المستثناة من  
عليه قول بعدم وجوب الاجر كمن دار باليتيم وام  
عليه قول من انما كان لو فحق الاجرة بسكنها فها فيجب  
الاجر على الزوج ليكون سكني الزوجية واجب عليه وهو ما صيد  
لدار اليتيم كالموقف فلا استثنا وما في الصبر فيه من  
التفصيل غير ظاهر كما لا يخفى على النطق لان يقال ان  
في حق وجوب الاجر على الزوج مستحسن اه ووجه ظهور  
ما في الصبر فيه انه اذا كان بحال لا يقدر علي السمع لا يصح  
كونه متبرعا لها بالسكنى لعدم صلحة تبرع الصبي قلت  
ويستثنى بعض سكني شريك اليتيم مقدرا لغيره في المخرج  
وعبره عن العنفة بغير علم بعلامته نحو اذا كان دار  
بيت يتيم وبلا فوصف سكنه بالسكنى مستثناة لا يجر عليه  
لانها متبرعة ملك ولو لم يكن لرجل الاجرة التي ليس  
بشريك في دار اليتيم بلا ععد بخلاف الوقفي فانها منافع  
اله وقف وصفيته ومنافع مال اليتيم غير وضوئية وقدر  
دار اليتيم كالوقفي في ان حنا فهو كما هم بارضية وهذا هو  
الحق في كل عين عليه انما رجع اه قلت ويحسن حمل  
كل العين على ما رجع اليه من سكني شريك والجر  
على قول المتقدم من عدم وجوب الاجر لانه المفضل  
وقلنا وقفا كما انه ومال يتيم او معدا لاستقلال او لا

وعلى فلا استثنا وقد سبق العلامة المقدسي صحة هذا الاستثنا  
فقال ان كان هذا بناء على ان الزوج لا يملكه شيء ان سكن في  
بيت زوجته فقد نقلنا صفتان خلافه وانما قد است  
اليتيم لا يجر عليه ما كان يجر عليه من السكن لان السكن  
فيه قربة وتوجهه كالموقف مستثنى من تفصيل حصص اليتيم  
كما نقله الحنفية في حاشية الاشباه والملح في القول المعمود  
انما يدور باليتيم كالموقف ما يقع كل منهما مضمون تفصيل الاجرة  
على الزوج وقد دلت خير الدلائل التي يرد في ذلك في  
فتاواه سئل في هذه المسئلة للاستقلال بين الزوجين في  
وامرأة سكنها ذلك المالك بلا استعجار حصص الزوجين  
اليتيم سنة ما يجر ما يملكه الزوج من حصص اليتيم كما  
قد افاق كثير من المناظرين بوجوب اجرة السكن في ذلك  
مسألة تبارك اليتيم اه وقد قدنا ذلك في كتابنا الشريعة  
التي هي في حق الزوج على ما رجع اليه من السكن من  
في دار اليتيم يكون سكني الزوجية عليه وهو المخرج  
فما صيد لدار اليتيم فتمر به الاجرة بخلاف مال اليتيم  
اليتيم وحدها وهي محبة فلا حرج عليها كما سألنا عن اجرة  
زوجا فقل ان يتيم وما في الزوج يتيم التفصيل من انه لو  
سلك في مزرعة في دار اليتيم وكان اليتيم بحيث يقد  
على التبرع لاجل عدم المنع من التبرع عليه دليل ارضي  
والا فان كان بحال لا يقدر علي السمع بل كان يجر عليه من  
او ست فعله اه المثل انما غير محجة حيث كان يجر عليه  
قد سألنا عن الصبر فيه بغيرها فحق قول الفقهاء انما لا يشبه  
منه بل هو ما القينة وهذا لو لم يجر عليه ما نقله المصنف  
قال سئل ما جبا الصبي عن سرقه او لا يصح في القينة

واهل اهل ان تسكن في دار ولد صلح من فقر الالهيين ايا  
 زوج اهل ذلك الحكام الحاجة وان كان اهل زوج ليس ايا ذلك  
 لان سكتنا هاهنا على الزوج فلا يوصفها جهة الى السكت  
 وان سكتت من اهل الزوج فلا يوصفها جهة الى سكت  
 عليها اهلها حال حال لان السكت من جهة جهة  
 بقدر على السكت فان كان اهل سكت من جهة جهة  
 لانه لا يوصفها جهة لان كان للسكت من جهة جهة  
 صنعت من جهة جهة اهلها اهلها اهلها اهلها  
 اما على اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 على اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 مع زيادة اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 لكنه غير خلاصه في صور السكت وعلى اهلها  
 يوصفها جهة جهة اهلها اهلها اهلها اهلها  
 صور قديم القدر فان كان اهلها اهلها اهلها  
 الشايع اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 واهلها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 في سكتها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 كما اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 لكن سكتها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 في سكتها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 عن سكتها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 لا اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 فليس اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها  
 يوصفها اهلها اهلها اهلها اهلها اهلها



ان الزرع ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولا يحضر  
الغائب فله ان يستغنى بكل الارض مثل تلك المدة لان الزرع  
الغائب ثابت في مثل هذا الزمان ولا يعلم ان الزرع ينقصها  
او التزك ينقصها او يزيد ما في فليس الحيا حيا او يزرع  
فيها شيئا أصلا لان الارض غرسا غرسا ثابتة ثم تغرس  
عند القننة ان الحيا حيا لان الزرع في الملك المنكرك جروس  
الملك ان استعمله لم يقدرك تلك المدة لان الملك باه بعدة  
قال وبيها تادفع الا ان يعرف بعد الارض والدار وهو بعيد  
او لها روايات ثم نقض على القننة ان مسألة الدار كسالة  
الارض وان الملك ان يسكن فمثل ما سكن شريكه  
وان ان يحاسبه ذلك وهذا روي عن محمد بن علي  
الفتوى وتقول البيهقي في القننة ان بعض قبيلة وقوا  
وكذلك القننة لم يسمعوا ذلك الذي هو في مسألة الدار  
المنكركة من رجلين اذا سكن في الدار المنكركة بما اذا كان  
لا يحضرها السكنى فللغائب من الشريكين اذ يرجع من  
غيبته ان يسكن في تلك الدار المنكركة قد شريكه او مختار  
ما سكن شريكه من المدة قال وعلمه الفتوى العظمى  
قال ابو يونس بها في القننة فيقول في ذلك انهما اشعار  
ما احتيا رجا فله وهو ما ذكره خريزات الشريك عن القننة  
الحسنة وفيه اثنان من عجم وهو لا يعمل العمل اليوم وقد  
قد رما في كتاب الشريعة مثل الدار المنكركة في بيان  
او بعد اعاده صاحب الاستقلال قال الشيخ الرضي  
اعلم ان المفتي به على ما ان المأخزين صلا لا يستغنى  
الوقف ومال الصنفين في الجيوب الضمان ومطابق  
ولو يتا ويل ملك او عقد ولا يسكن في الشريك وعلى الحال



اما المعدل الاستقلال فلا نه ليس مقصودا في الحقيقة لان المالك  
قد عده للاستقلال والمستحق ان يملك نقد وحدها وحدها  
من كل منهما فكما ان احاطة بالمال حاطة ولا شرط ما ساق في  
العدل وحدها بان بناء لذلك الى الاستقلال او كما ان  
استقلال ذلك قبل اوجبه المالك ثلاث سنين على كل ايمتوية  
في التمييز قبل ان ياتي في ضميمته وفي المخرج صدر القضاة وتفسير  
العدل معدة للاستقلال اذ بانها لذلك وانما تراها لذلك وتوجر  
ثلاث سنين على ان لا تخال وفي الغنية لم لو تكن الدار معدة للاستقلال  
فاحدها سنة او سنتين والثاني نصف معدة للاستقلال الا اذا بانها  
لذلك واستقلالها كما ورد في الجائز وفي رواية احاطة الغنية  
عده الاصل استا حرجا فربما سني فقلد حارسه الاولى  
ونقصان الارض فيها بعدها ويصدق في الفضل عندا وضيمته  
ومحمد فالنقصان في صدر هذا اذ لم تكن الارض معروفة  
بالاحاطة فان كانت لا توجد في سنة فلو عرفت بها بحسب  
الجرسبي المستنبلة لما خلا في فوف بهما ان عتد في  
حقيقة ومحمد انصير الارض عتد في الاحاطة والاستقلال  
او سنتين ونحوه في حده وفي الاشياء لا يصير الاستقلال  
لها احاطة بها عتد بالاحاطة في مقتضى انها لو عرفت ثلاث سنين  
فان لا تكون معدة وضاهة في مقتضى انها لو عرفت ثلاث سنين  
وسكني شهر لا يترجم احاطة في ذلك في التميز ووجهه  
بعضه على ان سلك في اشهر الثالث في التميز ووجهه  
الا انه تكون الدار معدة للاستقلال ولو دفع حرجا في اشهر  
والسنة الثالثة بعد سكنها ليس له الاستقلال في الدار  
على الاصول يقتضي ان ذلك حيث لم تكن معدة له  
دفعه ما ليس واجبا عليه الا اذا دفعه على جهة التميز عليه  
المخرج فافاده صاحب الاشياء وفي المخرج الغنية ولو ساج

وأربعة للاستقلال سنة واحدة معلومة دون الحملان و  
 فوفد نوبتها سنوي يلزمه الحملان في أول تلك السنة  
 الأولى في السنة الأولى اه والتقدير بالدار لا بغيره  
 الأرض قال في الذبح قالوا كانت الأرض في قرية اعتاد أهلها  
 زرع عتار من الوقت ولأن صاحبها لا يزرع بنفسه بل يريهم  
 من أجرة فذلت على الأربعة ولصاحب الأرض يدطالب  
 المزارع بحصة الأرض على ما تعارف أهل قرية من النصف  
 أو الثلث أو الشبه ذلك وهكذا في فناء وفي السعي اه  
 قال السيد أحمد وهذا يوم ما جئنا به سائعا في زرع  
 الأرض قال في صومعة بيت بها وحش وبه أيا للاستقلال كما  
 تقدم ولا ينصير الأربعة للاستقلال بأعداد البائع للاستقلال  
 بأربعة المستعير لأن الباع انقطع عنه وظل صنفه  
 وخض فيه فيما كان استغنى عنها المستعير لذلك كانت معلومة  
 والأفلا في شرط في زرع الأجر على ما حسب المثلق للمبايع  
 المستعير لم يده معلل للاستقلال حتى يجب الأجر ويشرط  
 ايضاً أن لا يكون المستعير هو المالك فبالغصب فإن استعير  
 فلا أجر عليه وإن كان معللاً وجهه في المسألة أن المستعير  
 يمكنه ملتي الأجر وهذا فلم يطالبه بالأجر لا يجب ولو  
 لم يكن معللاً للاستقلال لما في جارات القنينة قالوا اجتماع  
 المفسرين منه إذا شهد على الغاصب ذلك أن رد ذلك إلى  
 داره والأخيرة منذ كان يعرف درهم فالشبه لا حكم  
 فله فإم فيها الغاصب بعد يزرعه الأجر يسمى قلت ويؤ  
 استغنى أيا المالك والغاصب في العلم وعدمه وأدعى المالك  
 العلم يكون معللاً وأدعى الغاصب عدم علمه بذلك فلقول  
 له أيا للغاصب بجميعه لأنه أيا الغاصب من الأجر وهو

لما كنت مدعي فلم يكن الغاصب ملتمزا للاجر والمنفعة لا يتفق  
 الا بالاعتدال ويقوم منافع من الماطاة فان لم يوجد شيء  
 من ذلك لا يجب الاجر وعلم من كلامه انه اراد بقوله منافع  
 الغصب غير مضمونة ثم كونها بما يجري فيه الغصب والا  
 كالغنازاة القلمة فيه عدم وجود ما يتفق به بالمنفعة رجعت  
 قاله شيخنا اراد بالخبر على ما في حاشية ومعه واحد  
 وعشرون رطل الزر وسبعة رطل بعلة كانت مدية للاستقلال  
 ببط الاخذة لزوج ملكه وقد تقدم في بعضها ايها الزوجين  
 رجل دار النعمه اما سكنها ولو وضع امتهلا ولا سكن  
 اقامه وضيقه فيها فلا اجر له وان كان يهدى اليه يد  
 مائة للاستقلال فان قال الباع في ملكه ان لا يملك بما  
 عقد عليه قلبه من غير تلفظ وصار يجهل ان يكون له  
 يوجب استقلاله واعلانه له صار معدلا استقلال ذره لغيره  
 في البيع وقد فرض لك فيما بناه وليس له ان يضمنه لنفسه  
 ثم اراد ان يبيعه والله تعالى علم الا في المعدين في العيب لا استقلال  
 وقد بناء في كتاب الاجارات ان المعدل لا استقلال رعا كان  
 غير الغنازاة يضمن استقلاله بالملك بل لا ذنب ولا اجارة  
 ولكن استقلاله في ان يضمنه يجب عليه ان لا يملك الا باللسان  
 عند ذنبه لا اجارة كما في الحاشية فلا ضمان عليه اذا سكن  
 بشاؤا الملك كسنت سلته احد في الاذن من الاخر  
 وال حال انه كان يبيع الاستقلال في الملك حتره عا سابق  
 من الوقف ولو يبيع كانت الشركة كمرعي العينة فلا  
 يضمن السان نصيب البتة عملا لا اطلاقا ويكون محس  
 ضمان الغاصب مال القيمة غير هذه فهو قلة انما سكن  
 هنا بشاؤا وبالملك بعدي انه سكن في ملكه بزمه فلم يضمن

لا يضمن نصيب البتة فتبين ان هذا مبني على مذهب المتعدين  
 والمبني به ان ملك البتة كالموقف فلا يضمن الا بالملك  
 ليس البتة في حق السكنى وما كان موقفا من تولعها فبطل  
 كالمملكة لكل واحد من الشرعيين على سبيل المثال اذ لو لم  
 تحصل كذلك موقوف واحد من الدخل والنفوذ وقد ضاع  
 لا منفعة فتنتقل عليه منافع ملكه وانه لا يجوز اذ جعلها  
 هكذا حالها في ملكنا في ملكه فليس قلبه يضمن عليه  
 الا جزوا في الما دية ما في الوقف لمعدلا استقلال اذا سكنه  
 احدهما اني احد الشرعيين الموقوف عليها بالثقة فبديه  
 لما قد هما في قول كتاب الوقف انه لو سكن بعضهما  
 ولم يجد الا خروضا كمنه فليس له اجر ولا له ان يقول  
 ان استعمله بغير ما استعملته لان الما باة انما يكون  
 بعد التصرف في الاذن من المستحق الاخر لا اجر له  
 في ذلك ما اذا كان النصف وقفا والنصف ملكا وسكنه  
 المالك فانه يضمن حصصه الوقف ولو سكنها الموقوف  
 عليه لا ضمان حصصه الملك عليه ووجهه ان وجوب الاجر  
 في الوقف ثبت استحسانا من المتأخرين صيانة للوقف  
 عن ابدى الظلم فلا تبايس عليه الملك كذا قال بعض  
 الفضلاء وقال الحموي ومنه يخرج جواب عن قول بعض  
 الفضلاء هل يضمن حرم الموقوف لو وقف الوقف ومضمونا  
 بكل حال ام لا لانه يتاوه ان سكن في نصيبه الموقوف له  
 محلا لغيره يدخل في ذمه المالك ما دام المتوفى محلا لوقف  
 وسكن المتوفى ثم غلب القاطن المتوفى ونصيب غيره  
 فخاصة لشري في النافض واستر الدار منه فلا اجر له  
 وهو الذي صححه في العدة من عدم وجوب الاجر عليه

وتكون هذه المسألة مستثناة من كلام المصنف قال الشيخ قاسم  
في حواشيه على شرح المجمع نقله عن المحيط الغنوي في  
غضب الدور والعقار الموقوفه الضمان نظر للوقوف  
كما ان الغنوي في غصب ما يقع الوقف الضمان نظر  
للوفاق وهذا في ما صححه في العمد اه وفي الثالث  
والثلاثين من جامع الفصول في شرح دار الخضر  
انها وقفا وللصنف فليس جرا مخلصا لئلا يوقف  
والصنف اه وفي القصة سلك دار الوقف سنين على  
نزع الملك ثم استخفت لتوقف بالهيئة العامة لا يجب  
عليه جرم مضي اه وصوبني على تصحيح العدة وفي  
القصة في موضع آخر في القيم سن ولا وقفنا في يد رجل  
في حد فقام عليه البيت وحكم بالوقف لا يجب عليه  
اجرام مضي فاما اذا قرره كان متقنا في الاكثار وجبت  
الاجرة اه وفي الاختيار شرح المختار باب المتوفى منزل  
الوقف فملكته المشتري ثم خسر في البيع فعلى المشتري  
جرم المثل اه وهو مبني على نصحه ~~الوقف~~ ~~في القصة~~  
المحيط وهو الذي ينبغي اعتنا به كما في المحوي على الاشياء  
او الا اذا سلك في المدة للاستقلال تتاول غنيم  
كبت الرهن اذا سلكه المزمن ثم بات اي ظهر ان المدين  
المزمن للغير اي ملكا لغير الرهن حال كونه مدينا اي  
فلا عده ماله الا على غير الرهن للاجرة فلا شيء عليه  
اي على المزمن الى ذلك الاصل لانه لم يكن ملتزما للاجر  
ولا رضاه به فلم يكن في معنى الاجارة بالتعاضد وفيه  
علمت ان المدة للاستقلال بايجاب اجرة لذلك كما تنفق  
به هذه الشروط فصارت كالورضه بها المالك فملكها

المزمن فبنته اقول بل لا جرم على الرهن لانه غاصب فتأمل  
بديهي الكلام فيما لو غصب رجل دار المقيم او دار موقوفة  
او دار موقوفة للاستقلال جرم الغاصب احدها من ما في الوقف  
او مال البيت والمطهر ضلي مستأجر جرم الاجراسي الذي  
سماه الغاصب لا جرم المثل فان كان المسمى بجزء من جرم  
المثل فحسن وان كان دون جرم المثل فهو عي في المتقنين  
من ضمان اجر الموقوف مطلقا حتى في الوقف وما لا يثبت  
واذا على قول المتأخرين فيجب ان يقتضي تمام جرم المثل  
ولا يلزم الغاصب الاجرمي ان المستأجر جرم دفع المسمى  
للمغاصب وقد دفعه الموقوف منه الى القاضى وطالبه  
ما جرم المثل حيث جرم الغاصب باق منه فلا يلزمه الغاصبي  
بدفع ما زاد من جرم المثل على الموقوف بل ما مره بان يرد  
ما قبضه من المستأجر ولو قول من جرم المثل المالك اشباه  
قال المحوي هذا على قول المتقدمين اما على ما اخبره  
المتأخرون من تضمنين من دفع الوقف وما لا يثبت والمعد  
للاستقلال المقتضى فينبغي ان ما قبضه الغاصب  
من الاجرة اذا كان أقل من جرم المثل كل الغاصب اجر المثل  
وان كان ما قبضه زائدا عنه بطر لعدم طيبه له فليس  
على قول من لا يركب تضمنين اجر المثل بالغاصب فيها  
كما صوفى المتقدمين فلا يرد الا ما قبضه لعدم طيبه  
في لا يجزم به الحاكم بل يعني اما بالرد وبالصدق قال  
في لو لم يكن له ان يتصدق به وانما على ما قاله الخصام  
واختاره محمد بن الفضل فلا يكون الموقوف اليه غاصبا  
ويضمن اجر المثل في الاجارة القاسقة انتهى اشياء وقفية  
ولفظ القصة غصبت دار موقوفة للاستقلال او موقوف

ليتم واجرها مده مملوءة باجرسي وسكنها المشا جريز مده  
 الس لا اخرج المثل ثم سئل هل الس يلزم للمالك الماعافد  
 فقال لا تماقد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن ابي  
 يوسف يصدق اء وفي الشربلاية ونظرنا لو عطل  
 الفاصب المنفعة هل يضمن الفاصب الاجرة في ملكه الاجرة  
 لو سئل ان كان وقفنا او مال بيتهم او معدلا للاستئجار  
 ولا يخفى انه قد تقدم ترعيا في كلام المنع تسعا للنهانية  
 وغيرها ان ساق الفصيص استوفاه او عطلها غير مضمونة  
 وكان الشربلاية لم يطول على هذا حيث كانت عياقة المالك  
 صرحه في الفاصبة في نفع الشارب لمعها في الشربلاية  
 هذا الامر الا ان يقال ان ما تقدم في كلام المالك انما هو  
 في غاصب عطل منفعة بل انما ويلك ولا عقد ورس  
 توفق فيه الشربلاية انما هو في غاصب عطل المنفعة  
 بتا وهو العقد والمالك والله تعالى اعلم وبالله خير  
 المسلم وخبره اذا تلفه الفاصب باله اسلم المالك  
 وهو ان يكون المالك في يده او عصر عصره في يده  
 ير جمع رخصتي وقال السيد فوبه بان اسلم المالك في يده  
 وهو من فاته المالك لا يختلف فيما يظهر وانما رخصتنا  
 للظن بالمسلم ونقل في الحديث عن جابر بن عبد الله  
 غصب من مسلم خراجا على عطل الفاصب اذا لم  
 اليه حتى لو لم يرد له يترفع في يوم التقاض انما اذا عطل  
 انه يسترد هاتك الخلاها كان عليه الرد وقيل خذيه يوم التقاض  
 ولو ترفعنا الى التقاضي يتامل في حاله ان علم انه يسترد  
 يتخللها يقضي بردها اليه والتكالم الله يسترد هاتك البند

ياموس  
 يا مرفا صبا بارقة كن في يده سيف رجل فاحصا حبه  
 ليأخذ منه ان علم صاحب اليد ان ياخذ لقتل به  
 مسلما لو كان عليه ان يرد على من يملكه ان علم انه قد  
 الراب الاول والله يسترد له يسترد به على وجهه فاحصا  
 عليه انه يرد وفيها ايضا بعد هذا علم غصب خراج  
 عليه دعوى في الدنيا وعليه ان الفصيص ان كان خراجا  
 او كان اتخذ عصب العنب للخل اذا كان قد اتخذها خراجا  
 للشرب فانه لا حق له عليه في الاخرة وانما على الشارب  
 ان يرد على صاحبها اذا تلفها ما لم يرد على خراج  
 مسلم وروي فلا ضمان لعدم ثبوتها في حقه لان الشرب  
 افسد ثمره الخ فضلا عن الخبز يخطأ بخاصة في حق  
 المسلمين حيث قال يا ايها الذين امنوا ان لا تأكلوا  
 الى قوله فهل تمت منه من فسخ من لم يدخل تحت هذه الخط  
 على ما كان قبل ولا يضمن فسخه الا اذا استقر لا رقة الخ  
 على قوله ان يوسف وعليه الفتوى كما في البرهان ولا رقة  
 وضمن المثل في المسكن فبتمها اليه قيمة الخ والخبز يرد في  
 الكسرة والقدر في يده في يده فسخه ببله من رقت  
 وهو لو افسد ثمره لكان له الا في قولنا في غاية التباين  
 عن شرح الكافي اذا تلفت المسكن يرد على ذي  
 صما لا عليه عنده خلافا لها ونما فيه وقال الشافعي  
 لا يضمن بالذي ايضا وهو هذا الخلاف اذا تلفت ما يرد له  
 غير مضمون في حق المسلم فوجب ان يكون في حق  
 كذلك لانهم اتفقا لنا في الاحكام وقال صلى الله عليه وسلم  
 فاذا قتلوا عتق الكفرة قاتلهم الله انهم ما لم يمتهم وعليهم  
 ما عليهم وهذا يقتضي ان كل حق ثبت في حق المسلمين



ثبت في حقه سر الا ان حقه سر يبرز على حق المسلمين ولا ان  
عقل الذمة خلف من الاسلام فثبت به ما ثبت بالاسلام  
اذ الخلق لا يخالف الاصل في حفظ تقويمها في حقهم ولا يحق  
بيدهما في حق المسلم ولما ان امرؤا بترأسه وما يدينون  
الا تربي التي قول عمر رضي الله عنه حين سأل عماله ما اذا قصصت  
بما يمتزج اقل الذمة من الخور فقالوا انفسها فقال لا تنقلوا  
وولو هم بيدها وخذوا العنت من اغناها فلولا انما مستغفون  
ويقيمها جازينهم لا امرهم بذلك وعينهم ينزل عليهم  
احد كل اجماعا وورود على هذا الدليل في العناية فقال  
لا ينتزحون ما يدينون في بعض الامور كما حدثت ببعض  
وكيفية وكروب الخيل وحيل السلاح فاهم يسمعون منها  
ولا ان الامر لا اجتناب في قوله تعالى فاجتنبوا متناول  
الاسم فنعلم في حق الكافر على ما كان عليه من قبل ولا ان  
السيف والخمارة موضعان عنهما فتعذر الان ان يخالف  
المبينة والدم لان احدهما يستغفون كما وخالفا في الاله  
مستغفون عن عقودهم لقوله صلى الله عليه وسلم لا اومن  
ابا فليس بيننا وبينه عهد ولا نه محمد عليه في دينهم  
قال الله تعالى واخذهم الرب وقد نهوا عنه وعخلا في  
العبد الذي يكون الذم في انفسه لا انما ضمه اليهم في ترك  
التعذر له لما فيه من الاستخفاف بالدين وخالفا في  
التعذر له لما فيه من الاستخفاف بالدين وخالفا في  
مستغفون التسمية عامدا وان كان الخارج من المسلمين  
لان ولاية السيف والخمارة ثابتة فيمكن الزامه فلا تحب  
له على وتلف الضمان ولا على من اشتراه الخن فلا  
ينبغي حجبها قال في العناية لما امرنا ان نترك هذا  
الذمة على ما اعتقدوه من الباطل وجب علينا ان نترك

اصل الاجتهاد على ما اعتقدوه ومع احتمال الصحة بالضرورة  
 الاولى وهي عند يجب ان نقول بموجب الضمان على  
 من اتفق متروك التهمة عند لانه ما لم يتصور في اعتقاد  
 الشافعي ورجل الحيات ما قاله ان ولاية الحاجة ثابتة  
 والذليل على حريته فانه لم يستمر اعتقاده في بحاب  
 الضمان هذا ما قالوه ولما قيل ان يقول لانه ان ولاية  
 الحاجة ثابتة لان الذليل الدال على ترك الحاجة مع اهل  
 الذمة دال على تركها مع المجتهدين بالطريق الاولى مع  
 ما قرئتموه والحجوب ان الذليل قوله صلي الله عليه وسلم  
 اتروكوه وما يدينون فكان ذلك بعدد الذمة وهو مستوفى  
 في حق المجتهدين اي ضمان حفظ المنية واعترض بعض  
 الفضلاء على التواتر المذكور في الاخر ان فيه بحث فاد  
 القاضي ينفذ ما حكم به فاحض خلو خلاف مذهبه اه  
 وقال العلامة المقدسي هذا ما قطع جدا ما والا  
 فلان القاضي بما ينفذ ما حكم به فاحض خلو لا ينفذ  
 مخالف للكتاب والسنة المشهورة ولا لاجماع واما اذا  
 كان مخالفها فلا يصح ان ينفذها القاضي صلاح مخرج  
 به كله في كتاب التكملة ومنلو ما يخالف الحق  
 بل الحكم على متروك التهمة في الفقه قوله تعالى ولا تأكلوا  
 مما لم يذكر اسم الله عليه والكلام فيه ما هنا فليكن بضم  
 فيه التنوين واما اننا فلان احاصل الخبر المذكور  
 ان عللة الامر بالتروك في قوله اتروكوه وما يدينون عقد  
 الذمة وهو مستوفى في حق المجتهدين فلا ينفذون الحجاب  
 المجتهدين باهل الذمة في ترك الحاجة لاولية ولا فقام  
 ولا يخفى ان هذا النوع المستوفى بان الذليل الدال على ترك

الحاجه مع اهل الذمة دال على تركها مع المجتهدين بالطريق الاولى  
وان حديث تنفيذ الفاضل ما حكم به فاضل خلع خلافاً بذهب  
لا يندرج في دفع التوب المذكور والسؤال ان يورث هل هو كلام  
اخر معلوم وجهه في محله اه لان الفرق في حقنا فيما حتى  
قال الزيلعي ثم المسمو ان الفاضل الذي يحب عليه فتمت  
وان كانت من ذوات الامثال لان المسمو يمنع من ثقله  
وتملكه اياها لما فيه من اعزازها بخلاف الذي اذا استهلك  
خبر الذي من يجب عليه فتمت فلهذا عليه ولا يصح ان ينفذ  
الا عند العجز وصرفا عن تملكها وتملكها فلا يصح ان ينفذ  
القيمة لان المثال عدل لو كانا ابي بكر والخزير لم يمي والتفوا  
عليه مسلم وقد كان الذي اتخذها لنفسه ولم يطمع بها  
ليست بها المسلمون بوهان وفيد به لانه لم يطمع بها لا يضمن  
المستمر بالتلا فها وهذا الطمان اغايب عا لم يملك بالتلاف  
خز الخزير لو كان المستنف عن الاموال والاموال كان الامام  
او ما يورثه ذلك اي الانفاق عقوبة على التخذ  
له لا يضمن لانه حلت الساسه فلا يجب الضمان  
عليه قال في المخرج ذي الطريبع الخ والخزير في دار الاسلام  
يمنع منه فان ارقه رجل وقتل خنزير ضمن الا ان يكون  
اما ما يورث ذلك فلا يضمن الرق ولا الخنزير ولا الخ لانه  
مختلف فيه اه وفي خلاصة من ارق خنزير هل الذمة  
ولسروفا بها وشق رقها اذا ظهر وها فيها بن سلمه  
امر بالمعروف لا ضمان عليه اه ولذا قال الفاضل ورو  
الرق فانه لا يضمنه متلفه للخزير اذا كان اما ما يورثه  
خلافاً لحدود في شريعة اليهود سبق لمسلم رقها فانه حشر  
من هو لا الفساق قال ابو يوسف لا يضمن ما يشق

من الرق ولا الخنزير قال محمد لا يضمن الخنزير من الرق فلو  
يعني الامام محمدي والفتوي على قول الثاني في شرح  
ولا ضمان في منه ودم كما في الذي تملكها مسلم اصلاً بطلان  
كانت مسلمة وذمي ومسلم كان مستغنياً ما يورثه ومعه  
اخلافة لا يدين تملكها حدها من اهل لاديات وهذا في  
المسئلة التي تعاقبت حقتي لثانها ما ذبحته بحرية ومخترقة  
وموقوفه حال يجوز بيعها عند ابي يوسف ورجح خلاف  
محمد فعلى قول ابي يوسف يضمن ان يجب له اطماع شدي  
وقال في الخنزير ما لم يضمنه في الخنزير فلو  
للذمي وما لاكم الكلال فيضمن مطلقاً المسلم والذمي وهو  
ظاهر بخلاف ما لو اشترها اي اشترى مسلم ثم حمله  
اي الذي وشى ما فلا ضمان ولا ضمان عليه لانه لا ضمان  
الشارب فعليه اي شرجه تسليمه بايده وهذا غير  
لعدم وجوب الضمان وامامهم وجوب بحث عدم تمت  
عقد بخلاف عصبه ما يجب وفي القضية في روضة شري  
مسلم خلع من ذمي فالتفوا اليه يضمن ويضمنه بايده فالتفوا  
يضمن اشترى خنزير ذمي فشر بها خلاصاً عليه ولا يضمن  
اه فنه وفي بن صال لا يضمن بعد انفسه ولا يضمن  
بعد ان قال في الخنزير لانه فيه يضمنه ان يحرق لم يضمن  
الذمي بوجه وفيه يضمن بغير سطره يستقيم  
طابق السبع في ذلك وجوب ان يضمنه في ضمنه من سبيعه  
الباية المستخرى عليها الا ان يدعي خروج هذا الفرع عن القاعدة  
سبانه وجهه اوله الفاضل عدل الذمة لا الكلية ولله تعالى  
الحكم وفيه اعلى المحمدي التلغ ذمي خنزير في سبانه  
او حدها لا يضمن عليه الا في ذمة عن الامام ابي حنيفة

عليه فيه الخ وهذا خلافا ما يستفاد من الزيلع حنف جزم  
 بان لا خلاف فيما لو سلم الطالب وحده او اسلم الا ان يجعل  
 عليهما اذا سلم المطلوب ثم الطالب ويجعل فداه واحدا  
 على المطلوب فقط ونفط الزيلع ولو سلم الطالب بعد  
 ما قضى له بمثلها فلا ينبغي له على المطلوب لان حنف  
 حقة ليست عميقة ففكانه باسلا منه موقعا كان في  
 ذمته من الخ وكذا لو اسلم الا ان في اسلاهما اسلام الطالب  
 ولو اسلم الطالب وحده او اسلم الطالب ثم اسلم الطالب  
 بعده قال ابو يوسف لا يجب عليه شي وهو رواية عن  
 ابي حنيفة وقال محمد يجب عليه فيه الخ وهو رواية عن  
 ابي حنيفة لان اسلام الطاري بعده ثم السبب كالاسلام  
 المقارن للسبب وهو لا يجزى وجوب فيه الخ يعني السلام  
 على ما بينا فكذا الطاري كولا في يوسف ان يفتقر الخ  
 المستحق للذمة فقد تعذر استغناؤها وباسبب  
 الاسلام ولا يمكن ايجاب فيها الاصل بها ولو جئت  
 لا يخلو اما ان تحسب باعتبار اصل السبب وذلك لانه  
 يعلم لان ذلك السبب اوجب عين الخ وذلك لانه  
 ولم تكن القيمة واحدة في ذلك الوقت ويجب باعتبار  
 انها تدل عن الخ التي في الذمة ولا يمكن ذلك ايضا  
 لان من شرط التذمة ان يكون ما في الذمة والذمة  
 لا يقدر على تحريك الخ من المسلم الا ان المسلم لا يقدر  
 ان يخلو فلا نفذة في الخ فقد استيفى القيمة وهو  
 نظير ما لو سرق قلسا غيره ثم تلف الملبسور في يده  
 ما حمله ليس له ان يصح الكا سرقة الا ان  
 شرط تضييق فيه تحريك تحريك الملبسور فيه وذلك

قد فات بخلاف اسلام المقارن لان وجوب القيمة هناك  
 باعتبار اصل السبب وهو المصيب والاستملاك فانه  
 موجب للضم لان اعتبار الخارية من غير ان يصير موصيا  
 للمالك في محل كما في المديون قال العلامة في التطوير والتفصيل  
 المتقدم في الاسلام في حزمي بحرك لذلك في خنزيرة  
 لما في الترخا لانه وان كان الخ خنزيرة لا يحميها وتلقاها  
 سوا كان الملتق مسلما او ذميا غير ان المتلق ان كان ذميا  
 فانه يجب عليه مثل الخ وان كان الملتق مسلما يجب عليه  
 فيه الخ وفي الخنزيرة يجب عليها القيمة لان الخنزيرة لا تملك  
 له من جسدها وكذا في الخنزيرة عن ذر ما لو سلم حزمي  
 بعد اختلاف في الخنزيرة من غصن حزمي  
 فخلها العاصب بما لا ينبغي لقيمة له كخطة قليلة  
 لاسما في فلس وما لا يسير لقيمة له وتسمى ونقلها  
 من الظل الى الشمس او من الشمس الى الظل كما في التسمية  
 فالمالك ياخذها بغير شيء كما سياتي فعن او غصن حزمي  
 حليم مينة قد بينه به اي بما لا قيمة له لقرب الغاه عن الخنزيرة  
 وتسمى بعنى يوسف فله لا حول تلاقية تسمى حزمي  
 تسمى رطوباته ويندب اخذها اي الخ الذي يخلل الفاص  
 ولذلك الجمل الذي رغبة الفاصب المالك يحا نا قدرب  
 بالفاصب لان مالك الجمل يوافق في الطريق وخذها  
 انسا ان فرغفه فهو مملوك له لان صاحب الغاه قارب  
 له بمنزلة من الخ الذي يفسد اللوز وان كان في المص  
 والمسلم لا حاجة الى الاستدراك ان تلف الفاصب  
 لكل جمل المديون في يده فليان يرد مال حزمي  
 ضمن من الخنزيرة الجمل لا يصح لو تلفا ان تلف الخمل

والجلد المربوع بما لا فيه له ملاقاته منه وليس يخرج الوهابية  
يضمن في صورة الاطلاق قيمته في الجلد مدبوغا ان قيل  
ذلك لا قيمة له ولم يكن الفا صنف قد صرف في دباغة  
شبابا واما الجلد فيصنف منه خلا لا قد صناه واختمه في  
الملتصق حيث قال فلو ان تلفه الفا صنف قيمته موزنة  
وقيل جلا طرا غير مدبوغ لان وصف الدباغة هو الذي  
حصله فلا يصنفه والا ولصع لان وصف الدباغة تابع  
للجلد وهو غير معتبر منفردة عن الجلد وهذا لا يرجع  
بها على المالك عند دفعه للجلد كونه فاذا صار للجلد وصفين  
عليه بالاستهلاك فكذلك يصنفه بخلاف ما لو دفعه بشيء  
منقوص من زوايا ولو خيلها الى غير المفهوم به يذري قيمة  
كالجلد الكثير وصب الخلل الاصل فيها ملكه الفا صنف  
وفي الخفية وحذف دارسان حتى لا يفيها ملكا وفصارت  
خلا فهو له وان لم يتقبل الدين عن مكانه قال رضي  
عرف بهذا انه بنفس الفا المملو على الخلل ولا يشي عليه  
اي على الفا صنف المخلل بما له قيمة على لان الخلل يكتسبه  
مشتق من الملبس ما لم يتغير من حيث جوارب الفا صنف  
فكذلك لا يغير من حيث مخرجاتها فكذا لا يأخذها المالك  
اقتضا ويرد قد عرف ان الحكم من الخلل في الرد للمشتري وفي  
المتضمن ولو خلل من ياتقها المالك عند رد حذيفة  
صاير تلك الفا صنف ولا شيء عليه لانه باطل بطرما له  
استهلكه لان الخلط استهلاك على عرف في موضع  
فصار كجلد اذا استهلك بعد الدباغة فكذا في موضع  
بغيره وعند هذا اخذه المالك واعطاه ما زاد المملو منه  
بمنزلة دية الجلد وصبغ الثوب ومعناه ان يعطيه مثل

وزن المخرج من الخلل هكذا ذكره كاهنهم عتير فيهما يعالاه  
يزوب فسلوون اختلاط المايع بالمايع فيستخرج عند هذا  
ولو اراد المالك تركه عليه وتضمنه فليس ذلك له بالالتفاق  
او عند اي حنفية وحده وعند هذا ذلك ولو استهلكه  
لا يصنفه عند اي حنفية خلافا لهما كما ياتي به في رسالة  
دين الجلد ولو خلاها بصب الخلل فيها قبل ان يكون لها صبغ  
بغير شيء عند اي حنفية سوسه صارت خلاصت ساعته او زوب  
الزمان عليها لان الخلط استهلاك عنده واستهلاك الجوز  
لا يوجب الضمان عندها ان صارت خلاصت ساعته فكذا  
لو حنفية لانه استهلاك وان صارت عروة زوايا  
كما ان المملو بها على قدر حقها كذا لانه يشترط ان يفسد  
في التقدير كانه خلط لكل الخلط ليس باستهلاك  
عند محمد بن كان ما نفع لان الحسن لا يهلك بحسنه  
وقيل طاهر الجوز فيها انه يقسم بينها على قدر حقها سوسا  
صارت خلاصت ساعته او بعد جرحي ما عند هذا فلا يشترط  
لان الخلط ليس باستهلاك ولذا عند اي حنفية لان الخلط  
انما يوجب زوال الملك اذا كان يوجب القضاء وهناك قد  
تغير وجوب الضمان لان خلوها لا يضمن بالالا فصار  
فصار كما اذا اختلف بنفسه من غير صبغه ولم يستهلكه  
الفا صنف في هذه الرواية ينبغي ان يجب عليه الضمان كما جاء  
ذكره في النهاية مع ما في قاضى نعم الخلو في رد وفي  
الحفظ ما اذا كان في بيت المايح او خلاه قيمة فعند اي حنفية  
يضمنه لكل ملك الفا صنف ولا شيء عليه واما على قوله في ثوب  
ومحمد بن ان كان في حقه الملك اختار المالك واعطاه ما زاد  
المع فيه وان كان في ثوبه يوزن على مقدار كبره او ان حصدت



من ساعته او بعد حين ومشا يخرج قالوا ان كان الحال الذي  
صحب فيه خلل لغير حتى هار خلا من ساعته فهو كله للفا صلب  
وان كان قليلا وصارت خلا بعد حتى فهو بينهما على قدر  
كثيرها وفي السراج ولو كان الخلل غصبا منه ذمي لم يخلل  
عنده او يخللها الفا صلب كان للمنفسوب منه ان يترده  
فلو هلك عندنا صلب بعد ما صارت خلا فلا ضار  
عليه فان استهلكها الفا صلب عند مثلها خلا فالصاحب  
ولو دفع به اي ذوي قيمة لم يظن بغيره حتى و ظامث الا قال  
في نسخة قول الماتن وكل هاب دين فقد ظهر الغرض بالفا  
لا بالصاد ورق سلكه لم يمتح السبي واللام ومن ادبر  
منه وظاير مد يوحى بالقرط والقرط ينسب بنو حنيفة لانه  
ذكره النوراني في شرح الهندب وانما نهيت عنه لانه يوحى  
معه في زينة من كثرة النفقة ويغرا بها ذاه وقد ذكر  
صاحب التاموس في باب الفا الماتن وعنه يجرته  
مثل شرح البلوط وفي بعض البلاد يكون عزه عن صباينة  
والسنة الاخرى بلوطا وجوده الاخر الذي لم يمتح ويبقى  
فوقه الى ثلاث سنين كما في نسخة الطائفة المجلد اخذ  
اعمال المدبرين الماتن ورد ما زاد الدية فان يتوهم مدبر  
وذكر غير مدبرين ويرد فضلا بينهما كما في الماتن وقال  
في شرحه وليس له ان يدفع لمدبر صلب ورضنه  
فيتم عن مدبرين لعدم تقويمه قبل الدية والقرط لا حصة  
بين الخلل والكل ان المك يا خلد ولا ياخذ الخلل ان يخلد  
باق لكل زال عنه الفاسدة والخزعة فاصار حيت  
حقيقة اخرى وللفا صلب حصة اي خلد المدبر حتى  
ياخذ حصة خلق الكسبي في البيع بالحنى والرهون بالدين

والعبد لا يحق بل جعل ولو اتلفه ابو الجلد يعرض في يده  
قيل ان ياخذ حصة لا يضمن عند اي حصة كما يوتى  
وقال بعضهم بالانفاق قيمة الجلد يعرض مدبرين على صبي  
من زاد الدية فيه لان ملكه باق فيه ولهذا خذ وهو  
مال متفق فيضمنه له ومدبرين بالاستهلاك كما في مسالة  
الخلل ثم يعطيه ما زاد الدية فيه كما ان غصب ثوبا فيضمنه  
ثم استهلكه قال الفا صلب فيه يضمن فيه الثوب مضمون  
ويعطيه المالك ما زاد الصنع فيه وهذا لانه واجب الرطل  
فان فوته عليه وجبت عليه قيمته خلفا عنه كما في المدبرية  
والسنة راجلا في الهلاك لانه لم يوحى منه التمتع  
ولونه غير مضمون عليه لا ينافي وجوب ضمان الثابت  
والاستهلاك خنافية فيضمنه به كما في المدبرية والرهون  
والاستحارة ولد ودينه بشي لا قيمة له يضمنه بالاستهلاك  
دون الهلاك فتدبر بهلاك الهلاك ينافي الاستهلاك وقولها  
يعطى ما زاد الدية فيه تحول على خلا وجنس فان رضي  
لا حد لها بالدرهم ولا اخر بالدراهم ما عند تحت الجنس  
فيحط عن الفا صلب قدس زاد الدية فيه ويوحى منه  
الباقي لعدم الفايده في الاخذ منه ذلك العذر في الرطله والى  
حقيقة ان ماله يتقويمه حصل بفعل الفا صلب وقوله  
متقوم لا يستعمله ما لا متقوم فيه ولهذا كان له ان يجسه  
حتى يستوفى ما زاد الدية فيه فكان حقه والجلد يتبع  
المالك والجلد غير تابع للصناعة فيحق للمالك ان يخلد  
وان كان فعه من متقوم بخلاف ما زاد دية بشي لا قيمة له لان  
الصناعة فيه لم يمتح حقا للفا صلب بغير افعال والجلد  
ولهذا لا يكون له حصة ولا الرجوع بهديها وبخلاف الذي

والنوب لان التقوى فيها كاد فاقبل الدين والصبغ فلم يكن  
 ثابعا للصبغ وبخلاف المستمرة ونحوه ولا نه لم يتصل لديه  
 حق بالكنية فضلا ان تكون المالية حصلت بغيره وغيره  
 انما يضمن بالمعاصرة اذا لم يكن مستمرا من جهة حصوله  
 عليه الاتري ان المكنت لما كان مالكا للصبغ من جهة البيع  
 بمن يوجب عليه لانه لا يوجب على البايع الضمان فكسب تلك المبيع  
 وهنا مالية المفصوب وتقومه حصل بغير الفاص  
 بعوض يوجب له على مالك فلا يجب عليه ضمانه بالانتماء  
 كما في مسألة خليل الخ والد يبيع غير متقوم ولو كان قائما  
 فارد المالك ان يتزك على الفاص ويضمنه قيمته فيما اذا  
 دفعه بشي متقوم ليس له ذلك بالاتفاق لان المثل لا قيمة  
 له فلو كان المفصوب جلد فليكن كانه ذلك قاله شيخنا  
 هذا في بين جلد الميتة وبين جلد الميتة شيء في صلبه  
 الحام النهر سدد وجوب في المذني والمسته واخذ في الخط  
 بخلاف صبغ النوب لان للنوب قيمة وقيل عند المذني  
 ومجمله ذلك فوضفنه لان الفاص صاب حار جازع اذ  
 يتركه عليه فضا كما يستلان وفيه يضمن الفاص صاب  
 عند ما يصبغ يضمنه قيمة جلد مدبوغ ويوطيه ما زاد  
 الدواغ فيه كما في الاستهلاك ويصل يضمنه قيمة جلد ذي  
 غير مدبوغ ولو جعل الفاص للجلد فلو اوجزها او رقا  
 لم يكن للمفصوب منه عليه سبيل لانه تبدل الاسم والمسمى  
 بفعل الفاص صاب وبه يملكه على ما بيننا ثم ان كان الجلد  
 ذكيا وحدث عليه قيمته يوم الغصب وان كان جلد ميتة  
 فلا يتغير عليه هكذا ذكر في انها بدت من غير تفصيل والاخر  
 معزنا الجلا فطاح والاختيار ويبقى ان يكون على اللاد

والتفاح حسا التي تغرق ذكرها في الاستهلاك لانه استهلاكه  
 يلحق ولا ضمانا فالتلاف المبهة وان لم يكن كاد وتغرقه للتلاف  
 ما يقتضيه ذلك وفرض الكلام ثمة ولا ضمانا لانه لا يعلق  
 من ذلك التهمة على من يبيع به اي ولو كان مملوكا  
 لشا على ما يقتضي لان ولانه المباحة ما يقتضي التهمة والتلف  
 انه حرق وذلك قوله تعالى ولا تاتوا بيمين يمينكم ولا تاتوا بيمينكم  
 قاض شافي بجمله ليس لتلاف ضيق بعد الا البطالة حكمه  
 وقد مر عن العناية والتلف عليه قبيل قولنا الشارح  
 لان الخ في حقا في حكمي تقتسه وضمنه فليس محض  
 لمسلم المليم التلاف من عرف لخراب لعن باكما نرف  
 الواحد عرف نفسا على غير قياس فاللا زهره وهو نقل  
 عن العرب قال واذا قيل للمعرف بكسر الميم فهو عرف من  
 الظاهر يربخ هذه اهل الم قال وعبر الكسب يجعل المعود  
 معزنا وقال الجوهري المعازف الملاهي وذلك ان عرف على وزن  
 جعفر وهو من ملاهي له ولذا قيل انه مغرب ونحوه المنها  
 والدرف والظهير والظهير ولو كان قال قال الشيخ الرضي  
 هذا يشعر بان المعرف في معرف الكافر هو من لول الوارصة  
 ان ما قبلها اول بلكم مما بعدها وليس كذلك بل ضمانا  
 معزنا الكافر وجوب الحكم الاتري انه يضمن حرقه وخنزيره  
 ولا يضمنه له الم لا انه يترك وما يدين وليس بخا طب  
 بهر بيع الشريعة ولذا قال في الهداية يضمن بلكم من عرف المسلم  
 للعلم بان الكافر يضمن معزنا اتفاقا ولو كان الكافر  
 وانما يقتل بلكم كما قال صاحب الهداية لعدم الفرق بين  
 كونه له وبين كونه الكافر وعلمت وجه تسمية صاحب الهداية  
 بالمسلم لانه محل الخلاف اه وقد نقل في المدة الاتفاق على

ضمان معرف الكافر كسر قيمته خشباً مخوقاً صاعاً لنهر  
الدهون في الدف يضمن قيمته دفاً يوضع فيه العطن وفي  
البريط يضمن قيمته فحصة تجعل فيها الثريد وتطبخ  
ذلك ذكراً في حنيفة وقال في المائدة في الحنيفة ان  
يضمن قيمته خشباً الوفا وقال الغني ان اللبث  
كانوا يقولون ان معنى قول ابي حنيفة انه يضمن  
قيمته انه لو اشترى ثياباً من سوق الدهن ويضمن  
المخ وضمن القيمة لا المثل للمسلم عن عماله حنيفة  
بارقة ساريفتدين وهو يعطى الرب اذا غلا واشتد  
ومنصف هو العصف الذي طوي وذهب نصفه وغلا  
واشتد كما في المعنى ويصح بيان كل واحد من  
السكر والمنصف في كتاب الاشربة ان الله تعالى وضع  
بيها كلها في المقازف وما بعدها وقال لا يضمن بان لا يضمن  
هذه الاشياء وعلى هذا الخلاف في النرد والشعر لا يضمن  
ان تحمها هذه الاشياء صيحات الورد كما في الحظ والخبرة  
ولا يصح بيعها لانها معدة للمعصية فيسقط نفوذها كما في  
ولا نه قوله بانه ان لم يلقه صلى الله عليه وسلم  
بعثت بكسر الهمزة وسكون اللام في قوله صلى  
الله عليه وسلم من ركب منكم منكم فليس فيه سيرة فان  
يستطع فليطعمه ومن لم يملكه الايمان والسرور  
الا نكاحاً في اليد واليد وقوله ما مروي الامام لا يضمن  
لما من لا يبيع ولا في حنيفة رج انه تلقى ما لا يضمن  
من وجه اخر سوى الدهن فلا يضمن قيمته لاجل الدهن  
كما في تلك الامثلة المضمنة لان الغنم مضاف الى فعل  
فا عمل مختار وجوز البيع وهو بطلان صديقات

على المالة وقد وجد ولا ماله المعروف مكنى بالبدل في  
الامر بقدرتهم عليه وليس بغيره الا في اللسان على  
انه يحصل بدونه الا في المائدة في الحنيفة ان يضمن  
قيمته صالحة لغيره هذا اذا كان له المثل في غير الامام  
او ما يورده ولا فلا ضمان او ما يصيلب فيضمن  
كما في حنيفة صلياً لانه مال متقوم في حقه ويزامر  
ان يضمن وما يدينون قال في المحظ ان حنيفة قال  
محمد مسلم اقلني صلياً متقوماً يضمن قيمته غير  
منقوش بتمثيل وانه كان ثياباً متقوماً ليس يضمن  
قيمته منقوشاً لانه غير حرز بمنزلة ثيابهم يضمن  
وان حرق بساطاً فيه ثياباً رجال فعليه قيمته منقوشاً  
لان التمثيل في المساط غير صحيح لانها لا تطوى قال الهناني  
قلت لمحمد اذا حرق با ما منقوشاً عليه ثياباً متقوماً  
قال في قوله يضمن قيمته غير منقوش بتمثيل فان  
كان صا حقه فطوى رطل ثياباً يضمن قيمته منقوشاً  
بمنزلة منقوش بتمثيل في الحديث ولو هدم بيتاً مصوراً  
بالاصباغ فهو كالمثل في البيت مني عنها في السراج  
ولو استهلكه انا فضمنه عليه ثياباً فعليه قيمته غير  
مصورة وان لم يكن للمثل رطل فليس قيمته مصورة  
كما في خزانة المفتين قال الربيع في امر بالمعروف والنهي  
عن المنكر ضمانه ان يضمن على طنبه انه يقبل منه ولا  
يسعه تركه ولو علم انه به ان ذلك او يضر وهو لا يضر  
علم ذلك او يضره في الحنيفة فضمن فضمنه ولو علم انه يقبل  
علم الغريب والحق ان يضمن على غيره ذلك ضرراً فلا بأس  
به في هوى كره ذلك ولو علم منه ان لا يقبل منه ولا يخاف

منهم ضربا ولا شئ فهو بالخيار والامر افضل من السلوك ام  
وعليه اي على قولها الفتوى ملتبس ودرر زرعيني وغير  
واحدة لهم ولفظ ما في اربع والغني في رواية في رواية  
الفتوة الغيبا في بيان التماس وفي النهاية وذكر له ربه ربه  
في باب العدد والاعداد من ادب القاصي ورواية الصالحين  
رجل انه يهدم البيت على من اعتاد الغسق والنوع الغساد  
حتى قال لا بأس بالهجوم على بيت المفسرين وقيل  
يراق المصير ايضا في ان يستند ويقتفوا بالبر على من  
اعتاد الغسق وذكر ربه ابن عمر رضي الله عنه حرق البيت  
على السقن حين سمع شرا في بيته وقد فهم عمر رضي  
الله عنه في منزهة في حشرها بالدره حتى سقطت خارجا  
فقتل له يا اقرئ المؤمنين درس قسط خارجا ففاز بها  
لاحقة لها وتكلم في قوله لاحقة لها قيل معناها  
انها لما استغلت بالاجل في النسخ فقد سقطت بمسا  
صنعت حرمها والتحق بالامور وليا ان الغيبة بالكر  
البلي خرج على بعض هؤلاء النساء كاشفات الرؤس  
والزروع على شطهم فقتل له كيف تفعل هذا فقال لاحقة  
ابن انما التفت في يما من كاهن حرمات وانما قال ذلك  
استدلالا لاجل ربه عن عمر رضي الله عنه واما طلبة الزارة  
في حصر الحلاصة وطبل الصبا دين والوفاء الذي يباح  
ضربه في العرس وتضمنت على متلفه اتفاقا للاحقة لما حله  
في تخاذله كما سياتي الله تعالى في الحظ وفي التترخاينة  
والطبل الذي يضر بالهسيان يضمن بالانلا في من  
غير خلاف انه لا كرامة الغنية لو قتلها شتمه لمعصيا  
وحجبت عليه قيمتها غير صالحة للفناء ونحوها كلبس بطوح

أي الذي علم كذلك وحامد طهارة ولو لم يخلب حمامات  
الناس الي من لها وديت مغاير وعبد ربه حيث يحب  
شتمها اذ ختمت على واحد منها ما تلاها حال لو لم تات غير صالحة  
لهذا الامور ويضمن قيمة العبد غير محض وفي السراج  
ولو قتل جاريد مفسدة ضمن قيمتها غير مفسدة الا ان يكون  
التمنا يفتصل القيمة فانه يضمنها على ذلك لانه الفناء مفسدة  
فلا يجوز ان يتفق على الفاعل وان كان يفتصل القيمة  
فقد عيب فيعتد به في حق الفاعل حسب قول الحيط ولو كانت  
الحامية حسنة الصوت الا انها لا تغني ويحيط حسنة الصوت  
والحامية اذا كانت تعرف والفاعلة اذا كانت تعرف يعثر  
قيمتها معرفة والحامية اذا كانت تجه من بعيد لا يفتصل بها  
على ذلك والغرس الذي يسبق عليه فهو على النساء يفت  
قيمتها وفي الحامية اذا كانت طائفة يفتل قيمتها غير طائفة  
وكذلك في شيوخه يفتل ويحيط اسحقى ولو انفق  
كسب انطوخا وديك تغاير لا يضمن بهذا الصفة لانه  
محرم غير متعومة ونعم بهذا القول على انه لو قتل ذنبا  
او سدا لا يضمن وان قتل قرا فهو ضامن لان التفرقة  
قيمة لان الفرق يخدم في البيت فصارت الكلب كما يحيط  
السر حسي ولو قتل سنور حمامة لانه ضامن على ضاحك  
السنور لانه في الكفران ولو قتل حمامة والفا والحمالة او  
دعامة فاكلتها قالوا ان كلفتها واخذتها برمية ضمن وان اخذت  
بعذرهم ولا ان لا يضمن كما في الحامية ولو غصب رجل  
ام ولد رجل اخر فباعه في يد الفاعل حسب ما كانت هي  
انما لا يضمن وان ماتت يضمن ما يضمن به العبيد  
لحرمان الفاعل حسب قيمتها حاة في السراج ولندر ربه



فسرعان غضب الصبي لمرآة التي كانت تعكس وجهه  
 فقام على الفور واذا غضب صبياً حراً من أهله لرضفاته  
 في يده فإن أباً حنينه ربح قال لا ضار عليه وإن لم يرض و  
 تمت ولكن عقره سبع فقتله أو يشته جيت فاته فان علي  
 عاقلة الغاف صلب الذرية وجملة هذا القول لا يضمن بالذهب  
 صفيراً كان أكبر لأن هناك الغضب يقتضي التملك  
 والحق لا يصلح فيه التملك بل الحناية إلا في فاذنبت  
 هذا فأتى الصبي بسبب لا يختلف باختلاف الأماكن فاللهان  
 علي عاقلة فأن قتلته رجل في يد الغاف صلب فان للاول  
 ان يتبعوا اليها شأناً فأتى الغاف صلب بالذرية  
 وان اتبعوا القاتل لم يوجع علي الغاف صلب وكل هذا علم الغاف  
 لانه ضامن حناية ولو ان الصبي قتل نفسه أو وضع في بحر  
 أو سقط عليه حائط فأتى فاته الغاف صلب ضامن من وعلم  
 عاقلة الذرية وإن لم يوجع علي عاقلة ضامن لغيره  
 ان تقدم له الغاف صلب بنقصه ولو قتلته رجل على كاذب  
 أو لياؤه فله ان يشأوا قتل القاتل ويزي الغاف صلب  
 وان شأوا اتبعوا الغاف صلب بالذرية علي عاقلة ويرجع عاقلة  
 الغاف صلب على القاتل لانه لا يرجع ولو غصب حراً صغيراً فزرق  
 أو حرق صبياً إلا أمانات حقت انفسه لانه حناية المقتول  
 وان قتل الصبي غصباً فدمته علي عاقلة الغاف صلب ولا يرجع  
 بها علي عاقلة الصبي ولو قتل لوانه علي شيء من نفسه البذر  
 أو لرجل أو ما اشبه ذلك ولو قتل لوانه علي شيء من نفسه البذر  
 منها وهذا كله قول أبي يوسف وقال محمد لا ضمان علي الغاف صلب  
 بحناية الصبي علي نفسه كذا في التحيط ولو ان الصبي قتل

رجلا

رجلا في يد الغاف صلب وزه علي به فضمن عاقلة الصبي و  
 الرجل يضمن لسانه يوجع علي عاقلة الغاف صلب بشي كذا  
 في السرار خذ مرة رجل وابنته الصغيرة أو خذ حب  
 من من رزقها أو ابهرها فانه يضمن حبيباً في بها أو علم  
 من حالها عن أبي يوسف رجل سرق صبياً فزرق موت  
 يده ولم يعلم له موت ولا قتل لا يضمن ولكن يجلس حتي  
 يأتي به أو يعلم بحاله لانه في الحيط بخلاف موت المدبر  
 في يد غاف صلب فانه يضمن قيمته لمولاه تقوم المدبر ويضمن  
 قيمة الغن وقيل يضمنها افا ده المبيد ولا يملك ما دا  
 القضان لانه لا يقبل النفل من ملك أبي مالك والمذبرة  
 كالمذبرد وإن لم يولد وقدم في العتق أنها لا تقوم عندهم  
 أبي حنيفة وقال يضمن الغاف صلب ان ماتت حتى الغن  
 في يده لتصورها بثلث قيمة الغن عندها والاحصاها  
 متقومة بنصف قيمتها فنه وقال خله رزقه وعليه الفتوى  
 ولو كان المفصوب مدبراً وانفق عند الغاف صلب فانه يضمن  
 القيمة لان المدبر يضمن والغصب ولكن لا يصير ملكاً للغاف صلب  
 حتي لو ظهر مدبره علي المولى ويسترد منه القيمة وليب للغاف صلب  
 حصة الاجل القيمة كذا في شرح الطحاوي رجل غصب مدبراً  
 قيمته الغن فزاد قيمته في يده فصارت الغن فغصب  
 منه خزانة من يداها في أوقات فلما ملك ان يضمن لهما  
 ثا قيمته مدغصب اليه ان يضمن الغاف صلب الاول الغاف  
 وغاف صلب الغاف صلب الغن فان ضمن الاول الغاف صلب الاول  
 علي الثاني فالغني وطالب له الا في وقت الا في الاخر فان  
 ظم يوعده علي ملك المولى ويحب عليه رد الا في ملك الغاف صلب  
 الاول ويجيب علي الغاف صلب الاول رد الا في ملك المولى

نظرنا انك اذا صفت الاول وعاد المديري يد الثاني بعن انشاء  
 المولي بالالف قبل استيفاء فان في يده لا يضمن الثاني  
 لانه يرى عن ضمان غصبه حيث اختار المولي تطمين الاول  
 ولم يجدك بعد ذلك منع حتى لو طلب المولي ومنعه ثم مات  
 يضمن لان المنع من المالك غصب مستر ولا اذا قتل  
 الثاني خطأ فلم يملك ان يدع الا الى الاول ويبيع عاقلة  
 الثاني بالحق درهم ولو لم يضمن المولي الاول شيئا حتى قتله  
 الثاني بضمن الاول وهو يبيع بقتل الثاني ولو لم يعلم ترى  
 الثاني وخير الاول فان شاع ضمن الثاني ضما في  
 الغصب وان شاع ضمن عاقلة ضمان الثاني ضما في  
 حل رجل قيد عبد غريق فابق العبد لا يضمن المولى للقتل  
 وفي الخط رجل دخل غلاما الى خرقة يد بالسلطة وقال  
 له اذهب به الى بيتك مع السلطنة فذهب يدرون  
 السلطنة فابق العبد لا يضمن خلافا لمحمد قال السرخسي  
 هذا اذا كان العبد محبونا فان كان عاقلا لا يضمن اتفاقا  
 شره بلا له عن البنزين او حل رجل ربا طرأ به ابي  
 دابة رجل خرقة هبت الدابة لا يضمن المولى شيئا وفتح  
 رجل باب اصطبله اصاب اصطبل رجل خرقة هبت الدابة  
 منه وتلفت لا يضمن الفان خرقة فاق قصص طائره  
 فطار منه الطير الخمس فذهبت هذه المذرة من العبد  
 والدابة المحبولة والارب من الاصطبل والطير في الدابة  
 ولو جأ الى قطار ريل وحل بضمها لا يضمن لانه يقتص  
 ابا وعدم الضمان قوله خلاف لمحمد في الدابة والطير وظاهر  
 ما قدسنا عن السرخسي ان الخلاف في العبد بضمه وظاهر  
 القسستاني والبرهه في الخلاف في الكل والله المودع لو فعل

ما ذكر

ما ذكر ضمن بالاتفاق لا التزامه الحفظ ط في الدار يستحق وفي  
 القسستاني ولو فتح باب اصطبل وقصص طائر فقتل  
 بضمن وعنه انه لو طار وذهب على الفور ضمن ولا فلا  
 وفي الشرح لا يضمن قال في الشرح لو دخل على فضل بان فتح  
 القفص وقال للطير كنش كنش وابتاب اصطبل فقال  
 للمقصص صنى او تها مر مر يضمن اتفاقا وجميعوا  
 انه لو شق الزق والدهن سائل وقطع لحبل حتى سقط  
 القنديل يضمن ابا او سعى رجلا الى سلطان التساع  
 فقال له المثلث قال كعب الاحبار سعى رجلا الى سلطان  
 فقال شرا لك من المثلث يعني الساعى بالخيف الى السلطان  
 بهلك ثلاثة نفسه واخاه وامه له لطيفة سعى  
 وانشى الى خليفة بان فلان ما نفعني ولد صغير وما  
 فقال للخليفة الولد انبته الله والمال انزه الله والساعى  
 درهمه فقال السامعون للخليفة يرحمه الله بمن يوفيه  
 ولما قال انه ابي المودع لا يرضوا لا يمكن دفعه بل ارضع  
 الى السلطان فاذا دهرت له لو امكن دفعه بلا دفعه ورئيه  
 وعنه غرم الثاني وسعى رجل عن يمينه لفسق ولا  
 يمتنع الما يرضيه حتى رآه على ذلك وبعده قال السيد  
 احمد والظاهر هذه المسألة والتي بعدها اضميان فيها  
 اتفاقا لانه انظر وقال السامعون سلطان قد يرضى  
 لا يرضى فقال السامعون سلطان الموصوف انه انك  
 المسمى به وحديثه فغرمه السلطان شيئا وظاهر انه  
 انه كان وجده حقيقته لا يضمن في هذه المذرة قال في  
 النقابة وبسحق ومن سعى ورضى سلطان ولو غير جابر  
 فيضمن ان سعى مطلقا وقفيه القنوب كما في الجوهر وقيل في

الخلف عن الخاتمة لوسعي رجل السلطان ظاهر وقال ان لغفلان  
 مالا لغيره وانه وجدوا لاولاد مباحا وقال عنده مال  
 فلا ان الغائب او انه يريد الغنى باهلي وكان السلطان  
 باخذ المال بهذه الاسباب كان ذلك سميا موجبا للضياع  
 اذا كان كاذبا فيما قال وان كان حيا فافهمنا قال الا انه لا  
 يكون متظلم ولا محسب في ذلك فذلك وان قال انه  
 ضربه يي وظمي وهو كاذب في ذلك كان ضارا منا اه  
 وفي العدة ومن قال عند سلطان انه لغفلان فسرنا جيدا  
 او جارية جميلة والسلطان باخذها فخذ يضمن ولو كان  
 الساعي عيدا يطالب بعد المعق وسو الخير الساعي عند  
 السلطان وعند غيره اذا كان ذلك الغير يحال يقدر  
 على خذلان منه ولا يحسن رفعه صف الساعي وفيها  
 ايضا من اشترى شيئا ففعل انك اشتريت بنيت غا  
 فسي المشتري بالبايع عند ظالم فاخبره ان قال صدق  
 لا يضمن وان قال له باي يضمن وفي فتاوي قاضي طهري  
 الدين الساعي اذا سفي يغير ذنب اصلا يضمن الا الخنا  
 مما يتجنى المتأخر من غير التي خذ على الساعي وفي كعبد  
 الرحمن وغيرهما وجعلناه بمنزلة تلودع اذا دل سارقا على  
 البو دينة وذكر صدر الاسلام البرزوي في اصول العقبة  
 في فصل النزاع السبب وهذا لفظ وهو ما اذا سفي انسان الي  
 سلطان في حق خذ يحميه السلطان مالا وروى عن  
 بعض علماءنا انهم كانوا يشقون ان الساعي يضمن ويضمنهم  
 وفي بين سلطان وسلطانه فمات ان كان السلطان  
 معروفا بالثبوت وتقوم من سفي به اليه يضمن وان لم يكن  
 معروفا بذلك لا يضمن قال ونحن لا نفتي به فان هذا خلاف

اصوله

اصولا احكاما فان السعي سبب محض لا هلاك امار فان  
 السلطان يؤمر اختيار الا طبعا ولين لوليك القاضي تضمن  
 الساعي له ذلك لان الموضع موضع الاجتهاد ونحن نعلم ان  
 القاضي اذا في القاضي فليست وفي خلاصة الفتاوى وفي  
 نسخة الامام قسطنطين السلام في اليست من البسوط في كتاب  
 اللقط من سعي السلطان حفي غزبه لا يظلم من وجوه  
 ثلاثة احدها ان كانت السعاية تحقق بخلافه كان يؤذيه  
 ولا يحسن دفع ذلك الا لرفعه في السلطان او كان فاستغنا  
 لا يمتنع عن الغسق بالامر بالمعروف ونهض هذا لا يضمن  
 الساعي ان كان يقول ان فلانا وجدته في ظهره لانه كاذب  
 ضمن الا اذا كان السلطان عا د لا لا يفر من مثل هذه السعاية  
 او قد يفر وقد لا يفر لا يضمن الساعي ان كان اذ وقع في  
 قلبه ان فلانا يحيى الامر لانه او جارية فرغه الى السلطان  
 ففره السلطان فظهر من يد عند محو لفظة السعاية في زماننا  
 محمد يضمن قال والفتوى على قول محو لفظة السعاية في زماننا  
 قال والقاضي ابو علي السغدني والحاكم عبد الرحمن افتمنا جواب  
 الظمان على الساعي اه ولو غزبه السلطان البتة بمثل هذه  
 السعاية ضمن الساعي بما اخذ منه عند يضمن الساعي لو سفي  
 بغير حق عند محمد بن محمد بن جلاله اي الساعي قال في الاستنباط  
 وهو قول المتأخرين لفظة السعاية اه وقد استخرج شيخنا  
 الدين قاري الهداية بما اذا كان عادة الظالم من رفع اليه  
 وتعامون عنده فيه ان باخذ منه مالا مضار يضمن الساعي  
 في هذه الصورة ما اخذه الظالم هذا هو الفتوى به وروى في السير  
 ان تكون السعاية بغير حق من كل وجه وعليه الفتوى وقال  
 في الخاتمة بانه لا يكون محسبا ولا مقظما كما في حاشية ابن الص

على الاشباه وبه ينبغي وقال خير الدين ما اوفى الله الصواب  
لما تشاهد من عدم التخلّف عن اخذ المال لا يستقيم هذا الزنا  
المعيب الحال اه قلت وفي رواية اخرى عجب وسئل بهما  
نصفه نظرا من البسيط شفع  
يا ايها العالم الرضى سر قد ما قالوا سيعين الساعى الشك الجالح  
يسعى يتخفف الى ظلمته فيا خذ المال قوم رونه بالرحمة  
فاجاب  
افنى بتقصينه خذوا فلهنا لما اورد وجهه اضم من الوضوح  
لان تثنى من العدا حسنة عماله بكه في اسوق السرح  
كانت هدى في اقطار اجفيا وفيه من البغ الاصار والاسرج  
قد قال المصنف الذين منتهى بالذوق لكن حنى الختم بالغرج  
والجاء بسير الام لا يفتحا ولعله معنى الجالح قال في القاموس  
المجاجة المككة والمجاهرة ما لا مروءة لك شفعة فالمدح والكارية  
واما الحكمة المحرك فتوغل الشرح من جانب الرشد والرحمة  
بالتحريك الخيل ولا بل تجلب السبع اه ورتب فيه التحريم  
عن بعض المعنى واراد مطلق الخيل والابل والبالا استمانية  
وفيه ايضا وضع بالتخلف بها من الصبح والفرج والبرج الشدة  
والشدة والترح بالتفخاينة الهم والسهو ط اه لدا في حاشية  
السيد حمدرج قال في الملح وذو الامام عمر الحلواني ان كان  
السلطان موزنا بالظلم فصا دوسب سعاية فبهلي  
الساقى الرصان وان لم يكن موزنا بالظلم فلا ضمان عليه  
قلت لاحاجة الى هذا التقييد في هذا الزمان والفتوى اليوم بوجوب  
الضمان على الساعي مطلقا كما حكى عنه وان كان المذنب  
في الزانية عن ايقاف الساعي ضمانا لا يضمن عليه في الدنيا  
وانما الزور عليه في العقب اه وعز الساعي في ما افنى به

خير الدين وقد جواز السيد ابو شجاع قتله فانه من سعي  
الارض بالنفسا وروى بقاء فانه من سعي بغيره وجوز  
القتل لادول على النفس في قطاع الطريق والاعوية من عاين  
الله ورسوله قاله في الزانية ومثله في ستمل الاحكام ومحققا في  
وفي القسنية رقا لشيخ الائمة البخاري اخبر اظلمة ان لفلان  
جسنة ومطهرة فاخذوها منه فله ان يرجع بها على الخبر  
وكذا اذا علم بالظلم لكن صرف الساعي لا اخذ يقين وقال  
رافى البرهان صاحب الحيط قال النعم لفلان زرس حميد  
فاخذ منه موضوعا من وقال رقا لاولا ستمل جارية  
بغنية النحاس ومضى على ذلك زمان خبر جرح النحاس  
واخذ من المستدي فلائنة فادبر غاسته فلم تمشي ان يمشي  
بما اخذ منه على الخبر قال في القسنية وهذه وقعة زوان  
في ديار فافان الظلمة باخذون الدامنان من جميع اسلحة  
لئن خبرهم بسبع او عشر اخذوا لانهم اوعى ثمة منه يظنون  
ولم يظنوا ان يخرجهم عليه اه ولو كان الساعي عند خاومه  
ولو ما ذونا طوبى العبد بها ان مدعتته وديها  
لوصول الى ما في يده فانه ما عولاه او مال النوا كان  
مديونا ليدركه ولو سعى رجل في سلطان في زجر  
فاخذ منه ما لا يملك الساعي فلما كفى به المظالم ان ياخذ  
قد كلف له من تركته اي من ثروة الساعي هو يبيع جرم  
الذمتا وكذا قال في الملح وكما يري تضمن الساعي وذو الامام  
الفاخر على السخفي وغيره من من يحسن ان على الساعي  
ضمان فاقطاع سعايته وجبلوه بمنزلة المذنب اذ بالسارق  
على سرقة له دبعة هيبات لا موال السالكين ولو شق  
الدلال المتاع كذا لانه السطة لانية والا حيرة لا يتقاسم



فيه فاحذ منه بذلك القدر يصعب الدلالة اذا علم بتمام قيمته  
 اه و سياتي عن الوهابية ونقل عن المصنف في الموضع  
 الهادية عازيا الى متنفقات الفتاوى للقاضي طه بن عبد  
 الله تواتري جليل خيرية وقدمه الى السلطان وطلب  
 منه ان يقر به حتى تفرج مرقه او مرتين وحسب تخاف  
 المحبس من التعذيب وصعد السطح لينقلب ثم مات  
 المنكوع عليه بسيفهم من رطله صخرة وقد كانت تحفته  
 غرامه في هذه الحادثة فظهرت الكفة على يد غيره عن  
 التي اذنت له ان كان للورثان وطالب الساعي بالفرقة  
 التي اذنت له السلطان وياخذ صاحب الكفة بدنة ابراهيم  
 وعمل الشغل الجمي بان المشكو عليه كان مضطرا الى البر  
 ملحا اليه والشيخ لم يمتنع وقد ظهر ظلمه حيث نعت انه  
 سرقة عنده غير كما هو في عبارات الهاء التي نقلها في كتاب  
 متسببا متعبا في بعض الدرة وهل تتجملها العاقلة الظاهر  
 نعم اه لا يغير ان كان دية المشكو عليه لو مات با ضرب  
 الشكر بل صارت الشكر طارة لفتة تركت لا يذات افض  
 العرب الى هلاله فاه طبع بكن نسبها في موضع وفي باب  
 السيرة نقل في بعض النسخ عن كذا عند كذا في غير  
 حق واتي بقايد فكتب المشكو فكمسسه وظهره صنف  
 الشكر يشد كماله وجماله فيه فتامل في الدرة لنته ولو  
 كنت غاملا ساهي هله با مرسل طان ودفعه عن طاعة  
 اخوان واخذوا منه درهم فالظلمة على كل من التلافة  
 في الدنيا والادب ولو لم يتركها با خذمان لغير الاضمان  
 على الاخذ ولو في موضع لم يصح لامر اه امره شخص  
 عند غيره بالابا فاقال شخص له اي لعبد غيره افتر

يداه

تسلك ففعل ذلك بان اتقى وقتل نفسه وجعل عليه  
 اي على الامم فتمت اي نية العبد لما مورس به لانه هلك  
 مستملا له ولو قال جليله اي لعبد غيره فاقال قال فان  
 العبد متسلا لا امر لا يضمن الامم في قوله بيت ما له مره  
 بالانلاف ما له لانه لا يضمن ان لا مواسب امره بالانلاف  
 والقتل صار عاصيا لانه لا امر يستعمله في ذلك التعذر  
 واما ما مره للعبد بالانلاف اي بالانلاف ما له لانه لا يضمن  
 المحم غاصا لانه لا مال له ولا يضمن الامم غاصا للعبد  
 وهو في العبد المضمون قائم في يتيقن والاضمان لا يمتثل  
 في نفسه وانما حصل التعلق للمال بفعل العبد واما ما تلا  
 ما ان رجل خبير بمولاه لم يجمع على مره وعلموه بان الامر  
 صار متعلقا للمنفق وصار غاصا كذا في كتابه لانه لا يضمن  
 جامع الفصولين واعلم ان الامر بالانلاف لاضمان عليه  
 بسبب الامر في جميع صحت الا انه لا ولاية له عليه اهلا  
 فلو كان عليه ولاية لانه من ذرية من ذرية استمارها  
 اجني من احداهما فامر جاريته بالانلاف ففعلها  
 فلا شبهة في ضمان الامم في ذلك لان تسليمها في نفسه  
 هو وان شاع صمد الامم في نفسه بدفعها لغيره يبرأ منه  
 فاما في الخبر الراسي في خمسة من اسباب الفيل مره با خذمان  
 الفهر صنف لا خذ لا ان لا امر يطع وفي كل موضع سر  
 بعلم الامر لا يضمن الامر في شخص يتور لا زها ان احده  
 اذا كان الامر لا يضمن الامر في السلطان ان كان له امره  
 انه لو يقتل امره بما فيه خلاف غير السلطان فيلزم  
 الضمان على السلطان لا على ما مورف له السعد وذا يبرها  
 ما اشار اليه بقوله او كان الاثران كما لو مر لانه ابنه الباق يوفد

يا رايتي رضعتي يوم رجوانا لا يوقد مثلها والاحتلاص بها على  
 الملك وكانت ارضها رقيه بحيث يصل اليها شر النار  
 غالبا والا فلاضات على المالك لم فصل ذلك في جامع  
 الغصولين فكان يغسل ابنه يا مريم في الابن لها وقد حثت بحثي  
 وتعذت الى ارضها رقيه تلقت نسبا ضمن الاب لان  
 الامر صفي فانتقل العمل اليه كالولد بالشره الاب بخلاف ما لو  
 استاجرها بالسرط حلا وعلي في رعية الطريق ففعل  
 وتلقى به انسان فان الضمان على النجار لعدم صحة  
 الامر في شرح تنوير الازهار قال السور جد وظهر  
 هذا التصور انه ليس الا كل من من الاب للمالك حتي  
 لو امره بالطلاق والقتل نفس يكون منها علم الا ان  
 لغسب الا امره بالثأر ما انشا رليه بقوله او كانت الامور  
 للمامون فيمن السور بالامر ورليه ما انشا رليه بقوله  
 او كانت الامور صبيا قال في العاوية لوقال لصبي محجور  
 اصعد هذا الشجرة فانقض في غمارها فصعد ونزها  
 محجب دينه على عاقلة الامر ولو صبيا بالطلاق في مال الغير  
 فانقض ضمن الصبي ويرجع به على الامر وكذا لو امره بغير  
 شيء وكسر خطب بكذا ان ولية ولو لم يقبل صمد بيل قال  
 اصعدوها وانقض لغسبك وهو فستقط ومات  
 فالحنان رهول ضمان وقيل الاضمان كما في جامع الغصولين  
 وفي الحاشية حيا له امر صبيا بغير رقيه فالدينه على عاقلة  
 الظني ثم يرجعون على عاقلة الامر ولو امر صبيا  
 ايضا فلا رجوع ولو عدا ما ذونا لا يضمن الامور على ضمان  
 وضام بها ما لم يجره بطل او كان المورور عدل من رجل  
 بالطلاق ما لم يجره بطل او كان المورور عدل من رجل

امره بالطلاق او بقتل نفسه وسما دسما ما ذوا امره بغير  
 في حياطة النبر غرم امره رجوع على امره في جامع الغصولين  
 لوقال حنفي فانه يرجع على امره ان يقول لا يرجع على امره  
 حنفي وفي عمدة الفتاوى قار رجلا خرا نقب في ما في هذا الحياطة  
 فنقبت ولحقا لغيره يضمن ويرجع وكذا نقب في حنفي  
 حانطي ودارية ولم يمس سكتان فلا يرجع ه وفي حياطة  
 قال له حنفي في حياطة بيا وبم يقبل في حياطة بيا ويرجع  
 عليه بالضمان فان كان سكتا فيها واستا حياطة بيا ويرجع  
 بالضمان عليه هاشاه **ف** روي في الامر لا يفرق  
 وما يتصل به الحياطة من العوان ما يجوز في الاخذ فيه  
 نظريا باعتبار النظر ه ولا يجب على عا بالضمان واما يجب  
 على الاخذ لكن باعتبار السعي يجب على الحياطة في قتل امر  
 في ذلك عند الفتوى وقال القاضي اما في قتل امر فان  
 الفتوى ان الاخذ من على حال ثم هو يرجع بغيره  
 على الامر ان دفع الما خوز الي امره رجوع وان هلك عند  
 او استهلكه لا يرجع وان انقته في حياطة الامر بامره في غير  
 المامور لا لانفاق من على نفسه في حياطة الامر بامره بعضهم  
 يدعي حياطة رجوع وهو لا يصح ولا في حياطة في مسالة الحياطة  
 والحنان انه لا يجب الضمان على عا في كذا في العاوية الحياطة  
 اذا ركب العوان بدين صاحب المذمة ولم يصر يستحق و  
 ان ركب اذا ركب العوان بدين المذمة حنفي اخر لما  
 واخذ من بدين رهنا بالمال الذي صوب به لاهل ولله وضام  
 ارضه في الحياطة والنسب يضمنان بدينه لانه لم يوجد  
 منها ما هو لا عمل كما في الحياطة اذا لم يجره بطل ان يذبح هذه  
 النساء وكانت كذا في الشاة لغير الامر ولم يعلم وهل

يرجع على امر ان علم ان الشاة لغير الامر حتى علم ان الامر  
لم يهوا اليه ان حق الرجوع وان لم يعلم حق فحق صفة الامر  
يرجع الى الذي خيره رجل من رجلا بذكر مشاة مملوكة ثم ان  
الامر يا عما قيل ان يذبحها الامر فذبحها الامر ضمن فبينما  
المشتري سخر علم بذلك ولم يعلم وليس له ان يرجع عليه  
الامر يعني علم ولم يعلم لان الامر لم يغير في ذلك كما في الظاهر  
وفي فتاوى الجليلي سئل بوبل عن رجل باع بدلة الى شرط  
نهر لم يفسد بها وهناك رجل واقف فقال الذي باع البدلة للرجل  
الموقف ادخل هذه البدلة النهر فادخلها وغرفت البدلة وماتت  
ان كان الحال يدخل الناس فيه وراهم لنفسه والسوق  
لا ضمان على حد لان الساس ان تغفل ذلك بيمينه  
ويبدغيه فان لم يكن الحال يدخل الناس وراهم فانه  
الامر لم يفسد لان الساس وان شأضن الامر  
هكذا ذكره فينا وفيه نظر وينبغي انه لا يجب الضمان على الامر  
وهو الساس فان ضمن الساس لا يرجع الساس  
على امر وان ضمن الامر ان كان الامر لم يعلم ان الامر  
سأس الدابة حتى طن صفة الامر رجوع على الساس  
كذا في الخط وذكروا غضب العدة من قال بغيره حرف بغير  
فلاذنه فالضمان على الذي حرف لا على امر ولو قال رجل  
لا خرف في فوقي هذا والفة في الما ففعل لا ضمن لا ذنه فعل  
بامر له لانه يا في كافي في حلاله المقتضى امره قالت رجل الق  
بزاب البيت خاف رجلا في كافي في حلاله المقتضى امره  
فقال اني وضعت لذي ذهاب فالضمان على امر الرجل امور  
الذي في القربان في خطير المقتضى استعمل رجل عبد  
الغير لنفسه باذنه رسالة المستعمل في حاجته وذهب

عقب امره بالامهلة بخلاف ما لو اتصل بامر ذهابه فلا  
ضمان كما في النسخة وان وصلية لم يعلم المستعمل انه ان  
القبيل رسول غنى وقال ذلك العبد الذي ستمه لذي  
ان حضمن المستعمل فبينه ان هناك العبد وقد فرق من  
عن القائمة انه لو بعث غلاما صغيرا في حاكمه بغير اذنه  
احد فراء الغلام غلاما بالعمى فانتهى اليهم وارتقى سطحه  
بيت فوق فارتفعت الضمن الذي يمتد في حاجته لانه صاغ  
فلا ضمان على امره وفيها اي العا دية جاز على رجل اخر  
وقال لاني لم احال اليه ان حرف استعملها في عمل فاستعمله  
في عمل ذلك الحاي غنظهم بعد موقة انه انما في عمد ضمه  
المستعمله علم بكونه عبدا ولم يعلم جهلا ان استعمله في عمل  
نفسه ولو كان استعمله لغيره اي في عمل غير لاضمان  
على المستعمل لانه لا يصح المستعمل لاي بالاستعمال  
في عمل الغير عاصيا ولو كان ذلك الغير نفس الغلام بقوله  
تقديره في النسخة وانما تضمنت لتلك انت فسقط العبد  
بعد رقبته لم يضمن الا على لانه يستعمله في حاجته نفسه  
بل في حاجته النماطه وذلك بخلاف ما لو قال رجل عبد  
الغير حرف النسخة وانما تضمنت لتلك انت وانا ضمن  
الامر فيمنه كذا في العبد اذا في امره وسقط ميتا لانه  
استعمله كله في نفسه قال في النسخة اي امتي به فاضي خان  
قال السيد خذ وفيه نظر قلت ووجهه انه يضمن  
نفسه في حاجته العبد ولما يقال يقول انه قوله لتلك انت  
ترغب له في فاء في الا لنفسه انا هو حاجته لانه من العبد  
من الترة الساتنة وفي النسخة غلام حمل وزنا يستعمله في بيت  
مولاه باذنه فدفع اليه رجل كرهه ليجعل ما من في بيت غيره

منه  
رجلة

اذن الوبي فذلك العبد في الطريق قال صا حب المحبط موقه فنهض  
 نفس في حقيقته فقال في الآية الثانية يفهم كقيمة العبد لان  
 فله صا نا سحا الفقه الوبي فيصير غاصبا كل العبد اها  
 غلام حال في فصيله فقال افسدني ففقدته الفصا د  
 ففصل اموتنا دا فغيره الى لو ففقدته ففصل غيرة ومنا د ووات  
 من ذلك فانه مضمون ما لا ينفك فاما العبد المضمون من ذلك  
 الفصا د فانه مضمون ما لا ينفك فاما العبد المضمون من ذلك  
 الفصا د فانه مضمون ما لا ينفك فاما العبد المضمون من ذلك  
 ما واذ لا ذلك ليس من التجارة ولذلك لم يكن في الصبي اذا  
 حال الى فصا د وقال له افسدني ففقدته فاما الصبي من ذلك  
 بحسب دينه على عاقلة الفصا د عا دية فصا د غصب  
محل عبد الغير ومعه مال الغير صا ر الفاصب كالعبد  
 غا صا للمال اي حتى لو ابق العبد بعض الفاصب للمال  
 وفي حقه العبد كمال في العا دية بل قال بعض غا صب العبد  
 ثانيا به التي عليه قال الفصا د تبعا لضمائنه عينية وكل من  
 ضا نه ثوبه تبعا لضمائنه عينية بخلاف ما لو غصب المر  
 وعلمه فاصب فانه لا ينع حب على الفاصب ضا نه ولا ضمان  
 ثانيا به لما انه تحت يده عا دية وفيها الوهابانية ولو غصب  
 رجل عبد محترفا علما لضمائنه عا دية متعديا من حدادته  
 وبخا رة وحما نة وغيرها ثم تب العبد للمضمون المرفا ت جمع  
 جمع فيه فاصب الما سلة وسكونه الذي يد الفاصب نقصها  
 ولا الوبي في العبد المضمون في يده صا العا دية وغصب  
 حار بية فنية فنتا ح المضمون في يده الفاصب بخا رة على  
 المضمون من فانه يهيمه المتعصا ن هكذا انكره  
 هذه المسألة بل اذا كانت فاهو فاكسر يدها عند

الفا صب

انما صب وكذا الفلام اذا غصبه شابا لغوت قوة الشباب  
 والبلية الشا ملة لكل فلو ت وصفي مقصود منه بيزيد  
 في فالبية كالنور اذا عقر وصغر عند الفاصب افاده عا دية  
 وفي المحبط هذا اذا كان التفعا ن يسب الفان كان فاحشا  
 خير الى ذلك بين الاخذ والترك وعلمية الشا ملة في بخا رة  
 ما لو غصب صبيا فشب عنده او بنت شمر وجهه عنده  
 فصا ر محليا اخذه صا حبه ولا يضمن شيا رجل غصب  
 عا د احس الصوت فتغير صوته عند الفاصب كان الانتصا  
 ولو كان العبد مضمنا ففسد ذلك عند الفاصب لا يضمن  
 الفاصب كالفانانية ولو علم الدال فبحة سلعة فتعدي  
 ذلك الدال كسلطانة ولو احدث من امرائه ان يعصر عا د  
 يعني يلو حار جلا سلعة بيسمها فارد لا يضمن شيا فطلب  
 الدال وقال قوم هذه السلعة كرسا ووي في السوف  
 قال الدال قد ثبتت في نفسه ان فبحة عا دية فعا ر الصا ح  
 السلعة ارضا الامير ما هذه الا فبحة خسة فا غتر رجل  
 وبا عها ثم اخرج الى السوق وحد التجا رير يدها ما لغتر  
 وما راد عليها كان فاصا حب السلعة اير في الدال الى الفاصب  
 ويضمنه الخمسة الباقية ورضع على ذلك طر سوي فغيره  
 منه تقويم شمره في التسمية اعمالك بيت المال ومات لا ينام  
 والا وفاق الحار بة لا ورا ورا ب كاصولعتا في بيلادنا ويظهر  
 بعد ذلك انه انقص من قيمته العا دية بغير فاحش  
 لا يضمن في منله ان فانه يضمنونه وقوا ه لعلامة عا دية  
 ومتلف حديق ورو في ان احدث شيئا لا يمتنع صا حها  
 الانتقاه المقصود انهما مع كهر في باب واحد ورو في  
 خفي وكعب والاصا ب وهما من خرج على ذلك انا و احد



جز الكتاب أو أربيه إذا كان الكاتب غير موجود أو  
 المالك البقية أو الكفاية المتعلقان أو ما لم يشترط القيمة  
 تسليم الباقي لا بدفعها أحدها بغيرها أصلا أو جساما أو غيرها  
 منه أي من الأشياء التي هي حرة ودينه يحفظه بجموعها أو كمالها  
 فأنه قال أن القيمة الزوج يكون واحد ويكون اثنين  
 وقال أبو عبيدة وإن كان كذلك وفي الألفه ان لا يكون  
 أن يكون الزوج اثنين والزوج عند المرفوع وهذا هو المذهب  
 وقال ابن الأنباري العامة تخط فتظهر أن الزوج اثنان وليس  
 ذلك من كلام العرب انكافوا يتكلمون ما زوج موحدا مثل  
 قمع زوجه حمام وإنما يقولون زوجا حمام وزوجات  
 من خفاف ولا يقولون للملح حمدا من الطير وزوج بل للمكر خرد  
 ولا تأتي فردة وقال السجستاني لا يقال للأنثى زوجا لأن  
 الطير لا من غيره فإن ذلك من كلام العامة وكل أنثى زوجان  
 لأن في خبر شرح نظر للنسب على النسب في الحديث  
 إلى يحيى لا يضمن في ما أم لا فأحد في خبرنا لا السلة  
 التي تلفها وليس للمختلف عليه أن يسلم البقية وفي ما جيز  
 ولو كسرا حاشا صرح فيها ولم يضمن السرج قال وعلى عسيف  
 منفر من زوجه واحد تجلس بفضه عن بعضه بلا ضرر  
 مثل أحنا السرج ودفعه فأنه يضمن ما جف منه من ذلك  
 ولا يضمن غيره وكذلك في الزهر في ما لم يزل به هو محتسبا  
 كما لو سرق حاتم زيتها فأنه لا يضمن الكلافة وقوله التبريد  
 وإذا أنشأنا في شرحه على ما ينفذ ما يغفلك استعان  
 ليس يضمن في خبرنا أن أحدا من ذلك أو من غير ذلك  
 وأنه يضمن العول بضمين لها على ما سمي في سندك وفي  
 وما لا يبره عسافا أنشأنا في شرحه على ما يتفرع شهود القيمة

ونواستمر تلك السيف المكسور لا خزان عليه حديد مثله كما  
 في خزانة المفتين وان حلق جعد غلام فنبئت ولكن سر  
 نبئت كما كان لا يضمن نشأ كما في محيط السرخسي وبنو غلب  
 حينئذ قالوا لا يزداد في قمته كما كان للمالك ان يأخذ ولا يشي  
 للفاصب ولذا لو غصب ارضا فيها زرع وتخل فسقاها وكان  
 صلح ولذا لو غصب ارضا فيها زرع وتخل فسقاها وكان  
 بخلا فابره ونفعه فقام عليه فهو له ولا شيء للمفاصب فيها  
 انفق ولو حصلا زرع وجذ نخرة واستهلك كان ضامنا  
 لذلك كج في التمتع خاتمة فاعلا عن الخريد ولو غصب  
 فجعله زرع فلا سبيل للمفوض منه عليه ولو غصب  
 بخلا فاستغنى حذو ما كان لها جهات ياخذ تلك الخبز  
 لان الاسم لم يزل وانما تفرقت اجزاءه فصار كالنور  
 اذا قطعه كما في كسر حجر غصب من اخره صفا فتنقطه  
 هو رايه ففصا صاحب المصطفى بالخيار ان ينال اعطاه  
 نزل ذلك فيه وان شأ منه قيمته غير منقط وهذا  
 قول محمد بن جهم وروي المعلي عن ابى يوسف راجع انه يأخذ  
 بغير شيء كرجل يغصب غلما وعلمه الكتابة او غصب  
 من اخره غلما ونسب عليها ذكر شيخ الاسلام انه لا ينقطع  
 حق المالك وذكروا القاضى لا ما معلق لسفدي راجع فيه  
 اختلاف المالك في المصطفى انه لا ينقطع ولو غصبه  
 خلسة وادرجها في ثياب غيره فبقرات المالك بملك الغار  
 ولا ريب الدار كما في القسمة ولو غصب لونها وادخله في القسمة  
 او بوسما وخاط به بطن فغصبه او عديك يقطع حق  
 المالك كما في الجوز ينفح حايها في أرض فغصب من  
 تراب هذه الارض قال الغيبة ابو بكر بن النجاشي انما يصاحب

الارض لا سبيل لها في عليه لانه لو لم ينقطع الحائط نصير  
 ترابا كما كان وهكذا قال ابو القلبي خاتمة رجل سر عصى  
 رجل ضمن النقصان ولو كان السبيل فاحت لا ينقطع حق  
 المالك وان ازيدت قيمته بالسكر كما في القسمة وحديث دار  
 انسانا كحرق الفلح فيها ملحا فصار بخلا فهو له وان لم ينقل  
 الدين عن مكانه وان غصب عصب ارضا رعدك خزانة  
 ان يضمنه منله وفيه ان كان في ضمن حصة ولو اراد  
 ان ياخذ الخبز ولا يضمنه هل له ذلك اختلف الشافعي فيه  
 قال شمس الاجمية المعلوم في الصحيح انه ليس له ذلك كما  
 في المحيط ولو غصب لسانا فصار بغيره وعنها زرعها  
 ان ترشا ضمنه منله وان شأ اخذ ولا شيء له من النقصان  
 وهكذا في جميع المثلثات كما في التهذيب ولو اخذت زرع من  
 صديق غيره وكان الكوز له فان قال رب اصبحت انا مورت  
 بذلك فهو رب الطيب ولو غصب ثوبا ولبنه او جعله  
 انة فان كان له قيمة فهو مثل الخبطة اذا طعنها وان لم يكن  
 له قيمة فهو له ولا شيء عليه من الضمان وفي كل موضع ينقطع  
 حق المالك فالمقصوف منه حق بذلك من سائر الزرع  
 حتى يستوفي حقه فان ضاع ذلك ضاع من مال الفاعل  
 فلا يكون هذا بمنزلة ارضه هل ذكر في المستوفى في القدر  
 ان المفصوف منه اسبوق الزرع في الثمن ولا يكون اخضر  
 بشي من ذلك كما في المحيط راجع غصب غلما في قيمة  
 حصة فيه فخصاه فتركه فصار بغيره وفي الغار رجع خبر  
 صا حبه في تضمينه حصة فيه يوم خصاه وروى اليه  
 الغلام وفي اخذ الغلام ولا شيء له ولا عليه كما في الخاتمة  
 وان احرق له من نسيان يضمن قيمة الخبز ان كان ابر

أقل قيمة منه في السبيل إذا كان خارجا فغلبه الغيبة وإذا كان  
 الخارج الكثر فغلبه مثله وعليه في الحل الغيبة رجل غصب لراسا  
 فداسه نجبا عليه الغيبة المحل وهو غضب الزرع إذا حصد  
 وعليه البركة في الوجيز ولو كان رجلا غصبوا من رجلا غصب  
 الحنطة فغلبه ذلك فغلب حنطة في البركة من رجلا غصب  
 قوم رجل كغلبه فغلبه فغلبه فغلبه فغلبه فغلبه فغلبه  
 لم يغلبه شيئا في الثانية وعجا في يوفى رجل غصب بفضله  
 وأتلفها فغلبه مثله وهذا الخرق في قوله الأول الغيبة  
 كما في الخطب أرق زيت مسك وسمنه وقد وضعت فيه  
 فارة يصفى فحمته والفرد للمعلم والبارز للمعلم للمعلم  
 اتلمه مع يصفى فحمته عند السرقين الثمانية لم  
 في أرضه فالتفت انسان يصفى فحمته كما في الوجيز ولو  
 دخل داره بغير ذنبه وليس في الدار أحد لم يلق فاقصا  
 للمدار عند في حنيفة رجلا في يوفى رجلا وذا الوسيلة  
 كذا في السراج يصفى فحمته وجوزة لنبه فوجد داخلها  
 فاستفاد فادها عليه لانه ظهر ربه ما استهلك ما لا  
 في المحيط ولو كسر رجلا رجلا وتبين انه لا سبيته قالوا  
 رضاضا وقيل السرقة لا يوجب فلا ضمان له على السرقة  
 لانه ظهر فيه الغش والخيانة فلا يوجب الطعنا ويوجب  
 افسا قالوا حصى من رجلا وشرع في دابة من موشه  
 او حصى من انسان او حصى من موشه فنفق فالتفت  
 بنظره ان ملكه اعادة الى صاحبه يوفى الناقض بالاعادة  
 وان لم يملك اعادة الى صاحبه فغلبه فحمته صحت  
 موشه وسلم المنقوض له كما في محيط الحصى وان  
 حل شرك نفل غيره فاقصاه المنقوضت النفاك التي يستعملها

لعمامة فلا شيء عليه لانه لا مؤنة في اعادة شركها وان كانت  
 السراية عربية فان كان لا ينفق سكرها ولا يدخلها عيب لم يوجب  
 يصفى النقصان كذا في الذخيرة ولو حل سلسلة ذهب  
 كان عليه فحمته من الغشمة ونذا الرجل اذا اشتد اسناده عبده  
 بذهب فربما حل حل سلك كالك ونش في قال ينظر  
 الى قيمته سكره والى قيمته غير سكره فعليه فضلهما بينهما  
 كما في الثانية افسا الخطا ط الشوب فاخذ صاحبه الشوب  
 ونسبه عالما بالفساد ليس له التضييع كذا في الوجيز  
 اذا رقبه التراب من رجلا غير له ثم تركه للتقرب قيمة في ذلك  
 الموضع ان التفتض لرض برقمه ضمن التفتض وان لم  
 تنفق فلا شيء عليه ولا يوفى بالنسب وان قال به  
 بعض العلما وان كان للتراب قيمة في ذلك الموضع ضمن  
 فحمته ضمن التفتض في الارض ولا وقت حفر حنيفة فاحرق  
 غيرها ان اضربك ما رضى غيره التفتض لا وقت حفر  
 ينشر لانه لو لم يضر فيك لاشئ عليه كذا في الذخيرة الصبر في  
 اذا التفتض له رطل فان كان صاحب الفتحا لا صاحب الدرع كان  
 فلا ضمانا عليه والحنثا للفتوى ان صاحب الدرع كان  
 امره بالغ فلا ضمانا عليه اجم ولا يضمن كما في السراج  
 اذا طبع خر غير يغير موه ضمن ولو جعل صاحب الدرع  
 في القدر ووضع القدر على الكانون ووضع تحتها الحنطة  
 في خر او قدالتا فطبخ لا يضمن سكرها ومن هذا  
 الحسن حسن من نكح حنثها هذه السراية الثانية اذا  
 طعن حنطة غيره بغير موه ضمن ولو كان صاحب الحنطة  
 جعل الحنطة في الزورف ووطع عليه كذا في خر وساق  
 الحمار فطحن لا يضمن المسألة الثالثة اذا رفق غيره





فان دفع المليون يستحق المطلوب صاير المطلوب وكيل  
 الطالب فكان المليون في مال المطلوب بعد ذلك لا يلزم  
 في يد الطالب كما في الثانية قال ابو يوسف رجل حرف طيلسانا  
 ثمر فاه قال اقومه صحيا واقومه من فو او ضمه ففضل  
 ما بينهما رجل حرف في تلك فظفها رجل ثمر فاه قال  
 اقومه محفورة وغير محفورة فاضمه ففضل ما بينهما وان  
 طرح فيها طيلسانا جبر على ان يخرج وان خرج لا يستحقها  
 لا يخرج الا فلسا علمت طرهما شي وان خرج لا يستحقها  
 لانها ببر عطي ففضل ما بينهما كما في تحصيل السهم  
 رجل حرف صكك ضحك رجل ودفتر حسابه تكلوا فيما يحب  
 عليه واحكم ما قيل فيه انه يضمن قيمة الصك ملتوقا  
 في الثانية اخرج شيخا لرجل صفا رار طلبة فالتوا انسان  
 تلك الحوزان والى فتمت رايته على ان يضمن  
 ما تلافى على الشجرة فالتوا على الشجرة على ان يضمن  
 الشجرة ففضل في هذه الشجرة مع ذلك المليون لم يشترى ولا  
 تلك الشجرة لم تشترى ففضل ما بينهما وان ذلك الشجرة  
 اذا نزلت في الربو ففضل ما انسان حتى تشاركوا بها  
 هذا الذي في النظر في ربه وانما غرضنا من شجرة وقيمة الغصنة  
 قليلة اه لا شأنا ضمه نقصان الشجرة جمعا والغصنة  
 المكسرة اه لا شأنا ضمه نقصان الشجرة والاعمال قد رخصت  
 والغصن راب الشجرة كما في اللقطات والاعمال قد رخصت  
 القيمة لانها خلف غير التملك فطريق معرفة ذلك ان يقول  
 المكرم مع الشجرة انما بنته ويقوم معطى لا شجرة ففضل  
 ما بينهما ففضل الشجرة ففضل ذلك الصك المليون ففضل  
 ان شأنا في الشجرة اللقطات في الفا طع وضمه ذلك القيمة

وان شأنا مسك ورفع من تلك القيمة قيمة الملقط ومنه  
 اليافي فطع شجرة ففضل ما بينهما رجل غير لانه في الدار الجارية  
 ان شأنا في الشجرة على الفا طع وضمه قيمة الشجرة ففضل  
 لانه اطلق الشجرة ففضل ما بينهما وطريق معرفة ذلك ان يقول  
 المكرم مع الشجرة ففضل ما بينهما ويقوم معطى لا شجرة ففضل  
 ما بينهما وان شأنا مسك الشجرة وضمه قيمة الغصن ففضل  
 فائمه لانه اطلق عليه القيا وطريق معرفة ذلك ان اذا  
 عرفت قيمة الشجرة القايمة فالطريق الذي تقدم ففضل ذلك  
 ينظر في تلك القيمة والقيمة الشجرة في قصوة ففضل  
 ما بينهما ففضل نقصان الغصن وان كان قيمتها مقطوعة سواء  
 فلاش على هذا في الكبري رجل قطع شجرة من ضمة رجل  
 وضمنه ذلك الشجرة ففضل ما بينهما في الدار الجارية  
 وقد رخصت ففضل ما بينهما الما ينظر في قيمة الشجرة  
 كذلك والى فتمت غير شجرة ففضل ما بينهما في الدار  
 الما ينظر في راس تنويرنا حتى يرد فعله قيمة الملقط  
 ففضل ما بينهما في التنوير وعلى ان يقال لم يستاجر التنوير  
 المسكون ليعتقده من غير ان يسكننا ليعتقده ذلك القدر  
 او ينظر في حوزة حوزة غير حوزة ففضل ما بينهما  
 كما في النظر في الرجل اذا فتق ففضل ما بينهما ينظر في قيمة  
 منظرها غير منظر ففضل ما بينهما في الثانية ولو الشجر  
 بخاتمة في بير خاتمة ففضل ما بينهما في النهر وفي البئر  
 العامة في بير خاتمة في القنية وعن محمد عشت عشر  
 دنانير في بير خاتمة في النهر خاتمة ففضل ما بينهما  
 لو اعطى دنانير في النهر خاتمة ففضل ما بينهما في النهر وفي البئر  
 وعن ابو يوسف في السبيل في النهر خاتمة ففضل ما بينهما

فثبت ان كان المقطع من فان جميع ما يخرج منها الصالح للمقطعة  
ويصدق بالفضل ولا شيء عليه من نقصان الارض كما في المحيط  
رجل قال ان ثنائول فلا من مائي فهو حلال فتنا ول فلا من  
من ماله من غير ان يعلم با حته قال نصير من محي مجوز ولا  
ضمان عليه وان قال ان ثنائول فتناول مائي فهو حلال فتنا ول  
ابن سلام هو جائز وحصل هذا با حته والكاهنة للمجهول جائز  
وعليه الفتوى والفقار لا يخرج جميع ما تاكل من مائي فتعد با حته  
في حله هو حلال له ولو قال جميع ما تاكل من مائي فتعد با حته  
فالصحيح انه يسلك في كاهنة ولو قال جميع ما تاكل من مائي فتعد  
او قال جميع ما تاكل من مائي فتعد با حته فهو حلال الدنيا وفي المسامحات  
كلها ولو قال لا خاص بك ولا طائفتك مائي فبذلك فهذا ليس  
بشيء مما في خزانة المفتين انما هو طائفة جنت عز وجل الآخرة  
المنطق حتى صارت في خزانة المفتين انما هو طائفة جنت عز وجل الآخرة  
مرجعه له ذلك لانه ان نصب في ملكه ولو اراد ان ينصب في كاهنة  
العام من ليس له ذلك لانه ان ينصب في ملكه كذا في الفتاوى  
التي هي مختلفة في حلالها ختمت بها التي هي حلالها في حلالها  
جاء ان ان ينصب ذلك لغيره هو كاهنة ذلك هو كذا في حلالها  
رجل قال اننا حتى في راقصاته طاهر لفظ محمد بن زيد وادنية  
القطر بن زيد انما هو في راقصاته طاهر لفظ محمد بن زيد وادنية  
يمكن كثر في الهوى على السعف الى الخلة والشدة عليها بالمصل  
ليس له ان ينصب ولو قطع بعضه ولكن يطلب من صاحبه  
ان يمد السعف الى الخلة ويشد عليه ما تحمله ويلزمه التقاضي  
ذلك ان يمد واذ ان امكنه مدي بعض السعف الى الخلة  
والسعف على السعف له ان يقطع ذلك بعضه واما اذا لم يكن  
تغير هو الا بالقطر فلا ولي ان يستأذنه صاحب الخلة

حتى يقطع بنفسه او با دانه بالقطع وان استأذنه ولو  
يرفع الا من القى حتى يجهروا على القطع فان لم يفعل  
الجار من مائي ذلك ولكن قطع بنفسه ابتداء فان قطع  
من موضع لا يكون القطع من موضع على مائه او سفل  
انفع للمالك لا يضمن هكذا في راقصاته لا من مائي كتاب  
الضمان وذكر السعف الائمة للملك في راقصاته لا يضمن  
انه لا يضمن القطع فانما يقطع في ملك نفسه ولا يكون له  
ان يدخل في مستأذنه حتى يقطع قال وقول  
بعض من انما يكون له القطع من جانب نفسه مثل  
قطعه من جانب صاحب الضمك اما اذا كان قطعه من  
جانب صاحبه فله ان يرضى له ان يقطع ولكن يرضى  
الا من انما يرضى له ان يقطع فانما يقطع في ملك نفسه  
نايبا حتى يقطع من جانب صاحب الخلة في موضع  
الذي لا يضمن اذا قطع بنفسه لا يجمع على صاحب الخلة  
عما انفق من منزلة القطع لاني لا يقطع في حلالها  
شأنه على حلالها وانه لا يقطع في حلالها  
صاحب الحد قال ان علم صاحب الحد بان لا يقطع  
والا فظهر ان يضمن لانه يرضى بقطعها وان لم يعلم  
بضم في خزانة المفتين لو قطع بنفسه وقود حلالها  
يحتسب من رجل فنتجه صاحب البناء عن قطع العروق ومن  
لها حب السعف فبها عروق شجرة كان مستعصمة  
بضمين ويجوز ان يقطعها في حلالها وحققنا لا يقطع  
اخرجه بنفسه با راقصاته فانما يقطع في ملك نفسه  
ولو كان مستأذنه فالتى حقت بنفسه بالحق في حلالها  
في راقصاته لو كان احد في البيت فبها في حلالها

[illegible][illegible]

في سكة غير نافذة فاراد اهلها ان يمنعوهم من ذلك ان كان  
تفهمها علم ظهر الدواب وضعا ليس لهم ذلك لانه لا يتصرف  
في سلامه الا بالادخال الدابة وله ذلك وان كان يطرحها طرعا  
تفهمها لم يفسد فله منعه كما في الفتاوى والديني وعين الدين  
المستحق عن استاذة مسفل عن رفعها مع مدونة عن راسه  
رهن بدنية واعطاه من ذل صبيها لعل على راسه وقال  
اذ جئت بدني ابرها عليك في المديونة يدونه وقوله  
العامه في ذل الاخذ قال تملك هلاك المديون لا ينفصوب  
لان اخذها رهنه وترك غريمه وذهابه رضى عنه يكون  
رهنه كما في الفتاوى وبالنسبة ما تدا به رجل في ذل اخر  
ان كان لخلد هافيه بجزءها صاحب الدار ولسل فطير المال  
من غريم الموكلي اذ قبضها وجعلها في محلاة وعلقها على الحمار  
فهللت الامر لهم لا يضمن لانه صنع بها بما يصنع به في  
في الحمار ولبس غصب دطقة ووطئ منها ثديا لا يندب طوق  
تالكا ولو جعل لها ثديا يندب طوق والاسر كما في التقنية  
سكان لا يعقلان في الطريق فاخذ رجل ثوبه بخصف طه  
لا يضمن وان اخذ ثوبه من تحت راسه او خاضعه من  
اصبعه او راسه من وسطه او درهما من كفه لم يضمن  
صحن لانه كان محفوظا بطارحه كما في الرجل يرحل فر  
انه قطع يد عذر رجل خطا ولذبه عاتقه المت في قراه  
ثم غصبه رجل من مولاه فاذب عنده فالمولف فالحق ان  
ضمن للحاق بيمينه في ماله في ثلاث سنين وان شاف ضيق المص  
فيمنع اقطع في ماله حال الاضيق وهو يضمن قيمة  
في ماله فان كان يضمن في ماله فانه يرضى بالمال في  
تلك الفاصلة بقيمة العبد اقطع في ماله كما في الحمار وسيل

ابو حامد

ابو حامد عن رجل في يده دار موهنة غفصها منه غاصب  
هل له ان يطالب المديون بالدين فقال ينظر ان ابا حبه  
الانتفاع فهو بمنزلة المالك في الترخاوية ولو غصب  
من الذم فله ان يرضى به فغصبها فغصبها  
وحاصصة الذي يوم القناعة انشد وطلامة الكافر  
اشد من طلاقه اسم لان الكافر من اهل النار  
ويوقع التحقير في الدار بالظلم ان التقي له قبل الناس  
فلا يخرج منه ان يتركها واسم يرضى منه العفو اذا خاض  
لا وجه ان يعطى ثوب طاعة المؤمن ولا وجه ان يوضع  
على المؤمن والكل في قسمة القوي والفقير لا يضمن  
الدية على الايدي من خصومة الايدي على دلي  
في المديون وسئل عن رجل من رعيه القوم اذا اخذهم  
لما اخذهم من ثوب ظلموا واختفى القوم غير واحد اخذهم  
ذلك الزعيم ذلك الحناية ثم ظلمهم القوم جعل يحيل  
الرجل على القوم بدلا كما ان اخذهم على وجه الظلم ثم يذم  
عليه رد ما اخذهم القوم فقال نعم كما في الترخاوية لا يضمن  
ربيعية في خابية وخبينة في خزي فاقترن اخذها ان تفسد  
الوجرها في الخبينة فاحطاط فلدعت اليه الربيعية ثم ركب  
امرئ بنينا فطرك لتنفذ اليه الخبنة لم يدر ففعلت ونذر  
فلم تفتت فتبين انها ربيعية فعنى يا الثلاث فاشات  
لان لا اخطات الاخت صارت غاصبة ولبت والمرث  
غاصب القاصب قال هذا حسن رضى بفتح منه لغير  
من الاوصاف كمال في قسمة المنة والظلم مع الاوصاف اذ دفع  
هذه القسمة احد من الصغار رب يرضى بها فلو كان الوا  
احد ونسبه لم يضمن للمودع اذا سبي ربيعة انها في يده



ومثله في فتاوى صاحب سعد د فخر هذا المثل الى النسيان ولم يعينه  
ولم يقل الى من شئت فذبح وعرب المدفوع اليه لا يفتن هذا  
بخلاف من لم يملك للموكل ولا احد احببت اياهم وانما يصح  
انه لو قال وكل من شئت فذبح فذبحته اذ قال تعالى ان الله لا يهدي  
القوم الضالين والعقلاء اجمعهم ولو قال من شئت فذبحته فذبحته لو مات  
وترب عينا ودينيا وغصبا في يدك التماس ومن لم يفتن شيئا  
من ذلك والي الورثة فالقياس ان يكون الثوب بذل  
في اخذ الورثة لا يورثونه وفي الاصل تخسانه ان يورث  
الدين وتز التور قبل الموت فالقالب له لان التور لا يورث  
فيه الارث لقيامه وقت الموت كما في الفتاوى وبها الفتاوى  
مات من عليه دين نسيه يؤخذ يوم القيامة ان كان  
الدين من جهة التجارة يرحل ان يؤخذ به وان كان من  
جهة الغصب يؤخذ به كما في الفتاوى وبها الكري رجل  
مات ابوه وعليه دين قد نسيه والاكن يعلم به فانه  
يؤخذ به وان استلحق بن عتي مات هو يرضى ان يؤخذ به في  
الاخرة كما في الطريقة سرقة شيئا من ابنة من مات  
ابوه لم يؤخذ به في الاخرة لان الدين وهو ضمان المسروق  
انتهى اليه وانما سرقة لا نه حفي على المسروق منه في  
الفتاوى كنية رجل له على رجل دين فتنق ضاه فنفه  
ظلمة حقه مات صاحب الدين وانتقل الى الورثة فكلموا فيه  
قالوا ان لا يخرج لا يكون حق الخصم متلاول لكن المختار ان الدين  
للمورث والخصم من في العلم بالمتلاول لا في الدين اذا الدين  
انتقل الى الورثة كما في الطريقة رجل له على رجل دين  
فنفه ان المديون مات فقال حمله في حال وزهده ثم  
ظهر انه حي ليس للطالب ان يخذل انه زهده منه بغير شرط

كما في الخاتمة رجل خضع في اثار له يتصرف عن صاحب  
الحق المستعتر ذلك كله دون عهد عند الله فيقول ان  
خضع له يوم القامة كما في الفتاوى وبها الفتاوى رجل عاتق  
امراة حق فله ان يلازمها ويهاضي بها ويتصرف في اثارها  
لان هذا ليس بحس وان حررت حلت خلوها اذ كانت  
يا منها على نفسه وعقظت باعبيه بغير علمها فقطع مال رجل  
ظلمه فالا فضل صاحب المال يحمله كما في خاتمة الفتاوى ومن  
رجل علم اخر يقدم على استيفاء كان ابرو في خزانة ان  
يدعي عليه لان لا يملك خزانة من العاتق في الاخرة وكان  
فيه ثوب ثلثي البري غلط التقاض وتفتن في خاتمة  
اسم غيره وان لم يكن اصلا حله ضمه عندنا في عقولنا  
لا يصح بطل حال كما في العجز رجل استاجر رجلين يجمعان  
له علف الحمار فربما حاربتا فاحد متقلب حاربا  
فذهبا واستر وانه احدهما استلحق في الاخرة  
ورجع ثم ان الاخر ساق الحمار فسلطه فماله في الخاتمة  
نما ضمن الشريك الدافعة الى الاخر وان شامضه سابق الحمار  
لان الاول مقيم بالدفع لا خزانة في متعه بالسوق بدو  
الاخر كما في جواهر الفتاوى سئل عن مذهب علو وسفلا  
من اخر خزانة العلو فاذ يجب على الفاضل اجاب  
ان المالك يملك ان شاء ترك البعض على الفاضل وضمه  
القيمة ان شاء اخذ البعض وضمه نقضه البناء في  
في فتاوى في خلاف فتجدت محمدين في الاستزاد في  
رجل غصب محمدا واستهلكه فبطلت امره قال  
الفتاوى ان الشريك يضمن الفاضل في حال الفاضل  
الام لملك الفاضل كما في الخاتمة رجل باع ثوبا وبعث

قبل استيعا الدين ولم يدرع وارثا ظاهرا فاخذ السلطان دينه  
 من الغنائم ظهر له وارثا كان على الغنائم اذا الدينون والوارثون  
 لانه لما ظهر له ارث ظهر له لم يكن للسلطان حق الاخذ كما في  
 الخائفة ادخل ابنته في دار غير فخرجها صاحب الدار فلهذا  
 لا ضمان عليه في خزائنه المفتحة وضع ثوبا في دار رجل  
 فوجده والحالة تمامت ضيقه كما في الحايي رجل اضاف رجلا  
 فاستضي الضيف عنده ثوبا فاتبعه الضيف بالنوب فغصب  
 النوب مما صلب في الطريق ان غصب في المدينة فلا ضمانات  
 على المضيف وان غصب خارج المدينة فهو ضمان في الخزيه  
 المفتحة تغلق رجل يدخل ويخمس فستقط من المتلف به  
 شيء فضاء قال بعض المتعلق قالوا ويستحق ان يكون الجواب  
 على التفصيل ان سقط بريب من صاحب المال وصاحب المال  
 يبره وعلمته ان ياخذ لا يكون ضمانا كما في الخزيه نعمت الي  
 وصار نسيان ثوب فذوقه القضا لا يضمن وان كان ثوب  
 عند استيف النوب ان غصب لا يضمن وان كان ثوب  
 غيره خير من نسيان ثوب فصار لا يضمن وان كان ثوب  
 لم يضمن على الاخذ في النوب وسئل ابو بكر عن بعضه الم  
 ما شبهة وثبت هو دالة الامر فوطيت في الطريق قال كان  
 يبيعها النسيان فلان يغفل في ماة مثله ذلك فضمن وان لم  
 يكن ضمن كما في الطريق ولو دخل رجل فخرج منها ثوبا فوطيه  
 في منزله اخرج فضاء فله النوب فان كان بين المتلفين في  
 الخزائنه وان ضمن والا فلا في النوب رجل فضل جلا في منزله  
 وبعده مال فضاء المال ضمن المالك ذكر في العيون وافتى طاهر  
 الدين المصنف في انه لا يضمن وهذا البيت يقول اني حقيقه  
 كما في السراجية متصرف بين اثنين لكل واحد منهما فيه

بقرة دخل احدها الاصطبل وشد بقرة صاحبه لئلا يفرب  
 بقرة فتحو البقرة وتحتفت بالحبل وماتت لاضان عليه  
 اذا لم يبقها من مكان الوكا ان خرج في خزائنه المفتحة السلطان  
 اذا اخذ عينها من اعيان رجل ورهن عنده رجل فهلك عند  
 المرحم طائعا يضمن ويكون للمالك الخيار بين تضمن  
 السلطان والرجل وبين يمينه في الخيار اذا اخذت رهن  
 وهو طالع يضمن ولذا الصراف والحايي يجر وجير لشهادته  
 كما في المحيط كبير الحيلة اذا اخذ شيئا وهو طالع فيم يضمن  
 فان دفعه ورجع عنده رجلا من طائفة فلو كان كما كان  
 ان المالك يكتفي بما في البيت خائفة وفي فتاوى سرفيدا  
 اخذ القلمسوة من رجل ووضعها على راس رجل  
 اخر فطرحها الاخر من راسه فضاء فان كانت القلمسوة  
 بمراب عيني صاحبها واعلمته رفعها واخذها فلا ضمان على  
 واحد منهما وان كان بخلاف ذلك فضاء صاحب القلمسوة  
 ان شاعصموا الاخذ وان شاعصموا الطارح كما في الضرر واذا  
 صلى رجل فوقع فليست به بين يديه فتجها رجلا  
 ان وضعت حبلها بين يديها فليست به بين يديها  
 يدية وان غاص الثمن ذلك فضاء عت ان كانت القلمسوة  
 بمراب صاحبها واعلمته رفعها من ذلك الموضع لا ضمان على  
 الطارح ولا يضمن كما في الدجى في السبع وسئل ابو بكر عن  
 اخذ من الفتاة على النسيان الفقاء او كسحها فضاء من  
 يده فضاء لا ضمان عليه في النسيان وفي فتاوى اهل  
 سمرقند رجل يخدم في خزائنه واخذ منه عذرة فادنه لينظر  
 فيها فوجدت من يده على غطاء الخزانة الفهارات  
 فلا ضمان في الاخذة ويجوز للظمان في البقيات كما في الظاهر



شرع في الحرام واخذ فحاشا وعطاها غيره فو قعت من يد  
الناثي فانكسرت فلا ضار على الاول كما في المحسط دخل رجل  
على صاحب الدية كان باذنه فتعلق بشو به شيء مما في كانه  
فستط لا يضني ويحتمل ان يضني لا اذا اخذ باذنه وانما صرح  
واما دلالة رجل دخل منزل رجل باذنه واخذ من بيته  
بغير اذنه فليكن عليه فوقع من يده فانكسرت فلا ضار ما لم  
يحتمل منه لانه ما ذون فيه دلالة لا يرى انه لو اخذ كونه  
وشرب منه فستط من يده وانكسر لا ضار عليه لانه في  
المذنب بعث حاشا الى الخناس ومن سببها فستطها اذ  
الخناس في حاجة لها فزيت فلصاحب الكارينة ان يضني  
المال دون الخناس لان الخناس جبر مشرك ولا جبر  
المشرك لا يضني عند اي ضيقة ولذلك في دلالة الثبات  
كما في الكبري وفي فتاوي الليث حاشا حاشا الى الخناس  
بغير اذن مولاه فطلعت البيعة وذهبت ولا بد من  
اين ذهبت وقا الخناس رد دهرها على المولى في القول قول  
الخناس ولا ضار عليه ومعنى ذلك ان الخناس لم  
ياخذ حاشا به ومعنى ذلك انه من هاهنا ذهاب الوقت الى  
وكان الخناس من مثل الفصص اما اذا كان الخناس اخذ  
الحاشا من الطريق او من هاهنا من منزل مولاه  
بغير اذنه فلا يصرف كما في المحسط كرس  
الشفقة فاسكان الفاء ومعنى ضاربها وقال ابن المنين  
في الامارات والعقبات يصح ان الفاء الضوب لان اسكان  
ويقله الحاشا من سببها في وجه الحاشا كتاب  
الشفقة بكتاب الفصص هو الاموال ما يبيعها وذلك  
ان كل منهما تحملت قال الفصص بغير رضاه والعقبات لا يعتبر

رضاه لان الشوط عدم رضاه ابن كمال وذلك ان الفاص  
لو غصبها لثوب مثلا ملكه رضي عن غصبه من اول ذلك  
الشفقة بكتاب المنوعة جبر على المشتري بما في ماله عليه  
ولكن لما كان الفصص كناية لاجتهال معرفته لو فوضه  
كثيرا في المعاملات كالمبيوعات والاجارات والتعدي  
والقنات والاراعات وغيرها لاسيما في هذا الزمان  
فانه زمان الظلم والكيف والتعدي جلي قال المتن في شعراء  
الظلم من خلق النفوس فان تجده ذاعقة فليله لا فظلمه  
وكان الفصص يضم بصلح سبب التملك كمال منقول وغير  
عند غير الاحكام والشفقة لا تحي الا في العقار وسببها جابر  
قدم الفصص عليها اعتنا ببيان الخطوط والاعمال فلهذا وغير  
من اهلهم بقدمون الاله فالاهم وفداور بها بعضهم بعد  
البيوع نظر اللتساب الطبع ولا انه شطرها وكل مصكب  
في موصده ولاننا في فيما يشفقون هذا هب فها هو الله  
فقال عنا خيرا وهو اي الشفقة لانه شفقة من الشفقة  
وهو يضم حاشا لورثه لان الشفقة يجعل غصب او نصيب  
شققا يضم ضم شق له التمسك ويضم شق تربي بالضم  
الى ملكه ومنه شفقة النبي صلى الله عليه وسلم لانه يضم  
للمؤمنين الى الغافلين يقال شققه الرجل شققا اذا كان  
فدا فصار ثلثا ونقل الخبر الى عن بعض علمها من  
الشفقة ومن الشفقة لان الاخف حاشا لانه كان ثوبا ومن  
الرباكة والتفوية ويرجسها لما قبلها له وقال المظن  
لم يسمع من الشفقة ضملا وما فوضه الدار التي يشفق بها  
في استغفار الخلق والغفص في كمالها الفهم والاعمال  
في لغة ضمة فالضم بمعنى مغفوس اليك قال في الاصل

اسم للملك المستفوع ملك اه واخا في الصباح انها تستعمل  
 في المعنيتين والمذكور في المغرب والشفيع شرا تملك  
 لا وقع في كثر النسخ والصلوب ما وقع في الكثرة وغيره تملك  
 لانها من اوصاف الشفيع وهو متخذ لا تملك له غيره قال  
 الاتقاني هي عبارة عن حق التملك في العقار وتنبه له في  
 ويدل على تيقن هذا المضاف في قولهم وتستتر بالاشهاد اذ  
 بالاشهاد لم يثبت التملك وفي قولهم حكمها جواز الطلب لان  
 حكم الشيء يعقبه او يعارضه كذا قرر ابو اسعود يعيد  
 فلم يحصل التملك قبل الطلب لان تخصيصها اصل فليتنا قل  
 البقعة اي تملك البقعة المنقولة من العقار جبر الاي من  
 حنف الحنفية وفيه اشارة الى ما ذكر في المناقشة على المنزلي  
 لها قال العلامة المقدسي فانه دفعها بالمنزلي بترضاة  
 لرسم شفيع مع وجود ضعف الشفيع ملكه الى ما اشترته  
 المنزلي وقال الحنفية الظاهر ان الجبر بناء على الفاعل  
 فالادعاء عدم اعتبار الاختيار لانه يعتبر عدم الاختيار  
 وقوله على المنزلي بينه وبينه قال في المضاح الاصلاح  
 ولم يقل على منزه لانها قد تكون على البائع او اقر  
 البائع بالبيع وان الشفيع اه وفي المحط رجل زعم  
 انه باع دار من فلان فلان ولم يأخذ الثمن فقال فلان  
 ما اشتريته بل ذلك كان للشفيع ان يأخذها بالشفيع  
 هذا اذا قرأه باع من فلان وفلان خاضع بالشفيع  
 فاما اذا قرأه باع فلان فلهما للشفيع مع المنزلي  
 اه وفي الفتاوى الصنف الشفيع تعني في الملك  
 عن التابع لاعلى قسوته للمنزلي ولما شئت اذا باع بشرط  
 الخيار للمنزلي وخرج الشفيع الرجعي بقا لان الشفيع

انما فخذ بعد عقد البيع وبالعقد يدخل المبيع في ملك  
 المشتري فيكون التملك عليه اي تملك ما ملكه بالشرع سواء  
 كان الاخذ منه البائع او منه قال خلاصنا في ما ياتي من ان  
 ركنها اخذ الشفيع من احد المتعاقدين اه بما اي بالثمن  
 الذي والمؤمن التي كلام عليه اي على المنزلي بملكه وكان  
 الثمن مقلتا من المكمل والتوزون والمعددين المتعاقرب  
 والا بان كان الثمن فخيلا كالمعد معلوم فقيمة بتملك  
 الشفيع جهة على المنزلي واحترز بالملك تيمنا مما ملكه  
 بلا عوض كمال الهبة والارث والصدقة او عوض غير  
 عين كالمهر والاجارة والخلع والصلح عن دم عهد فانه لا  
 شفيع في شيء منها ودخل فيه ما وهب بعوض فان  
 شراؤها في سنا في سببها اي الشفيع قصا ملك المنزلي  
 بالاشترى في سنا في سببها اي الشفيع في البقعة والشركة  
 في الحقوق كايات وشمل قليل الشفيع وكثيره ككل رتب  
 عليه قوام الدين الاتقاني وعليه قول الشافعي  
 حواير يكون من باب التخصيص بعد التعميم وفيه يجب  
 لدفع منزله لغيره عن الشفيع على الدوام بسبب سبب  
 المعاشرة والمعاملة من حيث اعلان الحدا واليقاد النار  
 ومنع صفاتها واخا في الغبار واليقاد الدواب والصفار  
 لا سيما اذا كان الصفار كذا فيل ضيق السمجون معا شرة  
 الاضداد وفيه يثبت الدوام في اعوذ ذلك من جالسوه  
 في دار المقامة فان حار بالدية يتحول وشرطها اي  
 شرط وجوبها ان يكون المصل الذي هو ملك الشفيع عقار  
 وهو لغة الصنعة وقيل حاله اصل من دار صنعة  
 زعمه المظهر في ونقل الفرح في العقار انه كماله اصل



من دار وضيعة نقله الطرزي ونقل الشرح في المقارنه  
كما اصل من دار وضيعة اه فهو مطابق للتفسير  
الثاني وقال الموهبي الغناز في الفقه الاصل في الضمان والغناز  
ومنه فقه ماله دار وراعيه ضياع وقل في الضيعة  
انه الغناز فقهه بغير الاخير فلا يصح في العلم اسوا  
فان كان غير ذلك فلا شفعة فيه عند عامة العلماء اسوا  
كان الغناز فيما جعل الضيعة او لا كما في دار وراعيه وليس في الغناز  
والعلم والدور الصغير فانه يجب الشفعة في غير الغناز  
تبعاله وفي الدواوين في الغناز مع العبيد ولا ذوات ثبتت  
في الكلا ه واطلق في الغناز وهو مقيد بغير الاصل  
التي حيث ثبتت المال قال في الهندية قال صفنا الشفعة  
لا يجب في شقوقات فصولا كما في دار وراعيه من الاراضي ويجب  
نحو مقصور في المقارنات كالدور والكر من الاراضي ولا في  
في الاراضي التي تخلف فيها حيا ان الارض لو قوت ولا في  
التي حازها الا ان ثبتت المال ويد في دار وراعيه من الارضي  
فما لم فيها كرا كالمنا والاشجار والكر اذا ائتمروا  
بنزاع ينقلوها من موضع علويها فلو بيعت هذه الاراضي  
فبيعها باطل ويصح الدار ان كان معلوما بغير ذلك  
لا شفعة فيها وفي الاراضي المأدبية اذا كانت الاثر في بيعها  
فبيعها لا يجوز وقال في الغناز في المأدبية سئل في الاراضي  
التي حازها السلطان لبيت المال ويدفعها من ارضه بالحق  
لم يرض من الخارج من ريع وغيره ويتوارثونها هل  
تباع وتخرج بالشفعة ام لا ولا يصح البناء في شقوقها  
يجوز ام لا اجاب بغيرها باطل والتا ط لا تنقص فيه  
شفعة ولا ابيع البناء ولا شجر وحد جاز لا شفعة فيه

شبه

ولا يصح الباع فيها حوا ه فلا شفعة في البناء ولا شفعة في  
الاشتمية الغناز وان بيع حرق شغل كان الغناز وعلا  
مثال قال ابيع العلو للمعاكر كان شرايين في علو شغل  
فباع احدهم حصته في العلو فلا شفعة في شفعة الغناز  
وان وصليته لم يكن حقيقه في السفل لانه العلو الحق بالغناز  
كما في السب الذي له حق القرار في دار وقال في الهاتية شغل  
حرق وفي فقه علوي فيه باع صاحب السفل اسفله فلهما  
العلو الشفعة ولو باع صاحب العلو علوه فلهما صاحب السفل  
الشفعة فيعده لكان كان طريق العلو في السفل كانت  
حق الشفعة بسبب الشق في الطريق وان كان طريق  
العلو في السفل لم يظن ان حق الشفعة حق اهدم العلو فلو  
فان لم ياخذ حصته في السفل بالشفعة حق اهدم العلو فلو  
قولا في يوسر ج تبطر شفعة وعلو طريق لا يوسع شغل  
والعلو مهدم فعلى قول في يوسر لا شفعة لصاحب العلو  
بما على ان عند حق الشفعة بسبب البناء وحده محله حق  
الشفعة لان عند حق الشفعة بسبب قرار حرق البناء لا بسبب  
نفس البناء وحق قرار العلو باق اه والقاسم عدم وجود  
الشفعة في العلو لانه لا يبيع على وجه الدور او غا شغل  
لان حق الوضو متا بد فهو كالمصة قاله الدواوين وان  
كان السفل رجل وعلوه لاخر فيسقط دار حجبها فالشفعة  
لها فان هدمت الدار قبل حرق الشفعة فالشفعة لصاحب  
السفل عند في يوسر لقيام ما يستحق له الشفعة  
وهو الارض ولا شفعة لها صاحب العلو لولا ما كان يستحق  
به الشفعة وقال جعل الشفعة امانا حقه قائم بطرفانه  
بيني لسوا اذ ابي صاحب السفل سفل له وله ان يبيع في السفل

لا أحب سببه الشبهة إذ يقع القبول لأنه إذا لم يمتنع الحق للقرار  
يلحق بالقرار وهذه هي حجة من أجل أن القول بالحق  
بعدمه لا يخلو عنه أنه لا يمتنع في الاستدلال بالانقراض وكان  
ينبغي أن لا يمتنع فيه وبين مسألة العمل لا يمتنع عليه  
أن التناقض ليس له حق البقاء على الدوام بل هو على خلاف  
القول لما قلنا أن الأرض محترقة إذا اقتنع الحق من ذلك  
أجرة المثل من غير بناء فيه ونحو ذلك من ذلك يقال  
في الساعات أن ما من من رفعا عينه أساطيل مجلاء  
حق العمل أنه يستعمل الدوام كما مر من المنزلة وغيره  
فيلحظ ونقط ما في بينة لا شبهة في الكلام أيا الساعات  
معلوم حق لولا أنه نقول كالأرض نسب طائفة إلى جاز  
السطحان ليست إلا ويرفعها من رغبة ما تنصق إلى الناس  
فصار من فناء دارها لبيتها ولا شجار والبس فانتزعت فيها  
ما طربيع الدار إذا كان معلوما يجوز لمن لا شبهة  
فيه أنه لا يخصه ونحوه في النهاية والذخيرة وما يؤيده  
ما في الحاشية مع الصبر لا يمتنع لا يجوز أن يمتنع  
فلا يقب الشبهة ويرى الحسن عن الحاشية أنها أحسن  
فيها وهي التي لا بد من القول أه قال في شرح الوهابية  
وهذا يعني على أن أرضها في كل وقت في كل ما سوه  
من الإجابة فتبينون كنهه تابع لأرضها وما يريده ما في  
التبيين تحت قوله وأرضها من كل وقت في كل وقت وإذا  
كان بعض الجبل شريك في الجبل لا يمتنع على غيره من الجبل  
لأن الشريك في التنازل بدو من الأرض لا يمتنع الشبهة في  
السرحة رجلاه في أرض وفق غلا شغفه له ولو كان  
هو عاينه فلا شبهة في الأرض وفي الفنية ولا شغفه في

لا أحب

بمنه غريب عليه معلوم وينع لها حسب السفل من الانتفاع  
حتى ببعضه حقه كما في السفل من رجلا ولا حدها  
عليه علوبه وبين آخر قباع الذي له نصيب في السفل  
والعلم نصيبه فكذلك في السفل الشبهة في السفل  
ولشريك في العلم الشبهة في العلم لا شغفه شريك في السفل  
في العلم ولا شريك في العلم في السفل لا شريك في السفل  
جاء للمعلم وشريك في حق العلم كان طريق العلم فيه  
وشريك في العلم جاء شريك في العلم في السفل لا شريك  
المعلم في ذلك الدار كان الشريك في العلم في السفل لا شريك  
رجل علم على أرضه فيها وبغية الدار آخر قباعها  
العلم في طريقه في السفل لا شريك في السفل لا شريك  
السفل لا شريك في السفل لا شريك في السفل لا شريك  
فصار حسب الدار في السفل لا شريك في السفل لا شريك  
صار حسب الدار في السفل لا شريك في السفل لا شريك  
فان لم يكن العلم حقا ولا شريك في السفل لا شريك في السفل  
العلم يكون ذلك كان للمعلم جاء شريك في السفل لا شريك  
مع حسب السفل لا شريك في السفل لا شريك في السفل  
فلا شريك في السفل لا شريك في السفل لا شريك في السفل  
فلا شغفه له ولو كان حسب السفل لا شريك في السفل  
صار حسب العلم شغفه ولو يمتنع الدار في السفل لا شريك  
فصار حسب العلم شغفه ولو يمتنع الدار في السفل لا شريك  
واله كانت ثلاث إجابات بعضها فوق بعض وبات كما في  
السكفة في الوسط ثبت للأعلم والأسفل وإن يمتنع الأسفل  
والأعلم والأوسط وإن كان في السفل لا شريك في السفل  
به ابن طاب في قول بقى ما في الشبهة يجب فيه من أن السفل

عنه لا يبيع ولا يبيع البعير والذئب في تزويجها جبر على ترك تزويجها  
حتى لا يحب في هبته والصدقة والبرك ولو صدقة لأن الأخذ  
بالشفقة عند أخذها خذ منه ما غلك هو كاف الأعداء  
صحي المعوضة فلو أخذ الشفيع ما كان يأخذ القيمة وإذا كان  
لا يستعمل الأول لأن المأخوذ منه لم يملك بالقيمة ولا بال  
الثاني لأن الشفيع ليس بمشترع فافتنه الأخذ أصلا  
وإن كانت الهبة بشرط العوض فإن تقاضينا وجبت  
الشفقة وإن قبض أحدهما دون الآخر فلا شفقة عند علمنا  
الشفقة ولو رهب عقار من غير شرط العوض فإن تقاضينا  
وجبت الشفقة وإن قبض أحدهما دون الآخر فلا شفقة  
عند علمنا أنها الثلاثة ولو رهب عقار من غير شرط العوض  
لأن الموهوب له عوضه من ذلك وإن فلا شفقة في الإقرار  
الذي يدل الصلح سواء كان الصلح عن الدار عن الإقرار  
أو إنكار أو سكوت وإن تجب في الدار الصلح عنها عن سكوت  
لأن الحكم لا يثبت بدون شرط فلا يثبت مع الشك في وجود  
شرط ولو كان يدل الصلح منها فلا شفقة في الدار الصلح  
عنها وإن كان الصلح عن الإقرار أو إنكار أو سكوت على أن يأنز  
المعنى الدار ويعطيه داره فيفان كان الصلح عن أنكار  
في كل واحد من الدارين الشفقة بقيمة الآخر وإن كان  
عن إقرار لا يصح الصلح ولا تجب الشفقة في الدارين جميعا  
لأنها ملك المالك ومنها ما وضعت للمالك لا لغيره هذا  
مخرج ما إذا صالح عن جنابة تزوج القصاص لهما دون  
النفس على دار لا يحب ولو صلح عن جنابة تزوج الإرض  
دون القصاص على دار يجب فيها حق الشفقة ولو لم يرض  
عبد على دار لا يحب الشفقة ومضيح أن يرضع

بيع البنا فلا ضمان له وقال الحلبي وأبو السعدي في تزويج  
كلام ابن الكمال قال الحلبي تعليلهم لما في العلو بالعقار أن  
حق التزويج يورث ابن الكمال أه وقال أبو السعدي وهذا من  
يقضي بشئ من الشفقة فيما ذابيع البنا بالارض المتكررة  
خلافا لما في فتاوى الطوري أن لا تستعمله في فتاواه سوى  
قول المتن ولا في بناء وتحليلها جلاء صفة وفيه علة  
أنه ليس على إطلاقه بل مقيد بما ظاهريين له حق التزويج  
ببن كلامهم ويدل على ذلك ما ذكره ابن حبان في شرح الترمذي  
بعد قول المتن ولا تجب شفقة في غير العقار حيث قال  
حتى لو بيع النخل وحده أو البنا وحده فلا شفقة لأنها لا قرار  
لها بدون تعرضة فهذا التفصيل كما تصرح به مشهور حق الشفقة  
فيما إذا بيع البنا بالارض المتكررة لانه من حق إقراره قلت  
وهذا لا يكاد يفيده على مدعيه لأن التفصيل المذكور ليس بان  
النفذ بين بيع البنا والنخل وحده وبين بيعه مع عمله القائم  
فيه فإنه تشددت فيه الشفقة بوجود حق التزويج على الدوام  
بخلاف بيع البنا أو النخل وحده ولو في الأرض المتكررة ومن  
ها جنابة تزويج كلام ابن الكمال بأن مراده حق التزويج  
الخاص فيه فلا يكون فيه عطفة لغيره قال السيد حماد  
قوله أن لا تستعمله في فتاواه الخ غير مستعمل بل وحده النص  
والشفقة والسرعية والمنفعة والبركة وما أخذه أبو السعدي  
أخذه عن مفهوم هذا التعليل والصريح مقدم عليه  
وسبق في ذلك ومنه وفيه وفيه ما لا يمكن تشديد عليه  
أن شأنا الله تعالى لم يقع جزأين لأن ما لا يسوي ذلك  
من شرط الشفقة والأولى بنا أن ننظر في كل ما ذكره لا لما فيه  
فإنها عقار المعاملة وهو البيع أو ما هو معناه فلا تجب الشفقة

عالم

او يحكمه صرحا ودلالة فان رضي بالبيع او حكمه صرحا  
 او دلالة بان وكله صاحب الدار ببيعها فله ان يبيعها فلا شفعة له  
 وذلك المضارب اذا باع دارا من مال المضاربة ورث المال  
 شفعها بالدار ختم لا شفعة له بالدار سواء كان في الدار من قبل ولا  
 واسلام الشفع ليس بشرط بل هو جوب الشفعة فتجب  
 الشفعة لاهل الذمة فيما بينهم ولا يرد على المسلم ولو  
 الحرية والذمة والعقود الممنوعة والعدالة تستلزم بشرط  
 فتجب الشفعة للمأذون والمكاتب ومعقود البعض وليس  
 والخصيات والمجاهدين والاصل يبقى الا ان الخصم فيما تجب  
 للمسلمين وعليه الذي يتصرف في ماله من الاب ووصيه  
 والحداث الاب ووصيه والقاضي ووصيه هكذا في البيع  
 ورثته اي الشفعة بمعنى حق النخلات في الشفعة تخذ  
 الشفعة من احد المتبايعين بايعا كان او خسرنا عن ابن  
 فيما لو بايع بالبيع وانكشترى كما قد عناه عن ابن  
 التكال تحت قول الماتن حين على ان يترك لمن يابى  
 الاخذ عند وجود سببها وهي الشفعة والحدود بشرط  
 ان يطلق الشرط الناجية التي ذكرها مع الشرط التاسع  
 الذي ذكره الماتن وحكمه اي الشفعة حين ان يطلب عند  
 تحقيق السبب ولو بعد سببها هذا مرتبط بقول جواز ان  
 اذا لم يعلم بها زادها صاحب النهاية من حكمها تالدها بعد  
 الطلب وشيوت الملك بالقضايها وبالرضا اه قال  
 الحبر الذي في حاشيته على الشيخ ومنه في لغة الفتوى لو ورث  
 عن عمه دارا على ابن عمه المتوفية اذ ابيه في جيرانه اشترى  
 من اخيه فالتا بالبيع وهم شفعوا فيه فله ان يبيعها بشرط  
 به فطلب من اهل الطلبي تخلفه لانه طلب عن تحقيق السبب

او يحكمه

فادام نزل اي يده فلا تجب الشفعة في البيع بشرط النجا  
 للمسايع ما يقع خياله ولو كان النجار لمحتز في حنت الشفعة  
 ولو كان النجار لم تجب الشفعة ولو شرط البائع للفسار  
 للشفعة فلا شفعة له فان اهان الشفعة البيع جاز البيع ولا  
 شفعة له وان فسخ فلا شفعة له والشفعة للمشتري في ذلك  
 ان لا يفسخ ولا يحل حتى يجهز بالبيع او يحوطه في بعض  
 المدة فتكون له الشفعة فخير الغيب والارضية لا يمنع من  
 الشفعة ومنها زوال حق البائع فلا تصب الشفعة في البيع  
 الناسد ولو باع بعد المشتري بشرط ان يسد بيعا طعنه  
 في الشفعة فهو بالخيار لا ان اخذها بالبائع الاول وانما  
 اخذها بالبائع الثاني ان اخذ بالبائع الثاني اخذ بالثمن  
 وان اخذ بالبائع الاول اخذ بقيمة البيع يوم القبض لان  
 المسد بيعا فاسد ومضمون بالقبض كما لمصوب وعلم  
 هذا الاصل يخرج قول في حاشيته فيمن اشترى ارضا بشرط  
 فاسدا فبقي عليها انه يثبت للشفعة حتى الشفعة وعندها  
 لا يثبت ومنها ملك الشفع وقت البيع في الدار التي باخذ  
 بها الشفعة فلا شفعة له تكرر سكونها بالاجارة والاعارة  
 ولا يدار بها قبل الشغل ولا يدار جعلها مسجدا ومسجدا  
 ظهور ملك الشفع عند الانكار تجب ومطلقة وهو للبيعة  
 او تصديقه وهو في الحقيقة شرط ظهور الحق لا بشرط  
 نبوته فاذا انكشترى ثوبا من الدار لم يشفعه بها مملوكة للشفع  
 ليس له ان ياخذ بالشفعة حتى يبيع البيعة انها دارا وهذا  
 قول في حاشيته واحدا في الشفعة في البيع فان كانت  
 ان لا تكون الدار للشفعة ملكا للشفعة وقت البيع فان كانت  
 لم تجب الشفعة ومساهمة عند الرضا لم تجب الشفعة بالبيع



وصفة ما في الشفعة ان اخذ اي احد الشفعين لم يشرع  
بها الا بالشفعة اما هو عزلة شرا مبتدأ فينبذ بها  
اي بالشفعة الشفعين حيث كان تملك ابدن فكان شر حرك  
خلعت لذلك ما في حكمه ثبت بالشر بينهما وبين ما اخذ  
منه فابعدا كانا ومشترا كما ذكر اي بالشفوع جنباً برؤية  
او خياً رعيب ورجوع المدة خلاصاً من الغزو فاق  
الشفعين لا يرجع به علي ما اخذ منه لانه ليس بغاريب  
لونه باخذها منه غير ذلك هذا الذي ذكره عما يثبت في  
الاخذ بالتضا اما باخذها بغير وصفا فلا شفعة الشفعين  
عما ذكر في حاشية نوري على الاشياء وكلها لا يثبت  
للمشتري الا بيش لا يثبت للشفيع الا بالشر كما في حاشية  
لمنعتي غن قال في المبحث في تملكه وانما فسرنا الوجوب  
بالشفوع لانه لا يثبت كالاتيها واجبة له بالشفيع لا  
عليه لانه يلحقه بدخول غيره عليه الاذنية على وجه  
الذوام كما تقدم اه يعني بالشفيع مخير ولا اخذ  
والشر كما قال السيد حماد اذ كان للمشتري قسماً سقاً وطلب  
على الشفعين تطلعه على سبب الشفع وكان دفعه بالشفعة  
فلا مانع من الوجوب الا انه عارضه نادراً فقلت  
وفيه نظرات الشفعين ربما يقدر على التحن وربما  
يختار بيع بيته والانتفاع بالاستيجار في محل لا يبق ففاضل  
بعد البيع ولو قبل القبض قال في محيط السرخسي  
فيما شترت داراً ولم يقضها بخصف بيعت بحبسها اذ اتر  
خرج فله الشفعة وقال في المختار لو لم يشفيع لشفيع  
قبل عقد البيع فقبله ما طل وهو على شفوعته بعد  
العقد ولو لم يشفيع الشفعة ثبتت باسبع قبل ملاك

المستتر في الاثر في سوقا من عند من عرف  
وقال طلائع ما شترت ما لك لمع رايا عدها بالشمس  
لشعوت ببيع ما قرب بيع وهو كونهت ملك شتر  
لا كونهت من اذ شترت في اشر من خياطة عكر  
لشعة بخلاف ما اذا كان ببيع به بوجهه وكونه  
ليبيع ما سدا لم بشرط اذا لمع ببيع في عصب  
فاشتر عقر لما لك بان وقفه لشتر ما في عصبه وكونه  
به كما ياتي في ربيع في الباب الا في ان الطل في سبب  
ان ببيع عدها في قطع عقر بايع بالانفاق وكما في  
في بيع عقر لشتر في في سبب عرو وشر في اربيد  
واشتر في خياطة اقلان لمع في الدار فيك مع فيك لشعة  
فان اخذها من يد من من بها فقد وجب عقر له فان سلم  
لشتر في و بطل خياره سلم بعد ما يبيع فان فيك سلم  
بعد اخذ عده و دفع فيه العبد في اخذها من لشعة  
في اتي ببيع ولا يكون عقر لشعة الدار لشعة عقر  
من المستتر في سقاط خياطة في العبد خلاف ما في اعيانها  
لشتر في فيك خياطة منه ويوكان الدار في يد ما يبيع كان  
لشعة ان اخذها منه بغير العبد فيك بعد الدار في  
ولو كان في الدار في ببيع في فيك العبد في يد ما يبيع  
تقتض ببيع و در مستتر في در فيك لشعة ان يا اخذها بغير  
بعد فيك لشعة ولو لشتر في در بعد عده وعرض  
عينه وشرط فيه الخياطة ان شرط الخياطة في الدار فلا  
شعة لشعة في تمام ببيع سبب شرط الخياطة في الدار  
وفي بعد ولو كان في الدار في ببيع في الدار فيك في الدار فيك  
لدار فيك فلما يبيع في الدار فيك فيك في الدار فيك

بالا عرض فلا بد من الاشهاد بعد طلب الموائمة للاستمرار  
 كما انه لا بد من طلب الموائمة وهو ان يطلب كما سمع لقوله  
 صلى الله عليه وسلم الشفاعة من واثقها وقال صلى الله عليه وسلم  
 الشفاعة في القفال وان رغبت بذلك فاعلم ولا بد من حجة  
 انما ان طلبه عند القفال ولا يمكن ذلك الا بالاشهاد  
 والاشهاد في وضوح الاحتياج الى الاشادة في ذلك الموضع  
 واما اذا لم يتطاول جرحه وقيل انما هو طلب الموائمة  
 اراد به ذلك الاشهاد ان اقل من عند طلب الموائمة كان  
 كافيا فلتا صحت انه لا بد له من طلب الموائمة ومن  
 الاشهاد في الاشهاد ان طلب الموائمة وان  
 قال يستغفر ان حقت الشفاعة قبل هذا متزلا بمحدث  
 لو خبط لا بد من بعض استقراء لا يتطاول بعد ذلك وطلب  
 الموائمة ان يطلبها كما علم حقا ولو لم يكن السبع ولو يطلب بطله  
 شفاعة فعليه ان قال فيها في علمه فليس عليه ما ليس من غير  
 توقف سوا كان عنده ناس او لم يكن اه واما لو كان  
 يعلم فلا يتطاول في الشفاعة بعد ذلك من اربعة ان كان  
 ذلك ان طلب الموائمة يعني عن طلب التزوير كما اذا كان  
 محققا بالمابع واشتريه او يسبع كما باقي ولا فلو خرب طلب  
 التزوير بعد طلب الموائمة فانما يتطاول في ذلك قال الشيخ  
 رحمه الله عسا كان المتف او فيه بالقول لان معنى قوله  
 وتستغفر بالاشهاد ان بعد الموائمة كما هو طريق فيه  
 والاشهاد بالشفاعة عن الظلمة في الامور عارية اه  
 بعده ان بعد طلب الموائمة في علمه هو الذهب انفس به  
 وفيه يعني يتوقف محض ان جرحه في علمه عند طلبه  
 وتعلق بالاشهاد في شفاعة بالاشهاد في علمه انفس بالاشهاد

بالا عرض

كان هذا نقصا للسبع واذا كانت الحيا للشفاعة فيبعت  
 دار جيب هذه الدار كما انه فيها الشفاعة فاذا اخذها  
 بالشفاعة كانت منها من اجاز للسبع فاذا جاز الشفع  
 واخذ منه الدار وفي الشفاعة لم يكن له على الثانية  
 سبيل لانه انما يتطاول الا ان فلا يصير بها جاز الدار  
 الاخذ من وقت العقد الا ان يكون له دار في جيبها  
 والدار الثانية سامة للشفاعة لان اخذ الشفاعة من يد  
 لا يبقى ملكه من الاصل ولا يتطاول في جيبه حتى اخذها بالشفاعة  
 فلا يتطاول في العلم السبع في جيبه حتى اخذها بالشفاعة  
 اذا لم يتطاول واذا اشتري دار ولم يكن لها دار في جيبها  
 دار جيبها فاخذها بالشفاعة لا يتطاول فيها في دار واية  
 الصفقة لان الاخذ بالشفاعة ولا دار ضار خاير الواية  
 لا يتطاول ايضا ولا دار في محط الشفاعة ولو كان كذا  
 بل انما انما لم يكن للشفاعة في دار فان ابطال الشفاعة  
 خاير واشترى جيب السبع فكل من علمه لا اتم الثلاثة وجبت  
 الشفاعة وكذلك عندها بعد علمه لا اتم الثلاثة وجبت  
 في السقوط وان كان المشتري شرط فيها رغبة فان ابطال  
 وما اشبه ذلك فلا شفاعة للمشتري عند رغبة فان ابطال  
 المشتري خاير حقا فطلب السبع حقا وجب للشفاعة  
 الشفاعة كما في المحط والعيا وفي المتأينة ولو ابعث  
 بجاز ثلاثة ايام فزاد ثلاثة ايام فزاد الشفاعة طلب  
 الشفاعة وقت الشفاعة اخذها اذا انقضت المدة الا ان كان دارها  
 احرقا من اجل الاختار اخذها الا في الشفاعة واية  
 ونسبة الشفاعة بالاشهاد في جيبه على المشتري مطلقا  
 او على البائع لو العشار في دارها حق ضيق في شرط

برضاها او بقضاء القاضي من غير اخذ عطف على احد  
اي وعلقت ارضها على الملك ملك المستعري ودم بالسر  
ملا يخرج عنه النفع او برضاها او بحكم الملك وذلك لقول  
ملك المستعري يجوز له ان يملك ما حصل من القاضي قبل الاخذ  
جزره من الاخر ولا للملك ولاية عامة فيقترع على ذلك  
في ضمن الملك وملكه ولا يثبت عليه فوف ولا يثبت الفاض  
عليه فكان اولي بذلك ونظيره الهبة لما تم ملك الموهوب  
له لا يخرج عن ملكه الا بالحال المذموم الا ان اخذ  
الشفعة نقضا القاضى هو حوط حتى كان الشفعة ان  
يشتد من الاخذ اذا لم يملك تربي لا يغير قضا الا في النفا  
زيادة فائدة وهو ضرورة الحادثة معلومة للقاضي  
ويستبين سبب الملك له فاذا كانت الشفعة تملك ثلاث  
باحد الامرين فقبل وجود احدها لا يثبت له فيها شيء  
من حكم الملك حتى لا يورث عنه اذا مات في هذه  
الحالة وتبطل الشفعة اذا تلو داره التي ينفقها ولو بيعت  
داره عنها في هذه الحالة لا ينفقها بالشفعة لعدم ملكه  
فيها شيء فيثبت الشفعة بالبيع وينقسم بقدر روث  
الشفعة اذا كان كثير لا على مقدار نصيب الملك خلاف  
لما هو في فانه قال تقسم غلة مقدار لا نصيبا لاث  
الشفعة من مرافق الملك الا ترى انها تعليل الشفعة  
فاشبه الفلة والرجع والود والنفقة ولما انهم استسروا  
في سبب الاختلاف في وجود علة استخفاف الكل في  
حق كل واحد منهم وليسوا بواحد ولا في كل واحد استسروا  
في العلة لجهلهم في الحكم ولا تخرجهم بغير العلة بل  
بقوة فيها الا ترى ان احد خصمين اذا قام بها هذين

والاخر رغبة فاما سوا ذلك صاحب المراجعات مع صاحب  
جراحة واحدة بخلاف الخبز يخرج فان الميزان قوي لا يتخلف  
عنه الموت فكان اولي باضافة الموت اليه واستسره  
به الشافعي رجع من اولد وغيره فهو متولد من الملك فيحتج  
بقدر ملكه ويملك ملك الغير لا يتولد من ملكه فكيف  
يجعل من غنائه بل العلة اصل الملك لا قدره والحكم لا يزداد  
بزيادة العلة بزيادة الكافي والشفعة عندنا على  
عدد الميراث اذا كان وارثين ثلاثة نفق واحد نصفها  
ولا اخذ ثلثا ولا خسر سدا بزيادة صاحب النصف نصفه  
وطالب الاخذ الشفعة ففي بالشفعة المبيع بينهما وان  
باع صاحب السدس قضى بينهما نصفان في كل ولو استأجر  
بعضهم مني للباقي للمك على عددهم ولو كان البعض  
غائبا يوفى بي للحاضرين على عددهم كما ان للمخيط  
وهذا يتعلق بحجب يعني تحجب الشفعة لاختطاط ابي  
المخالط في نفس المبيع كان كان الشفعة شريك في  
الدار التي يتباع بموضعها وكانت من علة او تبيع شريك في  
الشركة الاخر حصته من اجنبي شريك في الشفعة  
وفي التذرع دار رجل فيها بيت بينه وبين غيره فباع  
الرجل الدار فطالب الخار الشفعة وطالبها الشريك في البيت  
فصاحب الشريك في البيت اولي بالبيت ويقنع الدار بينهما  
فصاحبان ان لم يكن خيط في نفس المبيع او كان خيط  
وليس سهم كرايم الخيط او كان خيط غائبا وقوله في حق  
المبيع متعلق بالصحة فهو علة الخيط لا يصح ان يتراد  
هنا كرايم في حق المبيع لان الطرف في الخيط اصله الميراث  
فان الميراث في الخيط في نفس المبيع هو الخيط في حقه

تجبه له الشفعة في السبع لا في حق المبيع وان ابقى الظرف متعلقا  
بالصحيح المحرور فلا حاجة لظاهرها لفظ تجب المقام به من  
المطوف عليه رحمتي وهو المظهر الذي يكون في حق المبيع  
لا في نفس المبيع الذي قاسم العقار المحرور في الشفعة  
ويعتد له سبعة في حق العقار وهو لا يغني عن الشفعة  
فان اصحاب السنة الفرية الفقة فانهم الذي بين قوم  
تستحق رخصتهم منه كما هم خالط في حق سبع سوسين  
لهم تقاسم او لا ولما قاله يقول انه قبل القسم بمحتو  
من حيث كونه شريكا في نفس المبيع لا في حقه ان الشريك  
في البيع مقدم على الخلط في حقه كما ان شريك في الشفعة للمبيع  
وهو المصيب من المال والطريق حال كون الطريق والشريك  
خاصين وهذا ما رواه جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم  
قضي بالشفقة في كل شريك لم يقسم ريعا او حارطا لا يحل  
له ان يبيع حتى يترك شريكه فانه اذا اخذوا له فاشترك  
وايه باعه ولم يتركه فهو حق به رواه مسلم وابودود  
والنسائي وعن حمادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قضى بالشفقة بين الشريك في الارض والآخر  
رواه عبد الله بن حمد في كتابه وقال صلى الله عليه وسلم  
الحق بالشفقة بين الشريك في الارض والآخر  
طريقهما واحد رواه ابودود والدارقطني وابن  
ماجه وقال صلى الله عليه وسلم جابر بن عبد الله  
رواه احمد وابودود والترمذي وصححه وقال فضيل  
الله عليه وسلم الحق بالشفقة ما كان رواه احمد وابودود  
وابن ماجه وفيهم ثمانية في البيع عقار لا في البيع طريق  
السبع فلا شفعة فيه من جهة حقيقة ولو شره احد

في الشرب واخر في لطيف فصاحب الشرب اولى ولفظ العز  
ان الطريق اولى ونشئت الشفعة لاهل الجوارح لا لاهل  
الساقية لا لاهل النهر لظهور هذا في الشفعة وانما وجبت  
الشفقة من جهة على الترتيب الذي ذكره فعلا انها وجبت لرفع  
الضرر الذي لا يمكن تحمله من جهة على ما بينها فلو كان  
الضرر نصا لا كان خفى بالضرر وانما تبعاه فكذا  
الحق به القوة الموجب لها فليس للاضعف ان ياخذ من  
وجود الاقوي الا اذا ترك في حقيقته خذ اذا اشرى بانه  
يطلبها عند عمله بالسبع وان لم يترك عند اشرائه  
حقه ومن ان يوفي انه لم يترك وان ترك لانه محجوب به  
فلما تحقق السبب في حقه وانما قد معك غيره فلو تركه  
فاذا تركك ان لكان فاخذ وهو يظهر من الصحة مع دين  
الارض في ذلك ان خذ انما خضع من السبب ونقص من  
الطريق على طريق المثل والنسب المشهور يعوق كشر  
من الاضافة على معنى من صغير واختلف في هذا الفصل  
بين النهر والشفقة والكثير قال ابو حنيفة ومحمد النهر  
هو الذي لا يجري فيه السفن والسير ما يجري فيه وذلك  
ليس بما فيه فاذبيع ارض من الارض التي شئت منها لا يمتنع  
اقل النهر الشفعة بنسبه ولما رجع عنهم خلا في النهر  
قال الشيخ الامام عبد الوهاب الشيباني ان ارضك بالشفقة هنا  
المسمايات التي هي صف الشفعة لئلا ينعقد ويقال ان كان  
اهله لا يصفون فهو بئر وان كانوا يصفون فهو صغير  
وعليه عامة الشفعة لكن اختلف في حدود اهلها فبعضهم  
مالا يصفون بخسامة وبعضهم بالرياسة وبعضهم بالشفقة  
رحم لك ان يكون من السبع فانه لا يملكه ولا يملكه ذلك





فباع رجل في العطف منزلا فالشغفة لاهل العطف دون  
اصحاب السكة ولوباع رجل في السكة دارا كما في جميعا شغفا  
فالصاحبان العطف المدور لا يصير السكة في حكم السكتين  
الا بوجاهة هيات الدور في هذا العطف تنغير نصبة من منزلة  
سكة في سكة كذا في الشغفة سكة تذهب طولا وفي  
اسفلها سكة اخرى غير نافذة بينها حاجز ريب ولا حق لاهل  
السكة الاولى فيها فبيعت دار من السكة العليا فلا اهل  
الشغفة الشغفة كذا فيهم ولو بيعت من السكة الشغفة  
لاهلها خاصة وكذا اذا كان فيها زائفة كذا في الشغفة وفي المنق  
ابن جماعة عن ابو يوسف عن ابن جنيبة في درج قبة  
زائفة التعليل بالدرج هم شرك في الشغفة وانه كان درج  
مستطيل فيه زائفة ليست على ما وصفت لك ولكنها تشبه  
السكة فاهل تلك الزائفة شرك في دورهم ولا يشركهم اهل  
الدرج في الشغفة وقال ابو يوسف رج ذلك حكمه سواء  
وهو شرك في زائفتهم دون اهل الدرب الذي في الزخيرة  
ولو كان بيت في دار في سكة غير نافذة والبيت لاثنين  
والدار يقوم فساو لحدالك كذا نصيبه من البيت  
فالشغفة والاهل شرك في البيت فاك ستم فلان ذلك الدار  
فان لم فلا اهل السكة التكل في ذلك على السوا فان  
سلموا فلا اهل الملازق وهو لا تملك على طهر هذه الدار ويا  
داره في سكتها خرب وفي شرح درج القاضي للخصاف  
في باب الشغفة فان كان هذه الدار التي فيها هذا  
البيت حيزا من حيز فالنفا هو الملازق هذا البيت  
والذي بلازق لا قصير الدار لاهل البيت في الشغفة سواء  
كذا في المحيط دار بين شركيين في سكة غير نافذة باع

احدا كذا في نصيبه من الدار من اسكان فالشغفة  
والاك في ذلك والدان ستم فلان ذلك في المحيط المتك  
وسما في الكلام في ذلك بيان ان تصرف في بيت النهر الحاص  
والعام هو بيت الطريق ولا تغني عما قلناه شرب  
نهر من بيتهم معلوم من سقي ارضهم من ذلك  
النهر بيعت ارض من فلكي واحد من اهل لشرب الشغفة  
يعني ان كان كل اهل شغفا يستوي الملاقى وغير الملاقى  
ولو كان النهر يملأ في عامه والملاقى كان لا يسقي  
ارض حياهم كذا في نصيبه من ارضهم من ذلك الشغفة في ذلك  
انما يتلجا للملاقى فقط ولو لم يكن من هذا الملاقى  
فيه ارضون وبيتان او لم يسع ارض واحد من شرب  
من هذا الملاقى فاهل هذا الملاقى في الشغفة من  
النهر الكبير ولو بيعت ارض من هذا الملاقى لكان اهل  
واهل النهر النازع في الشغفة سواء استولوا في الشرب  
كذا في البيوع واذا كان نهر رجل في ارض رجل عليه حريم  
في بيت فباع صاحب النهر النهر والرجو والبيت فقط  
حبا ارض الشغفة في ذلك حكمه فله الشغفة وان  
كان بين ارضين وبين موضع ارض اخرى ريب ريب  
وكان جانب النهر الاخر يخل في طلب الشغفة طهرها  
ان ياخذ ذلك بالشغفة لانها سواء في الجوارح والنهر وان  
كان بعض ارض في الارض كذا في المسوم نهرين ريب ريب  
يجوز لقوم منه نهر صغير فقط ارض ريب ريب ريب ريب  
النهر الصغير فباع رجل من اهل هذا النهر الصغير ريب ريب  
كان للذين شركهم من هذا النهر الصغير باع خزان ذلك الارض  
بالشغفة اقصاهم واداهم فيها سواء فان كانت الارض التي بيعت

قطعة خري ريفية بهذه الارض المسقعة وشرب هذه القطعة  
من النهر الكبير وفي كتاب هلال النهر في مملكتي بيع  
في دار ضواي خلق الاتوا وقيل فان كان الاتوا يتبع  
فهو انهم ينقلون الشنفعة للشرك في المسكن في موضع  
الاتوا فاصه فان سلو في المسكن من اهل النهر  
وان كان الاتوا باستدرة وتخريف كانت الشنفعة لهم  
جميعا وجعلوه كانه للحد في المحيط وفي المنطق يتساءل  
عن محمد جرح ارض في مملكتي عليه ارضون ويستاتين  
شربها من ذلك النهر من شرك فانهم الشنفعة فيما  
يبع من هذه الارضين والى تين فان اتخذوا من تلك  
الارضين والى تين دورا واستغنوا من ذلك الما فانه  
لا شنفعة بينهما الا بالجو عنزة والارضان بكون هذه  
الارضين ما يزرع وينعم بها بسا تين محتاج الى السقي  
شرك في النهر على حدهم وشرك في الشنفعة كذا في المنطق  
نهر في شرب تقوى ارض النهر في مملكتي جرح منهم  
ارضه والى منقطع في ارضهم الشنفعة في قول محمد وفي  
قيا من قول ابي يوسف لا شنفعة لهما حتى لو كان  
الما منقطع كما في العلويين مملكتي في ذلك ولو اشتري جرح  
نهر باصله وجرح في علاه في حنفية وجرح في جرح  
في شنفعة الى حنفية فلهما جميعا في الشنفعة في جميع النهر  
من علاه الى شنفعة وذلك الفناء واليمين واليمين في  
من العقارات يستحق فيها الشنفعة بالجو وذلك الفناء  
يكون ما فيها فخرها في مملكتي ويظهر ما فيها في جرح في  
في انهما من مملكتي المصنوعا في الشنفعة وان كانت  
نهر جرح خالصا فلهما ارض ولا حنفية ارض ولا شرب

لهم

لهم فيه فباع ربا الارض النهر خاصة فهو شرك في الشنفعة  
فيه لا يصال عليهم بالمسكن وان بلغ الارض خاصة دون  
النهر في الما في الارض ولا هم بالشنفعة وان باع النهر  
ولا جرح جميعا كما في الشنفعة في النهر لا يصال ذلك كل واحد  
منهم بالنهر وكان التمييز هو تلاصق الارض ولا هم بالشنفعة  
في الارض لا يصال ملله بالارض بمنزلة طريق في دار  
رجل فباع الطريق والطريق خالي لهما في الطريق  
اوقية به من جرح الارض وكون شرك في الطريق اخذ  
شنفعة من الدار ان الشريك مقدم على الجرح فذلك  
اذا كان شرك في النهر اخذ حنفية من الارض وكان جرح  
لهم جميعا من جرح الارض والطريق والنهر سو في  
كل شيء كما في المسقط رجله نصيب في مملكتي في الشنفعة  
من جرح النهر في ارضه كما في الثانية واذا كان نهر علاه جرح  
واشغل رجل جرح في ارض رجل كانت شنفعة جرح نصيب  
صاحب ارضه وطلب صاحب الارض وصاحب سفلى  
النهر الشنفعة في الشنفعة لهما جميعا بالجو وذلك لو شرب  
رجل نصيب صاحب ارض النهر والشنفعة لهما صاحب الارض  
كل واحد ذلك لو كانت قنطرة مملكتي رجل في مملكتي  
بالجو وكذلك لو كانت قنطرة مملكتي رجل في مملكتي  
معلوم واشغل من ذلك احداهما فباع صاحب الارض  
ذلك الاسفار في شرب الجرح فيه سو واذا كان نهر  
رجل وطلب ارضه رجل في مملكتي ارضه في مملكتي النهر  
لا يوال ويجزاه في مملكتي رجل فباع الارض في الشنفعة  
في المسقط وفي مملكتي سماعة عن محمد جرح دار في  
سلطة خاصة باعها صاحبها من رجل لا طريق فلا جرح  
السكنة الشنفعة وكذلك لو باع ارضا لا طريق فلا جرح

ومن تكون

الشرب الشفة ولو بيعت هذه الدار وهذه الدار من فخر  
فليس له فيها الشفة لاني طهرت به قال محمد بن قيس  
واحد في وسط ساقه جارية شرب هذا الفرح من  
من الحاشي فبيع الفرح فباعها من احداهما على هذه الدار  
من الفرح والآخر على الدار الا قالها عنهما في الفرح  
وليس هناك اقية فمن حقوق هذا الفرح فلا مشقة فاصلا  
كالخبط المتمد ولو كانت هناك ساقه فجاء الترحم وتبر  
منها الفرح جرب خارج من هذا الفرح فباعها من احداهما  
احق بالشفة من الحاشي في الدار لاني احمل سبلها في  
دار بيعت كان له الشفة لتكون الدار في الدار وليس المثل  
كالشرب في الدار في دار بين رحلي ولا احداهما في  
في الدار بينه وبين الفرح فباع الذي له شرب في الدار فباعه  
من الدار ويطابق في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
الدار والشرب في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
والدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
نصيبه من الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
والشرب في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
فالدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
لاني في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
فصلت الشفة في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
مقدم عليه لان الاصل في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
من حقوق الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
عليه اه واذ كان الدار بين رجال ثلاثة الامم ومنهم  
بشرط في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
الاخر الذي له في بعض الدار في الدار في الدار في الدار في الدار

ومن تكون شربة اقوى فهو مقدم في الاستحقاق كذا في  
المسوط في دارين طريقها واحدة فتردد الدار بين  
رحلي والاخرى رجل واحدة فباع صاحب الخاصة داره  
فلا خير في الشفة بالطريق فان قسم الدار لثلاثة فاصلا  
احدها بمثل الدار مع كل الطريق الذي كان لها واصحاب الاخر  
الدار بلا طريق دفع الذي لا طريق له لنصيبه ما بال الطريق  
الا عظم وهما جميعا جاريان للدار التي بيعت فالذي صار الطريق  
له احق بشفتها فان سلم هو الشفة اخذها الاخر لا يجوز  
ولا تنطل شفته ههنا القيمة لاني في الحظ صاحب الطريق  
او في الشفة من صاحب سبلها ما ملكه وصورة هذا  
اذا بيع الدار فباعها طريق ولا خير في سبلها من صاحب  
الطريق او من صاحب سبلها ما بال الشفة لاني في الحظ  
دار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
هذا البيت في البيت في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
واحد منهم في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
للمساكين في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
سكة غير نافذة في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
لها صاحب الاكبر في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
لها صاحب الاوسط في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
كل واحد من الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
بالشفة وان باع الاعلى فالوسط اولى وان باع الاسفل  
فالوسط اولى كذا في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار  
ولها صاحبة البيت في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار في الدار

والاخذ وان بيع البيت الاصل  
كانت الشفة لها صاحب الاوسط



فما أحدهما إلى البيوت نضيبه من البيوت والساحة من شريكه  
 في البيوت والساحة فلا شغفة لشركهما في الساحة كما في الذخيرة  
 وروى عن أبي يوسف في شغفه في الساحة ما روى عنه في البيوت  
 ما روى عن الزبير بن عدي في شغفه في البيوت  
 في الساحة ولا شغفة له في بقعة الدار كما في محط السطح  
 درج عشرين في شغفه وروى عن أبي رجل من رباب تلك الدور  
 بيتا ثانيا في السكة العظم ولم يبع طريقه في الدرب على أن  
 يفتح شتر في البيت بابا إلى الطريق الأعظم فلا صفاء  
 الدرب الشغفة لشتره في الطريق وقت البيوت فان صفاء  
 شوارع الشتر في البيت بعد ذلك فلا شغفة لأهل الدرب  
 لا تعلم شتره في الطريق وقت البيوت الثاني فتكون  
 الشغفة إلى الملازمة وهو صلب الخبز لذلك إذا بلغ  
 قطعة من الدرب غير طريق في الدرب لن في الذخيرة ولو  
 كانت سكة غير فاذن في أهلها في صفاء بابا إلى  
 الطريق العام لا يفسد ذلك فاذن إذا أهل السكة ان يفسد  
 العامة من استطرقة كذا نقله السيد حمد درج  
 عشرين في شغفه في صفاء مسجد خطه وياتي المسجد في الدرب  
 وهو المسجد وجاته الأخرى الطريق الأعظم في الدرب  
 فاذن يبيع فيه دارا شغفة الكفا رواد مسجد الخط  
 الذي احتفظ الأمام في صفاء بين الفاعين وهذا لا يفسد  
 المسجد إذا كان خطه وظهره إلى الطريق الأعظم ويسود  
 المسجد وروى عن أبي رجل من رباب تلك الدور  
 الدرب الشغفة في السكة لأن هذا الدرب يكون فاذن ولو  
 يكن مسجد خطه في الأضيق كمنه كان في والسكة فان كان  
 من أول السكة لم يوضع على ما فاذن يثبت فيه الشغفة

لا يجوز

الأهل الملازمة وما ورا ذلك يكون غيرنا فزحمت كما لا أهل  
 تلك السكة كلهم الشغفة ولو لم يكن المسجد خطه بانه يشتر  
 أهل الدرب من رجل من أهله دارا في صفاء الدرب ظهرها  
 إلى الطريق الأعظم وجعلوها مسجد وجعلوا في الدرب  
 بابا ولم يجعلوا إلى الطريق الأعظم بابا وجعلوا في الدرب رجل  
 من أهل الدرب دارا فلا أهل الدرب الشغفة بالسكة كما في  
 المحط رجل له خان فيه مسجد فزحمت صاحب الخان وأذن  
 للسكنى بالناس في خان ففعلوا حتى صار  
 مسجد ثم صاحب الخان باع كل محله في خان من رجل  
 صابغ ربابه بيعت منها حجرة فالجدرج الشغفة بمسجد  
 كما في خان بيه دارها طريق إلى الدرب وخرج من باب آخر منها  
 إلى الطريق الأعظم فان كان طريق للناس فلا شغفة  
 لأهل الدرب لأن السكة في فقه وإن كان طريقا لأهل الدرب  
 خاصة فهم شغف لأن السكة غيرنا فذكنا في مسجد آخر  
 وأما الرقيقات التي ظهرها ولا تخلو من وجوب أن كان  
 موضع الأدي مملو في الأصل واحد في الأدي في المسجد  
 الذي أحد ثوبا في صفاء السكة يسود ذلك في الأصل وأذا  
 كذلك فهو مسجد الخط سوا هذا حاله في الصفاء  
 الرافد مسجد الخط السباني وكان رجس يقول الرقيقات  
 التي علم ظهرها وأدب بخاري إذا بيو في رقيقة منها دارا  
 فاصل الرقيقة كلهم شغف ولا يخلو ذلك في الطريق النافذ  
 فكانه عرف أنه مملو وكان اتفق الأمام الأهل في السكة  
 السخري جعلوا هذه الرقيقة تحت السكة لأن السكة  
 قبل وجوب الرقيقة السكة التي في صفاء العادى بخاري  
 على ما تقدم وروى عن أبي رجل من أهله دارا في صفاء الدرب

اللائق بالدرجة والحجة وذا شتر في قومي ارضاقا  
 دوريا وترى نومها سكة منى هو وقي سكة مهددة  
 نافذة فيسيف دارين قضاهاهم جنتا اشركا في شفعة  
 ومن كاتردا سفة من البرسية وعلى في الشفعة  
 هنا سفي كذا ان كان ورتو الدورين باي سكر ذلك ولا  
 بعوض يبق كان صلاها فملا وسو في بسوس  
 في باب الشفعة في سب وجير وذا شتر بيت من دار  
 آخر طريق بيت الذي شتر في دار خربا ما الشفعة  
 الذي في رة الطريق في ان سلك صاحب صريف خفسد  
 لصاحبا علوا شفعة فليو نليف بسوس في باب شفعة  
 بلفوض دار رومها جاعة عن ايهم فاعطى ويدل  
 وترى نصيبه سكر بين ورتبه وهو لانه بين ورتبه  
 نصيبه منها فسكر في فري سكر وهم بسايت الدار  
 وشرك الاب وهو لا بيت الاول شفعة باي بسوس  
 باو من السقف في الحصة بسوس سكر في قومي ورتو  
 دار فيها سكر في شفعة صاير ورتو سكر ورتو  
 في قومي فيها سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر  
 منزله وسكر الذي سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر  
 الشفعة اذ كان سكر سكر الذي سكر ورتو سكر  
 بين سكر سكر سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر  
 ما الشفعة وان سكر سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر  
 بين سكر سكر سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر  
 المسك سكر سكر سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر  
 حق بسوس سكر سكر سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر  
 دار فيها سكر سكر سكر سكر في شفعة صاير ورتو سكر

اللائق

اللائق بحط على هشا من محمد رجل شتر بيتا من دار  
 جنت داره ورتو باي دار سكر باي هذا البيت وحده في  
 حار هذا الرجل وكل هذا البيت باي شفعة قال ان كان سكر  
 باب البيت من تلك الدار ورتو في هذا الدار جنت عد البيت  
 من هذا الدار لعله الشفعة فيه ورتو الشفعة الحسن من رواد  
 سكة غير نافذة في عطفه منزهة فملا هذه الشفعة  
 من جانب آخر لهذه السكة التي فيها الشفعة فبعت دار  
 في هذا الشفعة فلا شفعة في البيت ورتو الطريق الدار بسوس  
 ورتو شفعة الشفعة التي كانت الشفعة جنت اهل  
 الشفعة فان سكر الشفعة سكر في شفعة الشفعة فيها  
 كذا في الحط دار بيت ولها باي في في قومي بسكر كان  
 في الاصل دارين باب احد هيا في في قومي شتر هيا  
 رجل بسكر ورتو سكر في شفعة صاير سكر دار واحد  
 فلا هيا كل قاي ان يا شتر باب الذي بسكر كان في في قومي  
 دار واحد وها باي فان شفعة لاهل في قومي في جميع  
 الدار بسوس ورتو هذا في في قومي ان كان سكر في قومي  
 حرك في جميع قاي الا في شفعة سكر في شفعة صاير  
 الشفعة ورتو كان لاهل في قومي شفعة في قومي الذي  
 لاهل صفة ولا شفعة لاهل في قومي الا في شفعة في قومي  
 فافدة في في قومي من اسفلها حتى صاير نافذة  
 فسكر في شفعة الذي في شفعة سكر في شفعة صاير  
 دار فيها شفعة في قومي بسوس في شفعة صاير  
 من شفعة في قومي ورتو ان كان شفعة في قومي بسوس  
 في شفعة الشفعة في شفعة الدار الشفعة في شفعة ورتو  
 سكر في الشفعة في شفعة كانت الشفعة لاهل

فهذه الدار وطريق هذه الدار في دار خوي وطريق تلك الدار  
في سكة غير نافذة بيع بيت من البيوت التي في الدار التي في الدار  
الداخله كان صاحب البيوتين اولي بالسفينة من صاحب  
الدار الخارجة فان سلم السفينة فالت سفينة لصاحب الدار  
الخارجة فان سلم هو السفينة فالت سفينة لاهل السكة اربعين  
بينهم اقسامها بينهم ورغمو طريقا وليس هو جعلوا  
نافذة ثم بنوا دورا مينة ويسرف وجعلوا بواب الدار  
شاحرة في السكة فباع بعضهم دارا فالت سفينة منهم سوا  
وان قالوا جعلناها طريقا لمالكهم فالت سفينة لاهل السكة  
ايضا قالوا الصديق سيد وهو الخياط في دار في المخطط ولو  
ان رحلا اشترى دار في سكة غير نافذة فاشترى  
دار اخرى فالت سفينة لاهل السكة لانها اخذوا لاهل  
السفينة لان الماشري لم يكن سفينة وقت السفينة لاهل  
لخصا وهو سفينة مع قبال سكة في الدار الفانية لاهل  
الطريق دارين ثلاثة فالت سفينة لاهل السكة لاهل السكة  
واحد بعد واحد فلما راه باختلفت الاول ويسر  
له على السكة في الماشري سبيل ولو كانت الدار بين  
اربعة نفقات اشترى رجل نصيب الثلاثة واخذ بعد  
واحد والربع غايب ثم حفز فله ان ياخذ نصيب الاول  
وهو في نصيب الاخير ثم يركبه ولو اشترى احد لاهل  
نصيب الاثنين واخذ بعد واحد ثم حفز فله ان  
شركا في النصيبين جميعا في جميع السكة ثم يركب  
لها روي دارين ثلاثة نفقات اشترى رجل نصيب  
احدهم ثم اشترى رجل نصيب اخر ثم اشترى رجل نصيب  
ثالث نصيبا كانا ياخذ نصيبين جميعا بالسفينة في

فان

فان لم يحضر الثالث حتى جاء تتلف مشركا لاهل السكة  
الثاني فطلب منه السفينة فالت له ديت وينصت به اهل السكة  
له النصيبان جميعا فان خالفوا بعد ذلك فالت ديت  
خمس جميعا اشترى الثاني ولو لم يقض لاهل السكة  
الاول ثم اشترى الثاني فالت نصيب الثالث بالسفينة  
جميعا فالت سفينة لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
سبيل في دار في سكة غير نافذة فاشترى رجل نصيب  
بما صير باع صاحب الدار فقصير في اربعة سبيل  
وبينها فالت ريد السفينة فالت دار من دارين  
لا اذ منبج من جملة دارين وسفينة دارين لاهل السكة  
جميعا فان سلم السفينة لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
السفينة فان سلم السفينة لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
السفينة فان سلم السفينة لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
وسفر بالملك فخرج من ان يكون بعض الدار هـ هـ  
الاتفاق في الدار لاهل السكة من دارين واحد وواحد  
من ثلاثة جوانب لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
بالسكة ولو اشترى احد لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
ولا يقضي لاهل السكة سوا هـ وقال الثالث اشترى رجل  
سفينة لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
بالسكة فالت نصيب الثالث بالسفينة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
الطريق فالت سفينة لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
عليه وسلم اذ وقعت لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
رأى التوركي وصفي وقال صلى الله عليه وسلم اذ اقصمت  
الدار وحددت فالت سفينة لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة  
ولان السفينة فالت على كل واحد نصيبا من كذا تاخره مؤثره  
القسمه وهذا الذي لا يقتضي لاهل السكة فالت نصيب الثالث بالسفينة

لا يحب عنك فليترك اذا كان لا يحسن التسمية كالسحر والحرمان والحب  
الصغير لوقوع الامن من لوم اللون ولنا ما قدمناه من الاكابر  
من قول الماتن كالشيخ والطريق خاصا والمرد والبد  
تعاليم علمي باروي انما لا يحب للمباريعة السحر الا بالحق  
منه وحقه متاخذ عن حمير ويذكر لك يحصل التوفيق بين  
الاحاديث ولا تنس ان الشفعة وجبت لدفع اجرة الفقة  
وليكن يكون ذلك واحرق الفقه مشروعة وكيف يجوز  
الحاق الضرر بالثمن بخره بغيره كما دفعه حكم  
مشروع في الفقه المحيطة فيه ضرر بالحقه بسبب الضرر  
على المورم ولو كان له اجرة الفقه لم يجب في المنقول  
زييد ولو كان له اجرة الفقه لم يجب في المنقول  
كان مكاتب افاضلنا بشفعة الاسلام ولا الحزبية لا ينبغي  
الشفعة وذلك لعدم قوله صلى الله عليه وسلم لا ربح  
بشفعة ما كان وراءه حيلة والسياد وابن ماجه قال في  
المزب السقف الغريب والضا دنة وهي مصدر ان السقف  
الدار وصفت والغريب الغريب اه وفي القاموس السقف  
بالتحريك الغريب والبعد فندان سقف لغز والمبارح بصقة  
اي بما يليه وبقرئ منه وفي الساسان محفري صفت داره  
صقبا دنت وفي الحديث المراحى بصقته واصق الله  
داره اذنا قال الامشي له لعل النوب بعد التفريق تصقب  
واصقبت داره يعني صقبت وداره صقب مبي ودارك  
اصعب من داره واين على تقبيل وحديثين وينتضي  
جمله على صقب الغريتين البهرا وقوله حبل الله علىكم  
ما كان تقبلا منه كانت قايما تدعى من قبيل الرافض  
الشفعة المذكور لا ينبغي واخره بعد واصغير في البيت وليس

[illegible]



فمن حق به وان لم يطلبه الجار حتى حفظ الخلط وسلم بطلت  
 شغفته اه والخلط اعم من الشريك فكل شريك خلط  
 ولا عكس والخلط في حق المبيع شريك خاص كل خلط الفاضل  
 الشريك ومن غنقه ثقلت اه وفي التصنيف شرح الناف خلط  
 والشريك ينشأ عن معنى واحد لا فرق بينهما من حيث اللغة  
 وفي النام عن عشر من المحرط الطلب واجب على الكل يعني الشريك  
 والتار والخلط وان لم يتمكنوا من اخذه لا يترى ان الجار اذا لم  
 يطلب الشغفة لكاه الشريك فزسم الشريك الشغفة فليكن  
 الجار شغفة اه وواضع مخرج على جاري لا يخرجها ولا  
 يكون الرجل بالخروج على شريكه ولكن لا يخرجها جار  
 ولا يكون شريكاً ان الشريك المستبرك اه في المعنى  
 لا في المنطق والشغفة منقولة وبوضع المخرج على الجار  
 لا يصير شريكاً في الدار كذا في الشريك في خشيته موضوعه  
 عليه اي على خلط غيره جاري لكن بالذخيرة في الشغفة لا يكون  
 شريكاً في الدار لكنه جاري ملازق لوجود اتصال ببقعة احوها  
 ببقعة الاخرى فيحق شغفة على الجار ملازق ولا يخرج  
 بذلك على غيره من الجيران وقد غلغمت بان واضع المخرج  
 او الشريك في الشغفة ليس لكاهما تخلك في فنية الجار  
 وانما له حق التغفل لا غنق فكذا لا يكون شريكاً ولو كان  
 واضع الشغفة على جاريه شريكاً في الشغفة وشريكاً في المخرج  
 المخرج ايضا فشريك يقدم على مطلق الجار ملتزم فليكن  
 لكن قال المصنف نعم لا يبلغ وغيره ولو كان بعض الجيران  
 شريكاً في الدار وان كان كذا شريكاً بين المتجار ويرى  
 شريكه ملك لا يتقدم هذا الشريك في الدار فقط بل لا يمتد  
 من الارض على غيره من الجيران لان الشريك في البناء الجرد

الدرية

لدون الارض لا يحقق بها الشغفة اي ببقعة الشريك  
 لا انطلاقاً لانه جار ملاصق ولا يختص بالشغفة وحده دون  
 بقعة الجرد وبقي عبارة الشريك والملك مع بعضي هذا فتوزع  
 حتى فلا يرسله ولو كان البناء ملكاً الذي عليه البناء فشرى  
 بينهم كما هو لو من غير من الجيران وبقا في ذلك بان يبنى  
 الشريك ان فليست ترك بريق ما الارض غير موضع البناء فيبقى  
 البناء موضع على الشريك وان كان هو لو لا انه شريك في بريق  
 المبيع والشريك اوي ايا في موضع البناء فظاهر لكونه شريكاً  
 فيه واما في المسألة في فليست الشغفة محمد واحد اوي يبنى في  
 يبيع لا ان العز اخبر به حتى كان شريكاً في بعض  
 فبقعه على الجار في رواية اخرى عنه وهو قد رسل في  
 غير موضع الجرد لان استخفا قد الشغفة في غير موضع  
 الجار جاريه وغيره من الجيران يسا ويؤديه وشي هذا  
 لو كان بعض الجيران شريكاً في منزل من الدور وبعث منها  
 فبيعت الدار كان هو حق في المنزل لا داره واستور في الشغفة  
 وفي رواية لان كل جرد في حق الشغفة اه وقد فاد خص  
 في ادب القاضي كما نقله في الذخيرة عنه وشا في نقله  
 عن الزيلعي وقال الكوفي وضع ارضه في بريقه في بريقه  
 الشريك في الجار اوي ببقعة لا رسله وذا محمد  
 رحمه الله تعالى ان الشريك في الجارية هو في الدار في الجار  
 بين رجلين كل منهما عليه شغفة ولا يعلم ان الجار  
 بينهما الا بالخشنة فبيعت احدية الدار في ان قام  
 للآخر الا بالبدية فطلبا على نفسها فهو حق من الجار لانه شريك  
 وان لم يرم ببقعة الجرد شريكاً في الجار في الجار اوي  
 بل يبيع الجار اوي وهو قد اطلق ذلك في الدار ابيع

ابطال النضال وقد تقرر ملكه فيه فالصحيح على انه ليس له  
 تركها قال العلامة المكي فعلم به ان دم اخذنا من نصيب  
 التارك لعدم صحة التارك لنشر ملكه بالنضال لا بتعطيل  
 حقه به مع صحة التارك منه اهـ وقال الشيخ الرضوي قد علم  
 ان القرض بملك الشفيع المبيع فاسفا على تحقيق بعد ويكون  
 بيعا ممن سقط له حقه فكل شفيعا لاخذ منه بالشفعة  
 لانه متى يرجع اهـ وفي هذا المبارزة حزيمة ولعله ارد  
 مرجع فان المسقط حقه بعد القضا فلا يعود بان يملك حصته  
 من الشفوع من السابقين ويمكن ان يرجع بحسن هذا بان  
 البيع بما يملكون حصاره عن مبارزة مال بجال وهاهنا لا يلزم  
 لم يكن في مقابلته مال فلا بيع واما نشر المسقط لهم من  
 التارك بعد القضا بالتقدير الذي يتحققه حصته من التارك  
 فلا مانع من ذلك والله تعالى اعلم لانه يترك كل عليه ما في  
 المندرية عن الذخيرة حيث قال ولو كان بعض النفع  
 اقوي من البعض فنقض الخاص بالشفعة للقوي بطل  
 حق الشفيعي حقه ان اذ احمى الشريك والجار وسلم الشريك  
 الشفعة قبل القضا لانه لما اراد ان يخذل الشفيع ولو نفى  
 القاضي بالشرط لم يملك الشفيع ان يشفعه فلا شفعة  
 للمحاراه ونحوه في التمسك وعمل به بانه ما تقضى للشرط  
 انقضت حقه وبطلان فقضا عليه بذلك لتقدمه عليه  
 اهـ وقد يقال ان ما في الذخيرة فيما اذا استطاع الا لا بد  
 وما نحن فيه غايه في استيفاء الشفيع فامل ولو كان  
 بعضهم ادى الشفيعا المتساوين في المزية كان كما نؤكد لهم  
 او كما منهم ان الشفيع لم يورع ان يبا وطلب الحاضرون الشفيع  
 من الشفيعين القاضي بيقضي بالشفعة بين الحاضرين

وفي شرح المحرر وكذا ثبت الشفعة للمحاراه في السنة الثمينة  
 التي فيها لا يشفع لانه اذا لم يكن نافذة كان خليقا في الحقوق  
 كما من غلظا فان افترقه وقد دفع الشارع بهذا الشفيعا يتروهم  
 من قوله وظاهره ان له لادها انه قد قبلت وقد انتفعت به  
 الملاصقة هنا ويظهر فان ما من في ما اذا كان به في سنة  
 اخرى وفيما نحن فيه السنة واحدة فيما ظهر استيفاء بظهر  
 بمعنى ان الدار لم يبعث ولها شفيعا فانما اجتمع الحق على واحد  
 قبل الاستيفاء والقضا ثابت في جميع الدار وبعد القضا والانتفاء  
 بطل حق كل واحد من الشفيعين عما قضى لهما فيه فلو  
 كان للدرا شفيعان فاسقط احدهما حقه من الشفعة  
 بعد القضا اي بعد ما قضى بالدار بينهما فلو اسقط احدهما  
 الشفيعين حقه من الشفعة قبله اي قبل القضا والاستيفاء  
 فلم يبق من الشفيعين الا الذي كان الشفيع فلو كان للدرا  
 شفيعا اثنين وقد اسقط احدهما حقه من الشفعة كان للثاني  
 الباقي ان ياتخذ الدرا كلها بالشفعة وينتفع بها على عدد  
 رؤسهم لولا المراجعة لان السبب لاستحقاق الكل وقد  
 وجد تقرر في حق كل واحد منهم والشفعة هي ان كان للدار  
 وقدرت وتظهر الرهن فانه يجزى بكل الدين ويكره  
 من جزائه وانما لو وفي بعضه وكان رهنا عند حليل  
 فنقض دين احدهما ليس له ان ياتخذ شيئا من الرهن بخلاف  
 ما اذا اسقط احدهما حقه من الشفعة بعد الاستيفاء  
 والشفعة فانه ليس لمن ينفى من الشفيعا الذين لم يستطعوا  
 حقه من اخذ حصته التارك لانه باع هذا القضا حتى حق كل  
 واحد منهم من الشفيعا الذي كان له في نصيب الاخر بطل  
 قال السيد حمزة لا يصف هذا لا سفا على القضا لما فيه من

في الجمع لاحتمال عدم طلبه يعني يحتمل ان الغائب لا يطلب  
الشفعة فلا يؤخر القاضي حكمهما للحاضرين بالتسليم للحاضر  
في طلب الغائب ولا نهائيا تقسم بينهما للمصلحة ولا مزاحمة  
في الطلب وكالوكان الشريك غائبا فطلب الشريك  
الحاضر للشفعة من الشريك فان القاضي يقضي له بالشفعة  
كلها لا اذا حضر الشريك الغائب وطلب الشفعة من الشفعين  
الحاضرين فقصي له القاضي اذا لم يملك طلبها من الشريك  
كما نص عليه في الحاشية فقصي القاضي لم يملك الغائب بعد  
حضوره بها فلو كان الشريك الغادم مثل الاول الفرض له  
وقضي القاضي له اي المقادم ينصفه ولو كان المقادم قد  
اي اعلمين القضي له رتبة فملكه اي يقضي القاضي له  
بكل الشفعين ولو كان دونه منعه خلاصة وفي السراج الوجه  
ولو حضر احد من الشفعين او لا وانبت الشفعة فان القاضي  
يقضي له بجميعها اذا حضر شفعين اخر فثبت للشفعة فان  
القاضي ينظر ان كان الثاني شفعين مثل الاول فانه يقضي  
له بنصف الاول وان كان الثاني اولى كما اذا كان الاول حاضرا  
والثاني خليطا في المعنى وفي الحق فان القاضي يطل  
شفعة الاول ويقضي بجميع الدار الثاني وان كان الثاني  
دون الاول فانه لا يقضي له بشيء اهـ والقضاة بالنصف  
في الما قبل فقام يزد على الشفعة من الحاضر والقادم والاول  
كانت الحاضرين خلافا للقادم وحده فقصي القاضي له رتبة  
وفي الثالثة للشفعة يكون كل واحد منهما شريكا في المعنى  
وفي الحقوق والدار خلاصة ولو كانت المعقضية له فخلطها  
في الحقوق والقادم خلطها في المعنى فقصي للمقادم  
بكله لانه مقدم على المعقضية ولو كانت بالمعنى لم يقضي

للمقادم بشي وفي محيط السرد حتى دار بيعت ولها ثلاثة  
شفعا احدهم حاضر وطلب الكل واخذها من حضر احد  
الغائبين فله ان يأخذ نصف ما في يده فان حصل له على  
الثلاث فله ذلك فان حضر الثالث اخذ من صاحب الثلاث  
فله ما في يده فيعجز الما في يده الاخر فيعجز عنه نصفي  
فان كان لهم شريك لا يمتنع رتبة اخذ من صاحب الثلاث  
ينصف ما في يده فيضاهه الى ما في يده الاخر وقسمه الثلاث  
بلون لها صاحب الثلاث فله ثلث عشرة عشر وكل واحد حصة  
ولو كان الرابع حاضرا اخذ الثالث الاخير وقسمت الدار  
ثمانية عشر اخذ نصف ما في يده داره كالثلاثة شفعا شري  
اشياء منهم الدار على ان اخذها السردس ولها في الارض  
الدار لا شفعة لاحدها في نصيب الاخر فان حضر الثالث فقصي  
الدار على ثمانية عشر ثلثي السردس سهمان وكل واحد  
ثمانية واثم كالتخرج من تسعة فان ثلث الثالث صاحب  
السردس ولم يكن الاخر نصف ما في يده فاما في دار ثلث  
الاخر فقصت الدار بينهما على ثمانية عشر على كل واحد  
وفي الثاني باع نصف داره واخذها دارا فاستمته بقضا  
بغير نصيب وحضر الشريك في الطرف باع داره في يده ولا  
ينصف بقية خلافا لما لو اشترى دارا واخذ ثلثيها  
واقسم داره فالثالث فان حضر ثلثيها الثالث ولم يبق  
الشفعة بين بل في حدها فانه يأخذ ربع ما في يده ونصف  
قال الثالث لا اخذ ثلثيها شريعتا الدار الثالث ما عدا  
نصفه المقتول ولذنه الاخر قال الدار بينهما بالشفعة وان كان  
المشترك الدار لم يكن في ارضيتها قبل في حصة الثالث  
وقبضت وصدة المقتول ولذنه الاخر يملك الشفعة وكانت

الشفقة كلها الاخرى اسقط الشفيع الشفقة قبل ان  
 ليرجع الاستقاط المذكور يعني وهو يريد ان يطلب من  
 بعد اعتقاد اليه وانما يرجع قبل ان يفتقر شرط وهو يرجع  
 اي شرط حسنة افضال الملك لان اتصال الملك انما يكون  
 عند وجود عقد البيع والشراء فقدم في ما يرجعها فقال  
 ملك الشفيع بالمتجر وعند فقد شرطه لا يكون سببا  
 فكان استقطا قبل وجود السبب فلم يصبه قال في آخرها  
 يصبه الاستقاط قبله لفتقر شرطه وهو السبب لان السبب لا  
 يكون سببا الا عند وجود شرطه كما في اطلاق العلق او  
 اراد الشفيع اخذ بعضه وترك الباقي لم يملك ذلك  
 ولا يتطاول في الشفقة في الصبح كما في ما يستحقه على  
 المشتري لغيره بل يفتقر المتجر بسبب تخلف الشفقة  
 عليه وفي المستوط وان كان احد الشفيعين غائبا كان  
 لما صار له ياخذ جميع الدار وانما ياخذ نصفه في  
 المشتري بذلك فله ذلك وان قال المشتري لا اعطيت  
 الا النصف كان له ان ياخذ الكل وفي السرور وان كان له حاضر  
 قال في غيبته انا اخذ النصف والثلث وهو مقدم رجعة  
 لكن لا اذ ياخذ الكل ويجوز في الحسب اذا قضى القاضي  
 اليها شرط الدار نصف او نصفين او نصفين بغير شرط  
 قضى به بذلك ما في كل واحد منها هي نصف مساوية  
 لما فاق الذي فقه كما في الدار او الدار في انا سلمت  
 كل ما انا ان اخذ كل واحد من النصفين به ذلك ولا الثاني  
 ان ياخذ النصف ويصحب بعض الشفيعا نصيبه ليطرف  
 لم يصب ذلك لطلب النصف لخاصة وشفقة حقه اي  
 حق المالك من الشفيع له ان يملك العمل او حصة من نصيبه

من الشفقة حتى لو كان الشفيعا ربة مثلا زيدا وعمره  
 وبر خالدهما حال نصيبه زيدا سقط حتى خالدا بالكلية  
 وجعل ان لم يكن شفيعا حتى لا يفتقر زيدا نصيبه ونصيب  
 خالدا جميعا وحديث جمل خالدا ان لم يكن نصيب الشفيع  
 بين البقية الا ان بين زيد وعمر وبريلا وعده لزيد  
 الا ضرب زيد لاولاد فقال ولولاها ما لانه نصيبا لزيد  
 يعني لو بيعت دار وكان لها شفيعان متساويان في الرتبة  
 وطلب احدهما لطلب النصفين بما عاقده يحتج به  
 النصيب فقط رطلت شفقتة ونقصت له ذلك بشرط  
 صحتها ان رطلت الشفيع في طلب الموائمة والاكتفاء بخلاف  
 ما تقدم فانه طلب احد الشفيعين بعد طلب الموائمة والاشهاد  
 الكا بسببه الربيع ونظم ولولا كان احد الشفيعين  
 حاضر ولا خرافيا فطلب الشفقة في النصيب فلي  
 حساب انه يستحق في النصيب بطلت شفقتة لانه يستحق  
 الكل والقسمه لانه حصة فاذ تترك في شيء منها وحده لا يرضى  
 فيه فسقط في الكل لانه لا يتجزى وتلك كذا في حاضر في طلب  
 كل واحد منها النصيب بطلت حق من طلب النصيب والاخر  
 ان ياخذ الكل ويترك ويسمى له ان ياخذ النصف لما ذكرنا  
 وهو كذا في الثانية ليطالب بلفظ ولو كانا حاضرين فطلب  
 كل واحد منهما الشفقة في النصيب بطلت شفقتة لان  
 كل واحد منهما لما رطلت الكل بطلت شفقتة في النصيب الذي  
 لم يطلب فاذ رطلت شفقتة في النصيب بطلت في كل واحد  
 لشفقة في الرتبة عنها ولا يشكل عليه ما نقله في عند  
 الطبرانية ولما ثبت رجوع الفدي دار لهما الشفقة وقال  
 سلمت نصيبا الشفقة في الشفيع لا يتصل شفقتة



والصحيح ان طلب تسليم النصف يكون سببا للامتناع  
ولا لو قال المستقيم ان شفع هذا الدار فليس ان نصف  
بالشفعة واستحقك النصف الباقي لان قوله ان اسلم  
لن النصف الباقي عدة لا تخبر اسقاط الكل فليجوز  
في دفعه ثم قدم القاضي فليس له ان يأخذ بالبيع الاول ونصف  
الدار مع ان الدار بالبيع بقضائه او بغيره فحقها وسوا  
كان قبل القبض وبعد ولو اراد الفاعل ان يأخذ الدار  
بالشفعة بطلانها بالبيع ويبيع البيع الاول ينظر ان كان  
الرد بغير قضاء ذلك لان الرد بغير قضاء بيع مطلق فكان  
بمعادير في حق الشفعة فيما أخذ بالكلية فافهمه ياخذ  
بالبيع استحقاقا له في حقه وطلبه في حقه ولم يفصل  
بينهما الا ان الدار بالبيع قبل القبض وبعد من شأنه  
من قال ما اراد من حوائج تحول غلوا بعد القبض ان اسرد  
قبل القبض بغير قضاء بيع جديد وبيع العفا قبل القبض  
لا يجوز على صله وانما يستقيم ظلالا في حقه على صله  
في حقيقته وانما يكون ومنه من قال استحققت على من هذا الكلام  
وان كان بقضا فالمسألة ان يأخذ لانه قد استحققت على من هذا الكلام  
ورفع المتقدم الاصل كما لم يكن ولا يأخذ بالشفعة يخفى  
بالبيع والطلب ما حصل عن قبض قبل ان يقضى له بالشفعة  
وقد استحققت في حقه الغائب فان شأنه أخذ الدار وان  
شأنه ان لا يورثها من الدار بالبيع بعد ما قبضه بالشفعة  
لحقه بشفعتها ان أخذ الدار بالشفعة وتكلم في الامتناع  
ولان استحقاقه حق الغائب بعد قبضه من الدار  
المستقيم كما هو المشترط في حقه

فانه مشا

فان شأنه أخذ الدار بالبيع الاول وان شأنه بالبيع الثاني  
ولو كان المستري الاول شفع الدار فان شأنه ان يشفع  
الحاصر من ثم قدم الغائب فان شأنه ان يشفع الدار بالبيع الاول  
لان المستري الاول لم يثبت له حق حتى يكون مستريا  
سواء عفا عنه او اذاعه من الشفعة الى حقه بشفعة الغائب  
الا فليدرك ان كان يخضع بالحق مع الاول وهو النصف  
لان السبب عند البيع الاول وجب الشفعة المالك في كل دار  
وقد شرط حق الشفعة الى حقه بالكون المستري الاول  
فحقه في حق المستري الاول والغائب وكل الدار فبقسم بينهما وبأخذ  
الغائب نصف الدار بالبيع الاول لان شأنه ان يأخذ الدار  
بالبيع الثاني لان السبب عند العقد الثاني وجب الشفعة  
حق الشفعة بطلانها في حق الشفعة المالك في كل دار  
ولم يتعلق ما قدمه على الدار المستري الاول فانه كان للغائب  
ان يأخذ الدار بالعقد الثاني ولو كان المستري الاول  
اجنبيا استحقها فان شأنه ان يأخذ الدار بالبيع الاول  
فالشفعة المالك ان شأنه ان يأخذ الدار بالبيع الاول وان شأنه ان يأخذ  
الدان في حقه سببا لاستحقاقه في حقه على كل واحد  
من التبعين فان أخذ بالبيع الاول سببا للمستري الثاني  
ولم يرد عليه ويشفع البيع الثاني ويستحق المستري الثاني  
المنع على الاول وان استحق بالبيع الثاني ترا ليعان جميعا ولهذا  
على ان في غير هذه وجب للمستري الثاني والدان في حقه فله  
ان يأخذ البيع الثاني وسوا كان المستري الثاني في حقه  
او غائبا وان اثره ان يأخذ بالبيع الاول فليس له ذلك  
حتى يحضر المستري الثاني هكذا في العفا على الاموال لا سيما في  
في حقه على كل واحد ويوم حقه خلافه وقد ذكر في حقه هذا

قول اي حصة ربح ومحمد ولو كان المشرك باع نصف الدار  
ولم يربح جميعها في الشفعة واراد ان ياخذها سبعة اخذ جميع الدار  
ويستل السبعة والنصف الثاني من المشرك وان اراد ان ياخذ  
النصف بالكتبة الثاني فله ذلك ولو كان المشرك يربح  
الدار ولله فربحها من رجل واحد فربحها على رجل واحد فربحها  
الموهوب له والتصدق عليه في حصة الشفعة والشفعة  
والموهوب له ما اخذها الشفعة كالشفعة لا الهبة  
ولا بد من حصة المشركي حتى ولو حصر الشفعة ووجد  
الموهوب له فلا خصومة معه حتى بعد الشفعة في اي حصة  
بالسبع الاول والثمن للمشركي وتساوي السبعة كذا ذكره القاضي  
فربحها لا في الموهوب المشركي نصف الدار ومقسوم  
وسلمه او الموهوب له لا حصة الشفعة فان اراد ان ياخذ  
النصف الثاني ونصف الشفعة له ذلك ولكنه ياخذ  
جميع الدار بجميع الثمن ولو لم يطل السبعة وكان الثمن طه  
للمشركي لا الموهوب له كذا في البيهقي وصحح ينع دور  
حكمة في حصة الشفعة فيها وعليه الفتوى انه قال ان  
الشفعة لو بني حكمة حاز ان يوفى بها الشفعة ولو خذ الشفعة  
به كذا ويبنى ان يوفى وهو راية الحسن عن اي حصة  
قال الربيعي في شفعة الشفعة يبنى من عدم ويجوز  
الشفعة به ان كان له في حصة الشفعة في الشفعة وقوت  
عليه في شفعة الكف ولعل الوجه فيها ما مر من ان ارضي  
حكمة لا يتابع ولا يوفى وقد وقع علم السادة في الشفعة  
والربيعي قال ان ارضي حكمة يوفى بها الشفعة في الشفعة  
والشفعة فيها ارضي حكمة مع الشفعة ان يرضي الارض  
لا يجوز ان يجوز ربع السبعة فلا يجب للشفعة ان يرضي

الحسن عن اي حصة انه يجوز للشفعة الشفعة وهو قولها  
عليه الفتوى لانه باع المملوك اه قال ولا يخفى ان هذا  
الكل ان الشفعة فيها ما تشبهت بنا على القول بان ارضها  
عوله لان محمد بن ابي يوجب ثبوت حق الشفعة ولو لم  
حله مع انما تخبر غيره من الابنة كانه عباره او فيه  
اه قال السيد محمد وهذا بعيد لان الشفعة في السبعة ولو لم  
القرار في الشفعة رجله دار في حصر وقف لا شفعة له وفي  
الشرعية ولا ارضي له حصرها الساطع ان بيت المال ويدفعها  
من ارضه الى ارضه بالنصف لسوء هذه الارض باطل ولا  
شفعة فيها وقد قدمنا انما تكون فافقت قول الكائن  
وشروطها ان يكون المخلو في المملوك طلاق لا شفعة في  
درجته وفيه يعني قال ابو اسحق فقد خلق الفتوى  
فلم يشر ومقابلة ما في الانشاء من الفتوى على وجوب  
الشفعة فيها حيث يصح بيعها ههنا حازها بالاولى وقد  
قدمنا في كتاب الاحاق حيث قال عذرة في الجنب لا  
يجوز لباقة السبعة وعن محمد بن زكريا مستندا بكذا ويستحق  
وبه يعني ومنه احاق في حصة حارة ارضه وقد علم الدليل  
على ذلك ثمة فله حفظ له ماله وفي الحصة ليعود حارة  
بنا حكمة ولا ارض كذا في حصر وفي الشفعة يبنى في حصة  
جواز الشفعة ان كان مستندا به وفي ظاهره لا يجوز  
وشفعة في كتاب الحفظ والاحاق في حصة حارة  
المهاينة والشفعة في حصة حارة وفي حصة حارة  
ايام الموم وكان يعني ان يرضي عليه يرضي الموم  
تقاسم الموم في حصة حارة وفي حصة حارة  
وبه يظهر الفرق والتوفيق بين ايام الموم وغيره

والتي فني بين من غير كل هذه الاجارة وبين من نفاها  
 وفي اجارة السائل ان سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن  
 الكندي عن يوتي من هل تدخلها شفعة لو كان آخر الوكيل  
 نفسه واذا قلتم بذلك هل يفتقر الحال من ان يكون الشريك  
 احد الوكيل او جنتا وهل يتراد احد الشريكة مع ما يتبعه  
 من انقاص البيوت المذكورة لاحد شركائه وما يتبعه من  
 نفع تلك الهبة وتنع بقية الشريكة من الطالبة بالشفعة  
 ام لا في حال فاحس حكم يوتي من حكم الموقوف فلا شفعة  
 فيها وكذا الصيغة ما يخص احد الشريكة من الانقاص لا من الشريكة  
 حصته والحق وهو ما يحتاج الى مقابلة الهبة فلا يتراد  
 الا اذا وقع الفسخ والتغير من حصته اه وفيه ايراد الاشياء  
 ويصح الطلب من وكيل الشريك لم يسم الوكيل ما اشتد  
 من التعلق الى وكيله لان الموقوف من غيرها من حقوق الموقوف  
 وفيه ايراد اصيلها وان وكيله لا يملك الباقي ولا يملك  
 الشفعة ان يخاصه وبما فيه من حق الشفعة للمشتري كما لو كان  
 الباع هو مالك وان سئل الوكيل ما اشتد الى موكله لا  
 يصح طلب الشفعة حينئذ من الوكيل الى الموقوف ولا يملك  
 له فلا يكون خفيا لعدة فصلا كما لا يجوز فانه لا يملك  
 خفيا ما لم يسم الى المشتري فاذا سئل الموقوف له يرد ولا يرد  
 فخرج من ان يكون خفيا وهذا مثله غير انه لا يشتد القفا  
 حتى لو كان الوكيل نائب عنه لا يرد اقامه باختلاف مقام  
 نفسه فكان حصة الموقوف الموكلا ولا يملك الباقي لانه  
 ليس بنائب عن المشتري فلا يرد من حصة المشتري  
 للقضا عليه عز وجهه ملكه والا يرد وجهه كالوكيل  
 زبلي وفي المنتزحة ولو اشتد لغيره بغير موكله

حشم

ضم ما لم يسم العبد لمن اشتراها له فلو قال مات وصع ان طلب  
 من المشتري نفسه ان لم يسم الممن اشتد له لو كان الوكيل  
 لانه ليس الموقوف والاب والوصي وليه فان لو كان له ليست  
 بقيد وفي الاصل ان لا يشتري قبل ان يخلص في الشفعة  
 اشتد هذه طلاق وسئل اليه ان حضر الشفعة فلا يفسخ  
 بينهما ولو زيدت بعد ما خاضه لم يقبل منه ولو قام البينة  
 تقبلت الحكم وهذا ظاهر ولا يرد عن ان يرد سئل  
 ان الشفعة لا ياخذها من يد الموقوف يقال له سلم  
 الموكلا تري ياخذها الشفعة من الموكلا ولا يظن بغيره من  
 المشتري في دار وقال شريكها لفلان واشتد بغير الشفعة  
 فهو خصم له الا ان يقيم بينه افعلا وكذا في لا يكون خفيا  
 اه فتأمل وفيها عن شرح الطحاوي الموكلا واشتد  
 اشتد لحضر الشفعة ياخذ من الوكيل وليتبع العبد  
 عليه ولا يلتفت الى حقه الموكلا وعن ابو يوسف لا ياخذ  
 ما لم يخلص الموكلا ويحصلت هو الموكلا وهذا موافق لما  
 في المندية حيث قال الوكيل سئل ان اشتد وفيه  
 في الشفعة وطلب الشفعة من الوكيل في ان يسم الموكلا  
 الى الموكلا حكم وان كان بعد سئل الوكيل الى الموكلا في ان يطل  
 الشفعة وهو المختار في خزانة المقتد والعت وكذا الموكلا  
 وهكذا يقول اه وقال السيد حماد ان بطلان الشفعة  
 لان طلب الشفعة من حنفى المعتقد في طلبها بالوكيل  
 وقد فات ذلك بالتليم وقال الفتاوى قول وم يظن بغيره  
 وجه بطلان شفعة الشفعة من ارض مرفعة الزيادة  
 غير المص في نفسه والحق في شفته على الاشياء ولا يرد  
 الا حرقا فلو سئل عن الشفعة في خزانة المقتد والعتاوي

المكرى قال ولعل المراد بقوله دخلت شغفة يعني شغفة الويل  
اذ كان شغفها بتسليمها اليه هو كذا هو من رتبة غير موافق  
فلست وما التمس له جد حيث قال وكلام لمع موقوف فان يجوز  
ان المراد به ان الويل اذا كان مخلصا من طلبة قبل التسليم اليه وكل  
وان سلم بطلت لانه يدل على مراحه اذ لم يقل القائل  
لكنه كل غير المتبادر الى ذهنه فلما جمع والظاهر انها ما دخلت  
لان غير الطالب فتأمل اهو قلت وعبارة السندية التي  
قومنا فان لا خلاف في ان رتبة الغفلة والسندية لا  
شغفة في الوقف وفي تحريرها لا يجوز تبينه من الغفلة  
كلا ووقف لا شغفة في شيء من ذلك عند من يرى حواشي  
والوقوف في خلافه وقالة ان رتبة حق في قوله ولا شغفة  
في الوقف كما لو بيع الوقف لا يجوز تبينه لشغفة تقدم صحة بيعه  
فصلها فذهب من جعله لانها لصلح حبي وانما قاعد  
القضائية في الحكم طلقا ولا شغفة له نوازير وفوائد  
القاضي لخصا في باب الشغفة وانما يجب الشغفة تحق  
المالك حتى لو بيعت دار بوقف دار الوقف فلا شغفة للوقف  
ولا ما خذها المتولي وفيها وفي الغفلة الى اللين ولذا لم  
اذ كانت هذه الدار موقوفة على رجل لا يكون للموقوف عليه  
الشغفة بسبب هذه الدار لان في الخط ولو ما عهدها  
فلا شغفة في رها يضرب في الشغفة وكل ذلك لعدم المالك  
له قال الشغفة التي يكون فيها شغفة على رها ايضا  
عنده في حقه فنفذ ملك الوقف في القضاة لم يرد في غير  
المحكمة فيمنع ان يتخذ في الشغفة له بطلب الوقف لانه  
ماله او انتم لانه وليه ما لا شغفة بجوارها اي لو بيع  
عقارا بوقف لا يجوز تبينه الوقف لما تقدم من التعليل

وكان الشاير صاحب المصنف على غير تقوله واليه وهو محل  
لشغفه لما في حواره والمخالط في معنى الوقف شرح  
وحاشية وغيره لم يفرق في التعليل لا التفسير حتى وعبارة  
الخاتمة ولا شغفة في الوقف لا للمقيم ولا للموقوف عليه  
خلافا لخاصة والبرزنية حيث قالوا ولا شغفة بغير  
دار الوقف كما نفقه في الخبر في قال وهو مخالف لما تقدم  
لا يخفى ولعل كنهه لانه قطة من الكلام يصح معنى بغير  
المسألة ولذا لا شغفة لشغفة بغير الوقف لكن لا  
الوقف لاعتبارها ليس فيها في هذا كنهه لاوله فلو قال  
قال انتم وبغيره في نقله صاحب الفتاوى الكبرى حيث قال  
رجل ارض وقف فاشترى رجله ضارح بغيرها ليس  
لصاحب الارض الموقوف في شغفة لان لشغفة نالها ولا يملك  
له دار بغيره بغير دار الوقف فلا شغفة للوقف لا لشغفة  
تصب بحق المالك والموقوف ليست محمولة لاحد في الحقيقة  
اه قلت وجل سخطا الى ان وقف وقصو ما دل عليه  
كلام الخاتمة وغيره من عدم الشغفة بغيره على الاخذ  
اما اذا بيعت دار موقوفة بغيره وحملت في وقفه فادري  
الخاصة والخاتمة في شغفة بغيره بغيره بغيره  
على الاخذ بغيره اذا بيع الوقف بان كان هذا  
ليست شغفة للوقف لا سندل لشغفه بغيره حيا  
او شرط للمتولي وطلعتا واجازت صبي بيع الوقف بغير  
الحكم بغيره على مذهب الامام وغيره من المسائل التي  
لا يفسر فيها بيع الوقف فلمن كان يجوز اخذه بان شغفة قال  
في حكم الوقف قال في شغفه بغيره ما لم يكن من  
الفتاوى لا يجوز تبينه ولا بطلان البيع على حال فلا شغفة فيه



إذا بيع مثل بيع الأوقاف والخانات المسجلة والسقاياء والأبار  
التي للسبيل فلا شفعة في شيء من ذلك عند من يرى نسبه  
حائزاً ووقفه ومن لم يزد الشجائز فهو رسايل الغارات  
وأحد وفيه الشفعة وأجمع المسلمون على أن لا يبيع المصلحة  
فقط التعيين للعامة الكلي حق الشفعة ينسب على جهة البيع  
لجميع صحيح البيع وجبت الشفعة والمبيع والجوار وفقارها  
حالا يملك من الوقف بحال لا شفعة فيه وما لا الذي يملك  
من الوقف بحال ففيه الشفعة إذا بيع وجه الأوقاف أن الشفعة  
في الوقف الذي حاز به ما ثبت له في المصلحة في رتبة ملك  
لما وثبت فيه بأنه كان هناك وقف على الدين بالمناصفة  
وجعل لكل استبداد في نصيبه فباع أحد نصيبه بغير  
ماله من الشرط فزاد الإخضاع لذلك فطلب من الأول  
الإخضاع الشفعة في الثاني إذا ده السيد جداراً ما لا يبيع  
عقاراً يجرى به الوقف أو كان بعض المبيع ملكاً  
وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة فيه لأجل الوقف ذكر  
نسباً في نفسه فيما صرح به في حاشية المجلد إلا فلا حاجة إليه  
مع قوله وحمل شيخنا الرافعي الأول على الإخضاع حكمه أنه قد يقال  
أنه تمام مناد النفيض والله سبحانه وتعالى عليم  
باب طلب الشفعة لما كان ثبوت  
الشفعة متوقفاً على الطلب شرعي في بيانها وبقيت الشفعة  
وله ثلاث مرات مؤثقة وطلب تقريرها في طلبها  
أخذوا ملك ونظر الرافعي في طلب الشفعة والحق فيها  
ووجهه بأن المضمومة في الشفعة شأن مخصوص وخصها  
زائدة على سائر المضمومات فإذا كان لها نظر وطلبها  
أي الشفعة الشفعة في مجلس علمه ببيع الأوقاف

الحاصل ذلك العلم من متروك دليله ورسوطة مطلق  
فاسقاً كان أو عدلاً قال الرافعي أنه خصه والعدالة بمنزلة  
في الخصومة أم قال السيد جدار هذه العلة تظهر في البيع  
أو حصل له العلم بأخبار عدل أو خبره عدل أو خبره عدل  
أو حصل وأمراته بالبيع قال في المبدع في البيع بالبيع  
يحصل بسماحه بنفسه وقد يحصل بأخبار غيره بغير  
عمل بشرط فيه العدد والعدالة اختلصاً صفاتها فيه  
قال في حاشية راجح بشرط حد يملك ما العدد في خبر  
رجلان أو رجل وأمراته دون العدالة قال أبو حنيفة  
لا يشترط فيه العدد ولا العدالة حتى لو حصل واحد بالشفعة  
عدلاً كان المخير أو فاسقاً أو عدلاً ما دونها وصحها  
أولاً في ملكه ولو بطل على فوري غير على مزية لا أحد  
ولو بطل في المجلس على فورية فمجرد بطلت شفعة عند  
إذا ظهر من الخبر صادق ودركه من هذا صحيح وإتيني  
وإن كان الخبر رجلاً واحداً غير عدله لا صدق الشفعة  
ذلك يشهد البيوع بخبره وإن ظهر صدق خبره في الشفعة  
وعندها يثبت البيوع خبره في خبره صدق خبره في الخبر  
وإن امتد المجلس كالمخبر هو لا صدق خبره في الخبر  
خلاف فامتد هذا لطلب الرجوع في البيوع في رتبة الأصل  
أنه إذا علم الشفعة بالبيع ينبغي أن يطلب الشفعة على الفور  
ساعته وإذا سكت ولم يطلب بطلت شفعة وهذا هو  
المشهور عن أصحابنا وروى في حاشية من محمد بن مسلم  
في مجلس العلم فله الشفعة والأقوال بمنزلة خبر المخبر  
وحمل الرافعي وعليه امتد هذا في حق من رتبة  
أنه على الفور غير غير في أسبق لأن سلقه بعد العلم

يرى على رضاه بجوارف الحوادث ومما شئت فسمي شغل شغفته  
ولو أخبر بقتاب والشفقة في أوله أو سطه فقل الكتاب الم  
دلت شغفته إذا كان ذلك بعد على الشكر والتمن لان  
السكوت غايكون دليل على بعد العلم بها كما لا يكون سكوتها  
رضي الا اذا كان بعد العلم بالزوج ثم اذا أخبر بحضرة الشهود  
يشهدهم عليه وان لم يكن يحضره احد يطلب من غير  
انها ولا ان هذا طلب معصية من غير انشائها ولا انشائها  
لخافة المحذور والطلب لا بد منه كيلا يفسد حقه فيما بينه  
وبين الله تعالى ويحتمل الملق اذا خلف ولا يكون معصية  
عنها ورضيا جوارف الدخيل ويشترط ان يكون مقصدا  
لعله عند غايمة المشايخ وهو من روي عن محمد وعنه ان  
انه لما ادى الى مجلس كالمخبر لا يخفى عليك فلا بد من التامل  
كسب التملكات بهذا الرواية أيضا الذي قلت وصلا صرح  
كما في شرح من لا يخفى ونقلا من الانصاف لكن مع ما يجهل  
الفتاوى في كسب الرضا والفتاوى واذا لم يطلب الشغف  
الشغف في الساعات التي لا يكون له حق الطلب بعد  
خلقه وهذا شارفا في ان الطلب على الفور وهو في رتبة الاصل  
وعليه الفتوى اهـ ويذهب عليه ما ذكره الا في حق  
النوازل اذا استمر الشغف على الكثرة بتعل شغفته وما في  
الجوارف من قتال فيما لا يثبت شغفته فطلبت اهـ وفي السنية  
ولو قال الشغف في تطل الشغف ولو قال المستدعي ان الشغف  
واخذ الدار من ان الشغف بطلت وفي التبيين ولو قال بعد  
ما بلغه البيع للولد ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
او سبحان الله لا تطل شغفته على هذه الرواية يعني به رواية  
الشيخ الخافق بخلاف الفتاوى قال لان اوله جدد على خلاص

من جوارف والى ان تعجب منه لفصله ضراره والثالث  
لا افتتاح الكلام به ولا يدل شي منه على الامر شي ولا ان  
قال من ابتاعها وبهم يبيت لانه يرغب فيها يعني دون  
يغن ويغيب في محاربه بعض دون بعض فلا بد من  
قبل العلم به على الامراض ولو قال خلصت منه تعالى هـ  
وعلى الفتوى بان كل ذلك يكون مبطلا لشغفه ما لم يبقها  
كما علم الا بعد ذلك كخذف وكون في صلاة وفي محظ شغفه  
والطلب في البيع انما سد مقتضى وقت انقطاع حقها  
لا وقت شرائه فانما في بيعه الفضيوف وفيه شبهة صديقه  
فبعد ان يبيع يوسف يبيع طلبا وقت ان يبيع شيئا في الشر  
بلغت يبيع طلبا كطلبت لشغفه وكورها كما لا يخفى  
او اطلبها لان العبرة للمعنى وفي عرف يرد بهذا اللفاظ  
الطلب في الحال لا لغيره من قاطع ومقتضى جوف يورث  
ار من جنب ارضه فقال شغفه شغفه كان ذلك تطلبت  
كما في الكافي وغيره وقبل يقول طلب الشغف وخبره  
ولا يتقبل طلبتها واخذتها فان قال يركب رعدت شغفه  
لان ذلك كذب محض وجواب من قد مر ان السد جوف  
رج محكي ان الفضل لوقا الغروي شغفه شغفه كنهنا  
واقا الشيخ الرضائي انه لا يخفى طلب في الساعات التي  
بل يترى ان الساعات كان وهو في هذا طلب الاول  
طلبت انما شغفه ان طلب لها درة عاسي في الساعات التي  
غاية التفتيش كان الشغف يثبت وطلب في الساعات التي  
قال صلى الله عليه وسلم الشغف لمن وثق بها ان طلبها على وجه  
السعة والمباذرة ففاعلة من الوثوق على الاستمرار في  
لان من يشب هو الذي يستمر في طي الارض نجسبه كما افاده

الاتقان في كفاية رجلا من رعاياهم اجمدة واحاط بالورث  
 بعينه لم يعلم بالملك ولم يعلم بان له منها نصيبا فسيبت  
 احدى احدى بجوار هذه احدى فلم يطلب هو الشفعة فلما  
 علم انه فيها نصيبا طلب الشفعة في احدى الحقيقة  
 قال ان تطلب شفعة لان شرط ذلك الشفعة طلب المونة  
 عند الغائبين واذ لم يطلب ذلك لم يسر بعد ذلك  
 له الشفعة اهي الاشهاد فيه اي في الطلب الاول  
 يطلب المونة ليس بلانهم لم يوافقوا في احدى  
 انه يقول ان الخصم ان لم يطلب طلب المونة فاذا  
 اشبه الخصم في طلب المونة دفع خصمه بالبرهان  
 وان لم ير بينه على طلب المونة حاشي المشتري باله  
 انه لا يعلم ان الشفعة قد طلب طلب المونة كما سياتي  
 وقد قمن الكلام في هاتين قريبا ه وفي القريبتان في حكم  
 الطلب وان لم يكن عند احد الا الشفعة الشفعة ديانة  
 وليست من الخلق عند الحاجة كما في النهاية اه وظاهره  
 ان الشفعة يصرف بيمينه فيما قال طلبت حتى علمت  
 نفي لغيرها تحللت مني وطلبت كفاية احدى الشفعة  
 كما في الدرر شرح الدرر في طلب المونة ينهض  
 من موضعه وقد رتب الشفعة القدر ويرى وعصا  
 الدين في مختصره وانما طبع في اجناسه انه لا يصح فيه  
 اخذ الصدق السيد ويشهد على البايع لو كان العفار  
 المبيع في يد احدى حصة خصم في الايمان وسيله الج  
 المشترى بعد الملك والبيع في الشفعة الاسلام حرم حرمه  
 انه بعد استحسانا واتحالى الى التجرع الكبر وهو هكذا ذكر  
 الشيخ الاحام الزاهد جلد الطوسي ذكره في الفتاوى العظيمة

وفيله في النهاية ويشهد الشفعة على المشتري اي مشتري  
 العقار فان لم يكن المشتري في الاصل في الاصل اجمدة  
 فبضه له لانه اي المشتري مالك ويشهد عند العار الذي عقد  
 عليه البية فيقول الشفعة في حال اشهاد المشتري فلا يكون  
 الدار والخال انما شفيعها وقد استطلعت الشفعة عليها  
 لان فاشهدوا عليه وهو اي هذا الطلب الثاني تعال  
 له طلب الاشهاد ووسعي على طلب تعريضه وطلب استحقاق  
 وبعضهم يسمي الاول طلب استحقاق وانما صرح الاشهاد على  
 هؤلاء الثلاثة لانه المشتري والبايع خصم فيه بالملك او  
 باليد واما عند العار فينتقل الحق به وهذا الطلب  
 لا بد منه كالاول وفي النهاية عن محيط السر خي قال وان  
 طلب الاشهاد ووصو ان يشهد على طلب المونة حتى يتأكد  
 الوجوب بالطلب على الغرض وليس الاشهاد شرط صحة  
 الطلب لكن يتوقف حق الشفعة اذا لم يشترط طلب الشفعة  
 فيقبل له لم يطلب الشفعة حتى علمت بل تترك الطلب  
 وقت عن المجلس والشفعة يقول طلبت الشفعة فانقول  
 قول المشتري فلا بد من الاجابة او وقت الطلب توثيقا  
 فيه صدق هذا الطلب مقدور باليمين من الاشهاد مع القدر  
 على احدى هوى الثلاثة حتى لو تكن الشفعة من الطلب  
 والاشهاد ولو يكن با او رسول يدينه في البايع والمشتري  
 ويشهد بطلت شفعة نفي للغير عن المشتري فان  
 تترك الاوب من هذه الثلاثة وذهب الى الباع كان الكلي  
 في حرمه وحل تطلب شفعة استحسانا لان لو كان في حرمه جعلت  
 كذا حصة واحدة حكم كذا فيهما وان واحد وان كان لا بعد  
 في مخرجه في غيره من وفي هذا الامر طلب شفعة ولو كان

الكافي وكان واحد وطلب من ابيهم وترك الاقرب جاز  
 الا ان تختار لا يعلم بترك الاقرب بعدد جازبه الا الاقرب  
 فيثبت بطلبه واذا كان الشفع في طريق مكة فطلب طلب  
 المواثيق ويجوز من طلب الاقربها عند الدار وعند صاحب  
 البد بشفعه يوكي وكيلها يطلب له الشفعة اذ وحده  
 فان لم يفعل بطلت شفخته وان لم يجد شيلا ولا يتحالا  
 تطلب شفخته حتى يجد النصف في الظهيرة والشفعة اذا  
 علم بالبيع لم يعد عطف ولا اقربا فان اشهد حتى يصح  
 صحه في خلاصة قداين الفضل اذ كان وقت خروجه من  
 الحي حتى يخرج ويطلب للماني جازا بالفتا وكذا اذا كانت  
 الشفعة غائبة بطلب بعد العلم قد سبق الطلب للانهاد  
 فانه حصر صوابه ولا يطلبت شفخته في قدم وغاب  
 واشهد على الطلب فهو على شفخته لان عندني حنيغ  
 بتا غير طلب التملك لا تطلب شفخته وعندنا تطلب  
 الا بعدد وهناك ترك طلب النكاح بعينه وان ظهر  
 المشتري في بلد ليس فيه الدار لم يكن على الشفعة المطلب  
 هناك وانما يطلب حيث الدار في محط السفر حتى وفي  
 المحط ولا يتغير حيث اهل البيت اذا من رجل في عسكته  
 والشفعة في عسكته العبد فان كان لا يقدر على البيع  
 وكيلها في طلب شفخته عسكته فهو على شفخته ولا يضره  
 ترك طلب الا انشهاد فان كان يقدر على البيع وكيلها  
 او يدخل شفخته عسكته في طلب شفخته لانها بطلت  
 شفخته في محض الشفعة اذ كان بيعها بالخارج  
 واهل البيت على شفخته لم يدخل في عسكته العبد  
 فلم يطلب طلب الاشرها بطلت شفخته لانه قادرا وان



بترك الشفعة على عسكته العبد اه وان لم يتمكن  
 الشفع من الاشرها داهلا لا تطلب شفخته وفي محض  
 السر حتى يشفعه بالخارج اذا خاف انه لو طلب الشفعة عند  
 القاضي فالقاضي لا يبري الشفعة فليكن يبري الشفعة  
 للمطلب فمعه على شفخته لانه ترك بغير اه ولو اشهد  
 الشفع في طلب الواثبة عند حصره في بيت المايه الذي  
 او العسكته اذ كان الطلب والاشرها داهلا فمعه هذا الطلب  
 الموصوف مقام الطلبين ثم بعد هذا الطلبين يطلب  
 الشفع الشفعة عند القاضي فيقول الشفع للقاضي اشترى  
 فلان كذا وبين محلها وخطب ودعا وان شفعتها تدار  
 كذا ويومعه ودعا في لوقال بسبب ذلك لا يملك ولا يملك  
 استحقاق الشفعة في نفس البيع او حقه فان قول المصنف تدار  
 كذا يشترطها غير الدار لبااعة بل جازها ومخاطبها في  
 الحق فلا تخال صا حبا للمنفق وان شفعتها بسبب كذا  
 اي في الخلطة في العين او في الحقوق او بالها وورثه ولكن ما ذكره  
 المصنف لا يقتضي الا ان يرد قال دار كذا والشفعة لا يقتضي  
 فالدار بل على غرار حرجي وفي الهندية واذا تقدم الشفع  
 وادعى الشرف وطلب الشفعة عند القاضي سال القاضي وانه  
 المذني تباليه يقبل على المذني عليه عن موضع الدار المذني  
 ومحلته وحدودها لانه اذ هي حقا فيها فلا بد ان تكون معلومة  
 لان دعوى المجهول لا يصح قضائها اذ ادعى ملك رقتة  
 فالابن كذا في سائر الشقق كل من شترى الدار لا لانه لا  
 يقصدها لايهم دعواه على المشتري حتى يجهز البائيم فاذا بدى  
 ذلك ساله عن سبب شفخته وحدودها يشفع بها لان الناس  
 مختلفون فيه فلهذا ادعاه بسبب غير صحيح ويكون هذا حرجي



وجه الظاهر ان حقه نمر لا يمتنع ولا يبطل بالتأخير  
كسائر المتعوق وما ذكره من العز وعلقه لغيره من وجهه اي بان  
يخرج الا من القاضى ليا مرواي من القاضى المتعوق بالاخذ  
او التذكير وظاهره انه لو امتنع بعد من القاضى له بطلت  
تسليمته والامر لمن القاضى الى القاضى وافق للمعرج حجت  
على ان ملاحضة الحر في حقه بما اذا كانت التسليم غائبة  
حينئذ لا يستقر حقه بالتأخير ولو كان صريح من راي  
استغنى ان لا فرق في لزوم الحر في حقه بين ان يكون  
حاضرا وغائبا ولو كانت التاخير بعد من مرضه وحسن  
او عدم قاضى يترك التسليمه فليكن في يده لا يستقر بالاخذ  
وان طالت المدة لكونه لا يمكن من التسليمه في مسمى  
وقال شيخ الاسلام الفتوي البيه على انه اذا حشره واستقر  
التسليمه لتغير حال الناس في فصله انزل بالغير  
قال في شرح الجمع وفي القاضى المتعوق البيه على قول  
محمد بن شاذان في التاخير في الاضراء وهو ظاهر ان  
افتاءه بخلاف خلافه رايه لتغير الزمان فلا يرد حكمه  
الرؤية عليه وان كان مسمى ايضا وله نظائر كثيرة  
بل فتوى بخلاف قولنا عمننا التاخير كما في قولنا المتعوق بها  
على قول زفر وغيرهما وافا في البرهان ان رصده صاحب  
الخطوط والمعاني وقاضيه في جامع الصغرى في تفسير  
السنن في شرحه من تصحيح صاحب البداية والنهاية  
عدم سقوطها من التاخير لغيره كسائر المتعوق والفرق بينها  
وبين سائر المتعوق ان التسليمه حق غائبة في المعنى لا امر  
موجود وهو حال حصول الحر من المتعوق على  
وجه يتحقق الحر على الترتيب وما سائر المتعوق فلا

قاخيرها يتبع من علمه ولا يضره وكسنة ان يخرج من العهد  
بدفعها الى رايه كما في التاخير لغيره من وجهه اي بان  
القاضى يتقدمه التسليمه الذي تولى القضا منه فان  
كانت تسليمته عند السلطان فاستحق القاضى من حضارة  
وهو على تسليمته لان هذا عند رايه في حقه التسليم  
واذا طالت التسليمه عند القاضى سالا التسليم  
الخصم وهو التاخير بعد تمام الدعوى على الوجه المذكور  
فدونها عن ما لزم التسليمه ما شغبه اي عن الدار التي  
بشغبه التسليمه حاله عتاك التسليمه فان اقر التاخير  
بها اي عتاك التسليمه او التاخير عتاك التسليمه على انه  
لم يعلم يكون الدار التي شغبه بها ملك التسليمه ولو كان  
الخصم على العلم والادراك خيرا عما بعده لان هذا التاخير بعد  
الحق عن اقامة البرهان قال في التاخير فان دعواه واقبل التاخير  
على المدعى عليه فساد عن الدار التي شغبه بها حاله ملك  
التسليمه ولا وان كانت هي في يد التسليمه وهي تدعى الملك  
ظاهرا لاد الظاهر لا يصح الاستخفاف فلا بد من شروط  
ملكه جهة الاختلاف التسليمه فبما له عنه فان اقر  
يلون ملكا له يتولى المدعى في التسليمه انما ملك فعلي هذا قول  
ابن من التسليمه انما ملكه يتولى تسليمه قال فان عجز عن التسليمه  
وطالب بمسئله التسليمه المستحق بالمدعى يعلم انه ملك بالتسليم  
ذكره ما تسلم به لانه ادعى عليه حقا لا رايه ثم هو في  
يد غيره يتعلق على التسليمه عند رايه وتسقى وعليه الفتوى كما  
في سائر جنة وعند محمد بن النقات لان المدعى يدعى عليه تسليما  
التسليمه بهذا التسليمه فصار كما اذا ادعى عليه تسليما  
السلطان ملكا واقف للتسليمه بينه وبين التسليمه بذلك

ثبت تلك الشفعة في الدار التي يمتنع بها ويثبت السبب في  
 الاجناس من بين شفعة الشراة في قول من يقول ان  
 هذه الدار التي تجوز الدار المسببة ملك الشفعة قبل ان يشترى  
 المشتري هذه الدار وفي هذه المسألة ان لا يظهر من حيث  
 حق عليه فلو قال ان هذه الدار التي تجوز الدار المسببة ملك  
 لا يفي ولو سلم ملك الشفعة لغيره في هذه الدار في قول من  
 وفي قول من يوجبها منه فذلك يكفي عن ان يكون له  
 لو ادعى رجل دارا ويرض عن ان هذه الدار كانت في يده  
 ان يمتنع في يده فانه يفتقر له بالدار ولو يمتنع  
 داره منها فانه لا يستحق شفعة حتى يبيع المينة على  
 المالك دار في يد رجل قالها لا خفيست دار رجلا  
 فطلب المينة الشفعة فلا شفعة له حتى يبيع المينة  
 ان الدار داره في محط الشفعة في داره فطلب  
 اسقاط الشفعة الا بالبيع اذا فرس من الدار الشفعة في  
 بانه منه بقية الدار فالباع لا يستحق الشفعة وكان ابو بكر  
 الخريزني يخط الخصا في هذه ويصير يوجب الشفعة  
 للمخار لان الشفعة ما تستلزم الاقرار في الذخيرة وفي  
 المحط رجلا يشترى دارا ولا يستحق الشفعة الا اذا دار  
 التي بها الشفعة لا خفيست كان سلتحق الشفعة في الدار  
 بعد فلا شفعة للمقر له وان كان طلب الشفعة فلا يمتنع  
 الشفعة اه ساله اي سال الفاضل كتحقق الدار  
 هل تستحق الدار المحاروق لما يملكه الشفعة ام لا في يد  
 الارث والاشية ونحوها مما لا يمتنع فيه في قول من لا يشترى  
 في ما نأخذها فانه ان كان الشفعة الشفعة في الدار  
 لم يشترها ويطلب من المين على ما حصل في شفعة

المصلحة في نفس المبيع وفي حقه او في حق غيره من المين على السبب  
 في شفعة الميراث لخالق الف في قول من لا يوجب الدار على  
 ان في شقوق الشفعة ان كان تمتعنا عليه بملكه على ما حصل  
 باله يفتقر بالله تعالى على استحقاق هذه الشفعة الشفعة على  
 وان كان مختلفا في شفعة الميراث فيختلف على السبب  
 بالله ما استرقت هذه الدار له ربا يخلق على ما حصل  
 عندم الشاقي وقد سبق تقريره في كتاب الدعوى وانما  
 يخلق على الشاقي لانه على فعل نفسه وعيها في يد اصابه  
 وفي مثله يخلق على الشاقي على ما عرف في الدعوى او رهن  
 الشفعة اي اقام يثبت على انه قد اشتراها وتضمنها في  
 اي الشفعة وهذه الصورة من البهتان والادوار والتكول  
 بها انما بالشفعة وكل ذلك لان الشفعة لا تحب الا بالشر  
 فلا بد من ثبوتها في حقه وفي تقريره والشفعة ان كان  
 ما دخل في السنة والكنش وكل شي ما الظلمة لان كان منتهيا  
 في الدار عند ما يدخل وعند اني صنفه في علم التفصيل  
 اذ قال بخلق هو بها يدخل ولا فلا في الدار في قول من  
 لا يدخل الا بالشر والنفاس ان لا يدخل الميراث في قول من  
 في الشفعة هذه الا في قول من لا يدخل الميراث في قول من  
 طلب الشفعة الشفعة يعني بها يكون لا يدخل الميراث في قول من  
 لم يطلب الشفعة فان الدار قال استحقاق الفاضل هذا  
 الشفعة لا شفعة له لانه بلفه بعد الدار فسكت ولم يطلب  
 طلب المينة وطالب الفاضل الشفعة بالينة على طلب  
 المينة وعلى طلب الشفعة وعلق طلب المينة المينة في قول من  
 طلب الشفعة تقدم فان لم يكن في الشفعة فانه في قول من  
 له بها وان عني الشفعة فان القول ان اي الميراث في بيته على العلم

على ذلك

بانه لا يعلم طلبا للشيء لانه غلب على فعل الغير وقد فرغنا  
 تحت السواد التي ذكرها اخرج تحت قول ما انت طلب المنة  
 ابن حال قال السيد حمد وظاهرا انه اذا طلب الشفعة  
 وفعلة ان المشرقا قام عليه به هاهنا به او عن غيره فطلب  
 يمينه فكل ان يكون القول قول ولا يبعد متنا وضا ويحرم  
 اه وفي الكنتفا اشتري اذا طلب الشفعة عند سماع  
 البيع يحلف على العلم وان اثار طلبه عندنا خلف على البناء  
 وسيا في متنا فكل كتاب القسمة وفي المحسط اذا تغفر  
 البايع واشتري ان الشفع علم بالسرا وتنا بام ثم اختلفا  
 بعد ذلك في الطلب فقال الشفع طلبه من عمت وقال  
 المشتري ما ظلمت فالقول قول المشتري وعلى الشفع البينة  
 ولو قال الشفع عمت الساعه وانا طلبا وقال المشتري  
 عمت فقولك ولم تطلب فالقول قول الشفع وحكي عن  
 الامام ان اهد عبد المولى شيئا في انه قال اذا كان الشفع علم  
 بالشر فطلب طلب المنة ثبت حقه لكن اذا قال بعد  
 ذلك عمت منكرنا وطلبت لا تصدق على الطلب ولو  
 قال عمت الا ساعه يكون كادعا وحمله في ذلك ان  
 يقول الانسان اخبرني بالسرا فقول لا ان اخبرني يكون  
 صادقا ولو كان اخبرني بذلك وذكر محديث معا كل فيه  
 ثم ردوا فان الشفع قد طلب الشفعة من المشتري  
 في وقت مقدم ويختار انه لو قرئ ذلك محتمل الى بينة  
 فقال الساعه عمت وانا اطلب الشفعة بسعة ان يقول  
 ذلك ويحلف على ذلك ويستغفر في يمينه اه وفي الخبر  
 فان قال الشفعي للقاضي حلف بالله لقد طلبت هذا لشفعة  
 طلبا صحيحا ساعه علم بالشر من غير ما خبره فغفر القاضي

علم ذلك فان قام المشتري ببينة ان الشفع علم بالبيع منذ  
 زمان ولم يطلب الشفعة واما الشفع المنة انه طلب الشفعة  
 حين علم بالبيع فالسنة بينة الشفع والقاضي يقضي بالشفعة  
 في قول حنيفة وقال ابو يوسف البينة بينة المشتري اه  
 وان وصلي يمين يقضي القاضي للشفيع وقرئ البيهقي بل يجوز  
 محض الشفع المني في محض القاضي وقرئ البيهقي بل يجوز  
 لهما المنازعة بغير حفصا الرمن واد ارضي القاضي له فالشفعة  
 لزومه اي الشفع احصا في المني وهذا ظاهر في رواية  
 الاصل وعن محمدا انما هي لا يقضي له في الشفعة حتى يحضر  
 المني وهو رواية عن ابو حنيفة حمزة عن ثوبان  
 ووجه الظاهر ان المني قبل القضا غير واجب عليه فلا طالب  
 مادانه ولا حفصا للشفيع قبل وجود فلا معنى لاحضار  
 قبل القضا واد ارضي القاضي له فالشفعة قبل حفصا  
 الثمن كان المشتري حبيس المني ولا يولي القضا ليعتق  
 بجملة لانها من مال البايع والمشتري وينفذ القضا عند  
 محض الظاهر فصل بين يمينه فلو قبل الشفع اي بعد هذا  
 القضا المنة قبل حفصا الرمن بالشفعة المنة وما قبله  
 في مثل هذا عدم البينة في المنة ولفظ ولو خذ  
 الثمن بعد ما قال ادع الثمن لم لا تطلوا اجام ثا لدها  
 بالتضا بخلاف ما اذا قبل القضا بعد ثا دع عند محض  
 بطل عدم البينة اه اد الثمن اي قال القاضي به بعد  
 القضا ادع اياها الشفع المني في المشتري فاذا تضرع  
 لم يطلب الشفعة والظاهر في قول حمزة ان قال الشفع ان امر  
 اجب ما لثمن الى لا تلتزم اياك من الشفعة فلم يجز  
 بالثمن في الوقت الذي وثقه ذكر ابن رستم عن محمد انه تضرع

شغفته وقال عامة الشايح لا تبطل شغفته وهو الصلح لان  
الشغفة متى فنت بطلب المأثنية وتبقى بان الشراعات لا  
تبطا لم يسلم بلسانه فانه لا يجوز مما يخالف هذا فمضى  
قال في المنتخات وفيه ان في البيت الشغف اذا طلبت  
الشغفة فقال المشتري هات الدرهم وخذ من غنمك فان  
املته ان حصرها ولم خذ في ثلاث ايام عطلت شغفته فلا  
عن محمد وقال ما بينه به اخذ الغنم ابو البيت قال للصدر  
الشرعي فقال ان لا تطلق قال صاحب جامع الفتاوى  
الفتوى ابو محمد في قوله لنقله لحيي والخصم للمشتري  
المشتري وطالبه في التسليم وبعد ان اقبله فلم يجد المالك  
وبعد المالك واليد وخصمه اقبل البايع قبل التسليم  
الاول وهو المشتري ان كان خصما بسبب فلكه فقط اذا  
كان قبل القبض وبملكه وبده بعد القبض والثاني وهو  
البايع ان كان خصما قبل التسليم بسبب يده وبعد  
التسليم ليس له الا المشتري فقط فتنبه قال في المنار  
وهي ما وهي بدو حقيقة لما معتبره كمالا لك وانما كان  
له ان يحسد حتى يستوفي الثمن ولو ملك من ماله فكان  
خصما لاما لك بخلاف المورع والمستعير ان يدهم ليست باحالة  
فلا يكون خصما ان كان ولئن لا تسلم المأثنية عليه اي على  
البايع حتى يصير المشتري لانه المالك ولان الشغف مقصور  
ان يستحق المالك واليد وقصور الفاضي بهما لا فني طهوه  
البايع والمشتري للخصما عليهما لان احدهما يلد ولا ان  
سلما فلا بد من اجتماعهما لان الخصما على ان ياجوز وان  
اخذه من يد البايع يوجب فوات المسح قبل القبض وفواته  
قبله يوجب الفسخ لكونه قبل فاته اذا اطلت قبل القبض

عليه

ولا يجوز ان يفسخ عليه ما لا يحضرون اي يحضرون المشتري  
مع البايع لانه فضا عليها بالفسخ، هو لا يجوز على الفاعل  
وذلك بخلاف ما في رسم البايع المعنى ان يبيع المثل فانه لا يلزم  
حضوره في البيع لان المالك والبيعتة اي عن العقار  
المبيع ان كان لا ينفذ لانه يبيع المثل فانه لا يلزم  
عنها في البيع الرضي ولم يبين حكم الاخذ من المشتري  
فقال في التلخيص من شرط حضور البايع او اقبله حتى الحكم فيه  
وكذا لا يخلو من كون المهداه وصوره انما يكون  
فستخت من المشتري ولا يقول فسخت البيع لانه لا يخلو  
حق الشغفة لانها مبنية على البيع فتعطل المسئلة  
الشغف ويصير كانه المشتري افاذه صاحب الجوهرة فانه  
يفسخ اصله وانما انفسخت ضافته او المشتري لانه المسح  
قد فاته لان اخذ قبل القبض وهو يوجب الغنم فتعطل بان  
انفسخ بالاخذ فانه لا يشتري وفي اصل العقد لان الغنم  
يوجب سقوط الشغفة وفي انما يجب بطلب البيع فيحصل العقد  
مرضا فانما انفسخ قائما مقام المشتري لان البايع باعده  
وخاص به لا يجزى جعل المقدم نحو الا ان الشغف فانه يفسخ  
اصله وانما انفسخت اضافته وانما يفسخ وتطير في  
الحسوسات من ريسها انفسخت بطلبه بغيره فافاض  
فانما يفسخه ان يفسخ والتوجه الى الاول قوله في تحقيق  
الثاني وتوجه اليه فلهذا هنا كونت المسئلة  
كان ان المقدم وقع من ابتداءه في البيع وقال في المنار قوله  
ويفسخ بحضوره اي البيع الذي يبيع به البايع والمشتري  
يفسخ باخذ الشغف لانه حكمه في المشتري بخلاف  
الشغف وذلك ان اخذها من البايع فاته باخذ القبض



المستحق للمشتري والعقد فيمنع كمال البيع ولسنا لا يقتضيه له  
الاجل ويثبت له خيار الرتبة ولو انتقل كان على ملكه كالاول  
مع المولى ولا يمكن جعل ذلك مبيعاً فائيه عن ذلك في العوض  
لان حق الشئ مقدم وهو ينفذ لنفسه من غير شرط  
من المبتزج بخلاف مالوكها المشتري قبل القبض حيث  
يكون قبض المشتري ففضاله لان الثاني يقبض بسلطه  
فلا يقبض قبض الاول وان اخذها من المشتري لا يحقق كونه  
لانه لا يقبض بالاختصاص القبض المستحق لان الاستحقاق  
لا يثبت به الا بالبرهان كماله وقال لا ينبغي الاصح  
هو الحق لان البيع لو انقضى لطلعت الشئ لانه يثبت  
على وجوده وجب ما قد وجد وهو رطله ملك البائع  
فليس لان سببه وجوباً قد وجد وهو رطله ملك البائع  
فلا يتصل بانتقال البيع والحقيق انه اذا حصل بالشفعة  
انتقض البيع بين البائع والمشتري والمرد بهذا الانتقاض  
في حق الاختصاص للمشتري وتبرير هذا قول البائع  
بعت منك بضمين تخمين احدهما ايجاب البيع وهو يقبض  
بعت والثاني انما فيه البيع والمشتري يقبض في الاول  
اخذت بيع المبيع بحق الشئ صا وقد ما على المشتري  
فكان ذلك للاختصاص للمشتري انتقضت وتقول  
والشفعة فكان ذلك الشئ اضيق الى الشئ بعد كان  
وقضاها للمشتري فينتقض في حق الاختصاص لتنفذ  
انفسا في البيع في البيع لان الشئ بقاء عليه فلا بد  
من وجود أصله لجهة الحكم بها فلا بد من العطف  
اليد ويصير كانه موصلة فيكون العهد على البائع  
لأنه حقيقة العلامة ان البائع في شرح الجمع وهو قول

三

بالنسخ وهو تحقيق ما يقور حقيق هو اليمين  
القاضي بالنسخة بعد الغرض في تقديره يكون المصدق  
أي عهدة النسخة لضمها لا التحق عند الاحتفاظ على البايه  
إذا كانت خصوصية النسخة قبل تسليمه لغيره بالمشترط  
في جمع النسخة على البايه باليمن فكان تقديره من المصلحة  
وشرحه بهذا أن رجوعه لغيره يترك حقوق العقد  
لضمان الوثائق وتسلم المقار والصلوات تقدم عليه أو على  
البايه هو المصدق على النسخة وخامس النسخة بعد  
أي التسليم كما مر فالاحتياط أن خذ المصدق من النسخة  
فهي منه وضمان ما له على النسخة وإن خذها من البايه وفيه  
الغنى اليه فمهدته وضمان ما له على البايه عند رجوعه  
اليوسلما عنه أي يوصي رجوع النسخة إن كان قد تم  
الغنى ولم يقدض المصدق البايه وينفذ النسخة  
وعهده على النسخة وإن كان لم ينفذ الغنى دفع النسخة  
إلى البايه وعهده على البايه فلو كان النسخة في هذه الصورة  
وحد المصدقها في هاتين السبلتين وعيشت النسخة بقضاء  
فلو زاد النسخة أي أخذها من المصدق ورجعها إلى المصدق  
على النسخة بحكم ذلك المصدق فليكن ذلك  
أخذها وإن شئت فقل ما أخذها من المصدق  
وإذا كان يكتب كتابا على النسخة فيكون ذلك وثيقة النسخة  
على النسخة له ذلك ويحتمل في الكتاب من النسخة أو  
نسخة عليه لا أخى بالنسخة وإذا أخذت من النسخة  
كتاب من النسخة الغرض كتب على البايه وإن كان النسخة إن  
يدفع إليه ذلك فله ذلك ولكن ينبغي النسخة أن يحتمل النسخة  
في يد قاضي على النسخة في الدائرة البايه بالنسخة وإن كان

الشفيع عند الدار من السابح يكتب كتابا على السابح هو ما يكتب  
لواخذ من المشتري ويكتب وهذا الكتاب اقرارا للمشتري انه  
سليم جميع ما في هذا الكتاب وتجاره وان له احق له في هذه  
الدار ولا في غيرها وان شاء كتب الكتاب عليه ما يشاء الدار  
بالشفيع اليه وفيض الباع الف برضاه وضمن الباع اليه  
كل ما في الكتاب للشفيع ثبت بعد قضا القاضى وتبين  
المشتري خسر الرقبة وخيار العيب لان الاخذ بالشفيع  
شراء المشتري اذ كان الاخذ بعمل الخصم وان كان قبله  
فمنه من السابح ليحول الصفة اليه فثبت له الخيار اذا  
اشترى منها ولا يفسد خياره بوجوب المشتري لا بالاشتري  
ليس بنائب عن الشفيع فلا يفعل رغبة في حقه زبني  
وان شرط المشتري على الكتاب البراءة منه اي من كل عيب  
بالعقار لا يفسد فان شرط المشتري حيث لا ينافي عن  
الشفيع يقتصر في حقه ولا يتعدى الى الشفيع دون خيار  
الكتاب ولا يثبت للشفيع وان كان شرط طالق العقد  
للمشتري لانه انما اشترى الكتاب لنفسه فلا ينفذ  
ولا يصح اشتراطه للشفيع لانه لما تقدم من ان  
الشفيع يطالب باللفظ فيفهم ان المشتري شرط الخيار ونزول غير  
طالب بجميع درون الاجل فلو قضا لك الباعين من اجل  
الى سنة مثلا فحضر الشفيع فطلب الصفة واراد ان ياخذها  
الى ذلك الاجل فليس له ان يرضى لما خوذ منها لان  
المشتري انما قصد التوسعة على نفسه بالتأجيل والبيع  
فما من المشتري في ارضاء الباع عنده من جلا حيث كان  
واقفا بوقائه وعالك بساير ولا يوجد ذلك في الشفيع  
فلو ثبت له الاجل صار له الخيار منه ولا يترتب له بطلان فيقول

القاضي للشفيع اذ لم يرضى لما خوذ منه وان شغل من  
حالا وتضمنه المشتري بما لا اجل فان تقدم الباع لا يرد  
الاخذ من الباع سقم الخ من اشتريه دون تقديم  
حالا وان الاخذ من المشتري يبقى لا حرج من اشتريه  
هل حاله حتى لا تكون للباع ولا تعلقا له من اشتريه  
محال الاجل وان صرح حينئذ بالاجل فهو على نفسه وقد  
اذكاه الاجل معلوما او ماداه كان محمولا محمولا بغير راد  
واشبه ذلك فقال لا ينفذ الا العمل الذي وجد له بغير  
له ذلك لانه في الحفظ والخبرة وفي الفتوى بطلان  
ولو فاء الى جلا سند بمثل المشتري ثم حارجه بغير  
الشفيع ولذا لا يرضى بها ربح ربح بطلان عند  
السبع وفي المحذور في الحفظ والخبرة ولا يرد بطلان هذا  
بالشفيع وان لم يطلب في حال بطلان في التوسعة  
ولو اشتري دارا بالخيار وبعد الزيادة في ربحه عند  
الشفيع فالحق انما في السراجية وفي ربحه بطلان هذا  
من الحفظ لانه المشتري ان يرضى عن ربحه بطلان هذا  
في الفرات وفي الانساب الشفيع بغير ربحه بطلان هذا  
فيها حكم السر بيمينه وبين ما خوذ منه داره كان  
لمشتري الرجوع الهبة وخياره في ربحه بطلان هذا  
الشفيع لا يثبت له ضمان الرزق ربحه بطلان هذا  
بغير التوسعة ياخذها منه من ربحه بطلان هذا  
نحو المحقق الدار وهو ينقص الباع ان لم يرضى  
على من خذ منه الدار الشفيع فليس له بطلان هذا  
من الزيادة وهو لا يرضى بها ربحه بطلان هذا  
الشفيع بطلان هذا

بالشفقة فبني فيها اوغرس ثم اسخفت فطفي المستحق  
الشفقة فالتقم فقله البنا والغرس رجع الشفقة على المشتري  
بالغن لان شجرة ان المشتري اخذ الثمن من الشفقة فبيع  
بشرف لان الاغرس لم يكن في ملكه ولا يرجع بما خسر من  
قيمة البنا والغرس لا على البائع انه كان اخذها منه ولا على  
المشتري ان كان لملكه وعن ابي يوسف انه يرجع به  
كالمشتري وجه الظاهر الفرق بين الشفقة والمشتري  
اذا المشتري صا مغرور من جهة البائع لان البائع لا اوجب  
له بالدار صا ربحا ولا يوجب له الرجوع على البائع انما يوجب  
من الضمان والخسران اما الشفقة ما صار مغرورا من  
جهة المشتري لانه تحمل الدار على كونه فلا يرجع عليه  
اه ف المشتري من رجل اشتري من اخو ابا الف درهم  
وباعها من اخو ابي درهم وسلكها في حصة الشفقة فالرجوع  
ان باخذ الدار بالبائع الاول فالبائع يوفى برده باخذها  
من الدار فله ربحه وقد نفى البائع درهم ويقال له اطلب  
صا حلتك التي فاعطك في هذه الفاخرى وروى الحسن  
ابن زياد عن ابي حنيفة ربح اذا حضر الشفقة وقد جاء  
المشتري الدار وسلكها وغاب واراد ان ياخذها من البائع  
الاول فلا خصومة بينهما وبين المشتري الاخرى الى ان  
ان الشفقة لو لم اخذها للبائع الاول يشترط حضور  
المشتري الاول عند ابي حنيفة ربح وهو قول محمد بن  
قوله الذي يوفى لا يشترط حضوره وان اراد اخذها بالبائع  
الثاني لا يشترط حضوره المشتري الاول كذلك في الحفظ وروى  
الفتاوى بما استأبته ولو سلك المشتري ان يوفى بالخصومة  
الى الدار وهو على خصومته فاجابه وهو لك وروى الشيخ

يشترى الى يوسف ان قول الشفقة لا حلف مستند فلا  
بركة ضمن الشفقة كما في المشتري في رجل في سدة دار  
رجل وادخل صا حبة البنداشت الدار من ثلثه وان  
شفعها واقام على ذلك بدلت ويضمن صا حبة البند  
ان فلا بدودها اياه يقضى القضاة ضمن صا حبة البند  
لان صا حبة البند تصيب خفيها بدلت المتأخر  
شراؤه ولو كان الشفقة لم يبع الشراة صاحب البند  
ادعاه على رجل وصورة كذا يقول نقض صا حبة  
ان هذا الرجل لم يملك الشراة صا حبة البند فله  
الرجوع فلا بد له من البند ويقدر الثمن وانما يضمن  
على البند ويضمن ذوالبند فلا بد له من البند  
بمنه الحق فحق الفاعل لا بد له من البند  
خصما بطل ظاهرا لا بد له من البند  
وان اختلف الشفقة في رجلين فلا بد له من البند  
في الغن او للبائع فانه اختلف في البند  
بشرف في حنيفة البند باه قاله ابي حنيفة  
بما تبت ردت البند في رجلين في رجلين  
المشتري لان المشتري لم يملك البند  
في حنيفة البند البند كما في البند  
التمت بان قال المشتري ان شراة البند  
لا بد له من البند في رجلين في رجلين  
في البند انما هو في رجلين في رجلين  
في البند انما هو في رجلين في رجلين  
في البند انما هو في رجلين في رجلين



والذين قالوا للمشركين اءه وقد يقال ان الذين اذا  
كان غير ينفرد برحم اليها مع فوجهم فلو كان كان لغوا  
يدعيه الشريك ويكون حقا كما في المسألة الثانية صدق  
المتهم في صحتها بهمه لانه منكر وجوده وسبب سبب  
المسئع بالحق لا قبل وذلك لان الشفعة ادعى عليه استحق  
شأنه العاقل والذليل الاقله الذي ادعاه والمشتري يقول  
لاستحقه من القدر والقول للموكل بهمه والبيعة على  
المدعي ولاستحق لان لانه لا عقد بينهما حتى يثبت حقه  
بالخلاف وان التالف عرف بالنقص ثم اذا وجب لا يكار  
من الخادم والدعوى من الجاني بينك والى شريك يدعي  
على الشفعة شافلا فيكون الشفعة مستكرا لا يكون في شئ  
ما ورد به في كنف غا مئة القيا كفى وان برهنها بالحق  
كل واحد منها العينة والتقصير هيمنة احق عقدا في حصة  
ومحذوف لا يورث في الشافعي البيعة بينه المشتري  
لانها تشتت الباقية والعينة المقتضية للربع اذا وطى كما اذا  
اختلف المشتري والمبايع او الوكيل فالكل مع الحق في حصة  
معدا الرحمن واذا اشتري من العبد وبعو المالك القديم فلا  
العقد لاسرور وقا ما البيعة فان حصة المايع والوكيل  
ولكن ترى من العبد ولو لم تلافيه عن اثبات الزهدة وترا  
ان بيعة الشفعة في الزايف لا يثبتها شفعة المشتري  
وبينما اشتري من كسبه من ثمة ثمة فبيع الحق ولو ردت  
الاخذ والقرن ولا تشا في بيع الشفعين في حق الشفعة لانه  
اسكن ان يعمل بها ما يثبت العقدان فيما اخذ المشتري  
بما يراها فلا يصح ان لا يثبت لانه لا يزوج عطل  
تقدر العمل بها وهو تنظيم في الزايف لا يزوج مع عطله فقال

لا

ق

الموطأ قلت لك اذا ادبت اليه فان حرق العبد قلت  
اذا ادبت الى الفاقات حرقه فان فسيحة المملوك بالانها  
ملزمة بولائه لا تشا في فسيحة المملوكان ويعتق باد  
اي المايع شافلا في المسك في المشتري او البايع  
والشركة فلا بد في رخصت البيعتين ملزمة حتى يجر  
كل واحد منهما ولا يثنى بينهما حتى ياحق بها شافلا  
المشتري الذي يكون في الاول في حقه فلا ياحق المشتري  
الاما الثاني فان تفرغ له حرقه في الاول في حقه فلا ياحق المشتري  
في حقه لا يستعذر به لان لا يشفع الاول في المشتري الثاني  
فحق الشفعة فيما اخذ ياد العقد في شافلا في حقه  
المتهم من ثمة كل ان له ان ياحق بالبيعة الثاني ان شافلا  
وان شافلا في الاول والوكيل والموكل فتدروا ان سباعي  
محمد ان البيعة بينه الموكل فلا بد والى حقه في الظاهر ان لو قيل  
مع الموكل كالباع مع المشتري لو وقع المايع لانه كسبه بينهما  
وهذا يجري التحالف بينهما في ثمة بيعة كل واحد منهما ملزمة  
ولا يمكن العمل بها ففرض ان لا يزوج بالارادة والملك الشفعة  
مع المشتري هو ان لا يزوج التحالف بينهما على ما بينا واما المالك  
القديم مع المشتري من العبد فمعد في الشفعة لكسبه ان البيعة  
بينه المالك القديم والمعنى فيه ان البيعة ملزمة ويثبت  
المشتري من العبد غير ملزمة لتغير المالك القديم من لاخذ  
والعقد فصار كالمشتري من سلفه ففرض العمل بالبيعتين  
غير ملزم في حق المالك القديم لان البيعة الاول يفسخ بالثاني  
فوضو التقاض ففرض في حقه في حقه في حقه في حقه  
الشفعة لا يثبت في حقه في حقه في حقه في حقه في حقه  
المشتري يثمنها واذا يبعه اقل منه بلا فسخه ايقوم بشفعة



الغن سوا قرض المشتري الغمار ولا فهو باق في القول له  
أو للمبايع بلا يمن فمستأن لان امران كان كما قال البايع  
فالمشترى يأخذ به وإن كان كما قال المشتري يكون حقا عن  
المشتري يسمى به الإقل وحط البعض بغيره في حق الشفع  
لما أخذه ولا تملك المشتري ما يجاب البايع فكان القول  
قوله في عقد الثمن ما دامت وطالبته فاقية فبأخذ الشفع  
بقوله وضع فبضه يعني قبض المشتري الغمار وبعض البايع  
الغن وأدعى البايع أنهما ادعاه المشتري فيكون القول  
للمشتري أي فبأخذ الشفع بما قال المشتري إذا ثبت قلت  
بالسنة وبيمينه لان البايع ما كان قد غفرت الغن خرج من الدين  
والخفق بالاجانب لانتها حكم العقد به فلا يلتفت الى قوله  
في حق الاختلاف بين الشفع والمشتري علي حاله وقد بينا  
ان القول فيه للمشتري ولو كان قد غفرت الغن غير طاهر فقال  
البايع غفرت الدار والنف ومضت الغن بأخذها الشفع  
بالف لأنه لما بدا بالقرار بالبيع وتعلقت الشفعة له لان  
أقراره بمقدار الثمن صحيح قبل قبض الثمن وبعد لا يصح  
عليه ما بينا والثمن غير مقبوض ظاهر لان اصل عدم  
القبض ينبغي حتى يوجبه بطله ويقول بعد ذلك  
قبضت الثمن بغير ابطال حق الشفع لانه اذا قبض الثمن  
يخرج من الدين فيكون اجنبيا فلا يتصل بقراره بمقدار  
الغن على ما بينا فلا يتصل بقره فبضت في حق الشفع  
لانه بغير ذلك ان يجعل بمسدا اجنبيا حتى لا يقبل  
أقراره بمقداره ليرد عليه فبأخذها المشتري بالف  
ولو لا بقض الثمن قبل يتبين ان القدر كان قال بعث  
الدار وقبضت الثمن وهو الف درهم لم يستثن لي قوله

في عقد الثمن لانه لما اقر قبض الثمن ولا يخرج به من الدين  
قصارا اجنبيا فلا يعتبر قوله في عقد الثمن على ما بينا  
وقال في النهاية نظيره ما اذا قال الوصي ستوفيت جميع  
ذلك قال وصي صا حق للاف ولا شيء له على الغن ولو  
قال استوفيت منه الف درهم وهو جميع ما لمت عليه  
فقال فلا كان على الف درهم ودار وقبضت الكل للوصي  
ان يرجع عليه بالف أخيه لانه كما بين قبض جميع ما  
للميت صا اجنبيا فلا يتصل به ان قد رد بعدد ما لم يبيع  
انه قبض لجمعه لا يكون اجنبيا لقبول قوله في بيان قد رد  
فيكون القول يخصه لانك قد رد لا بد دون الثانية زيل  
ولو علسا بما ادعى البايع ادعاه المشتري وقبض  
فرضه أي الغمار وكذا قبض البايع الثمن فالقول للمشتري  
فبأخذها الشفع بما قال المشتري ان يشاء ولا يلتفت الى  
قول البايع وان ادعى البايع الشفع لانه قبل قبض المشتري  
الغمار يتحققان ويتبادران وأي منها نكل عن البايع عن  
قول صا حنه لانه ظهر ان الثمن ما يقوله لا أخيا خذها  
الشفع بذلك لان القول كالأقرار بما يدعيه خصمه  
وان حلفا مسخ القاض عقدا لبيع بينهما على ما عرفت  
في كتاب الدعوى وبأخذها الشفع بما قال البايع لان  
قوله البيع لا يوجب بطلان حق الشفع لان حقه ثبت  
بالبيع فلا يتعد على بطلان البايع الا ان كان الدار دارا دون  
على البايع بعيب لا يبطال حقه وان كان الرد نقضها زيل  
فلتق ولو ان تترك دار تعرض ولم يتق بها حتى هلك  
واستوفيت منها البايع والشعري ويقع الثمن حتى  
الشفعة بقبضه العرض ثم يختلف البايع والاشعري في قيمة

عليه السميع الاول ان الباطن كان باع هذه الدار من فلان  
 بالتفخافه ياخذ نصف الدار بخمسماية وبرحب السميع الاول  
 علم المشتري بخمسماية حصة النصف الذي اخذه القائل  
 ويقال للمشتري الاول ان شئت اعد البيعة علي المشتري  
 من قبل النصف الذي في يدك والا فلا شيء لك ومضى القائل  
 ان السميع الاول لو قبل للمشتري ان السميع الثاني اذنت  
 بالبيعة ان الشريك بالتي فيكون بمقالة النصف الذي  
 في يدي خمسمائة فكل ان ارجو عليك بخسمائة فليس له  
 ذلك الا اذا اعد البيعة ان الشريك بالتي كل اشارك في  
 الكتاب ان السميع الثاني انما استحق بيئته نصف الدار  
 وصعنا ان البيعة السميع الثاني انما علي نصف الدار ثبت  
 الشريك بالتي وحقق ذلك النصف الذي استحقه السميع  
 الثاني لا في حق النصف الذي في يد السميع الاول فاحتاج  
 السميع الاول الى عاقبة البيعة تثبت الشريك بالتي في النصف  
 الذي في يده فيستحق الرجوع علي المشتري بالخسمائة الزائدة  
 كذلك الخط وفي الغتاوي العناينة ولو اشترى دارا  
 السميع واخذها بالتي درهم من المشتري بقوله يزوج  
 بيعة ان المشتري اشترى بها بخسمائة قبلت بيئته ولو  
 صدق المشتري الاول والا فبيئته علي خلاف ذلك لا تقبل  
 كما في الترخاينة اتفق البائع والمشتري ان البيعة كان  
 بشرط الخيار للبايع فلو كان البيعة في القول فلهما قول  
 اي حصة ومحمد بن ابي حنيفة في رواية عن ابي يوسف  
 ولا خفة السميع لان البيعة كانت باقراها وانما ثبتت علي  
 الوجه الذي اقره في الحاقه اذا ادعى البايع الخيار وانما ثبتت  
 والسميع ذلك في القول فحق المشتري استحقاقه لان الخيار

عليه السميع

المرض فالتقول قول البائع مع بيئته فان اقام حدها بيئته  
 قبلت بيئته وان برحبها فبيئته البائع عند ابي يوسف ومحمد  
 وهو قول ابي حنيفة رجم ولو هدم المشتري بناءا له رجم  
 سقط عن السميع قدر قيمته عن الثمن ثم اختلفا في  
 قيمة البناء اتفقا علي ان قيمة الساحة التي اختلفا في  
 قيمه البناء والساحة جميعا فان اختلفا في قيمة البناء  
 لا غير في القول قول المشتري مع بيئته وان اختلفا في قيمة  
 الساحة فان الساحة تقوم الساحة في القول في البناء  
 قول المشتري فان برحبها قبلت بيئته وان رجمها  
 قال ابو يوسف البيعة بيئته السميع علي قيامه قول  
 اني حصة وان اختلفا في البيعة ولو لو كذا وقص عليه السميع  
 انة وقع عليه نصفه وحده او نصفين كل واحد اذ  
 اشترى دارا فقال للمشتري اشترى المرحمة علي حدة فان  
 وقال للمشتري بل اشترى بها جميعا فالقول في قول السميع  
 ولو هما اقام البيعة قبلت وان برحبها ولو قسما البيعة بيئته  
 المشتري عند ابي يوسف وعند محمد البيعة بيئته السميع  
 كذا في الجاه وفي البيعة ان ساحة عن محمد رجم رجل اشترى  
 من رجل دارا بها سميعة فان ساحة احداهما بمسما حصة  
 فالسميع الثاني وراى حصة السميع الاول نصفها ويبيع  
 اليه ما يبيع درهم وخمس درهم السميع الاول علي السميع  
 بما يبي درهم وخمس درهم وفي قول السميع الاول في السميع  
 وفيه ايض رجم اشترى من رجل دارا بها سميعة فان السميع  
 السميع فقال للمشتري اشترى بها بالتي وقال السميع  
 علي سميعة ما بالتي ولم تكن السميع بيئته وحدها السميع  
 علي ما ذكره اخذ السميع بالتي رجم ثم قد رجم اخر رجم

رحمه الله في حديثه لا ينبغي عنه قال القدروري لا بد بالشرط  
يرحم على هذه الرواية بعين هذا الاختلاف باختلاف  
المتعاقدين ولو اختلف المتعاقدون فيما بينهما فقال  
المشتري بعينها بالف درهم ورطب ملح وقال البائع  
لا بعينها بالف درهم فالقول قول البائع فالحق المشتري  
بعينها بخمسة وخمسة وقال البائع بعينها بالف درهم  
فالقول قول المشتري لان البيع بخمسة وخمسة بحال  
وانما حصل القول قول من يدعي الحق في عقد البيع بخلاف  
البيع باجل فاسد وبالف درهم فالحق قول  
البي حنيفة ومحمد وانما قلنا على العكس ولقد هما التمسك  
فلا شفعة للشفعة على كل حال ولو اختلفا في الشفعة  
بشرط الحبيب للبائع ولا ينفذ فيه الشفعة لانها غير  
المشتري عكس الشفعة بخلاف المشتري بعينها فحق فليس  
فله الشفعة في المشتري وان البائع يقول لا بد ان يحصل  
بالله ما اردت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك  
لانه لو روية لا يلزمه ولو اختلفت فانه ما كان البيع  
الاول فالحق فيه ذلك لا ينفذ فيه فانه ينفذ وهو حق  
وهو باجلها في ذلك كتاب الله اذا اراد الاستحلاف انه  
لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى البيع الاول  
كان للحق في الشفعة وفي اجناس وتوقيات البيع الاول  
المشتري هذه الدار بقى التفسير وانما شفعة الشفعة  
فلا عين على المشتري ان كان الشفعة وان له اثباتها  
وان انكر الشفعة ان له اثباتها صنفه وانما الشفعة له ان  
يحلف الشفعة فانه ما تعلم ان ابن صنفه وان كان الامن  
وقد سلم الحكم اليه رفع الخصومة عن نفسه وقبل عليه الدر

لا بد بالشرط والبائع يدعي حديث الشرط والمشتري  
يدعي حديثه لا بد بالشرط والبائع يدعي حديث الشرط  
فالقول قول المشتري والبائع يدعي حديث الشرط  
البي حنيفة ومحمد وانما قلنا على العكس ولقد هما التمسك  
فلا شفعة للشفعة على كل حال ولو اختلفا في الشفعة  
بشرط الحبيب للبائع ولا ينفذ فيه الشفعة لانها غير  
المشتري عكس الشفعة بخلاف المشتري بعينها فحق فليس  
فله الشفعة في المشتري وان البائع يقول لا بد ان يحصل  
بالله ما اردت بذلك ابطال شفعتي لم يكن له ذلك  
لانه لو روية لا يلزمه ولو اختلفت فانه ما كان البيع  
الاول فالحق فيه ذلك لا ينفذ فيه فانه ينفذ وهو حق  
وهو باجلها في ذلك كتاب الله اذا اراد الاستحلاف انه  
لم يرد به ابطال الشفعة له ذلك اي اذا ادعى البيع الاول  
كان للحق في الشفعة وفي اجناس وتوقيات البيع الاول  
المشتري هذه الدار بقى التفسير وانما شفعة الشفعة  
فلا عين على المشتري ان كان الشفعة وان له اثباتها  
وان انكر الشفعة ان له اثباتها صنفه وانما الشفعة له ان  
يحلف الشفعة فانه ما تعلم ان ابن صنفه وان كان الامن  
وقد سلم الحكم اليه رفع الخصومة عن نفسه وقبل عليه الدر

هو خصم الشفع لك في الذخيرة ولو ان شري من اصدارة فاراد  
ان ينسحب عليها فلم يجد من يوفيه الا من له الشفعة فان  
نهبها ذمهم لا يجوز عليها وان اشدت ذلت كفي في الحبط واذا شهد  
ابن البائع على الشفع بتسليم الشفعة والدار في يد البائع  
ان كان التابع يدعي تسليم الشفعة لا تقبل شهادتها ذمها فان  
كان يحجج فيقبلت لانها هي تلك الشفعة لا يجوز ان لا يبين ما شهدا  
ولا يدفعان عنه مغربا واذا شهد البائع على الشفع  
بتسليم الشفعة لا تقبل شهادتها وان كان الدار في يد  
المتزوي كما انما كانا خصمين في هذا الدار في التسليم الى  
المتزوي ومن كان خصما في شئ لا تقبل شهادته فيه  
وان لم يثبت خصما اما لنا فانه كان خصمين في هذه الدار  
هذا اذا شهد ابن البائع على الشفع بتسليم الدار الى الشفع  
فاما اذا شهد على المتزوي بتسليم الدار الى الشفع  
فانه لا تقبل شهادتها ذمها سواء كانت الدار في يد الاب او في يد  
المتزوي وسواء دعي الاب ذلت او لم يدع كما في الحبط ولو  
كانت الدار لثلاثة نفر فشهدوا فشان منهم اثنان جميعا كانوا  
من فلا ن وادعي ذلك فلان وجه الشك في عدم حججتها ذمها  
على الشريك وللشفع ان ياخذ شري القيمة ما الشفعة  
وانه انكر الشفعي الشغل واقر به الشفعة جميعا فشهدا ذمهم ايض  
باطلته وللشفع ان ياخذ الدار كلها باكثر الشفعة لذات المسو  
ولو وكل رجل حلا بشرا او ربيها فاشري او باع وعرضه  
ابن الموكل على الشفع بتسليم الشفعة فانه كان التوكيل  
بالشغل لا تقبل شهادتها ذمها سواء كانت الدار في يد البائع او في  
يد الموكل وان كان التوكيل بالسيو فان كانت الدار في يد  
الموكل لا تقبل شهادتها ذمها لانها ليست به بتغرير للموكل لانها

زكاة سنة

وان كانت الدار في يد المتزوي تقبل شهادتها كما في الحبط وان  
اشهد البائع على المتزوي ان الشفع قد طلبت الشفعة  
حمي علم بالشر او ان الشفع معوانه صدق او لم وقال المتزوي  
ما طلبت الشفعة فشهدا ذمها فانه انما يضمن ما طلة وتلك  
شهادته ولا دها كالو شك يدعي الشفعي تسليم الدار  
الى الشفع وان حال الشفع لم يضمن الدار الا بالساعة  
في القول فقله مع يحينه فانك تشهد بالبائع ان انه علم  
منذ انما فشهدا ذمها باطلته ان كانت الدار في يد البائع او في  
يد المتزوي كما في المسو طقا فتبين ان الشفع سلم سلم الدار  
الشفعة وفانت تبينة ان البائع والشفعي سلم سلم الدار  
فرضي بها للمزوي في ذلك كما في حبط الشفعي تسليم الدار  
رجلا لا والدرك للمزوي ثم تشهد عليه بتسليم الدار الى  
الشفع بالشفعة فشهدا ذمها باطلته وكذلك ان تشهد الدار  
ان الشفع سلم الشفعة فشهدا ذمها باطلته الباعين في ذلك لا تقبل  
شهادتهما كذا في المسو طقا اذا قرأ المتزوي ان الشفع  
هذه الدار باع درهم واخذها الشفع بذلك ثم ادعي البائع  
ان الثمن الثمان واقام على ذلك تبينة فقبلت ببينة وكان  
للمتزوي ان يرجع على الشفع بالثمن اخوان اخوان الثمن  
الف وكذلك اذا ادعي المتابع انه باعها من هذا المتزوي  
بعرض بعينه واقام على ذلك تبينة فالقاضي يسمع  
ببينة ويقضي له بذلك على الشفعي وسلم الدار الى الشفع  
بقبينة ذلك العرض فان كانا اخذوا المتزوي وذلك الف  
اقل من قيمة العرض يرجع الشفع ما ادعي الا في تمام  
قيمة العرض وان كان العرض قيمة العرض يرجع الشفع  
عازر دعي قيمة العرض لي تمام الف ولو تزوج حرة عازر دعي



ان بر دعي روح الفاضل وحيث الصفته في حصه اللطيف  
 اي يفيض ومحمد فاختلغا في سر منلها وقت العقول للدار  
 الروح كاي من مثلها الخ والسفيع نصفي الدار وقا السفي  
 كان سر منلها حتما يدوي فلما الدار في القبول في الروح  
 مع يمينه فان سر منلها في سر منلها عند كمال اختلافها  
 في مقدار قيمه البناء الكا والدي رجح حقا في رضى دار  
 فصلكه على دار فلما في سر منلها الصفه بقمه ذلك الحق  
 الذي ادعى فان اختلاف في قيمه ذلك الحق فالقول قول  
 المدعى وهو لما خور منه الدار وان اقاما البينة على قيمته  
 ذكرها هنا ان البينة بينة الصفه عندني حينئذ  
 هكذا اذا شترى رجلا اربا فلما درجهم في اختلاف الصفه  
 والشرى فقال المشتري احدث فيم هذا السنا وكذب  
 ان يبيع فالقول قول المشتري اذا كان محلا حقا فان  
 احدث فيم هذا السنا ارضى لم يصدق على ذلك وكذا  
 فيما اشبهه من السنا وغيره وان قال شترتها فمك عشر  
 سني واحد فيم هذا فالقول قوله في الميسر  
 ولو قال الشترى باعني ارضي لم يوجب البتة وقال وهو  
 في السنا ثم باعني ارضي فقال لا تسلم بل شترتها جميعا  
 فالقول للمشتري فما خالفه بل ان شترتها في الميسر  
 السري وان قال السنا لم يوجب البتة فالقول قوله  
 مع يمينه وباخذ بها وان قال قد وهب لك كات الهبة  
 حايث في الميسر ولو قال الشترى وهبت لي هذا  
 البتة مع طريقه من هذا الدار شترت بقمته وقال  
 الشترى لا شترت الكل فلما في الصفه فيما قرأه  
 الشترى ولا الصفه فيما ادعى من الهبة واهما اقام البينة

قلت بينته وان سر منلها في سر منلها شترى عند اي يفيض  
 لانها تثبت بزياة الهبة ولا يفيض ان تكون البينة بينة الصفه  
 عند محمد لانها تثبت بزياة الهبة ولا يفيض ان تكون البينة  
 بينة الصفه لانها تثبت بزياة الهبة ولا يفيض ان تكون البينة  
 وان اقام البينة للشرى وادعى ان شترتها ان السري  
 كانت قيمته اقل من صفه الحار لان شترتها في حقيقه وقت  
 الباقى والحار يفيض لادله كان السري في الهبة والصفه  
 في الشترى في القول قول السري وادعى ان شترتها  
 على الهبة قبل الشراء ان حايها اوتى بالصفه من الحار  
 كالحق في حايها ان محمد باع منه البتة كان القول قوله  
 مع يمينه وان صدق السنا في الصفه فيم قال كان بيت  
 لمرحوب له ولا يصدق ان على رطل ان الصفه في الدار لان  
 تقوم البينة على الهبة قبل الشراء في صفه الصفه في شري  
 في الدار يقيم على الحار في الحار فيه ولو شترى دارين  
 وراهما شترت ملاحظ فقال الشترى شترت واحده بغير  
 واحده فانك شترت في الثانية وقال الشترى لا شترتها  
 صفه واحده فلا صفه فيها جميعا فالقول قوله الشترى  
 لان الشترى اقر بشراها وذلك سبب لشترتها في شترتها  
 حقا لنفسه بدعي يفرق الصفه فلا يفيض قوله الشترى  
 الابينة وكذلك لو قال شترت نصفها ونصفها وقال  
 الشترى شترت الكل صفه واحده فالقول للشترى  
 ولو قال لا شترت فلا تارة ارضي ثم ربحا فالقول للشترى  
 لان المشتري اقر بشراها لا ربحا وهو سبب لشترتها في شترتها  
 الصفه ثم ادعى ما يسطر ويصدق ان ربح في السوي فلا  
 يصدق ولو قال الشترى شترت صفه واحده في الصفه

اشترى نصفاً فاما اخذ النصفى فالتول المشتري وياخذ  
النصفى الكا وبيع كذا في محيط السرخسي رجلان البينة انه  
اشترى هذا الدار من قلائد بالغ درهم وقام خرب البينة انه  
اشترى من هذا البيت بطريقه بمائة درهم منذ سوس  
فصنت بالبيت صاحب الشهر ثم له الشفعة فيما بقي من الدار  
وليوم بوقت شهره صاحب البيت ففقت بالبينة بينه وبينها  
وفضلت ببينة الدار على خطها للثاني قام البينة على انه اشترى  
كلها ولا شفعة لوجدها على صاحبها لانه لم يثبت شرا  
احدها ولو كان الدار من قلائد فاقام رجل البينة انه  
اشترى احداهما منذ شهره بالغ درهم وقام خرب البينة انه  
اشترى الاخر منذ شهره ففقت له بالبينة الدار من  
شهره بالغ درهم وقام خرب البينة الدار من  
ولو لم يوقت ففقت لكل واحد منهما بطريقه ولم يثبت له الشفعة  
له وكذلك لو كان احدها قبض الدار ولم يقبض الاخر  
ولو وقت احدها ولم يوقت الاخرى ففقت لصاحب  
الوقت بالشفعة كذا في المسسوط رجل اشترى دارا فدعى  
الشفعة ان اشترى فقدم طاعة من الدار فله الشفعة  
فالتول قول المشتري والمدينة بدينة الشفعة كذا في الخا  
وحط البائع عن المشتري البعوض اذ بعض ممن اكل الشفعة  
وقد رنا بالبائع ان حط الوكيل بالبائع لا يلحق كذا في الخا  
وعسا زنا الوكيل بالبائع اذا راع الدار بالغ ثم ان الوكيل حط عن  
المشتري ما به من الثمن من حطه وبفقه قدر حطه لا امر  
ويرا المشتري من المانية وياخذ الشفعة الدار من حطه  
لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد اه وقال المحمدي  
ومنه يعلم ان الدار حط الوكيل بعض الثمن لانه صول يثبت

فصل الحال انه يظهر في حق الشفعة فيما خطا الشفعة بالشفعة  
بالثاني من الثمن بعد الخط لان الخط التحقق باصل العقد  
صاير التا فهو لثمن كانه لم يسم غير ذلك ولا فرق في ذلك  
بين ان يكون الخط قبل اخذ الشفعة او بعد لوجوه الاختلاف  
في الصورتين فمن جم الشفعة على ان يكون ان افاء الثمن  
تريفي والشفعة البائع البعض بل من ثمن الثمن المتزوي  
عليه في العقد من المشتري فانها تظهر في حق الشفعة  
اذا كانت قبل ثمن الثمن لانها حط البعوض وهو يلحق  
فاصل العقد ولا يبرأ عنه بعض الثمن كذا في المسسوط  
الا ان كانت هبة البعوض بعد القبض لثبانه قال المحمدي  
وفي الخا انه اشترى ارضا بمائة وقبض البائع وحط الشفعة  
وطلب الشفعة وسلم اليه المشتري بمائة درهم ثم ان المشتري  
نقد الثمن الى البائع وهب له البائع منها خمسة بعد ما اخذ  
البائع المانية ففلم الشفعة بالبينة ليس له ان يسترد شيئا  
من المشتري من الثمن ولو كان البائع وهبها من المشتري  
خمس من الثمن قبل قبض الثمن والمسألة بحالها كان الشفعة  
ان يسترد من الثمن ما وهب البائع له هبة ثم يثبت الشفعة  
فيلقبض الثمن حط وخط لا تحقق باصل العقد كذا في الشفعة  
ان يسترد من المشتري قدر ما حط عنه البائع اما بعد  
قبض الثمن هبة البعوض ليس حط بل هو عليك مهتد  
فكانه وهب له الاخر اه ومنه يعلم ما في كلام المس  
يعني صاحب الاشياء من لا يجاز البائع خذ لا الغار  
يقول يقال يفر من التقيد بهما البعوض ان هبته  
كل الثمن لا يظهر في حق الشفعة مطلقا واذ لم يظهر  
في حق الشفعة كذا في الشفعة بالبينة الذي يثبت

او القصة لم ارفى ذلك نقلا صريحا وفي الظاهر بين نقله عن  
عن الكاظم الاصفهاني اشتري بالف درهم دارا في نصديقه  
بما عطاها اشتري باخذها الشفعين بالقيمة الا ان يكون نصفي  
المنى كله ثم نصديقه ربع على المنى في افعالي فباسم هذا  
يقال ان ذهب كل الدين فبالشفعين باخذ الشفعين بالقيمة  
والا ياخذ بالقيمة وفي الترتيب فبالمنى عن المجتهد  
ملخصه لا هو واليه والابن والكاظم فبالشفعين فله  
كانت في بعض النسخ تظهر في حق الشفعين وتوفي كنه فلما  
واذا كانت بعد القبض فلو خط واليه عن هذا التخصيص  
واما الابن عن الكاظم والبعض فلا يصح او وعلى هذا جاز  
الفرق الثاني وحط الباع الكاظم في المنى عن المشتري والزيادة  
على المنى بعد عقد البيع لا يظهر منها في حق الشفعين  
فياخذ الشفعين بكل شيء فالعقد حتى لا يستحقوا الشفعين  
شي من المنى عند حط الكاظم ولا فائدة انما دقة العقد  
المسي فان حط الكاظم يلحق باصل العقد لانه لا يمتنع كان  
هبة ونسبا بلا من وهو فاسد فلا شفعين فيها واما  
الزيادة فتلحق باصل العقد فلا تظهر في حق الشفعين  
لانه استحق اخذها بالبيع قبل الزيادة فلا يملك بطا  
حقه الثابت له فلا يتغير العقد في حقه كما لا يصح بتغير  
بتغيرها العقد لما يلحقه بذلك من الضرر وتلحق  
به في حق نفسه لانه ولاية على نفسه دون الشفعين  
بخلاف بيع المراجعة والتولية حيث تظهر الزيادة حقه  
ايضا حتى خارجا وهاهنا عليه لانه ليس فيه ابطال جنف  
اخذ لان الشفعين لا يحق عليه اخذ ربع المراجعة فيلحق  
في حقه ما باصل العقد وليه خلا فافروا في كل شيء في قدر

ذلك في البيع زبيني وفي الحط رجل اشتري دارا من رجل  
بالف درهم ويقا بقضا ثم زاد ثانيا الف درهم غير ان يتلقاها  
البيع ثم علم الشفعين بالمنى ثم يعلم بالف واخذ الشفعين  
بالمنى فان اخذها حط الكاظم ابطالها القاضي ثم قضى  
له بغير ما وجبت به الشفعة وان اخذها بغير حطها  
شراعت فلا يقض ولو كان حقا اشتراها بالف وقضها ثم  
فاقبض البيع ثم اشتراها منه بالمنى ثم علم الشفعين بالبيع  
بالمنى ثم يعلم بالمنى ثم يعلم بالف واخذ الشفعين  
بالحط ويعين حطه ثم يعلم بالبيع ثم يعلم بالمنى ثم يعلم  
اخذ لانه اخذها بما قبله وجب له اخذها به  
ولو اشتري دارا وحط الباع عن المشتري النصف من  
المنى ثم حط الباع ارض عنه النصف الاخر فان الشفعين  
باخذ الباقي بالنصف الاخير والنصف ليس بقيد قال  
في الحصة هذا في عدم الاخذ فاحط الكاظم في حصة واحدة  
قالا كما لا يكره ان ياخذ بالآخرية او ولو اشتري عبد  
بالف ثم علم الشفعين ان اشتراه بالف لم يشفعوا في الشفعة  
للمشتري وبعد ذلك لم يحط الباع عن المشتري في الشفعة  
من الاخذ فله ان يشفع في الشفعين الشفعة ولا يصح  
للمشتري السابق وهذه المسألة من جزئيات ظهور  
الحط في حق الشفعين كما لو باعه في العتار بالف فله الشفعين  
ثم زاد الباع ثم علم الشفعين رجاءا او متلفا فصار العتار باق  
من الف فله ان يشفع في الشفعين الشفعة السابق بغير  
الدار حصتها من المنى كما في الزيادة في الشفعة في حصة  
الملكي باع عتارا مع العتيد والدار كانت في العتار  
للمتأخر لانه لا يرد في الارض ولو كان في العتار فتلحق

التعبد لوجودها هو المصروف من الارض ولذا صرح فيها الوقت  
تسما كما في موضعه بخلاف البرية والمناج مع الدار  
والله تعالى اعلم ونسبة وفي مسالة الشرايع ولو كان  
مثليا حتى لا يفرق في المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
بمنزلة حتى لا يفرق في المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
المثل كما في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
معملة قمتا حكما في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
بالقيمة والقيمة على عشرة بالقيمة فالصواب هنا  
ان يقال وفي الشرايع وفي حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
اي يتناول ذلك الحق الذي هو المصروف والوقت في الدار وعبارته وفي الشرايع  
يتقاضا حتى صلتا المصروف بطول السبع فما بينا بين وقتي  
والشرايع الشرايع وكذا لو كان الشرايع في بعض الدار وعبارته وفي الشرايع  
المرض حتى صلتا المصروف بطول السبع فما بينا بين وقتي  
لا بما اعطى جدا عن الخارج حتى لو اشتري الدار والدار  
او الدار في ثمنه دفعه مكملا عن غرضه في الشرايع ياخذ الدار  
كالدار هو وبالدار لا يفرق في المصروف في الدار وعبارته وفي الشرايع  
الشرايع في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
المرض لان الشرايع في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
الشرايع بد وقتل حتى يكون هو المصروف في الدار وعبارته وفي الشرايع  
بقيمة الدار لانها من ذوات القيمة لا يفرق في المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
وقت الاخذ بالشرايع كما في الدار وعبارته وفي الشرايع  
بعد بعينه فلا يفرق في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
العقد عنده فاني ان العقد في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
انتزعه الشرايع لانها في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
ولذلك انما يطل بالبيع في البيع بعينه وجده بالعقد وان لم

يكون شي من ذلك واخذ الشرايع الدار من البايه اخذه  
بقيمة العقد صلا لا يسأل الدار عليه وان اخذها  
من المبتري بقيمة العقد بقضا او غير قضا انما كانت  
العقد قبل القبض ودخله عند فان القيمة الدار  
كما في المسألة طيف في بيع عقار بعقار ياخذ الشرايع في البيع  
كل من العقارين في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
الشرايع من رجل با حط سلوم فلو كان مجهولا كما لو كان  
وخو ذلك وقال الشرايع انما يحل في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
ذلك لان الشرايع لا يحل في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
في الشرايع سلما فلا يفرق في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
انما اخذها في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
وما شمله ذلك لان الشرايع في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
به الشرايع بصفته والاصل صفة الدين لا انما يقال  
دين من رجل ودين حال ولان الاجل يثبت بالشرط  
وليس من كون العقد فاشترط في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
اشترط لها في حق الشرايع فلو كان في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
ورضا به في حق الشرايع لا بد من رضا به في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
حق الشرايع لتساوي الناس فيه ولا بد من رضا به في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
للدين لان الاجل في المطالب والدين في المطالب ولو  
كان وصفا لا بد من رضا به في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
موجب من جهة او تلبية لا يثبت الا حل من غير شرط ولو كان  
صفته له لثبت ثم ان اخذها من البايه من حال سقط  
الدين عن الشرايع في حق المسألة من الدار وعبارته وفي الشرايع  
من قبل ورجع الباي في الشرايع بغير مطالع وان اخذها  
من الشرايع رجع الباي على الشرايع بغير مطالع لان الاجل





تقدم في باب العاشر منه بعشر الخ لا الخنزير لان الخنزير قيمته  
يقوم بقيمته مقام عينه وقد هيئت عن غلات عينه وقيمتها  
كلها القيمة على ما عرف في موضعه لانها تقطع اغاير عاكسه  
تتمليها اذا كانت القيمة مثلا عن الخنزير واما ان كانت قيمته  
غيره فلا يحرم وقيمة الخنزير هي ما عدا ما لا يباع  
الخنزير واما الخنزير فيقدر بقيمته من الدار ولذا لا يحرم عليه  
تتمليها بخلاف ما ذكر على ما شرف ان العاشر في اخذ القيمة  
بلاهن الخنزير فكان اخذ قيمته لادقيمة القنبي تقوى مقام  
عينه فامتنع عليه ذلك واما الاكل بان من عاه  
حق الشفع وجميع بقدر الامكان ومن ضرورة دفعه ذلك قيمة  
الخنزير به ينقص فدان اسلم المكنز فيقبل اخذ الشفع للدار  
فان الشفع يا اخذها بقيمتها للخنزير ولو كان شفعها  
مسما وذمها اخذ كل واحد منهما بالنصف بما ذكرنا من قيمة  
الخز ومثلها اعتنا بالنصف بالكل بيلو وفي محط الشفع  
دار بيعت بخمسة اشبعان مسلم وكذا في اخذها من نصفها  
بنصف قيمته الخ وان كان الثمن خفيا لم يخره ذلك من  
بنصف القيمة ولو سلم الذي صار حكيمة على المسلم من  
الابتداء في اخذها بقيمة الخنزير كما اذا كان الثمن  
مثليا فانقطع قبل اخذها الشفع فانه يا اخذها بقيمة  
المتغير كذا هذا والمستنا من كذا في جميع ما ذكرنا من  
الاحكام لا التزام احكاما مدقا في ثمنه في دار فاضار  
كالذي في تلك المدقة ولا فرق بين ان يكون الشفع في دار  
او ببيعة او ببيعة او ببيعة في المسوط فان الشفع  
يا اخذها الشفع لان ملك الذي فيها ثابت اذا كان يعتقد  
ان ملكه لا يزول بجعله ببيعة او ببيعة وان كان يعتقد

انه يزول فذلك انما لا نه باقل معللي ببيعها صار معتقدا  
جواز بيعها والذي اذا كان بدينا بشفعة فله علم  
دينها وان كان في دينهم لا يجوز له ان يترفعوا اليها  
تكم بدينهم با حكاما ولا يترفعوا ولا يترفعوا  
قيمة الخنزير والخنزير لا يكون بالرجوع في ذي اسلم  
او فاسق با حكاما منه ويعمل بمقتضاه ولو خلت  
الشفع والمشتري فيه في ذم من قيمته الخنزير فادى  
الشفع ان القيمة كذا واذن المشتري الثمن ولا يبيعه  
فالقول للمشتري انه منكر لان الشفع يكره استحقاق  
الاخذ منه والمن الذي يدعيه وخضه منكر ذلك حتى  
يؤوفه الثمن الذي يدعيه هو فلو رجع كل على دعواه لبيد  
للمشتري لانه مدعى استحقاق الاخذ بالثمن الذي يدعيه  
والبيد المدعى في الاول ان يرد له الثمن الذي يدعيه  
لبيد للمشتري والبايع والوكيل وهذا عند الجحيفة وقد  
وقال ابو يوسف البيد للمشتري عناية وعناية فيها  
ولو سلم احد المتبايعين والخم غير مقبوضة انتقض  
البيع لان الاسلام يمنع قبضها ولكن لا تطل الشفعة  
لانها وجبت ببيع فلا تبطل بانتقاضه فاما اخذها  
الشفع بقيمة الخنزير كان هو مسلما وكان لا يجوز  
مسما وان كانا وزين اخذها بثلث الخنزير وان كان  
الاسلام احد المتبايعين بعد قبضه قبل قبض الدار  
فالبيع بدينها ببيع صحيح كما في المسوط ولو اشتري  
ذم من ذي دار بخمسة ثمانين صاعا من الخنزير فاسلم  
البايع والمشتري كما استحقاق النصف الدار وخرجه الشفع  
اخذ النصف بنصف قيمة الخنزير ولا يجوز بنصف الخنزير

المشتري على ما يبيع بنفسه الخال كان الخال قاي في يده وان ستهلك  
يرجع عليه بثلث نصف الخال كما في المحط ولو اشترى المزداد  
ثم قتل لم يتطل شفعة الشفع لان الشفعة متعلقة بغير  
المبيع وقد خرج وانفسا الخالع بعد لا يجب بطلان  
الشفعة ولو باع المزداد قتل وحلف بذركوب لا شفعة  
فيها عند الشفعة كما في محط السرخسي وان اسلم  
المزداد باع قبل ان يلحق بذركوب جازبيه بالشفعة  
فيها الشفعة ولو كانت اسلا من بعد ما لحق بذركوب  
وقسمت ماله لم يكن للشفعة فيها شفعة وعندني يوفى  
ومحمد يبيعه جائز والشفعة فيها الشفعة اسلم او حلف  
بذركوب ولا اشترى المستكر ذركوب لمزد شفيعها وقيل  
في رد اومان او حلف بذركوب فلا شفعة فيها ولا الورثة  
ولو كانت امارة موقدة ووجبت لها الشفعة فمحمدة  
بذركوب بطلت شفعتها وان كانت الموقدة بالشفعة  
للذركوب بطلت الشفعة وان كان الشفع موقدا وموقدة  
فاسلم الشفعة جائز ولو سلم وطلب اخذ الذركوب  
بالشفعة لم يقض له القاضي بذلك الا ان يسلم فاد  
بطل القاضي شفعتها ثم اسلم فلا شفعة له وان وقفه  
القاضي حتى ينظر ثم اسلم فهو على شفعتها وهذا  
اذا كان طلب الشفعة حين علم بالشر وان لم يكن  
طلب الى ان يسلم فلا شفعة له لكنه طلب المواقفة  
بعد علمه بالشر ولو لم يقد بذركوب ثم بيعت الدار  
فلا شفعة اليها ثم وصف ميراثه كان مورثته الشفعة  
ولو اشترى المزداد اسلم او زوى تخلفان البيع  
بماطل ولا شفعة فيها كما في المسوط ولو اشترى

الحربي المشترا من دار وحلف بذركوب فالشفعة على  
شفعته متى لقيه لان له بذركوب كونه وموت  
المشتري لا يبطل شفعة الشفع كما في المحط ولو اشترى  
المزداد زوى دار الاسلام وشفيعها حربي مشترا من  
فلحق بذركوب بطلت شفعة عام بالشر ولو يعلم  
ولو اشترى الحربي المشترا من دار وشفيعها حربي  
مشترا من فلحقا جميعا بذركوب فلا شفعة للشفيع  
فيها لانها في الشفع بذركوب كونه فيها موافق دار  
الاسلام والدار في دار الاسلام وان كان المشتري  
مع الشفع في دار الحرب فان كان الشفع مسلما وضمنا  
فدخل دار الحرب فهو على شفعة اذ اعلم فان دخل  
وهو يعلم فله بطلت حتى غاب بطلت شفعتها واد  
طلب الشفعة ثم عرض له اشترى دار الحرب او حلف  
فهو على شفعة اذ كان على طلبه واذ كان الشفع  
حربيا مشترا فله بطلت الشفعة حتى بذركوب  
فلا شفعة له كالوصان بعد التوكيل بطلت الشفعة فان  
كان الشفع مسلما وادى بها فوفى مشترا من اهل  
الحرب ثم دخل الوكيل دار الحرب بطلت وكالته وشفيع  
على شفعتها لان حاق الوكيل بذركوب كونه وموت  
الوكيل يبطل الوكالة ولا تنط شفعة الوكيل فلذلك اقر  
كما في المسوط ولو اشترى دار دار في دار الحرب  
وشفيعها مسلما اهل الدار فلا شفعة للشفيع  
محمدا ان يعلم ان حكم لا يفتقر الى رضا القاضي فلا يكر  
الاسلام ودار الحرب في حلف ذلك الحكم على السوط ولو حلف  
يفتقر الى رضا القاضي لا يثبت ذلك الحكم حتى من كان

من المسلمين في دار الحرب لمبا سبب ذلك الحكم في دار  
الحرب نظير الاول حوال البع والشر وصحة الاستيلاء فلو  
العتق ووجوب الصوم والصلاة فان هذه الاحكام  
كلها من احكام الاسلام ويجب علم من كان في دار الحرب  
من المسلمين ونظير الثاني ان كان المسلم اذا كان في  
دار الحرب غرضه هو ذوات الام لا اقام عليه الحد في  
الخط وياخذك تبع فيما لو بني مشترك او غرضه ثم طالت  
الشفعة فانك تبيع فيها لا تبيع حصته في ان ياخذها لمن  
وقية البناء والغرس حال كونهما مشتركين لا بقبعة  
البناء والغرس في حال بقائهما كما مر في المصنف من ان يجمعها  
مسكن القلم لا يجمعهما القلم من قيمتهما معلوم ان يقدر  
احدهما قلمت ولو ذهنا الى الاراضى المشتركة بالون  
للمتري او خلافا للمتري يجمع في غير الشفعة بين المتري  
للمتري واخذها ذلك واعطى ما زاد الصنع فيهما التمتع  
لنقصه وهذا على المذوف ويغذره ولا يكفى المتري  
المتري لشفعة نفسه اي على وجه تكون له قيمة ولا قيمة  
لنقصه على كسر النون وفيها مقدر بمعنى اسم المفعول  
اي واذا كان لا قيمة لنفسه فلا يتاخر في ارام الشفعة يقتضيه  
سحق القلم بخلاف البناء فان نقصه في وجهه حاو  
الارهاب ويجوز في هذا التخصيص للمنفعة كما ذكرنا في  
لوبي المتري في الشفعة من القمار وغيره فيه او  
ان راعى الشفعة كلف الشفعة المتري قلمه اي البناء والغرس  
الذي استحقه المتري وانما يجمع الشفعة بين ضمان قيمة  
البناء والغرس معلوما ونكسوف المتري بالقلم ان رضى  
المتري بذلك فان قال للشفعة اريد قلم بني وغيره

فله ذلك لا اذا كان في القلم نقصان ارض فان مشتركين  
حينئذ يجمع على بيع بناءه وغيره على الشفعة والشفعة  
لها ان ياخذها في الارض للشفعة او الدار جبر على ان يتري  
معرفة البناء والغرس معلوم ان يصح في القلم ولا  
عليه في غيره بناءه والاول معلوم على غير ما بينا  
ومن المتري اي ويرى عن اي يوصي ان الشفعة لا يكفى  
بالقلم لكن الشفعة فله ان راعى اختلاف الاراضى  
الشفعة في الغنم وقيمة البناء والغرس او ان شاعرت في  
وجه قال الشف في وقال لا ليس بمتعة في البناء والغرس  
لشقوق ملك فيه بالشر فلا يقابل بالحكم العدول  
فصار كالمعروف له والشفعة شراف سلاطون  
المتري فان كل واحد منهما لا يكفى القلم لقصره في ملكه  
فكذلك المتري في الشفعة ولهذا لا يكفى قلم اربعة الاث  
من الشفعة بالتزام في البناء والغرس اهل من ضرر المتري  
بالقلم لان الشفعة يحصل له بمقابلته لقيمة غيره وهو  
البناء والغرس فلا يجمع بينهما يحصل له مشترك في  
القلم في ذلك الاول اهلون فكانا وفي ياخذها قلمت  
في اذنه حجه ظاهر وانه ان مشترك في قلمه فيما لغيره  
فيه حجة في بني بني او غرس في محل تخلف به حقه  
فتاكر المتري وهو شفعة من غير تسليم من جهة من  
له الحق ولا يملك الشفعة عليه اي على ان يتري باثبات  
الشفعة في نفسه كالرهن اذ يبي في القلم كما ينقض  
الشفعة جميع تصرفات الشف في حق الوثوق  
والمستحق بغير اية او شرط او قرض المتري او جعلها  
محررا ومقبولة لان الشفعة بطلت بغيرها ووقعها



ورفعين يا يوسف القبر ورفع الميت كما في نفي الكوكب خلافا  
لما نقله القمستانى من النظر انه لا ينقض المجد ويظلمت  
لضعفته كما لا ينقض المجد واسطال اليه الواقعة والنجاة  
لغيره من زبلى وراهدى وروصى لضعفه لانسان كان  
لضعفه ان ينقض حصة ويأخذ من الثروة والعبد عليه  
كما في التوراة من رجل يداير ورفضه فإراد الضعيف  
أخذها فحق للميتى بها من فلان وخرجت من يديهم  
أو غيرها لا يصف ويحمل خصها للضعيف وإن أقام البينة  
على ذلك لا تنهم بينته وكذلك لو قال وهدية فلان وقبضها  
سحر ووعدها لا يقبل قوله ولا بينته فإن حضر الميت في  
القصص الأول وأبوه صوابه في الفصل الثاني وكان ذلك  
بعد وقضا القاضي للضعيف وجره على الشر والرببة لا يتم  
بينته وكان القضاء للضعيف نقضا على الشر والرببة  
لأن صاحب اليد صار قضا عليه فكل من ادعى ثلثي المالك  
من جهة صاحبه الرببة صار قضا عليه للثالثين وان  
باعها القاضي والوصى في دين الميت فذلك ينقض ان يبطل  
البيع ويأخذها بالضعفة كما لو باعها الميت في حياته  
كما في السوط ولو اشتري دارا ففهم رجل ثم جاز الضعيف  
ياخذ الدار ويضع المثل على يدي غيره عند أبي يوسف  
رجح وعند محمد لا يأخذ حتما محض الوهاب لئلا يفتن  
بمخلافه بنا الموهوب له على قول أبي حنيفة رجح والميت  
شرافا سدا لانه يتسلسل طاقته ولا يشهد من الضعيف  
هنا ولا حق الاستدراك للموهب والبايع ضعيف والملك  
لا ينقض نصرا فيهما فلا يبقى بعد البناء وحق الضعيف  
فوقه فيبقى بعده كما يقول المستحق بنا الموهوب وخرج منه

وله ان ياخذ بقيته فقلوعا كما لم يبق ولا حساة واه بين  
الحقن حتى يترجى نريادة الضربان التجميع اما يصار اليه  
عند التناوب ويترك الا يوقفه فيحتاج الى قلعه فيلحقه  
ضربا رابعا في الارض فلا يقبل استحسانا لا قبا ساقا  
في البداية وجمعوا ان الترتيب للوزن في الارض ثم حفر  
النفخ في الجحش الترتيب على قلعه لانه نهائية فعلق  
كلما يقصر الترتيب بالقلع من غير عوصي ونسب على  
النفخ كمن ضربا ثانيا غير الذي ينتظر ذلك الزرع سحر  
يقضي له ما كنت فته فيها فخذ الارض بجميع النخ هكذا في  
البلاغ واذا ترك الارض في يدك تترك يترك بعض جبر  
عندهم وعندك في يوسف تاخر عقد سي ومن هذا الجنس  
مسألة في الفتا وبها للنفقة في الكسب وضورتها رجال أخذ  
ارضا من اربعة وزرعها قلما صار الزرع قلما اشترى  
الزراع الارض من نصيب رب الارض من الزرع فخرج النفق  
فله النفقة في الارض وفي نصيب الزرع ولكن لا يأخذ حصة  
يدرك الزرع اذا في الحفظ فقول السراج تسع الزرع في  
اذا اربع بالاجمحل فلو ما في اسبق المصفا بالنفقة والله  
تقاي اعلم وفيها من الغنا ويك ولو اشترى ارضا وزرعها  
فمنقصتها اربعة ربحا الشفع بقسم على ارضها نصفه  
وعلى قيمتها يوم اشترى فلو في حصة النفقة بذلك المخذ  
كما في الترخاينة وفي الحفظ ولو اشترى ارضا من اربعة  
فبنت اربعة وحصة المشتري ثم حط الكسب فخذ الارض  
بخصتها وتنفق الارض من اربعة وغير من اربعة فيخرج  
محضها ولو محطط السحبي وان كان المشتري رضى  
فيها اربعة اقيمة له فادرك اربعة وحصة المشتري ثم حط

الشفيع واخذ الارض لا يستطع شي من الثمن وفي الذخيرة  
يجب ان يعلم تصرف المشتري في الدار الشفيعه صعبه الا ان  
يحكم بالشفيعه للشفيع وله ان يسير ويبيع ويطلب ان الثمن  
والاخر والذال ان يرد وما شبه ذلك من التصرفات غير  
ان الشفيع ان ينفذ كل تصرف الا انقص وما كان من تمام  
القبض الا ان الشفيع لو كان ينفذ قبض المشتري  
لمنفذ الدار لي يبدلها ويأخذها منه لا يكون له ذلك  
كذا في الذخيرة ورجع الشفيع على المشتري بالشفيعه  
ثم ينبغي بالثمن فقط ان اخذ الشفيع من المشتري  
بالشفيعه ثم ينفذ الشفيع او يبيع ثم استحققت الارض  
المشعوعه وكل الشفيع بالقبض فقط البناء والنزول  
فلا يطالب الشفيع الا بالثمن لا به شي ان المشتري  
اخذ الثمن من الشفيع يبيع حتى لان الارض وتكون في ملكه  
وسبق منه الثمن ولا يرجع بقيمة السنا والفرس على حد  
اي لا على الباليه ان كان اخذها منه ولا على المشتري ان اخذها  
منه معناه لا يرجع عما نفق بالقبض وعن اي يوسق يبيع  
به لانه من ملك عليه فكذلك لو كان له وجب له الظاهر  
ما اشار اليه الشارح بقوله لانه لا ينفذ ليس بمغزور  
خلافا لمقتضى تعني ان الفرق بينه وبين المشتري ان  
المشتري مغزور من جهة الباليه وسقط عليه من جهته  
ولا غرور ولا شك في الشفيع من جهة المشتري لان  
الشفيع اخذها من المشتري جبر وظاهره ان ربه  
الماسوق اذا اخذها المالك القديم من مالها لم يجد  
بغيرها ما وبالثمن فاستوفى لها استوفيت من يده  
وضمن قيمة الولد يرجع عليه بما دفع اليه من القيمة

او الثمن ولا يرجع بقيمة الولد لانه لم يفرج بخلاف ما لو كان  
مشتريا حيث يرجع بما على الباليه لانه مغزور من جهته  
وفيما نحن فيه لما خوذ منه ليس بفارسه سوا خذها  
بقضا او بغيره ما اذا اخذها بقبضه فلا ينفذ استوفى عن  
حقه لانه ياخذ حقه مستقدا على يده لكونه مستقدا  
على الدخيل فالجبر وان لم يوجد حقيقة فهو موجود كما  
واختبارا فيما عين الحق بقضا او غيره سواء من حيث  
الحكم كما في شرح تلخيص الجاهل للقاضي في المدين والمدين  
وهو بقوله الحوي في ما شبه الاشياء وما لا يؤخذ الشفيع  
بقيمة مقلوعا فنفذ ان لا يرجع انهما قالان ذلك بوضاه  
فكان كالباليه باختياره فلا يرجع على حد هذا ظاهر  
فيما ذكره في الفقه فعلى ما لا يرضى فان كان والمشتري بخلافها  
جبر ان ينفذ ان يرجع على قول الميرسون قائل حتى وهذه  
مسألة الفروع المستفاد من كون الشفيعه كالبيع وتقدم  
فقلنا عن الاشياء وبأخذ الشفيعه بغيره من المشتري  
بكل الثمن ان خرب ففسد الامر فان علم بالدار المشتري  
في يد المشتري واشتري رجل سنا فاقبضت الشجر  
اي شجر السنا بلا فصل حليا خذ الشفيع بكل الثمن  
ولا يستطع من الثمن شي والاصل ان الثمن يتبادل الاصل  
لا المصنف وفي ان ينفذ الشفيع لان البناء والشجرين وصفا  
للدار والسنا لا ينفذان وصفي قال الزيلعي انهما قايما  
للارض حتى يخلو في البيع من غير ذلك فليتا بلبا شبي  
من الثمن ولذا يبيع ما في هذه الصورة من جهة من غير  
بيان انه وقال الشفيع احمي في قوله لا الوصفي اي ما اظهر  
التي مقابلها بوصفي كما نفق عليه بقوله به ثمنك الثوب

عشرة ذرع بعشرة دراهم كل درهم فان النهر عرو  
في الشوب و بالتصنيف عليه صار هذا المثلث كما مر في  
السبع والاركان الرصيف مقصودا بالانوار كما اذا تعلق  
المشترى البنا والفرس فبقا على حصيلته حصته من المن  
اوي يتبع من النقص فامسكه لانه وان فلا يبقى في يده  
الا حصته اه وفي الذخير اشتري كريا وله شفعة  
غايب فاشترى الاشجار كلها المشتري ثم حفظ الشفع واخذ  
الكرم بالشفعة فان كانت الاشجار قبل قبض المشتري  
فان ورد ولم يبد الطلع من الورع لا يسقط شفعه من  
المن وان كان قد بدأ الطلع وقت قبض المشتري الكرم  
يسقط بقدر ذلك ويعتبر بحصته يوم قبض المشتري  
الكرم اه وهذا اذا لم يبق من نقض او خشب  
لغا وشتر من اي نقض من الدار التي انهدمت او خشب  
من الستان الذي جنى فلو بقي من نقض الدار انهدمت  
والخشب في الستان الذي جنى في الدار المشتري واخذ المشتري  
ذلك النقص والخشب لا ينقصه من الارض حيث لم يكن  
تبع الارض وهذا ينطبق لاخذ المشتري لان الشفع  
ياخذ العقار وياخذ الستان لانه تبعه والنقص لما انفصل  
عنه لم يبق تبع للعقار فلا يؤخذ بالشفعة فيما اخذ  
المشتري فقول حيث لم يكن تبعه نقليل لعدم اخذ  
بالشفعة رجعت فلا بد من ان تسقط حصته من  
المن لانه حين قال لم يبق محسوبا هذا المشتري  
المن على وجه الدار يوم العقد وعلى قيمة النقص يوم  
الاخذ لم يبق وفي الحقيقة واذا اشتري رجل دارا هدم  
بناها وهدمها خشيها وانهدم بنفسه نهج الشفع

قسم المن على قيمة البنا مسبا وعلى قيمة الارض فالصاحب  
الارض اخذها الشفع لذلك معنى المسك اذا انهدم  
البنا وبقى النقص على حاله الا انه اذا انهدم بنفسه بقسم  
المن على قيمته هدمها لانه بالهدم دخل في صان البنا  
فتعتبر القيمة على الوصف الذي دخل فيه وبانهدم  
لم يدخل في ضمان اخذ فتعتبر قيمته على الحالة التي عليها هدم  
حقا اذا كانت قيمة الساحة خمسية وقيمة البنا خمسية  
فانهدم البنا وبقى النقص وهو سوي ثلاثمائة فان  
يقسم على قيمة الساحة خمسية وعلى قيمة النقص  
ثلاثمائة اثنان فاما اخذ الشفع الساحة تجس ثمان  
المن وتو حرق البنا وهدم به السيل ولم يبق شي  
من النقص ياخذ الشفع الساحة جميع المن لانه  
لم يبق في الدار شي من ولو لم يهدم المشتري  
البنا ولكن باعده من غيره من غير رضه حضر النقص  
فله ان ينقص السبع وياخذ الكراه وفي السراج وان نقص  
المشتري البنا في الشفع ان شئت فخذ منه حصته  
وان شئت فذبح ويسمى ان ياخذ النقص وذلك اذا هدم  
البنا هدمي وكذا اذا انهدم بنفسه ولم يهدم  
سقط فيه وهو سوي فاجبة لا يجوز ان يسلم بالمشتري  
بغير شيء وكذا لو نزع المشتري باب الدار وباعه تسقط  
الشفعة حصته اه قلت استدر كرا على المن حيث  
اطلق قوله اذا لم يبق شي من نقض او خشب فليهدم  
بنفسه او جفت الاشجار بنقصه باي يد المشتري واخذه  
فالنقص من الدار والاشجار المشتري لانه هلك ذلك النقص  
بعد انفصاله باقة تسما وية وكذا لو رقب والله تعالى اعلم

لم يستقر عن الشفع اذا طالب في شففته شي من الثمن  
الذي دفعه المشتري لعدم حبسه او هون الثمن  
والايمان يقول اذهب من التماس ولم يحبسك والتواضع  
لا يفتاها شي من الثمن ولا اخذت من ثمنه بعتك الصنفه  
التي كانت بين يدي العتار والمشتري عند ان الشفع  
وقد هلك ما دخل يبع وهو البنا واخذت اب الشفع  
قبل القبض عليها فقبل بعض الشفع من المشتري ولا يحسب  
بهلاك بملكه شي من الثمن قال بعض الجوابي يرجع  
وقال السيد محمد عوف فسر لك الخ الاول فكله هناك  
الاول انه لم يهلك عند البنا مع ذلك تحولت صنفته  
الاكفيع والمشتري لا يبيع يا بعا الا ان يبيع حتى يبيع  
ما ذكره فتكمل بخلاف ما اذا تلف بعض الارض للمشتري  
يعرف في الما حيث يسقط من الثمن بحصته لان  
الفايت بعض الاصل ربيعي وفي بسنوط واذا اشتري  
دار فزقي نصفها فصار ثلث ثمنك يبيع فيه الما يستطاع  
من ذلك عنها فلك يبيع ان ياخذ ثلثا في حصته من الثمن  
ان ثلثا واذا اشتري فوكتها بناها لرجل وزوج عليها  
وصدم لم يكن لك منه على البنا سبيل ولكن ياخذ  
الارض حصتها من الثمن وان لم يهدم فله ان يبيع ثلث  
نصف الشفعي وياخذ لدارك الجميع الثمن هو وياخذ  
الشفع ان شا بحصة العوضه من الثمن ان يفتي المشتري  
او اجتنى كما قد مرنا عن الخط البنا ولم ينفذه ولكن  
باعه من غيره بلا اجر فلك نصف ثمنه وذا البنا ان  
الخلاطوري عن النسخانه لانه ان المشتري قصد  
الاتلاف يعني ان الاوصاف لا تدخل في العقد فصد بل

تبعها فلا يتا بل بالثمن لكنها تضمن بالا تلاف وهو قد  
فصد لها المخطي بالاتلاف حيث هدم البنا وقطع الشجر  
فيضنها وفي الاول فيما لو خربت الدار وجعلت في ارض  
عرضت الاثمة وهما وية فملكها ويعسر الثمن على  
فتمت الاصل والبنا يوم العقد عليها حيث لا انقص  
والقطعة من المشتري فتقوم الارض عليها البنا وتقوم  
بغيره فتقدر التفاوت يسقط من الثمن فلو اختلفا  
في قيمة البنا فالقول للمشتري والبيسة للمشفع عنده  
وعندها للمشتري ان يضر ولو في قيمة الارض يوم وقوع الضرر  
نظرا لقيمة النوع لان الظاهر انه كما لك ذلك لو نهد  
له كان القول له اتفاقا وذلك ان تعويل ما قاله البنا سقط  
عن الشفع وما اصاب الارض خذ الشفع لارض بيد  
وانما عتبر فيهما يوم العقد لان البنا دخلت في  
ضمان المشتري حيث دخل البنا في البيعة تبعها بخلاف هذا  
بنفسه و كان انقص باثنا حيث تكسرت في البيعة  
النقص يوم الاخذ بالشفعة كما مر في قوله بلخص لانه  
حسب صار ما نعا بحسبه عن الشفع فتقوم عليه  
بالخص في يومه ونقص الاجنبي لنقصه ان المشتري  
يعني لو اشتري دارا فنقص جنبي بناها لم طلبا لشفيع  
لشفته ياخذ الشفع ارضه بحصتها من الثمن ويقع  
المن على قيمة الارض والبنا يوم العقد وقد قد هذا  
عن المحقق ايضا وذلك لان الاجنبي قد جن على مال الاجنبي  
فلزمه ضمان ما تلفه للمشتري واذا ثبت للمشتري حق  
تضمنه فكل ما ينفذه بنفسه لان بالنقصين يكون  
في معنى البيع المتعلق وبعد ان تضمنت بكونه كالمحبس له



رحمني ولو اشتري قرية فيها بيوت واشجار وتخلل شراها  
باع الاشجار والبنا فتقطع المشتري ببعض الاشجار وهدم  
بعض البنا ثم حفر الشفع كان له الارض وما لم يقطع من  
الاشجار وما لم يهدم من البنا وليس له ان ياخذ ما قطع من  
عن الشفع حصه ما قطع من الشجر وما يهدم من البنا  
كما في الخاتمة ولو اشتري دارا فهدم بناؤها وبنيها للشفع  
ياخذها بالشفعة ويقسم الشفع على قيمة الارض والبنا  
الذي كان فيها يوم اشتري ويستقطع حصه البنا لان  
المشتري هو الذي هدم البنا وينبغي بناءه المحدث  
عندنا كذا في البسوط والنفط بالسراي بكسر النون  
وسكون القاف وعليه افتصر الموهبي وابن قاري وهو  
القياس كالزجر والرجي والتمن عمد المذبح والمزجر  
والموت والازهر وصاحب الحمار فصر على المذبح  
وقال لعيني خا بنفقتين معناه النفوس من الاختلا  
والاجار له ان يملكه المشتري في كل من صورتي الهدم او  
الانهدام وليس للشفع احدى الاخذ ذلك النفوس  
من المشتري يجرى الزوال التبعة بانفصاله وقد قدروا  
ذلك عن السراج فبيل قول السراج قلت وباخذ  
الشفع بنفها اي مع غيرها استخسانا لانها لا ينفصل  
والقياس ان لا يكون له اخذ التبعة التبعة كالمشتري  
الموضوع فيها ووجه الاستحسان انه اذا انفصل  
حققة صار ينفق من وجه ولانه يتولد عن البيع  
فيسري اليه الحق الثابت في الاصل الحادث قبل الاخت  
كالتبعة اذا ولدت قبل القرض فان المشتري يملك  
الولد تبع للام لان هذا لم يخرجنا فوينا ان اذن

اي اشتري رجل ارضا وخللا وعرا واشتري بخلل من تارها  
بان شرط غرها في البيع او غرض المشتري بطل البخلل  
الذي لا يدخل في البيع الا شرط لا ليس ببيع الا ان شرط  
لانه ليس ببيع بخلاف البخلل له يدخل في بيع الارض تبع  
في يده فانه لا ينفصل عنه واشتري ارضا بخلل او  
بشتر فيه غرض اشتري غرضه في البيع او غرضه بخر  
الشفع والثقة فانه لا ينفصل عنه واشتري ارضا بخلل او  
وقد يقول في يده لانه اذا غرضه بخر فبطل البخلل  
بمقتضى التفرقة له حصته من الغن كما اذا كان موجود  
وقد ان اشترى ارضا وان جاز الشفع وقد حده بانها التبعة  
المدرجة الى قطعه قاله الربيعي في باب بيع الغن سنة  
لماذا بالذال عام في قطع التار وان لم يملكه فاصح بان  
المشتري والبائع واجبت في السراج وليس للمشتري  
اخذ الشفع فلا شفعة في التار المقطوع كما مر من رواية  
التبعة بالانفصال وانما ياخذ الشفع الارض ويخلل  
للشفعة من الغن ان شاء وسقط عنه حصه التار  
المنع على قيمة الارض والبخلل المذبح المذبح  
المنع سقط عن الشفع وقيل له خذ الارض واخذ بخللها  
ان شئت فان اخذها الشفع ويقب التار في يد البائع  
فان يخللها قال يلزم المشتري التار واخياره في يده ولو  
كانت التار فانه ينفصله المشتري وكلها وباعها ونفقت  
في يده على وجه من الوجوه فارد الشفع لاخذ الشفع  
عنه حصه التار وان كان البيع قد وقع لا يجرى ان يرد  
المبيع بعد بيعه فبطل القرض فانما ياخذ الارض  
والبخلل والشتر وليس له ان ياخذ بخللها وقد بعض ويقولون

عليه جميع النخ ولو حذوه البائع والمستري واليه وهو  
قائم في يد البائع والمستري ياخذك غنم الارض وانتظر  
محضته ان يمشي او ان صلاتك يا فة شيا وبه يا فة  
احترقنا وكله جراد ويرد متلف فيم يبق صدق له فينه  
والحال ان المستري قد اشتراها الى النخ في الارض ثم خاضعة  
حصته ان النخ لها لك يا فة السام وبه من النخ لا ولس  
ايها وهو ما اذا اشتراها بغيرها ما لك وط كان له فيسقط  
من النخ محضته قال الحليم في قول المالك وقد ايجرها  
بغيرها هذه من يده على اليد ولا معنى لها ه وقد رتب  
السيد احد حيث قال لا ولى حذوه ليتا في التفصيل الذي  
يعرفه ه لك في النخ ارجو قوله وقد اشتراها بغيرها  
لما ذكرنا ياخذها بغيرها حيث دخل النخ في البيع وذلك  
بالسقط وذلك ياخذها وحده النخ في يد المستري اذ ان يبين  
حكما اذا اهلك النخ في يدها تفصيل لا وهو انه اذا اشتراها  
بغيرها ما لك سقطت محضته من النخ لانه لما دخل  
بالسقط صار صلا حرا من المبيع مقابل بعض النخ لانه  
لم يدخل الا بالسقط وان لا في يده ويرتبط النخ في يده  
بما اخذ عند النخ هلكه بالافه السام وبه لان المبيع ياخذها  
بما قام على المشتري ومن قاله هذا فعليه وهو  
من خرافاته اليهودية حيث تنكح عند وقوف فريسه  
ه وياخذها المبيع بلك النخ والنخ في يده  
اذ عرف يده ومن ينظر النخ في يده النخ في يده  
فلا يدخل عند اخذك في يده فلا يقا له شي من النخ حيث  
لم يدخل النخ في يده وكان ان يتركه في يده ولا يدخل  
عنه من النخ في الفصل الثاني في بيان حال النخ في بيع النخ

كحل البائع مع المشتري قبل قبض المبيع ويؤكد البائع ان  
لما كان بعد القبض سقطت حصته من النخ فله ان يترك  
رجوع الى ما ذكر في الكتاب من انه لا يسطع من النخ  
لان النخ يبيع ياخذها بما قام على المشتري وهو قائم عليه  
يدون النخ في النخ فبما خذوه وهذا لان النخ في يده  
بعد القبض لا حصته له من النخ بخلاف ما اذا كانت متفرقة  
عند القبض لانها تدخل فصد على ما يبيع ويجازي وشارته  
فيل القبض عند البائع لانها حذرت على مديتها اشتري  
فكون لها حصته من النخ اذ صار في مقتورده هو يترك  
القبض عليه بالافه السام وبه النخ في يده  
النخ بعد الخاذا في الفصل الثاني في بيان حال النخ في بيع النخ  
بالا تفصيل قبل اخذك في يده النخ ارجو قوله  
انها لو هلكت لما دله بعد القبض في النخ في يده  
بعد القبض ياخذها المشتري بسقط حصته من النخ  
فتكون النخ في يده النخ في يده النخ في يده  
مقتورة قلبي ه وفي السقط ولو كان اشتريه  
بغيره في يده ه المالك والمستري النخ في يده  
ذلك بغيره فكل واحد بان صابه سبب يذهب جدا وان  
فا حرق فانما ابا يوسف رجلا ذلك سولا ان ذلك قد  
صار للنخ في يده فلا شفعة فيه فلا ابا يهلك بغير النخ  
او بغيره فله لان النخ في يده النخ في يده النخ في يده  
فله ان كانت في الاصل منفصلة ولو كان النخ في يده النخ  
والنخل ولا يتركه فيه ثم عرف يده النخ في يده النخ في يده  
منسحق ياخذها اذ ياخذها في الارض والنخل والنخ في يده النخ  
الدنيا وفعله عليه المبيع لا يترك عليه شي فان كان النخ في يده

هذا

لما حدثت الشقة في يده جذها شرحا الشغب وهو في يده اوتر  
استهلكها المشتري ببيعها والى فان الشغب ياخذ الارض  
والنخل بجميع الغن الى سائر السبل على الكرم اه وهذه  
المساكن الاخرى من السراج ما تبين الغن بجان النخل  
في يد المشتري ان هذه المشتري واستهلكه فلا ينعص ذلك  
تسا من الغن بخلاف الحاد بعد العقد في يد البايع ان هذه  
المشتري او اخذني سقط حصته من الغن فتسا من الغن  
الفاضي بعد طلب الشغب من المشتري ياخذ الشقة  
للمشتري ليس له اي الشغب بعد العقد فيها سائر ما شرب  
وهي اية تحوي الشقة ليد اي الشغب ولا يحجز له ابطالها  
منفردا عن غن مضى شربا بخلاف ما قبل العقد فان  
ولو بعد الطلب يجوز تركها فان لم يفسد ينافيه ما تقدم  
من قوله سقط بغير حقها بعد العقد ليس لمن يبي  
اخذ نصيب النار كذا لم يفسد جوبه ما تقدم من ان ذلك  
محمول على ما اذا كان برضى المشتري فيكون بيعا من المشتري  
وقد من انه حينئذ يبيعه ان يثبت حق الاخذ من المشتري  
ليكون شرائه من الشغب المقصود له قال الشغب الرحمتي  
وقد مر كلامنا مستوفي تحت الطلب في بيعه في سائر  
اذا يكون وقت القطع حق البايع اتفاق لان في  
اخذها قبل الانقطاع بغير البيع الفاسد الواجب رصفه  
اما بعد انقطاع حق الفسخ فقد تقرر ويجوز كل من  
ابطاله فذلك حينئذ تلاك حيث لم يصف فيه مظهر  
رحمتي وسبب في تقرير ذلك في الباب الا في ان شاة الله تعالى  
والطلب في هبة يعوض مشروط في العقد كما قال  
وهبت هذا الذي علم ان يعوض في كذا وجعل له لو قال وهبت

هذه ان يبيع تقا في ما به من صور مشروط  
شقة بها ان وقعت في العقد لا يفسد في بيعه  
ولا يفسد فيها في البيع في البيع لا يفسد في بيعه  
ابتداء في البيع في البيع في البيع لا يفسد في بيعه  
فيما يقسم واما فيما يقسم في البيع في البيع لا يفسد في بيعه  
مشروط في صحة وتحت في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
ما تقدم في الهبة وفي غايد لبيات فان صحها في الهبة  
يصفى دار يعوض فلا شقة فيها ان هبت في بيعه  
يقسم لا يجوز ان يفسد في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
التقاضي لا يجوز ان يفسد في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
اي تعاين كل من الموضوعين كالحاصي يوفى رد  
المعوض لا تثبت شقة وفيه من غير خلاف في رد  
قال انه ياخذ به الشقة قبل اتفاق في الهبة  
عنده بشرط يعوض ببيع ابتداء وتربا فان يفسد في بيعه  
فان اراد ان لا يفسد في بيعه في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
المعوض له الدار لا يجوز من يفسد في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
دانقا فلا تثبت الشقة في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
قال انما يثبت الملك للمعوض له في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
الكل لا يثبت له الملك فلا يفسد في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
للمعوض ان يبيع من غير فضا ولا يفسد في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
محملا لها وفي السوط الماوص بها الجان ان يفسد في بيعه  
عوض في دفعه فمضى حله في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
لم يفسد في بيعه في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
الاخرى في بيعه في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه  
والطلب في بيعه في بيعه في البيع لا يفسد في بيعه

يجازي بها ما يكون في كل منها وقت البيع عندنا في مقتضى  
 ما قدمه في القضاء من تقديم قول اني ابيع حتى قول محمد  
 ان يكون هذا هو المصدق وقت الاجازة اريد ما يمسو  
 الجاز عند الثالث وسيا في تصحيح كل من القولين والحداف  
 في وقت الطلب وما لا يخفى بعد سمعوا الكتاب عني فاف  
 والطلب اذ بيع العار عيارا شترنا بما يكون وقتا ببيع  
 اتنا فاجتهد من ارباب الشفعة فالحول كالتسا في مثلا  
 طلبها انما الشفعة بسبب الحول عند جازي قاضي يراه  
 كل من يقول القاضي للحنفي له اي لك قتي الطال شفعة  
 هل تقتطعها بالساق في وجوبها اي الشفعة فالحول ان قال  
 ان في الطال نعم اقتطع ذلك اي الشفعة فالحول حكم  
 القاضي للحنفي له انما لذلك ان في المدعي بها اي الشفعة  
 والا اي ولا يقتطع الشا في بان سكت او قال لا اعتقد  
 وجوبها لا عمل القاضي منه في ونازلة وهذا احد قول  
 ثلاثة وانما اقتطع المص عليه لا عند احد الا قول كماله  
 الحلواني الثاني لا يقتضي له لانه يزعم بطلان دعواه  
 الثالث يقتضي له مطلقا لان الحول الحنفى يري وجوبها  
 وهو المشهور في الجازي ولو كان المالك تجازي اذن حدها  
 غائب والاخر جازي في صحتها فاضا لا يرب  
 الشفعة فالحول فاطل شفعة ثم حفظ الغائب لخاصية  
 التي قاضي سكت الشفعة فغني له بجميع الذر ولو كان  
 القاضي الاول قال بطلت الشفعة التي تتعلق بهذه  
 الذر لم تطل شفعة الغائب لوقال محمد جرح وهو صحيح  
 في في البديع في غير اخر المص اجاب  
 الطلب عند القاضي قال كمالا جدا لا وضع حد في

اجاب

كما وقال الشافعي قوله اجاب حسب ان ثبت له  
 القاضي فان الطالب عده وهو انما سكت انما  
 طلب الماشية وطلب التوقيل فاجاب في محله بوز  
 القاضي كمالا في الجازي لا يراها في سكت فقط وهو لا يسمع  
 بترك الطلب انما سكت سكت في الجازي روي وهذا  
 بناء على سقوطها باحتياط طلب انما سكت في سكت في سكت  
 ان تاخير سكت لا يتطل الشفعة وبه يعني وهو صا  
 المذهب ومن المعلوم ان عدم روية ايقا في سكت  
 احضا الخصم لا يكون عندنا خبر سكت في سكت في سكت  
 له فيها هـ ويؤيده بان الحق في سكت في سكت في سكت  
 والتقرير لا يسقط الا باسقاطه وهو سكت في سكت في سكت  
 كقولك وعندك في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 القاضي جميع القدرة على ذلك لانه دين في سكت في سكت في سكت  
 كما في تاخير الطلبين الاولين ومن محله في سكت في سكت في سكت  
 شتر لا يتطل في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 عند كمالا في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 سكت كمالا في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 القاضي ومن وجبت عليه الشفعة من سكت في سكت في سكت  
 الطلب عند القاضي على سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 فهو محجج على القول لا في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 اليه سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 شفعة لو سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 فانه سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 من الغرض سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت  
 وابعاد اجاب ان سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت في سكت



ي طالب الفقه وليست منه قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل حتى هاتوا ان ارادوا ان يخذوا  
 فلما خذوها حتى دروها وهو يصف الخن لان عندها  
 ليس على وجه الارض من الشر قبل رفع التراب وعنده  
 فيه التراب الرفيع الذي اعدوها وهو يصف الخن لان  
 قيمة التراب لكن التراب لا يظهر الا في التراب  
 هذا خلافا في ما قال ابو بكر بن الفضل وبين ما قال  
 القاضي علي بن عدي فان قال لا يطرح عن الفقه يصف  
 الخن وانما يطرح عنده حصه النقصان كما في التراب  
 ولو لم يسمها التراب بعد ما رفع عنها التراب فاعادها كانت  
 قبل ان يصفها التراب ثم حطت الفقه فلما لم لا تتفاوت  
 اي سقوا طردوا النقصان عن الفقه ولا يبرم الفقه  
 اخذه لان الفقه للمبيع وهذا ليس فيه فاعادها ولا يبرم  
 بل هو ملك للتبني فخذ ذلك يقال للمنفعة فلهذا  
 بالست في ما عندها وهو ملك لا لا يطرحها الا في  
 حاوي الزاهدي وكذلك عاود التراب الذي اعداه بالبيع  
 فلهذا حق الفقه فالاخذ بما بقي من الثمن وسقط منه  
 من ثمن التراب كزال تبعية فلا ففضل فلا يملك  
 ابطال حق الفقه رحمتي قلنا فلهذا يخرج من  
 الارض المستريح وبقيته حماية مثالا واصلها ما في  
 الاصله بحسنه بغير نقصان او نقصان فلا يخذها  
 فلهذا الفقه فالاخذها بالقيام لا يبرم وفيه كما في ما  
 شترها بالانحصار وهو من الاجال كجوهرة فبفسده  
 السوء لا لا يبرم فلهذا التراب الذي اعداه بالبيع  
 وبالاخذها بالثمنه لانها في التراب فلهذا

وهذا محمول على قول المراقبين بان الشبهة لا تجب في  
الشيء فسادا لصحة قول الباحثين ان الشبهة تجب  
فيه وبه ايقال انه لا تثبت فيه الشبهة حقيقة مستقلة  
حقا الشيء قلت وسبحك في الباب الثاني انه لا شبهة  
في شيء فسادا وبوجه القضي بانه يثبت على كل من  
يقعده موازن الباطن لاحتمال الشبهة وهو به على كل من  
المناقضين خالفه لا يقال ولو ايسر فيه الفاخر بغير ما جبر  
لا موزن في شيء الفاسد سديدوا استدقاق الغنى بدين  
المستفيضة فيها وكجوه لغرس وجبت الشبهة لان الحق الباطن  
ينقطع به عند في حقيقته وعند ما لا ينقطع فلا تجب فيها  
الشبهة ويستحق ويقتضيه بانه المستفيضة كما افاد السني  
انها تقدم متنا من قول والطلب في شيء فسادا وثبت  
انقطاع حق الباطن انما فالايمان في هذا لانه على الشبهة  
على صورة سقوط حق الغنى ويؤيده قوله انما فاقته  
وفي المسبوط الشيء او وقت من الواجب شرط العوض  
انما تثبت الملك الموهوب له اذا دهن الكل في الموهوب  
والا فخرج من الموضوعين وذلك لان الهيئة بشرط العوض  
تغطي حكم الشيء لا حتى لا تتم الا لتبطل وفي سبيل انه  
احيانا لا يثبت وقبل تثبت الهيئة والعقد في الراجح  
فان واجب ربح لا خدرا على عوضا في درهم فتنصف  
على ان المفعول حواله صحت دون الاخر سبيل الشئ  
التمعية قبل تبطل العوض الا خذ كانه ان سبيل الشبهة  
وكانه لا يباخذ الدرهما كانه كانه لا يثبت لانه وقت انقضا للمعا  
ولا يعرف بان شئ من الراجح منه قبل تبطل العوض الا خذ سبيل  
عمره ان في ثبوت الشبهة نظر الما في حصول العطل

هو هذا السلام جاهل لعدم ثبوت الملك للموهور له قيل القبح من الجاهل  
معا حيث لا ملك لا شفقة فانسايم وقع من الشغب قبل استحقاقه حواء القبح

من الاشياء التي في السوط ولو ذهب رجلان من رجله ارا  
على ان درهم وفيضا من الف مقسمة بينهما وسلم اليه  
الارحاج ذلك والشفعة فيها الشفعة لا يندم الشفعة  
في الارحاج انما فيها واحد والندم الشفعة في الارحاج حين فتن  
على واحد منها نصيبه مقسوم ما ولو كانت الف مقسمة بينهما  
لم يجز في قول الشفعة لان الشفعة فيها اجزاء كثيرة ينع  
حقه الشفعة ينع كما ينع حق الشفعة ولا ينع حق الشفعة  
اه باء في بيان انما ما تثبت في الشفعة  
اولا فيه فلا تثبت فيه ذكر تفصيل ما يجب فيه الشفعة  
وما لا يجب بعد الوجوب نحو لان التفصيل بعد الاجال  
مغلا تثبت الشفعة قصدا ما الشفعة النية القصدية  
فتثبت في غير المعارك لسا والفرس والخيول والموهور  
عند البيع والمخلة فيه بالشرط او بالثمن في يد المشتري  
فلا تنقض اياها فان هذا الاشياء لو جرد الانقضاء فيها صورة  
لوقد بان الشفعة تنعكس للمنفعة ولذا ارجح ما يستعمله  
في انه رتبها الاراضي الا في عقار صاكت بتقدير يد الاراضي  
صفة الجوهول صفة تنعكس عقار جوهول وجوهول المستند احد  
تفريق الارام وهو الظاهر وحترز به عما يرجع اليه الملك البايع  
بفسحة للمبيع كما ارضيه والشرط ومطلبا ونحو العيب  
فلا تنقض بطلانها وبعد تنقضاء فلا شفعة فيه الشفعة  
لعدم حدوث الملك فيه الشفعة لغيره لفظ النقل الاراضي  
علم حدوثه بل صواعدا للملك الاصل فانفسه يعرض  
خرج اليه الشفعة ثم يشرط فيها عوض وذلك الارض وكذا لو  
متاعه بموت الشفعة في ذلك هو مال خرج له لا يات  
بعض اذ هو في مقابلة البضعة وهو متعوض في جازة الدخول

كله

لكن ليس بمالك وهذا فيما لو جعل المعار مرساها وامالو  
باعتها المعار بمالك عند العقد فتثبت فيه الشفعة  
كما سياتي وان لم يكن العقد المملوك ينعقد خلافا لكان في  
فانه قال لا يجب فيما لم ينعقد كالبيع والرجح والرجح والرجح  
والطريق وهذا مبني على ان الشفعة تجب لدفع حصة العاقل  
عند فلا شفعة عند فيما لا يقبل القسمة ولا لظهور وعند  
لرفع حصة العشرة على الدور فبني كلها في عدة والنظر  
تثبت لهما لا اياها وطلقة فتثبت ولما يقيم وما لا ينعقد  
كرجى اي بيت الرجح نهائية فافسح له ذلك لان الرجح  
نفسه ما منقول لا تثبت فيها الشفعة الا بشعالمها وانما  
ذلك لان الشفعة لا يندم فقول الغنمة ان لا يبيع  
منعفا جدا صلا لا لا ينعقد به الانتفاع المعتاد فان  
بيت الرجح لو قسم على لا ينعقد به بان جعله كذا  
مثلا ويجوز ان ينعقد به في كلمة الطور على احدى ويدخل  
والرجح لا يستغل دون الاعلى ونقله من الخط وحام  
وفي الخطر ويدخل في الحام ما كان موكبا في بنيانه دون  
المنفصل كما تقتضيه في الظاهرية ولو اشتري بيتا ورجح  
ما فيه من ارض وما وراءها فملك فيه الشفعة في البيت ورجح  
جسعه ما كان من الارض التي ملكه بيت الرجح لانها تابعة  
لبيت الرجح وهذا لا يشتري الحام فلا ينعقد به في بيت  
ما لا شفعة فيها مع انها المكية بيت الرجح لا ينعقد به في بيت  
الرجح وعلى هذا الكلام فلو اشتري بيتا فملك فيه الشفعة  
الحام مع انهما المكية من العدة وغيره فلو لا خلافا كان  
من املك البيت فملك ارضه ومن الحام في المساحة الثانية  
الاخر لا على بيت الرجح فانه ينعقد به في حصة الحام وان

لكن مركبا هو ويرى تارة به محل جريان الماء الذي لا يقبل  
 التقسيم وفي المسوس طوا اذا اشتري عينا او زهر الى بيران فلهما  
 فلك شيع فيها الشفعة وكذلك اذ كانت فيه عينا او زهر  
 او موضع من اخذ جبه ذلك بالشفعة لوجود الاتصال  
 معني الا ان يكون المشتري قد حيا للملح ووضعه فلا ياتخذ  
 ما حكم منه هو ويثبت صفير لا يلهي قسمه وهذا يرجع  
 للحام وما بعده وكذا بيت الرحي لا تجب الشفعة في عرض  
 بالسكون قال في الصحاح العرض بالسكون المتاع وكل شيء  
 هو عرض سوى الثمن انه لا يدرى هو وينتخب من حطام الذي  
 قال ابو عبيد المرزوق لا متعة الا لا يدخلها ليل ولا وزن  
 ولا يكون حصونا ولا عتقا رعا ليس بعقار وهذا يفسر  
 سدا ونسكون ما بعده من الفلك والدنيا والتخل من عطف  
 لما صرح العام وفلك ورده مع دخوله في العرض بانه  
 للتخلف والمالك قال خلافا لما لك فانه قال ثبت في الشفعة  
 لا ياتسكن كالعقار ولما ما روي انه صلى الله عليه وسلم  
 قال لا شفعة الا في بيع او حياطة ولا ان لا يخذل بالشفعة  
 ثبت بالرض عتق خلافا لقتباس في العقار فلا يجوز  
 لما قال المتقول به لانه ليس في معنى العقار وهذا لا يوافق  
 الشفعة انما شئت لدفع ضرر سواك على الدوام و  
 يتصل ووصول لا بد ورم فلا بد ورم الضرر فيه كما تدور فيه  
 الشعار وان المتقول بانه ليس في معنى عقار ولا يوجب  
 من يخرج عن ملكه اذا قضى بطلانه ولا ذلك العقار ولا يوجب  
 في المتقول بانه لا يثبت بالعقار من حق القدر ولا يثبت  
 الشفعة في بناء ولا في تخلف اذا بيعها فحصلت ملكا رخص  
 فانه بيعا في الارض تثبت الشفعة فيها تبعاً للارض وتو

مع حق القدر خلافا لما فهمه ابن المال من ان البناء اذا بيع مع  
 حق القدر يثبت بالعقار يعني فلا يقول عليه انما لفته  
 المتقول كما اذا قد شحنا الرحي وقد صرح الشارح في ارب  
 كتاب الشفعة انه اقل شح الرحي لا يثبت بها بناءا لغير زيد  
 وغيرهما وقد تقدم قاضيه والفتوى على عدم الوجوب  
 فيما لو يثبت على الارض المختارة خلافا لفتاوى حيث يستحق  
 بالشفعة ويستحق به السفن عطله مجاوره وذلك اذا لم  
 يكن طريقه طريق السفن وان كان طريقا غيرهما واحدا  
 يستحق بالطريق الشفعة على انه خلسط في الفتوى وهو  
 الطريق لان حق النقلي يعني الطريق وهو غير مفتوح  
 فيسحق به الشفعة زيلبي وسيا في فروع مهمة دررنا  
 في فروع دررنا في الخلاب ولا تجب الشفعة في ارب يعني  
 لثو ملك رحي لا يثبت بالشفعة المطالبة في الموروث  
 لانه ملك ملاهوض ولان الشارع لم يشرع التملك بالشفعة  
 الا بما تملك به المشتري صورة ومعنى ولا يوافق  
 ولا يمكن ذلك اذا ملك بالارث ونحوه لعدم التملك بالارث  
 معني فليس بمالك وصدقة ودية لا يعض من شرط  
 يملكه بدون شرط فلم يملك في معنى البيع فلا توجد  
 بالشفعة وفي حط السر حسي ومن لا تجزئ كونه بغير  
 عوض كالأب في قتال بنة والمالك والعمد فاجزأ رغب  
 بعوض لا يعض ولا تجب الشفعة عنداني يوقف وعند  
 محمد رحي يعض ويجب الشفعة وفي المسوس طوا اذا وهب  
 لرجل دارا على ان يربيه الا خلاف درهم شرط فلا شفعة للشيخ  
 فيه ما لم يبق فيها ان قال في وصيته له بان يهبه له على  
 عوض الف درهم وهذا هو المشايكة بنفسه سوطي

في الحكم وان ذهب نصيبا من دارسي بشرط العوض وثقا بها  
 ترجيح ولم يكن فيه الشبهة عندنا وكذلك ان كان الشيعي في  
 الغرض فيما يقسم وان ذهب دارس جليل حتى ان ابراه من  
 دين له عليه ولم يسمه وقضى كان الشبهة فيها الشبهة  
 وكذلك لو ذهب بشرط الا برهما يدعى في هذه الدار الاخرى  
 ونفسها فهو من ذلك في الاستخفاف بالثبوت انه ولا في  
 دار قسمت لان الغنية ليست معاوضة ومطابقا بل فيها  
 معنى لا فارق ولا محي في القسمة والتعريف في الشبهة لا تشترع  
 الا في السادة المطلقة وهي المباداة من كل وجه او جعلت  
 الدار لثمنها اجرة فانها ملكت بعوض صوفي شعبة لا مال  
 او جعلت الدار بدين خلع لانها ملكت بلا عوض من وجهين  
 قسما لانه ان النظم في حال الخروج عن متغير ولا لو شهد  
 عليه بالاطلاق بعد الدخول ثم رجعا لرضينا لهما او جعلت  
 الدار بدين عتق وصورة ان يقول لبيد اعيتقتك  
 بدار فلان فوضب فلان الدار للعبد فذهبها الى الولي حموي  
 او جعلت بدين صلح عن دم عهد وصغر زجر عما لوضا ح  
 بها عن دم الخطا تحب الشبهة وقال ضيخان ولا شعبة  
 في عقار عتقك بالصلح عن النقص في النفس او فجادون  
 النفس اها وجعلت الدار بدين مرسى والخصم مرسى  
 بالذهب الثلاث تسلط عليه لفظ البذل وطلب معطوف  
 على الحق اي وجعلت مرسى في خزانة المفتين ولو تزوجها  
 على الدار وعلى مرسى في قبضت الدار مرسى فلا شفعة  
 وفي المحط ولو تزوجها على مرسى ثم عاها ذلك المهر دار  
 تحت الشفعة فيها الشفعة ولو تزوجها على مرسى فوضب  
 الفاضل مرسى ثم عاها دار بذلك الغرض يجب للشعبة

فيها

فيها الشفعة وفي الصورية اذا تزوج امرأة بغير مهر وقضى  
 لها دار مرسى وقال صاحبك على ان احصاها المهر وقال  
 اعطيتك هذه الدار مرسى فلا شفعة للشعبة في هذه الفصول  
 وفي الذخيرة رجل تزوج امرأة بغير مهر ثم دفع اليها  
 دارا فهداها على وجهين ان قال الزوج جعلتها مهرت في لا  
 شفعة فيها وان قال جعلتها مهرت ففيها الشفعة وفي  
 المسووط ولو تزوج الرجل بنته وفي صفته على ان يظهرها  
 الشفعة بالشفعة فسلمها الاب له بغير مهر معلوم به  
 منها او بغير الدار فهذا بيع والتفريق فيها الشفعة فلا شك  
 لو كانت الابنة تبرق فسلمت مهرت في الشفعة فيها الشفعة  
 كذلك في البندية ولعل المراد من قوله وليتبع فيها الشفعة  
 شفع اخوان الشفعة الذي سلم الاب له بغير مهر معلوم به  
 كونه تزوجها على دار وبيع مهرت دفع الاب بغير الدار  
 او مهر المثل بعد بيعها فكان الشفعة وطالبة الشفعة  
 من الاب بالشفعة والله تعالى اعلم وان فوضب بعضها  
 اي بعض المهر قال يعني لو تزوج امرأة على دار على  
 ان تدر المرأة عليه الفاضل شفعة في شعي من الدار عند  
 الى حنفية رح لان معنى البيع ثابته يعني لان  
 حيث حصل الدار فثابتة بالشفعة والدار مرسى فكان متين البيع  
 فيما قال الدار مرسى لما جعلت بدار للبيوع والشفعة عند  
 تنخص بمعاوضة قال بدار لانها ليست بخلاف القياس  
 بالاثار في معاوضة قال بدار مطلق فيقتضيهما ووجهها  
 في حصة المال يعني قال ابو يوسف ومحمد يجب الشفعة  
 في حصة الانثى وذلك بان تقسم الدار على الدار والمهر  
 تمسكها فيوخذ بالشفعة فاقابل مهرها ولذا لا شك لو كان

١١١

٢١١



انما خذ ذلك بالشفعة وليس الطريق فيها كسبل الجبل  
لان عين الطريق تلك فيكون شريكاً بالطريق ولا يكون  
شريكاً بموضوع الحد وعملها لا يردى ومسيرها لا يفتقر  
المسوط او دار بيعت عطف على جعلها اي لا تشتمل الشفعة  
في دار بيعت بخيار الساليع احترز به عما بيعت بخيار الشفعة  
وفي الشفعة محمد بن حنفية في الاشكال حال اشتري داراً واشترط  
الحق بالشفعة ثلاثاً قال انه قال الشفعة ارضيت الشفعة  
على ان ياخذ بالشفعة فهو على شفخته وان لم يرد الحق  
الشفعة ان الشفعة فلا شفعة له كما في التفرعانية ولو باع  
داراً على ان يضمن له الشفعة لم يضمن على الشفعة والشفعة  
حاضر وضمن جاز ليسع ولا شفعة له لان البيع من جهة الشفعة  
قد تم فلا شفعة له وكذلك لو اشتري المك على الدار على  
ان يضمن الشفعة له الدار لم يضمن البائع والشفعة حاضرة  
فضمن جاز ليسع ولا شفعة له الا في شريح الطحاوي وسهم  
يسقط خياره لان خياره يمنع خروج البيع عن ملكه وقت  
ملكه يمنع وجوب الشفعة لان شرط وجوبه ان يضمن  
ملكه فان سقط خياره وجبت الشفعة فيه ولو وجوب  
السبب وزوال المانع ان طلبت عند سقوط خياره  
الشفعة لان البيع انما صار سبباً لانها في ذلك الوقت  
ووجوب الشفعة يستفاد على انقطاع حق المالك بالبيع  
وهو يقع فيه عنده وصل وجبت الشفعة ان طلبت  
عند البيع وصحح وفي الظاهر ان شرط الطلب لا يشترط  
عند البيع حتى لو لم يطلب عند البيع جاز ليسع بالاجازة وعند  
مضي مدة الفسخ فلا شفعة له في ظاهر الرواية وفي بعض العلى  
انما يثبت شرط عند جواز البيع وهو ان يضمن ونظيره

ان ياخذ

ذلك الدين وجنسه فهو بمنزلة اختلاف المشتري والشفعة  
في الثمن ولا يلتفت الى قول الذي كانه عليه الحق كما في البسيط  
دارين ثلاثة نفر جاز رجل واحد على نفسه فربما دعوت فصلته  
احد من الدار على ان يكون نصيب الدار منها الا لاف للخامه  
فطلب الدار بان لا يخرق الشفعة فان كان الفصل من اقرار  
شريك الدار بان يخرق الشفعة عداها وادعاه وصله حكم الدار  
واخذ منهم على ان يكون نصيب الدار له فافضل لانهم  
الشفعة وله كان الفصل مع اقرار الذي وانما الشفعة  
الاخرى حقه فالفاضل سأل الشريك الفصل بالشفعة  
على ما ادعاه المدعي واذا اقام البينة على ما ادعاه المدعي  
فثبت ببينه لانه متى ثبتت ملائمة يادعه فيما اشترطه حتى  
يثبت شراؤه واذا ثبتت بينة حاضرات بالشفعة كان ثابتاً  
ياقرا الشريك وهناك للشريك الاخرين حق الشفعة فيها  
كذلك واذا ادعى حقاني دار وصله المدعي عليه على سلكه  
دار اخرى فلا شفعة للشفيع في الدار التي وقع الفصل عن  
كما في الحنفية ولو كان ادعى ديناً او وصية او جرحه من حله  
فصلته على دار وداره من دار فملك شفيع فيه الشفعة  
واذا صلح مع سلمي داراً وصلح بها او خذعة عدة على يده  
فلا شفعة فيه ولو ادعى على جاز لا فصله على ان يخرق جاز  
على حله ولا يكون له موضع بالدار وسين ملقونه حتى  
القباض هنالك بانه ما وقف عليه الفصل من ملقونه  
كانه او شفعة ولين تترك هذا القياس وقال الفصل ما ظل  
ولا شفعة للشفيع فيها وكذلك لو فصله على ان يخرق كسبل  
ما تارة اذ انما يخرق الدار بان اخذ مسبقاً منه قال الشفعة  
ولو فصله على طريق المحذور معروف كان الجواز للافصل

المرار إذ أصبحت لها جار وشر فيك فاستغفرت للشرير لك اللهم  
ولكن مع هذيت طراطك من الخبيثات التي بها اختلاف بين  
الفضولي فإن الطلب عند حاجة الملك والمعرف أن المستغفر  
بالخيار عرفت أن لا تري أنه يعمل من غير حاجة أحد وإنما ذلك  
عقد الفضولي أه وفي الغفلة في طلب بعد سقوطه عن  
وقيل عند السبع والأول أصح كما في الكافي والثالث في الصحيحين  
وفي إسناده أنه والطاهر في المعاري موقوف لأن الصعوبة  
في إسناده هو الأول فقد ثبت تصحيح كل من التوفيق ولكن  
إن ثبت أن الثاني ظاهر وإني لا يجد منه وقد مر في  
مسائل وجوب الشفعة فيما يورث ببيت بشر فحاشا  
المشترى قبل قول الماتن في كتاب الشفعة ونسب  
بالأشياء وقتله أو بيعت الذي يبعها فسد ويرثه  
شخصه لأن البايع إنما ساق قبل القبض لا بعد الملك  
لمشترى فيكون ذلك البايع قاتل في حاله فلا يثبت الشفعة  
فيه حق مع بقا حكمه وبعد قبض وإن كان ينفذه  
لأن حق البايع باق فيها لا تنكح الميراث حسب الرعي لم يغير  
الغدار ولا يخرج على المشتري تقريظا وفي إنكاره حق  
له تقريظه فلا يجوز لأنه لو جاز لخلو ذلك الغفلة بيمين  
البايع عنه بخلاف بدو منة في خيار الشفعة للمشترى  
حين باعها المستغفر من بعض ملكاتها بايع ولم ينفذ  
به فيها حق وإنما جاز ذلك في التصرف فيها بخلاف  
المشترى في البيع المأسود وإن سقط حق من أحد  
كانت بين المشتري بينهما في إسناده فسد ثبتت الشفعة  
لأن حق البايع يقطعه دائما عند من حصة وعند من  
لا ينفذه به فلا يجب في الشفعة عندهما وإنما طاعت حق

[illegible]

وجب الشفع الشفعة فيها عندني حنيفة وعددها لا ينقص  
 حتى في الاسترداد فلا يحب فيها الشفعة ولا يبيع ان كان  
 الشتر يهدم البنا فان اخذها الشتر محله فلا يهدم  
 الخلاف وقيل يقطع حقه اجماعا وفي الغنية ولو سلم ذلك  
 في ما ينفذ حنيفة وسما فلا يبيع الشفعة الشفعة ولو سلم  
 في حنيفة او في بطلان الشفعة لا ينفذ ولو سلم ذلك  
 بعد الاقرار والتبليغ فلا بد من الشفعة لانه ليس يبيع  
 في حق الشفعة بل يبيع جديدا وردت الدار الشترية بسبب  
 خيار رويته او بسبب خيار شرط كان لا احد منها يبيع  
 او بسبب خيار رعيبة بفضا وقول بفضا متعلق بالاخير  
 وهو عيب بفضا خلافا لما زعمه ابي جيث قال متعلق  
 بكونه فانه ينظر الى الثلاث وقد منع مصر في ذلك  
 الدرر والذوق الذي ارج بتعادل الدرر وعبارته اورد  
 البيع خيار رويته او شرط او عيب بفضا بعد ما سئل  
 ببيع او يبيعت وسلمت الشفعة غير البيع باحد ما دار  
 بفضا القاضى فلا شفعة لانه فخر ابيع اه قال  
 في الشتر بلانية قوله بفضا يتعلق بكونه كغيره في ماله  
 وكان يمكنه تصحيحه بتسليمه بكونه كغيره في ماله وعيب  
 بفضا لانه ياباه تنصحه بعده ببيع او سلمت الشفعة  
 ثم رد البيع باحد ما دار بفضا القاضى فلا شفعة لانه  
 فخر ابيع بخلاف ما يرد خلافا اه فتخرج به بالاخذ  
 بالشفعة فيرد بلافضا في الصغر لثلاث خطا في الاختيار  
 برونه او شرط لما قدمناه على ان بفضا في رد ببيع ليس  
 بشرط الاخذ بالشفعة مطلقا بل فيما لم يرد ببيع لانه  
 قبل بفضا من الاصل كما في الكافي وغيره ولو لم يرد

الشفعة

نصف يكون فانه عدم بفضا به وفي بيع جديدا في حق  
 ذلك وهو الشفعة فله الشفعة فان في الاختيار اذا سلم  
 الشفعة الشفعة فيرد بشفعة او يرد على البايع ان كان  
 او بسبب هو شرط من كل وجه بخلاف خيار رويته وخيار  
 شرط وبالسبب قبل بفضا بفضا وبغير رضا وبسبب  
 بفضا بفضا لا يتجدد الشفعة حتى الشفعة فان كان  
 لا يجل حتى الشفعة سواء كان بيع بسبب هو شرط  
 من كل وجه وبيع جديدا من وجه او بعد بسبب  
 في ابيع البنا وسلمت الشفعة اعاد بها الشفعة  
 في الشتر ثم رد البيع بخيار رويته او بخيار شرط بفضا ما كان  
 لا بفضا وبغير رضا ورد البيع بسبب بفضا فاض في  
 الشفعة لانه فخر ابيع وهو بفضا فخر ابيع ليس في  
 بفضا ان يجعل عقد جديدا فخر ابيع في قديمه فخر ابيع  
 والشفعة انما حب في الاشياء لا في الشتر في بفضا ما كان  
 بخلاف ابيع بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا  
 بعد بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا  
 من الاصل وان كان بغير رضا فان في الشتر من وجه بفضا  
 فخر ابيع بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا  
 لا يجوز كما في الشتر بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا  
 بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا  
 وانما يبالى بالشفعة بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا بفضا  
 قبل بفضا منه فانظر الى الشفعة وهذا ان ارد العيب بغير

قضا قاله والا فانه تبع عندنا في يوسف مطلقا ما لم يتعذر جعله  
 بيعا وعندنا في حبيفة وان كان فسخا في حقها لكن بيع جديد  
 في حق غيرها فافعلن جعله بيعا في حق الصغير ولا يفتقر  
 الى اذن من ان يكون بعد القبض او يفتقر قبله اه موضحا  
 قال ابو السموه ونقته الشك في نقله عن خط قاري  
 الهذلي ان ارد بالبيع قبل القبض فسخ في حق الخطي  
 كان له ان يرد عليه علي بالبيع وان كان بغيره فسخا  
 الشك والروية في هذا محتمل اه في خلافا للمسيح ما قاله  
 فان له ان لا يفتقر في حق الخطي في الاقاله لان في البيع  
 ارد ببيع بلا فسخ والا فانه محتمل في حق مبتدئ في حق البيع  
 وقال في زنا خبيثة لوردها المثنوي ببيع بلا فسخ  
 او تقا لا يفتقر لان شفته قد رطلت بالتسليم والبيع  
 بغير فسخ الا قاله فسخ لقصدها ذلك والعرف  
 نقصد المتعاقدين قلنا الاقاله مثبتة للمالك بقراميهما  
 كما بيع غيرها فصد المالك بغيره مما لا يقتضي ابطال  
 حق الغير لان له ولا يفتقر اليه كما يكون فسخا في حقه  
 ولا يفتقر اليه على غيرها فيكون بيعا جدي في حق الصغير  
 لو جرد البيع فيها وهو مبادلة المال بالمال فترضا  
 فتخذه بها حق الشفعة يفتقر وهذا اذا كانت فسخا  
 الاقاله فلو لم يفتقر فسخا او فسخا او فسخا او فسخا  
 بيعا اتفاقا في مرفيها وتثبت الشفعة للمعتد  
 الم دون المستغرق بصفته اسم الغلغل الذي استوفى  
 بغيره وماله بالبيع وبصفته اسم الغلغل الذي استوفى  
 الحرف وقوله بالدين بصلح كل من الامر في احاطة الورث  
 برفقة وتسببه ليس بشرط ان كان وهذا لا يفتقر على

فما

لما تن في شتره الاستغراق في شتره ودرجوني هما  
 باع لوف والسيد شفعه اربا مفسد ما كان غير شرط  
 فلا يفتقر وجود الدين اصله في بيعه في بيعه  
 يفتقر لوف السيد دارج في رة ما دون استغراقه  
 فلما دون المطالبة بالشفعة وثبتت الشفعة بغير السيد  
 في بيعه اذ فسخا ما دون من الدين ودرجوني  
 بنا على ان لا يفتقر بالشفعة بغير شتره  
 اي السيد وما دون من الاخذ ما دون من الدين  
 والافقوا طلاق الشفعة للمالك لان شتره لا يفتقر  
 كما ان شتره ثبوت الشفعة والمالك يفتقر في دارجوني  
 شفعها فله ان لا يفتقر بالشفعة كان عليه دين والافقوا  
 لوف لوف دارجوني بشفعة كان له شفعة في  
 الشفعة بغير ما تن وفي ايم بغيره درجوني  
 ورثته كما تن فله الشفعة لانه شتره في حرجه  
 فثبت حرجه في البيع كما في رة وثبتت الشفعة  
 شتره صالة او كات او شتره بشفعة قاله في دارجوني  
 دارجوني المائدة والدارجوني صالة دارجوني  
 اهل الشفعة ثبوت الشفعة للمعتد في شتره  
 او وكالة وكذا ثبتت المولى في الشتره بشفعة  
 حض الشتره في الاخذ من هنا ضرر في دارجوني  
 وكان المولى في الشتره في دارجوني بشفعة  
 فلما جميعا ثبتت الشفعة وبكره في دارجوني  
 فلا شفعة للمعتد وجوده في الشتره وقال الشتره  
 ارد شتره في دارجوني بشفعة في دارجوني  
 شتره في المدين فليس للمعتد في الشتره بشفعة





نصفه كذا في المبسوط واذا اشترى تخلا بقطعه ثم اشترى  
بعد ذلك الارض وترك النخل فيها فلا شفعة للشفيع في  
النخل وكذلك لو اشترى النخلة بجزءها والساكنة بغيره  
اشترى الارض لم يكن للشفيع الشفعة كما في المبسوط ولو  
اشترى اجرة فيها فصب وسلك بغيره فغيره صمد  
اخذ اجرة والقبض بالشفعة ولو باخذ السهم واذا  
اشترى الرجل الارض فسلم الشفعة للشفعة ثم ان  
الساكنة واشترى فضا دقان البيع كان ملكا له ودر الشفعة  
الدار على البايع لا يتجدد للشفيع حق الشفعة الا ان بعد  
تسليم الشفعة لم يبق للشفيع حق اصلا فاقراها لا ينفذ  
بطلان حقه فنثبتت الشفعة في قولها فان اردت  
الشفعة فلا يتجدد به حق الشفعة وفي المتن رجل اشترى  
دارا وقبضها وسلم الشفعة للشفعة ثم ان ملكا قال  
انما كنت اشتريتها بالفلان وكان الشفعة شرعية لا تنفذ  
وهذا منك بيع مستقل ولما اخذها بالشفعة بغير الشفعة  
فالتقول قوله ان الشفعة فان كان فلان غاييا لم يكن للشفيع  
ان ياخذ الدار حقها بغيره لما يرد من الشفعة  
عليه امر فلان له وقال انما اشتريتها بغيره لم يقبل بغيره  
عليه ذلك حتى يتحد فلان كما يتحد ولو سلم الشفعة  
للشفعة لم جعل الشفعة للبايع خبا بغيره جائز وان  
نقض البايع البيع في ذلك اليوم لا يقيد ذلك بغيره  
حق ربه ابن سماعه عن محمد بن يوسف عن ابي حنيفة  
وابن سماعه عن ابي يوسف رحم ان فيه الشفعة كذا  
في محيط السبعة رجل له دار غصبها غاصب ميت  
دار جديها والتماسه وملكته ثم جاء خذ الدار لغاصب

الشفعة ينبغي له ان يطلب الشفعة حتى اذا قام البيعة  
على الملك تبين ان الشفعة ثابتة فاذا طلبت خاضع الغاصب  
الى التماسي وجب التماسي على صورته الا من بعد ذلك  
ينظر ان اقام البيعة فضي له بالدار فو بالشفعة والدار  
الاخذ لان الدار بالبيعة الغاصب كذا في الغالبات معاينة  
وان لم يقر بيعة خلفها جميعا فان خلفا لا يقضي له  
بأحد عي الكارين وان نكلا فضي له بالدارين وان خلف  
الغاصب ونكلا فضي لا يقضي له بالدارين فوضي  
له بالشفعة وان كان على الغاصب لان النكلا اقره وقر  
كل من جهة في حقه خا صفة كما في محط الشفعة اذا  
اشترى دارا ولها شفيع فبيعت دارا له جنبا هي له  
الدار وطالب بالشفعة وفضي له بها ثم حض الشفعة  
يقضي له بالدار التي بجوارها وعرضت القرض في الدار التي للمنفرد  
ولو كان الشفعة حارة للدارين والمساكنة بها يقضي  
له بكل الدار الاولى وبالشفعة في الدار الثانية في المبسوط  
وروي عن ابي يوسف فبني اشترى نصف دار ثم اشترى  
اخر نصفها الاخر فباعه الشفعة الاولى فضي له بالشفعة  
ما اشترى ثم خا صفة الجار بالشفعة في الدار التي بالشر  
الاول ولا حق له في الدار الثانية ولذلك لو اشترى نصف دار  
ثم اشترى نصفها ولو كان الشفعة بالنصف الثاني غير  
المنفرد بالنصف الاول فلم يخط صفة فيه حتى اخذ الجار  
النصف الاول فلما رجع كالنصف الثاني كما في المحط  
والاصل ان الشفعة انما تنفذ بمالك فاقير وقت الشفعة  
لا يملك مستحق لان الشفعة هو لا تصان الملك فستعين  
قيامه واذا خذ ملكك بمنزلة الاستحقاق كان ان يقضي

لا ثبت في حق كافة الناس وان كان برضاها ثبت في حقها  
خاصة اشترى دارا بالنقد وثمنها بفضة فادعى خروضا كانه  
المستتر على خمسمية عن الملك ما اخذ الشفع من الشتر  
بالبيع الاول ويرد المذني ما قبضه على المشتري لان التراضي  
لما قبض بالشفعة فقد قضى بكون الدار ملكا للبايع فتبين  
انه لا خصوصية بينه وبين الذي ظهر له كخطي خذما لا اطلاق  
لا بازاحة ولا بازادفع لخصوصية فاستحق الصلح ولو لم  
اخذ الشفع بغير قضائي لا يرد لان الاخذ حصل بغير رضاهما  
وتراضيهما فحقه في حق غيرها فيجعل له جبريد  
جبريد بغيره فحقه لانه لا خصوصية بينهما فخطي محظوظا  
ولو ان رجلا ورث دارا فبعت داره بغيرها فخذها بالشفعة  
ثم بيعت داره بغيرها بغير الدار الثانية ثم استحققت الدار  
الموروثة وطلب المشتق الشفعة فانه ما اخذ الدار الثانية  
ويكون له الحق بالدار الثانية هكذا في القدر وريه  
ولم يذكر ان اذ لم يطلب المشتق الشفعة وذكر في المشتق الدار  
التي انية ترده على المشتق علمه بالشفعة يعني الذي  
كان اشتراها والدار الثانية تنزك في يد المشتري في  
يد المشتري في الظاهرين والحق يد رجل يدعى انه اشتراها  
من فلان وتنطالتم والدار تعرف للفلان وادعى فلان  
انه وهبها للمدعي واراد ان يرجع في الهبة فانقول قول  
قول فلان فان لم يقض التراضي القاهب بالرجوع حوي  
حضر شفيعا له وهبوا حق الدار من القاهب فان لم يقض  
الشفيع قضى القاضي بالرجوع للقاهب فان افضى به  
بالرجوع لم يحضر الشفع نقض الرجوع وردت الدار على  
الشفيع ولو كان صاحب البذر ادعى انه اشتراها من فلان

علي ان فلان بالخباء ونقد الشتر وادعى فلان الهبة وشتم  
وحضر الشفع اخذها بالشفعة وبطل الخيال لان صاحب  
الدار اقر بالهبة وانسلخ الى صاحب البذر فربيتون  
الملك له واقر به بيتون الملك له اسقاط فيه الخاروصاحب  
اليد مقرر ان الشفيع الشفعة باقرار صاحب البذر بالشر  
عند سقوط خيار صاحب البذر في الاصل ان كانت الدار  
في يد البايع وقضى القاضي بالشفيع بالشفعة على البايع  
فطلب الشفع من البايع الاقالة فاقاله البايع فاقالة  
جائزة وتقوت الدار الى البايع ولا تعود الى ملك المشتري  
وتجعل في حق المشتري كان البايع اشترى الدار من الشفع  
ولذلك اذا كانت الدار في يد المشتري وقضى القاضي بالدار  
لكن فيه وحصل فقبل ان يقضى الشفع الدار من المشتري  
اقال بايع الباع صحت الاقالة وصارت الدار ملكا للبايع  
في قول اني حشيفة كذا في المحظوظات الشفع بعد من  
قضى القاضي له بالشفعة فتبين ان يقضى وقضى ان ينقد  
المشتق كان الدار موروثة الشفع بمنزلة الباع ولو مات  
الشفيع بعد ما اشترى الدار كان ملك الدار من المشتري  
كما في التالنية ما ما يبطلها في بيان  
الاشور التي تطل الشفعة وثا خير لطلال من الثبوت  
ما لا يجتاز الى بيان وجه اعلم ان تسليم الشفعة  
قبل البيع لا يصح ويعد بيعه علم الشفع بوجوب الشفعة  
او لم يعلم علم من اسقط اليه هذا الحق او لم يعلم لان تسليم  
الشفعة اسقاط حق وانما يصح من غير قبول ولا يرتد  
بالرد واستفاط الحق بعينه وجوب الحق دون علم الشفعة  
والشفعة اليه كالمطلق والعناق من يبطلها فترده كطلب

المائة فورا حال علمه بالبيع او قبله بمجلس علمه على التولية  
 وفيه بان لا يطلب الشفع الشفعة في مجلس اختيار الشفع  
 فيه بالبيع بن حال لم لا يستطع علمه بتبذير الطلب له ان  
 في الثانية رجلا ون رجلا جهة واحدة لم يعلم بالميراث  
 فبيعتم جهة احدها فلم يطلب الشفعة فلما علم ان له فيها  
 نصيبا طلب الشفعة في الشفعة قالوا تستطع شفعتك ولهم  
 ليس بعدد كراه وتقدم في جهة اي على القول بعدم  
 اعتداده الى اخر المجلس ويقدم انه على الغور وان عليه  
 الفتوى وترك طلب الاشهاد وهو ما يكون عند عقار  
 بعد طلب الموانة وقد يستغنى به عن طلب الموانة  
 كما لو علم بالبيع عند احد هذه الاشياء فطلب فانه ينفذ  
 عن الطلبة ولو كان عند ذكرا لا ولي ان يقول  
 او احدا قديرا لما تقدم له دفع الاشهاد على المشتري  
 وان لم يكن العقار في يده وكذا على البايع وان ترك الدار  
 في يده استغنى ان ذكره شفعة الاسلام لا يسطرها ترك  
 الاشهاد عند طلب الموانة ولا في الاشهاد عند  
 طلب الموانة غير ان لم يكن الفسخ لولا ان طلب الاشهاد  
 الا بالبرهان ولذا ينبغي الشفعة ان لا يعتد به ببلوغ المشتري  
 الا في وقت حضور الشفعة لئلا يترك حوصه طلب الموانة  
 ويحقق عن اقتاتد كسره اذا بلغ البيع لا يستل عن الطلب  
 حتى لا يستطع حقه وعنده وجود الشفعة يقول بطلب  
 الا ان كان حقه على انه لم يترك طلب الموانة فانه  
 ان يحلف بوجوب الطلب منه خلافا لما في الدرر فان  
 فيه يستطعا ترك طلب الموانة وترك الاشهاد عليه  
 ثم قال واما الاحتياط الثاني فبان يترك الاشهاد على طلب

حين علم بالبيع قادرا عليه بان كان عند رجلا ون رجلا  
 و امران ففسخت ولم يشهدا على طلبه فانه ايفر دليل  
 الاخرى اه وتعتبه الشفعة بان سهر لان الشفعة في  
 طلب الموانة الطلب فقط دون الاشهاد عليه كما سطر  
 اه قال السهر عند وقد فهم في طريق الجمع بين هذين  
 الكلام المتنافيين انه ان كان وقت طلب الموانة حذالما قد  
 وكان عند الدار ومن من الاشهاد ولم يشهد عند طلب  
 الموانة وطلبت لاعتراضه ولا فلا يتزاد الاشهاد بالاشتراط  
 البين كما في جامع الفصولين بل يحمل بعد طلب الموانة فانه  
 حقا اذا تراضى طلبت شفعته فتأمل اه مع القدر وقيل  
 لم يستل احد فيه ويكون في الهلافة كما مر من انه يقول في  
 فلا ن هذه الدار وان شفعها وقد كنت طلست الشفعة  
 واطلها الان فاشهد واعليه ولو اخبر بالشفعة لبلا فآخر  
 الى الصبح ثم جاء بطلب الشفعة فله ذلك قال القاضي عياض  
 السعدي ان جاء بعد فاضل الغداة صبحا في مختار الشفعة  
 وسئل بولي عن سلم على المشتري ثم طلست الشفعة قال  
 تبطل شفعته ان قاله المشتري من ورع الاربهم بن كوف  
 رجلا لا تبطل له روي عن محمد بن ربه فاختار في حيا وفي الثاني  
 وهو المختار له في الخاصة والمختارات ولو كان المشتري واقفا  
 مع الابن فمن الشفعة على ابن المشتري تبطل شفعته  
 بخلاف ما اذا سلم على الثاني فان سلم على اخيه فانه قال  
 السلام عليك ولا يدري على من سلم سئل الشفعة انه سلم  
 على الابن او على الاب فان قال على الاب لا تبطل شفعته وان  
 قال على الابن تبطل شفعته وان اختلفا فقال المشتري سلمت  
 على ابني وقد تبطلت شفعته وقال الشفع سلمت عليك



فانقول قول الشفيع كما في الخير ولو خير يبيع المار فقل  
لحمد لله قد اعدت شفيعتها وسما الله قد اعدت شفيعتها  
فوعاى شفيعته في واية محمد بن ابي بكر سمع البيهقي الكوفي  
ورطاش شفيعتها لا تطل في الخير ولو خير وقل لا تطل  
على فباس قول سبحان الله اولى صحتها وليفق سيد  
الانبياء الذي نرى حسن الغيبة اطال الله تعالى شفيعته من است  
لا تطل شفيعته في الظاهر بيرية ولذا قال شفيعته من است  
خير اسخروا فاقم يعني الشفيع في طبعها ووجدتها فهو  
على هذا في الخير ولو ساه عن حوايج او عرض عليه  
حاجة تطل شفيعته وان ساه عن ثمنها فخير  
بل تطل شفيعته كذا في المضمرة اذ ربيعت فقال  
الباب او المشتري للشفيع ابرئنا عن خصوصية ذلك فليس  
ففعول وهو لا يمل ان نجيب له قبلها شفيعته لا شفيعته  
في القضا وبه الشفيع في ما بينه وبين الله تعالى ان كان  
تجمل لخير ذلك لا يبرئنا في الخط ولو خير بيبع وهو  
في الصلاة قضى فيها ان كان في الغرض لا تطل شفيعته ولذا  
اذا كان في الوعد وان كان في السنة فكذا لا تطل شفيعته  
الان في معنى الواجب سواء كانت السنة ربيعت او ربيعا كالربع  
فقال في حقي لو خير بعد ما صلى ربيعت في صلاة ربيعا في  
الثاني لا تطل شفيعته لانها بمنزلة صلاة واحدة واحدة كذا  
في الحديث وفي رواية في الحديث وفي واقعاتنا ان طفي اذا  
علم بالبيع وهو لا تطل شفيعته لانها ربيعا ربيعتا فحينئذ لا  
لا تطل شفيعته قال الصمد في تفسيره في الحديث انه لا تطل  
لانها غير معزولة كذا في الخير والخط والمضرت والكبرى  
وفي رواية اصول خبر وقت الخطبة فلم يطلب حتى فرغ

الامام من الصلاة ان كان قريبا بحيث لا يسمع الخطبة لا تطل  
والا فليس اختلافا لشيخ ولو كان اخيرا بعد ما كان فبعد  
الاخيرة فلم يطلب حتى في الدعوات الى قول ربنا انما في  
الربيع خمسة ثم سلم تطل في الدعوات وفي النوازل  
اذا اراد ان يفتي الصلاة مع الامام يحج عنه فله يذهب في ظلها  
تطل شفيعتها في الترتيبين ويسقط ايد الشفيعه تثليثها  
اي تسليم الشفيع الشفيع بعد البيع ولو قال لا شفيعه سلمت  
شفيعته هذه الترتيبات سلمت شفيعتها وان لم يبين احدا ولا  
لو قال لا يبيع سلمت لك شفيعته هذه في المزمرة في الباب بعد ذلك  
في الخط ولو قال لا يبيع بعد ما سلم الدار التي تبيع سلمت  
الشفيعه لك صرح استحسانا ولو قال سلمت الشفيعه سلمت  
او لا جلت صرح تسليمه فباسا واستحسانا كما في الثانية ولو  
قال الشفيع لكونك تسلم الدار سلمت شفيعته هذه في المزمرة  
يبين احد ان هذا تسليمها صحتها والذوق قول للوكيل  
سلمت لك شفيعته هذه الدار والدار في يد وكيل مع التسليم  
فباسا واستحسانا ولو قال في ذلك القليل بعد ما دفع الدار  
او الموطوع سلمت استحسانا ولو قال المشتري وكلا من غيره  
بالتسليم فقال له الشفيع سلمت لك شفيعته هذه في المزمرة  
دون غيرك كان تسليمها كحكمها الامم في الخط ووقال في  
لا حني بيبع سلمت شفيعته هذه الدار او قال عرضت عنها  
لك لا تقيم تسليمه ولا تطل شفيعته فباسا واستحسانا ولو  
قال لا حني سلمت الشفيعه للموكل وقال وهبتها للموكل وقال  
اعضت عنها الموكل اهلك وشفا عنتك صرح تسليمه الامم  
وتطل شفيعته في الثانية ولو قال الشفيع احببني سلم الشفيعه  
للموكل فقال قد سلمتها لك او وهبتها او عرضت كان تسليمها

في الاستحسان لان الاجنبى اذا خاطبه بالنسب لم يرد فصار  
قد سلمتها لك فان هذا الكلام خرج من غير الجواب فصا كان  
قال سلمتها لاجلك وان قال الشفيع ما خاطبه الاجنبى  
قد سلمت لك شفيع هذه الدار وهبت لك شفيعتها او  
نعم ما منك لم يكن ذلك شمسها هذا كلام مبتدأ فلا ينصوب  
نحو الجواب لاستقلاله بنفسه فلا يكون نسبا كما في السج  
رجل الشفيع دار لها شفيع فقال حزن البيوع وان اخذنا شفيع  
او قال شفيع بالبيع وان اخذنا شفيع او قال سلمت البيوع  
وان اخذنا شفيع وفي الفتاوى اطلاق حق في ما هو عليه  
وان اخذنا شفيع اذا حصل وسكنت ثم قال ان اخذنا  
شفيعه اذا وصل في ما اخذنا شفيعه او قال سلمت البيوع  
بالشفيع فلا شفيع له في النتر خالية سواء كان علم الشفيع  
بان ذلك المفظ بالشفيع او لا يسقط شفيعه ولا يعلم  
او ظن ان شفيعه لا يشغط بغيره فله سلمت الشفيعه  
وسواء علم ان له حق التملك بالشفيعه او يعلم وسواء  
علم الشفيع ان لا يملك له شفيع الشفيعه استقامه وهذا يخرج  
من غير قول لا يرد ما لا يستقام بطريق يعتد وجوب  
الحق دون علم المفظ والشفيعه بالشفيعه لا يعلق والفتاوى  
جمعيه وطلعت في المفظ ان لا شفيعه بان لا يعقد ولا يملك  
بالاحكام في دار لا يملكها او يعقده السيد احمد وقال  
والا وهو ان يذره فيما اذا سلمت لان هو لزمه بنوعه فلو  
لم يذره في دار لا يملكها لم يملكه منه فلا وجه له وقال في  
المدافع وما يبطل به حق الشفيعه نوعان اختار في روضه  
والاختيار في نهج صريح وما هو في محراه ولا في الاول  
نحو ان يقول الشفيع ان طلعت الشفيعه واستغفنها واراد ان  
علمها وسلمتها او نحو ذلك سواء علم بالبيع او لم يعلم بعد ان

كان بعد البيع لان استقامه الحق صحيحا يستوفى فيه العلم  
والجمل بخلاف الاستقامه من طريق الدلالة انه لا يستقط  
حق عنه الا بعد العلم بالبيع اما الدلالة فهو ان يوجد من  
الشفيع ما يدل على رضائه بالبيع وحكمه للمشتري بخبر  
ما اذا علم بان الشفيع علم النفس من غير عذر او قام  
من المجلس او نشأ عن رضائه بالبيع علمه في ذلك خلاف  
الروايتين فكذا انما ومن الشفيع الدار من استقر في المفظ  
من ربه او معاملته وذلك كله بعد العلم به فقط لا قبله  
فان شئنا قبل البيع استقامه الحق قبل وجوبه وهو لا يصح  
كما مر في قولنا ان شفيعه ولو وصلية ان لو وقع بينهم  
من اب في شفيعه وجبت لولده الصغير او وقع من وصي في  
شفيعه وجبت للوصي من هكتفت وصاينه صح ذلك التثنية  
وفي المفظ واذا سلم الاب والوصي ومن بمعناها شفيعه الصغير  
صحت بيعه عندنا في حنيفه والي يوسف حتى لو بيع الصبي  
لا يملكه ان يخذها بالشفيعه سواء كان التسليم في المجلس النافذ  
او في غيره وطهر من هاهنا ان الصغير الكبير في شفيعها  
الشفيعه كما في المسوط فلان وضعت لاقرب سنة اشهر  
منذ وقع الشفيعه والشفيعه وان جاز به سنة اشهر فصاعدا  
منذ وقع الشفيعه لا يملكه لانه لم يثبت وجوده وقت  
البيع لا حقيقة ولا حكما لان يكون ابو حات قبل البيع وورث  
للمتخذ منه فيحقق الشفيعه وان جاز بالولد استأثر به  
فصا عدلان وجوده وقت البيع ثابت حكما ورضاه  
ابيه ثم ارجعت الشفيعه للصغير الذي يبيع بالطلب  
والا خذ منه فانه في شفيعها حقه في وهو يورث  
نحو وصي ابيه ثم ارجعه لوصي ابيه ثم ارجعه لوصي ابيه

القاضي فان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفعة اذا اراد  
فاذا ادرك فقد ثبت له خيار البلوغ والشفعة فانه اراد  
النكاح او طلب الشفعة فاما كان ولا يجوز ويطلب  
الثاني والحقبة في ذلك ان يقول طلعتما الشفعة والثاني اذا  
كان له احد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان فطلب  
الشفعة حتى لو بلغ الصغير لم يملك له حق الاخذ وهذا هو  
الحنيفة واني يوسف في محيط السخشي انتهى  
الاب دارا وابنه الصغير شفعها فلم يطلب الاب الشفعة  
لصغير حتى بلغ الصغير فليس للاب ان ياخذها فالثانية  
لان الاب كان متفكرا من اخذها بالشفعة لان الاخذ بالشر  
لاننا في الاخذ بالشفعة فلو لم يكون مطلقا لكانت  
ولو ادعى الاب دارا لنفسه وابنه الصغير فشفعها فلم يطلب  
الاب للصغير الشفعة لان شرط شفعة الصغير حتى لو بلغ  
الصغير كان له ان ياخذها لان الاب هنا لا يملك من الاخذ  
بالشفعة لكونه داعيا وسقطت من الاعمال الاخذ لكونه  
مطلقا والوصي اذا اشترى دارا لنفسه او باع دارا له  
والوصي نفسه فلم يطلب الوصي شفعة فليست على شفعة  
اذا بلغ وهكذا في النعمة وانظر في التوسط ويجب ان يكون  
الحاكم في الاب دارا لنفسه وابنه الصغير شفعها  
على الشفعة ان يكون للصبي الصغير في هذا الاخذ ضرر بان وقع  
من الاب الدار من الشفعة او بالقيمة او بالقيمة او بالقيمة  
الناس في مثل لا يكون للصغير الشفعة اذا بلغ لان الاب لا يملك  
التصرف في مال الصغير مع نفسه على وجه التخصيص فلم يثبت  
الاب متفكرا في الاخذ في هذه الصورة فلا يكون سببا في طلب  
الشفعة اهـ خلافا لجمد وروى قاضيا فالتسليم للشفعة

من الاب والوصي لا يباح وهو على شفعة اذا بلغ الصبي لان هذا  
ابطال الحق الصبي فلا يباح له كالمعقود من تودده او عتاقا في حصة  
واثر غريمه ونقصه فاما في دفع الضرر في ابطال الشفعة  
الحاق الضرر به ولما له الاخذ بالشفعة في بعض النجاة بلعنها  
الاتي انه مباداة المال بالمال ونزل الاخذ بها نزل النجاة  
فيملك كما طلعت ترك التجارة بقره ابيع عند ما يقا ل لالاب  
بعتك هذا المال لانك الصغير وروى فيه انه لو اخذه بالشفعة  
لم يباحه من ذلك الرجل بعينه حارز ولا اذا سلمه اليه بل  
اولا لانه اذا اخذه لم يباحه منه كانت العهدة على الصبي  
وفي الاول على البائع او على المشتري ولا ان هذا تصرف داير  
بعت الشفع والضرر فيحق له ان يكون التزك انوع باق النفع  
على ملك الصغير فيملكه كالاخذ بخلاف المعقود عن القود  
واخته لانه ضرر محض غير ضرر داير لانه ابطال بغير عوج  
وهنا يعمد من يعد له وهو ان فلان يعد ضررا وهذا خلاف  
فيما لو بيع المعقود الذي كانت فيه شفعة الصغير وسألت  
الاب والوصي بعينه او اقل من قيمته اي بعيت لذي يملك  
والوصي بالثمن قيمته مما لا يتغابن الناس في عقله فيل  
جارا لنفسه بالاجماع لان النظر يستغني فيه وقبل الاجور تسليم  
بالاجماع وهو الاصل لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم كالاخي  
وانه يبيع ما قل من قيمته بما يملكه لا يفرق ضمن او حثينة  
لا يصح تسليم الاب والوصي ولا رواية له عن ابي يوسف  
هكذا في ابدية وفيها في ابا ستر الاب شفعة الصغير وان  
ما قل من قيمته بثلثي ثمن او حثينة انه يجوز ايضا لانه  
استناع عن ادخاله في ملكه لانه عن ملكه فلم يكن تسريعا  
وحن محمدا لانه لا يجوز لانه بمنزلة التبرع من ماله ولا رواية

عن أبي يوسف وقال في النهاية ما لم يصح التسليم منهما على قول  
 أي حنفية ج لا يصح التسليم أي على قول محمد وزرارة لا تسلم  
 تسليم الأب والوصي كحنفية الحنفية في إذا بيعت مائة من غنم  
 لا يجوز بيعها إذا بيعت ما قل من قيمتها أو ولي ولو كان المالك  
 هو الأب ينفذ كان له أن يأخذ بالشفعة لأبيه الصغير  
 ما لم يكن فيه ضرر ظاهر على الصغير ولو كان لا يكون فيه غبن ما حشر  
 لأبيه الصغير كان له أن يأخذ بالشفعة من غنم يقول حين  
 يأخذ يقول اشتريت وأخذت بالشفعة وهذا ما لم يكن  
 فيه ضرر ظاهر على الصغير وهو لا يكون فيه غبن ما حشر  
 لأنه معصية شرعية وبسببه ما للصغير نفسه وفي ذلك  
 بشرط أن لا يكون غبن فيه فلذا لا يأخذ بالشفعة ولو  
 كان مكان الأب وصية كان في أخذ الوصي هذه الدار  
 بالشفعة منشفة للصغير ياد وقع شر الدار بين يديه  
 بأن كانت فيه الدار وغلا عشرة وقد اشتراها الوصي  
 بأحد عشر في أن الغنم السبعة يحمل من الوصي في هذه  
 مع الأمان وبأخذ الوصي بالشفعة يرتفع ذلك الغنم  
 فإن كانت الحادة هذه كان أخذ الوصي بالشفعة مستغنا في  
 حق الصغير وكان الوصي إذا أخذ بالشفعة على قيا س قوله  
 أي حنفية وأحد أبي الربيعين عن أبي يوسف كما في الذي  
 يشا من مال الصغير لنفسه فإن لم يكن في أخذ الوصي هذه  
 الدار بالشفعة منشفة في حق الصغير ولو كان شر الدار  
 للصغير من الغنم لا تكون الوصي بالشفعة لا اتفاق كما  
 لا يكون الوصي أن يشتري شيئا من مال الصغير لنفسه  
 يحمل القيمة لا اتفاق ومضى كانت الوصي ولأبيه لا أخذ  
 يقول اشتريت وطلبت الشفعة متصلا بكتابه فزفر

أمر

لا من حيث هي حتى ينصب فيها من الصبي فبأخذ  
 الوصي منه بالشفعة وبسبب الغنم في الغنم التي لا تسلم  
 هكذا في الحائط ولو قال الأب والوصي اشتريت مائة من غنم  
 درهم للصغير فقال له الشفعة أي الله فالتك ما اشتريتها  
 إلا تخمساً فيه فشفعة لا يصدق وبأخذ الدار بأبيه وهو  
 حتى يقيم البينة على المشتري محسماً أي كالي الترخاينة  
 ولو اشتري لأبيه الصغير داراً فاشتريته مع الشفعة في الشف  
 قال قول الأب لأنه ينال حق التملك لك فبيعته يدرك  
 ولا يجب عليه لأن السلوك لا يفسد في محبة الشفعة  
 أبو بكر بن علي بن أبي طالب الشفعة إذا سلمت شفعة وأخذ  
 التملك على مائة تسليم الشفعة فهو التسليم والأب  
 لو كان ذلك التسليم وذلك لا يرد على الوصي كالمعسر  
 ولا بأن كان في غير مجلسه لم يصح تسليمه في الأقرار  
 الوكيل على موثقه بالتسليم وهذا عندنا في حنفية ومحمد  
 وهو قول أبي يوسف الأول ثم جمع أبو يوسف رحمه  
 هذا وقال به تسليمه في مجلس القاضي وغيره فعلى  
 رواية كتاب الشفعة يجوز تسليمه في مجلس القاضي  
 وهو محتمل فيه خلاف وذكر في كتاب الوكالة وأما ذروت  
 الكبير أن تسليمه في مجلس القاضي صحه عندنا في حنفية  
 وفي يوسف خلافاً لمحمد ونسب محمد في كتاب الوكالة ما لا  
 أن ما ذكر في الشفعة قول أبو حنيفة وأبو يوسف كذا في  
 الحائط وذكر أبو بكر بن علي عن أبي يوسف من صفته في مجلس  
 القاضي وغيره قال عند محمد في أن تسليمه لأبيه  
 أصلاً لأنه في نفسه ما هو به فصار له الوكيل ما يشتريها  
 الدين فأبى له الوكيل عن الدين وهذا يقول لأنه لا تسلم

الأمر



بالشأن لا أخذ بها سواء الوكيل بالشأن لا يشترط فلذا هذا  
له ان يتك الشفعة غير ان ابا يوسف يقول هو وكيلنا  
فمنفذ فيه مطلقا في مجلس القاضى وغيره والوجه  
يقول ان الوكيل يطلب الشفعة وكيل بالخصومة ولا يقدر  
الخصومة الا في مجلس فلا يكون وكيل بالخصومة ولا يقدر  
وهذا الخلاف بينهما هو نظير الخلاف في قول الوكيل بالخصومة  
على موكله ولم يجز في قول الوكيل يطلب الشفعة على  
موكله كانت خلاف في مجلس لا في قول الوكيل بالخصومة  
مطلقا وهو لا في قول الوكيل بالخصومة لكنه ان الوكيل  
بشأنه في غير مجلس القاضى او باقراره على موكله  
في غير مجلس من الخصومة لا يقتضيه انه لا حق له ولا  
لموكله وسواء من مجلس التسليم وهو لا بد والوصي  
والوكيل يطلبها تسليما لشفعة لانه ارض بالاجماع  
زبني والوكيل بالشفعة او اطلب الشفعة وادع  
المتبني التسليم على الموكل ويطلب من الوكيل لانه  
ما تعلم ان الموكل قد سلم الشفعة او يطلب من الموكل  
بالله ما سلم في الشفعة فان طلب من الوكيل بالشفعة  
لا يحل فيه وان طلب من الموكل فالقاضي يقول له سلم  
الدار لو لم يسل لم يخذها لو سلمه بالشفعة وارسل  
واطلب من الموكل وان ادعى التسليم على الوكيل ويطلب  
منه فالقاضي لا يحل فيه عند في شفعة ويجوز ان لا ي  
يوسف رج وكذلك اذا شهد شاهدان على الوكيل انه سلم  
الشفعة عند القاضى وشهداها طلبة عند في شفعة  
ومحمد خلافا في يوسف وكذلك اذا شهد شاهدان عليه  
انه قد سلم عند القاضى ثم عزله قبل الشفعة في حليته لم يجز

عند في شفعة ومحمد رج وهو قول يوسف عند في شفعة  
قد سلم الشفعة عند القاضى وشهد شاهدان على الوكيل  
ويكون هذا بمنزلة است التسليم عند القاضى حتى لا ينفذ  
وان شهد بئنا الوكيل والوكيل بالشفعة ان يكونا قد سلم  
الشفعة حرجا بينهما وهم ولا يجوز بينهما ان يكونا  
على الوكيل ولا يشترط ان يكونا في مجلس القاضى ولا ي  
يطلب شفعة في ارض له ان يحصر في شفعة ولا ي  
تقتد بالتقيد وقد تدركا في شفعة لا في شفعة  
وكذلك في شفعة في كل شفعة تكون له كان حرجا  
يجاز في كل شفعة عند له في حصر في كل شفعة  
واجتهاد ولا يجاز صديق ولا حق سوى شفعة شفعة  
الوكيل لا في شفعة الحق الذي يطلب به شفعة  
وكل حرجا يطلب شفعة له فخذها بوجوب شفعة  
الدار شفا الوكيل ليس يحصره ولو شهد شاهدان  
له ان يطلب شفعة وله ان يقبض شفعة فذلك  
لذا في حرجا شفعة وادع حرجا شفعة له في  
الوكيل وقد عرف بئنا الدار وحرجا شفعة فاحد  
جميع الشفيع فلم يبرح موكل وهو حرجا شفعة  
وهذا في شفعة ولو طلب شفعة من الوكيل بالشفعة  
الشفعة ان يلق عنه مدعى على انه على شفعة  
لذا في حرجا شفعة وان كانت الوكيل حرجا شفعة  
بما حرجا شفعة فبئنا شفعة فادع حرجا شفعة  
فلم يطلب ولم يبرح بئنا شفعة لشفعة له حرجا  
كان الحرجا في لا يستل قبل ان يبعث هذا الوكيل ومحمد  
في ذلك ومحمد ليس يبرح حرجا هو على شفعة لشفعة

ما خاصه الشفع لم تسقط خصوصه عند ولوقا مدينه  
 انه قال قبل شرائه انه وكيل فلا تدين بينته وروى  
 عن محمد انه تقبل بينته ليقع الخصومه حتى يحضر  
 له كذا في محضر الشفعي ويبطلها ان الشفعه صكه  
 اي المشفعي مع الشفعه من باب ان من استخفاها على موثقه  
 ترك الطلب لانه رضى بما سقاها اي غير ملكه من اقله  
 ما ليس كله ولا بعضه لانه لو صلحه على بعضه كانا  
 مع ما ياتي لهذه السوراة القريبة من قوله ولو صلح على  
 اخذ نصف الدار وجب عليه اي على الشفعه ان يعرض  
 لانه رضى لان حق الشفعه ليس بمقرر في الحال وانما هو  
 محدد حتى التماثل فلا يجوز خذلان موثقه ولا يتعلق بمطام  
 بلما يترتب الشرط كما اذا قال الشفعه سقطت شفعتي  
 فيما اعترضت علي ان تسقط شفعتك فيما اعترضت او علمت  
 ان لا تطلب التمسع متى يكون ملائما حتى لو ترضيا سقطت حتى  
 كل واحد منهما وهو هذا لا يتعلق اسقاط الشفعه بهذا  
 الشرط بل يستلزم محذوق اسقطت بدونه تحقق الشرط  
 فلان لا يتعلق سقوطه بالشرط الفاسد وهو شرط الافتقار  
 عن حتى ليس بمالك بل هو رضى محض وفي نصه الاستفا  
 وطبط الشفعه رضى ولو قال الشفعه للمالك شفعتك  
 الشفعه ان كنت يستعها من فلان لتفكك ويا عا مت  
 غيره لم يكن ذلك شيئا ولا يخلط والى قال اجبر الشفع  
 صلحتك على كذا في تسليم الشفعه فسلم كان التمسع عليه  
 ولا يجب المال ولو قال صلحتك على كذا من الدار غير على تسليم  
 الشفعه ولم يقبل في قبيل الشفعه لا يجب المال على الاجنب  
 ولا تملك الشفعه وان قال المالك شفعتك وفي اللعن

رد المحتار

ما خاصه

المسوط ولا يفتح توكيل الشفعه متى دأب خذل الشفعه  
 سوا كانت الدار فيه او في الدار التي كان في الدار ولو كان المالك  
 بالخذل الشفعه جاز ذلك في القياس وفي الاستحسان لا يجوز  
 ذلك واذا قال قد وكلت بك بطلب الشفعه بكذا دره  
 واحدة فان كان الشفعه قد نفذ ذلك او باق فهو وكيل وان كان  
 كالتفليس بوكيل وكذا لو قال وكلت بك بطلبها ان كان فلان  
 ان تملها فان قد شترها غيره ولا يكون وكيل او اذا وكل رجلين  
 بالشفعه فلا حد في الشفعه الا في الاخذل حدها من ذلك  
 الا في ان اخل احد في الشفعه عند الشفعه جازي على الكل ان  
 في المسوط واذا وكل وكلا فلا خذلان فقلت للموكيل  
 ان يوكلي غيره الا ان يكون الا ملها من صنعها فان جازها صنع  
 وكل وكيل وكلا وارجوا صنعها من هذا الوكيل الثاني  
 انه يوكلي غيره في المحط وان كان كذلك رضى عنه في كل  
 رجلا واحدا لا خذلانها في الشفعه احدهم عند التماثل  
 واخذلها كلها الا في جازي لان عند التماثل قد  
 سلمت شفعه احدهم ولم يبين انها هو وقال اخا  
 اطلب شفعه الاخر ولم يملكه ذلك حتى يبين انها  
 سلم نصيبه ولا يملكها في المسوط ولو وكل رجلا  
 بسبع دراهم فاعطى غلط عن المشتري ما في درهم  
 وضمن ذلك للمالكين الشفعه بان خذلها بالشفعه الا في  
 كذا في محط الشفعه ان كان اليك وكيلك ان تطلب الشفعه  
 ان ياخذها منه اذا كنت في يدك عاقد وكذا اذا كانت  
 اليك وصيا لك فيما يجوز بيعه كذا في السلم ولو كان الشفعه  
 قبل ان يخامر الشفعه اشترى لفلان وسائر ابيه محضر  
 الشفعه فلا خصوصية بينه وبين المشتري ولو روى ذلك بعد

سلمت ذلك ذلك بطلت شفقة وإذا قال لأجدني سلمت  
 لذلك هذه الدار لم يكن تسليمها ولا تسلط شفقة كما في الثانية  
 وبطلت أربع الشفيع شفقة سواها على الثاني وظل  
 أحدي لمن في الشفقة عن فتاوى أهل سمرقند أنه يجب  
 الشفيع الشفقة وألغىها من إنسان لا يكون تسليم هذه  
 أما أنها روية صريحة وأصحها ما ذكره الماتق في تقديمه  
 صحة في الحقيقة وأما أنها تورد في التوقيين ما باع على الثاني  
 فيكون تسليمها وباعها على غيره فلا يكون تسليمها والتسليم  
 نقلاً عن المال ولا يلزم التمسك بما سنا ولا أن البيع تخليل  
 مال تمام وحقق شفقة لا يحصل التخليل فكان تخلفه عن  
 الاستفاضة فقط مما لا يبيع الزوج زوجته من نفسه بخلاف  
 الاعتراض عن القصاص ومالك النكاح واستفاضة الرق  
 لأن ماله في هذه الأشياء متصرف في التحلل ولا يستوفيه  
 وينفرد به إلا ترى أن المولى لا يقتله قصاصاً بغير رضا  
 ولا رضا فعلم أن حقه ثابت في التحلل في حق القتل ولو لا  
 ذلك لما تمكن من القتل بغير رضا ولا رضا فعلم أن ظاهر  
 ما نحن فيه ما إذا قال بالخبرة اختارني بالثمن أو قال  
 العندين لأمرته اختارني ثمن الفرس فالتفت واختارت  
 سقط الخيار ولا يثبت العوض ولا الكفالة بالنفس  
 في هذا بمنزلة الشفقة في روية وفي روية أخرى لا تبطل  
 الكفالة ولا يجب المال الوكيل في الشفقة لذلك حتى  
 لا يجب المال ولا تبطل الشفقة وقيل هذه روية في  
 الكفالة خاصة ووجه الفرق بينهما على هذه الرواية  
 أن الشفقة تبطل بالأعرض دون الكفالة والأصل في  
 الكفالة والشفقة بنية عطاء ولا يجب المال هذا إذا كان

بعد

بعد البيع وأما قبل البيع فلا يستقطبه لأن استفاضة الحق  
 قبل وجود البيع وبعد سقوطه بالاستفاضة حاسم  
 بالاستفاضة ولا لأنه لا يبعد ما يحمل بالأحكام في الإسلام  
 ولا أنه يرد لأنه مجرد حق وإنما قدنا الكفالة بالنفس  
 لأن كفاية المال يجوز العاصم عنها فهو مال سواها ظالم  
 ويشترط براءة الأصل وبرأة الأصل والقبيل ويرجع  
 الكفالة بما أدى على الأصل وكفلاً بأعزها في تقديمه بأمرها  
 بخلاف التوق فان الاعتراض عن غيره جائز كخلفه فإنما يبيع  
 اعتراضاً عن ماله النكاح والعنف على حال والاختيار  
 فإنما اعتراضاً عن استفاضة الرق وفرد الرقيل وذلك  
 ولم يصلح على خذ نصف الدار بالشفقة خذ نصفها  
 مقابلاً لشيء من ينفذه حتى تنتهي الجهة منه وذلك  
 بخلاف ما لو صلح على بيت من بيت الدار الشفقة بشفقة  
 من العنق فانه لا يجوز الصالح جهة الثمن عند الاختار  
 أي لم يعلم ما يقابل له إلا يجوز الصالح جهة الثمن عند الاختار  
 وقوله من الجهالة بمنزلة شفقة البيع بين ولا يخفى القويين  
 بيع من الشفقة وحينئذ لا يصلح لا شفقة الشفقة لأنه  
 لم يوجد منه الأعرض وهذا يضر بخلاف ما لو طلبت  
 الشفقة لنفسه فان ذلك يبطل شفقة ما تقدم وبطلت  
 أي الشفقة موهبة الشفقة قبل الأخذ بعد الطلب وقبله  
 ولا يورث عنه بخلاف ذلك حتى فانه قال لا تبطل موهبة  
 الشفقة أيضاً لأن هذا حق شفقة في الشرع كما نصص  
 وحق الآخر بالهديب ولنا أنه مجرد حق وهو حق التملك  
 وأنه مجرد ربي وهو شفقة فلا يورث عنه بخلاف ما نصص  
 لأن من عليه القصاص مراكم كملكه لأن القصاص

ولهذا جاز أخذ الموصل عنه وملك العبد يبيع بعد الموت  
فأما إن أراد خلاف الشفعة لأنا يجوز حرقه إذا قهره طارئة  
والشفعة وإنه لا يجوز إلا عتيا عن غيرها وكذا لا يمكن أن  
ولأن الشفعة يزول ملكه عن الدار التي يشفع بها ويثبت  
الملك فيها للمعيرك بعد الموت وهي ملك الشفعة والتي  
يشفع بها من وقت أسوة لا أخذ بالشفعة شرط ولم يوجد  
في حق الملك وقت الاختلاف في حق الوارث وقت البيع  
تطلبت لأنها لا تفتحق بالملك لحدوث بيع البيع ولا يملك  
الراجل وقت الاختلاف ما تملك الشفعة بعد القبض بعد  
ما قبض العاصم بالشفعة قبل التحقق قبل أن ينفذ  
الغنم ثم تطل الشفعة بل كانت الدار توريثه الشفعة لأن  
قبض العاصم بالشفعة بمنزلة البيع ولو كانت الشفعة و  
وبيعت الدار بعد ذلك كانت الشفعة لم يرثه لا للمعيرك  
لا يطلها سوف المشتري ولا لها بيع خاتمة ولا تقام في  
دين المشتري لتمام التحقق وهو الشفعة ولو كانت عتيا  
القاضي بعد موته أو وصيه كان له نقضه بغيره وفي  
الحط وأما حق المشتري والشفعة في ذلك فلهما الشفعة  
فإن كان على المشتري دين لا تأت الدار في دينه وأخذها  
الشفعة ما أن غنة وإن تعلق بالدار حتى الغنم والشفعة  
كما في الحط ولو باعها المشتري في حياته أو قبضها أو وصي  
فليس له وصية لأن الشفعة لا ينقض بغيره في حيا  
وإن ثبت الشفعة الشفعة كطلبت وما في ذلك من ثبوت  
أخذها بالشفعة كالمعيرك ولو كان الشفعة فملكها  
بشعر الملك تركه ثم مات يكون ذلك ميراثه ولو كان  
نحوه في الشفعة ما يشفع به أي ملكه لما في ثلثه

الشفيع بملكوها دار باع الدار التي يشفع بها الشفعة لأنها  
منها لا تطل شفعته لأن ما بقي في الشفعة ابتداء فكل  
لغيره إنما انتزاع قبل القبض بالشفعة مطلقا سواء كان  
الشفيع يبيعها أو لا لأن سببا استحقاقه قدره قبل  
غلبه وذلك لأن بين أن يكون عالما وقت بيعه داره  
بشعر الشفعة أو لم يملكها لأنه لا يختلف في كل حين  
فصار كالتسليم المخرج فأنه لا يختلف بين أن يعلم ببيعها  
أو لم يعلم وكذا برأيه فإذا كان استأطا فلا يتوقف  
على العلم كالطلاق والعناق لا ترى أنه لا يرتد به الشفعة  
ولا يتوقف على موت ولا يختلف بين حضر وعينه وكذا  
لوقوف بين أن يكون قبل الطلب أو بعده وأما بعد القبض  
فقد تم به ملكه في كل شيء فإلا لا يورث عنه ولا تطل  
ببيعها عنه بعد بيعه في دينه وأخذها بالشفعة  
يرجع في ذلك كطلها لو قبل الشفعة ما يشفع به مستحدا  
أو غيره أو وقف أو حلا في ذلك في قبض العاصم بالشفعة  
فإن هذا لا يثبت بغيره لأن من ملكه وفقدت حيل  
في الوقف اتفاق فقنا في حيل ذلك عندنا وعند  
أبي حنيفة هو باق على ملكه قبل أخذه بالشفعة ولو  
ما عاين ما يشفع به بشرط الحيا لم ينفذ لا تطل الشفعة  
لأن الشفعة لا سبب استحقاق الشفعة وهو ملكه  
فيما يشفع به لأن خياره لا يبيع مخرج الشفعة عن ملكه  
وبطلها أي الشفعة من الشفعة من الوقف لا لأنه  
بالإقدام على الشفعة من المشتري أو عرض عن الطلب وبعد  
تطل الشفعة فلهذا من الشفعة كان الشفعة  
الأخذ خلعها واستقرها من الشفعة كان الحيا الذي هو و



١٩١  
١٩١



لا يحمله في جميع تلك الظاهر متوليا للعقد بطريق الوكالة  
 فان الشفعة لا تطل بهذا المولى قبل العقد ثم ان هذا كان  
 خلافا لما استأجره وفي الذخير ولو قال المشتري وليها  
 بكذا فاق الشفعة نعم فهو سليم وكذلك عليها من غيره  
 او مساقاة بعقد عامه فليس اتفاقا وضمن الشفعة الدرك  
 له مشتري وهذا مستند في آخر اتفاق السيد احمد في هذا  
 الباب المعقود للمطلال وقد قيل هذا الباب وهذا الشق  
 في التبيين بقوله لا تمام البيع اذ كان من جهته فلما ضمن  
 ثم العقد فلهذا لم يملك له نقض ما تم من جهته وقد ظل  
 الشفعة في كل دليل الاخر من ريبى **فروغ ولو**  
 استودعه واستوصاه ورساله ان يتصدق به عليه  
 فهو سليم فانما التمسك به واذا قال المشتري الشفعة  
 انقضت عليها كذا في بناءها وانما وليها بالملك والتمس فقتل  
 نعم فهو سليم هكذا في النسخ ولا يبعد تسليم الشفعة  
 بعد هذا خلافا لراى الشفعة ولا يصح التسليم في اي موضع  
 قبل القبض كما في التمسك بانه اذا سلم الشفعة الشفعة في  
 يمينه بموضع تعدل اتفاقا ثم قال البايه وان كنت في انك  
 بشرط مخرج او كانت بيعها فالشفعة ان اخذها في الشفعة  
 واداه وبشرط رجل دار على مخرج من الف درهم فنقض احل  
 الموصفين دون الاخرى **سليم الشفعة الشفعة** من اهل  
 حق اذا قبض المخرج الا ان كان له اخذ الدار ملكه  
 لا ان استقط حقه في الرجوع فاليمين بشرط المخرج انما  
 نصير كالبسوم اتفاقا بين تسليم الشفعة قبل توقيع  
 الرجوع في كل حال في البسوم طوعا او دبرا فبعدم الشفعة  
 واما من انسا لان يكون تسليمه الذي فتا وبطله سر قند

له يحمله

الخلط وكذلك هو متبني بان كانا خلطين فاشترى  
 احدهما كان للثاني المالك خذها **بما الدار** فتوقع منه  
 اي من الشفعة المشتري بسبب الشفعة في العقد الاول الذي  
 وقع بين البايع الاول والمشتري او بالعقد الثاني وهو  
 الذي جرى بين المشتري والشفيع اما اعراضه عن الاول  
 وظاهر وكذا في الثاني وهو الذي يباع به بنفسه لا بشفيعه  
 به مع امكن اخذ منه بالشفعة حطت مع ضايعها لاخذ يمينه  
 فلا يثبت له به حق لا في ارض بخلاف ما لو اشترى الثاني  
 من البايع ابتداء من غيره يثبت له فيها حق الاخذ حيث  
 لا شفعة حسنة من دونه لان شرفه حنفية يرضى بغيرها  
 لانه معقول على التملك وهو مع في اخذ بالشفعة وانما اشترى  
 لعدم التمكن من اخذها بطريق اخر ولا كذلك وهنا وقال  
 العلامة مكيني في شرح قول الكسز ومن ابتاع وابيع  
 له فله الشفعة اي يحبس الشفعة للمشتري مطلقا سمو  
 اشترى احصاها وكذا فيجب الشفعة لمن وكل اخيرا  
 فاشترى لاجل المولى والمولى شفيعه كما ان له الشفعة وفائدة  
 انه لو كان المشتري والمولى بالشفعة كما ولد الدار بشرط  
 اخذها الشفعة ولو كان هو شريك ولد الدار فلا شفعة  
 للمهاجر وجوده اهـ **ولذا** بطلان اي الشفعة ان استأجرها  
 اي استأجر الشفعة الدار فتوقعه من المشتري واستأجرها  
 بيعها واخرى بعقد عليه بالبيع مطلقا ولو ساءم الشفعة  
 داره فاشترى عليه طلبه فهو عتيق شفعته تخرجا بغيره وطلب  
 الشفعة منه اي من المشتري ان يولمه عقول اي يبيع  
 الدار فتوقعه منه بيع تولى ولا يبيع من اجرة وبيع وضعفه  
 فان الاعراض في جميع ذلك ظاهر وليس الدار من كل الما

والشعب الامية السخينة في شرح كتاب الشفة قير  
 باب الشفة اذ ابا الشفة كما انك تسلم الشفة  
 ولا يجب المال وهو الصلح وقد تقدم معنا واذ سلم الشفة  
 الشفة ثم زاد بعد ذلك في البيع عبد او امكاه الشفة  
 ان ما خذ لا رجعتها من الثمن واذ سلم الشفة الشفة  
 ثم حظر المبيع من الثمن فله الشفة ولا يحظر يلحقها بصل  
 العتق كما لو حرق بالبيع بالغ وسلم فاذا البيع بمجموع ما شدة  
 كذا في الذخيرة ولو قال الشفة للمبايع سلمت لك الشفة  
 ان كنت بيعتها من فلان لنفسك وما كان من غيرك يمين في ذلك  
 تسليما وقيمتا وبالعقبة والاسيرح اذ اقا الشفة ثم  
 سلمت لك شفعة هذه الدار فامو قد سلمت لها الف درهم  
 على شفعة وفيها وبالعقبة ان هذا لم يدرى والحقنا  
 المذموم في فناء وبالعقبة هكذا ذكره الرصد في البيع في  
 الحار واذ اقا الشفة في استئجارها لغيره قال محمد رحمه الله  
 الشفعة لم يظهر له استظهاره في الحظر واذ سلم لها الشفعة  
 وقال ابو يوسف لا تطالها في الحظر واذ سلم لها الشفعة  
 من الشفعة ص شفعة حتى لو سلم الشفعة بعد ذلك  
 في شفعة لا يكون لها الشفعة كذا في الذخيرة واذ وجدته  
 الشفعة للعقد لا دون فسلمها فموجبها بغيرها عليه دين ولا  
 وان سلمها لم يجرى لانها لم يكن عليه دين وان كان عليه دين  
 لم يجرى تسليمها عليه كذا في المسوق ولا يجوز تسليمه  
 بعد الحظر في الشفعة وكن للمكاتب شفعة حائز  
 وتسلم المزارع شفته حائز في المسوق قبل الشفعة  
 انها لم يمت بغير الشفعة الشفعة حث استأجر  
 الثمن ثم علم الشفعة انها اي الدار بيعت باقل من الالف

صوفي شفته او قبيل الشفعة انها بيعت بالغ فسلم المذموم  
 انها بيعت بغيره وبعده شفته الغ درهم او علم انها بيعت  
 بعد ذلك وتقترب كالبعض والحق في شفته الغ درهم والحق  
 من الاثني فله الشفعة باقية ولا يضر التسليم السابق  
 في هذه الصور لان تسليمها كان في صورة الاولى لا يستتار  
 الثمن وفي الثانية لتعذر رجوعه ظاهرا فاذا تبين له خلاف  
 ذلك كان له الاخذ لتسليمه وعدم الرضا على فقد تركه يكون  
 الشغل غيره لان الرغنة في الاخذ تختلف باختلاف الثمن  
 قدره وخصا اذ سلم غاي بعض وجوهه لا يدرى منه  
 التسليم في الوجهه كلها خصوصا فيما اذا علم بعد التسليم  
 انها بيعت بمثل في ثلثها اخذها الشفعة بمثل وقد يهون  
 عليه دفعه ويعسر عليه دفع الثمن في ثلثها سلمها لما قبل  
 له بيعت بالغ فسلمه فخصها كما انما اخذها بالمثل وان ساء  
 الاغنى ولا يدرى تسليمه لانه في ملكه ورعا لا يملكه بيعه  
 لكسادة ولو قبيل الشفعة انها بيعت بالغ درهم فسلم  
 ثوبا ان لم يظهر لها اي ثاها الشفعة بيعت بمثلها لا يدرى  
 قيمتها الغ من الدرهم او ظهر لها بيعت بغيره او يدرى  
 في ثمنها كما كنت فحقه فذلك الموضع المشي به الغ ومن  
 الدرهم فهد به لما في الحظر ولو اخبرك الغنى فسلم ثم ظهر  
 ان الغنى شي من ذوات الثمن فلا شفعة لانه اذا كنت قيمة الثمن  
 اقل من قيمة الغ درهمه فلا شفعة ثابتة للشفعة وهذا  
 قول ابو يوسف وهو محساة والقياس ان يبيدك له حق  
 الشفعة كما في الصور السابقة وهو قول ابو حنيفة وزيد  
 لان الحسب يختلف حقيقة وحقها وانما جاز انما حصل  
 بينها في البيع ولا يجوز في ان يقر كذا درهم فاقا لادانها

كان محتارا غير مكره ولو كانا جنسا واحدا لما صار محتارا  
 ووجه الاستحسان ان الدرهم والسنة ليسا جنسا واحدا في القيمة  
 وكلاهما فاضله ولا يلزم احدهما الاخر في الزمان وفيما لا يثبت  
 بالعرض فالوجه فيه القيمة وهي في الزمان ودانها فلا يظهر  
 فيه التيسير فلا يكون له الاخذ والفرق بينهما اي بين  
 العرض وبين الدرهم والسنة والعدد في المتعارفين  
 هذا في العرض في جميع ذلك اي ليس في القيمة والعدد في القيمة  
 مثل فيهما من المال على ان يكون على الشفعين وان كان في القيمة  
 عن الالف التي كان اخيرا ولا ان المال يبيع بها الكثرة ويخبر  
 عنده ويرى ان الدرهم منه بخلاف الالف فيهما نفسا عليه  
 بقدره فلا يلزم التيسير فيما تفسر مالا تيسر ايضا وفي  
 البدل وتوافقا بين قدر من الثمن وحينئذ منه ومن  
 فلان قد لم يظهر خلافا هل يصح شلبيه فالاصل في  
 جنس هذه المسائل بظن ان لا يختلف عرض الشفعين  
 في التسليم مع التسليم وبطلت شفعته وان كان يختلف  
 غرضه لم يصح وهو على شفعته وفي المسبوط ولو اخبر  
 ان الثمن الف درهم فسلم في تعيين ان الثمن مائة دينار  
 قيمته بالالف درهم او الف والتمتع فعدنا هو على شفعته ان  
 كان قيمته الف من الالف والافتقار صحه وفي المحيط  
 ولو اخبر ان الثمن مائة دينار ودرهم فسلم استشفيع  
 فاذ الثمن صنف اخاهما كمال ويخبر ان فهو على شفعته  
 على كمال حال سواء كان ما ظهر من حال خبريه او فاقا والتمتع  
 من حيث القيمة وفي خاتمة المفتين وفي خبر ان الثمن  
 شيء من زوات الثمن فسلم ثم ظهر ان كان مكيلا او موزونا  
 فهو على شفعته وفي المحيط ولو اخبر ان الثمن شيء من دولارات

التمتع فسلم ثم ظهر له شيء اخر من زوات الثمن بان اخبر  
 ان الثمن اربعة الف درهم فسلم ثم ظهر ان كان مكيلا او موزونا  
 انه على شفعته من غير فحص في التيسير الا ان الثمن في  
 محله هو الزمان وهذا هو وجهه فيما اذا كان قيمة  
 ما ظهر من قيمته مائة دينار والتمتع في خبره في قيمته  
 فيما اذا كان قيمة ما ظهر من قيمته مائة دينار والتمتع في  
 اخبر ان الثمن عدد قيمته الف او اربعة الف من الانبعاث  
 التي هي من دولارات القيمة ثم ظهر ان الثمن درهم ودانها في  
 محله هو الزمان على شفعته من غير فحص بعض ما تخبرنا  
 قالوا هذا هو وجهه في محمول على ان كان في قيمته  
 ما اخبر ان الثمن فلهذا فعدنا له ومنه من هذا هو  
 صحه على الاطلاق بخلاف المسألة الاولى ولو اخبر ان  
 الثمن عدد قيمته الف فظهر ان قيمته الف من الالف والتمتع  
 وان ظهر ان قيمته الف والتمتع فلا شفعته له ولو لم يصح  
 الشفعين بان المسألة في الدرهم فسلم الشفعين الشفعين  
 ثوبا في ظهره ان كان المشتري لم يفرقه اي فيه تيسير الشفعين  
 الشفعين ولا يفرق التيسير المتقدم لتوافق الناس في  
 الاطلاق عنهم من يرضى فيهما شتره ولغيره من يجتنبه بخلاف  
 شتره فالتسليم في حق النقص لا يكون تسليما في حق غيره  
 ولو قيل ان المشتري يرضى فسلم ثم علم الشفعين ان المشتري  
 هو اي يرضى مع غيره لم يكن له اي يرضى فيهما شتره فالتسليم  
 غير ان اخبر ان الثمن اربعة الف درهم فسلم ثم ظهر ان كان مكيلا او موزونا  
 من الشفعين في حقه اي في حق الشفعين فسلم ثم ظهر ان كان مكيلا او موزونا  
 الشفعين في حقه اي في حق الشفعين فسلم ثم ظهر ان كان مكيلا او موزونا  
 ثم يظهر ان المشتري في حقه اي في حق الشفعين فسلم ثم يظهر ان المشتري في حقه اي في حق الشفعين

إذا دعي رغبة المشغوعة إنها لا تسمع دعواه في الحكمانية  
وروع في استحقاق الدعوى كل من شري أو يعطيه  
رجل الشري حتى منازل من رجل واحد في سنة غير  
نافذة بصفتها فإلا في غير من يأخذ من لا واحد في السنة  
أن طلب المشغوعة حكم الشري في الطريق لا يأخذ بعض  
لأنه تفرق الصفتة من غير ضرورة وإن أخذ المشغوعة حكم  
المجور وجوز في هذا المنزل الذي يريد أخذ لا غير ذلك  
له ذلك كما في الحكمانية ولو أراد المشغوعه يأخذ بعض مشغوري  
دون بعض فإن لم يكن دعوه محتاجا عن البعض كانت  
الشري دار واحد فإلا المشغوعة يأخذ بعضا بالمشغوعة  
دون البعض فإن أخذت بالمشغوعة يأخذ الدون الباقي  
ليس له ذلك بل لا خلاف بين أصحابنا ولكن يأخذ الكل أو  
يؤخذ لأنه لو أخذ البعض دون البعض تغرق الصفتة  
على كل من سوا الشري وأحد من واحد واحد من اثنين  
أو أكثر حتى لو أراد المشغوعة يأخذ بعضا أحد المتأخرين  
ليس له ذلك سوا كان الشري قضي ولم يقبض في ظاهر  
الرواية عن أصحابنا وهو صحيح ولو اشتريه جلاله من رجل  
دار فلما لم يفيده يأخذ نصيب أحد المشغوعين في قول أسر  
جميعا سوا كل من قبل القبض وبعد في ظاهر رواية عن  
أصحابنا لأن الصفتة حصلت متفرقة من الابتداء فلا  
يكون أخذ بعض ثم يقا وسوا سوا كل واحد نصف  
عن على حدة أو سوا لجملة ثم يأخذ سوا كان المشغوري  
عالم المشغوعة وتفرق في الفصلين حتى لو وكل جلاله جميعا  
واحد بالمشغوعة الشري الكل من رجل حتى في المشغوعة يسير  
له أن يأخذ نصيبا أحدا بالمشغوعة ولو وكل جلاله

إذا دعي

فله المشغوعة في الكل برسم النصص وكان حقه في أخذ الكل  
والكل غير النصص فلا يكون استأجره للبعض استأجر طائل الكل  
ولا أن المشغوع خوف ضرر الشري ولا شئ وهذا التعديل  
يستقيم في الجار دون الشري ولا أن يستغنى فيها وفي  
غلبته بأن أحضر المشغوع بعض الكل حسب المشغوعة المشغوعة  
لأنه بعد التسليم من النصص لا شغوعة له على القام على  
ظاهر الرواية لأن التسليم في المشغوعة في الكل مشغوع  
في كل معاوضة ولا رغبته الناس في الكل التعرعة من  
رغبته في ولا شغوا من كل من عبت المشغوعة فإذا  
لم يرغب فيه فما لا يرى أن لا يرغب والمشغوعة من اختلاف  
عائده وفي الصورة لا يؤخذ من رغبته وقبل في المسألة  
الاخلاق المشغوعة بعض لا بد فلا يمكن من حصول من جميع  
وفد يكون حاجته إلى النصص لم يتم به ما رغب ملكه فلا يحتاج  
إلى جميع رغبته إلا سلام ما إلى هذا القول وحمل ما ذكر في  
ظاهر رواية على ما إذا كان عبت النصص من كل من الكل  
إذا ثبت له أن عبت النصص من كل من الكل فإنه لا شغورية  
الكل بأن لم يظهر له اشتري النصص جميعا فإنه يكون  
على نصفته ولو دفعه من الكل في المشغوعة في النصص  
بطلت في الكل ولو طلب نصص الدار بالمشغوعة هل يكون  
ذلك شغور منه المشغوعة في الكل في المشغوعة في النصص  
ومحمد قال أبو يوسف لا يكون شغور الدار في المشغوعة وهو  
الأصح لأن طلب شغور النصص لا يكون شغور الدار في  
الأصح ولا لأنك في عبت الشري ولو أن المشغوعة  
داع النصص داره أو ثلثها أو النصف ذلك بعد أن يسبق من شغور  
شري ومما عبت به فله المشغوعة بما بقي في الشري في النصص



فأشترى من واحد فطلب شفع ان ياخذها اشتراه احد الوكيلين  
وكذا لو كان الوكيلان قد اشتروا رجل واحد فطلبوا شفع  
ياخذ من واحد ومن الاثنين ومن الثلاثة قال محمد بن واغ  
انظر في هذا الحديث ولا تنظر الى اشتري له وهو منظر  
صحيح وان كان المشتري بشفعه مما اراد بشفعه ان ياخذها  
اشترى دارين صفقة واحدة فارد بشفعه ان ياخذها  
دون الاخرى فان كان شفعا لهما جميعا فليس له ذلك  
والعن ياخذها جميعا او يدرعها وهذا قول اصحابنا الثلاثة  
سواء كانت الدارين مثلا صفحتين او متفرقتين في صفة واحد  
او في صفتين وان كان المشتري بشفعهما لا يحصل دون الاخرى  
ووقع البيع صفقة واحدة فهل له ان ياخذ كل ما في الصفقة  
ويأخذ في حصة شفع انه ليس له ان ياخذ الا الشري  
الذي يجاوز في الحصة ويكره روي عن محمد بن في الدارين  
المثلا صفحتين اذا كان المشتري حيا لا يحصل ان ياخذ  
له الصفقة الا فيما يليه والمذاق في الاخرى الثلاثة صفقة  
وواحدة فليطلب ان ياخذها جميعا في الاخرى حصة واحدة  
الاصل ان لا يشتريه الا في القراح الذي يليه خاصة  
وكذا في القريحة اذا بيعت بدورها واخرها ان لا يشتري  
ان ياخذ الكل في ذلك كله ما في الصفقة في الاخرى ورواية  
الحسن تدل على ان قول في حصة كان مثل قول محمد بن  
رجع عنه في الشفعة كما ان الرواية هكذا في البداية ولو  
بلغ نصف دارين رجلين لم يشفع وقاسمها في كل  
الحا صفي فشفع الشفع ورفض السابق بين دارين الشفع  
وبين شفيع المشتري فكله ان لا يظن بشفعه فان باع الباقي  
لغيره بعد الشفعة فطلب الشفع الصفقة الاولى في شفع

طلب الشفع فانه ينظر ان قضى القاضي بالشفقة الاخرى  
جعلها بينهما فشفعتي لان المشتري قد صار جارا لغيره  
اليابوع لشفيعه في سيق باقيه وان بدأ بشفعه بالاول والاول  
قضى له ما حقه بغيره لا يرد بشفعه لغيره الاول مثل  
لنفي محمد بن السرخسي وذكر في المشتري ان لا يشتري دارين  
دريعتين باعها بالشفيع فطلب بشفيعه الثاني ولم يعلم  
بالسهم الاول فباع فيها واخذها بالشفيع الثاني فلم يرد  
او بشفيعه في عامه بالشفيع الاول فليس له ان يشفع  
ما اخذه وطلعت شفيعته في السنة الاول وكذلك لو باعها  
صاحبها بالشفيع ثم نا فضة المشتري ثم ردها ثم اشتراها  
الشفيع بالشفيع ولا يعلم بالشفيع الاول ثم علم به لم يكن له  
ان يشفع شراؤه لانه في طوطو كان المشتري حينئذ  
بالشفيع فانه بشفيعه اشتراه بالشفيع فاشترى بشفيعه بالشفيع  
ولم يعلم بالشفيع الاول ثم علم به لم يكن له ان يشفع شراؤه  
كان بشفيعه او بشفيعه فطلب بالشفيع ولو اشتراها بالشفيع  
فلده في الشفع الف فطلب بشفيعه بالشفيع ولم يعلم بالشفيع  
فان اخذها بالشفيع بشفيعه بطلت الزيادة وعليه ان يرد  
اخذها بشفيعه بشفيعه بطلت الزيادة وعليه ان يرد  
الشفيعه في الشفع بشفيعه بشفيعه بطلت الزيادة وعليه ان يرد  
في بيان الحيل التي تنمو وجوب الشفعة للشفعة فقال  
قالت انا رجل عفا لداري مثلا لداري سني عينة لاف  
ولو كان كمالا كان عليه بشفيعه وقال في الدارين او مقدار  
عرض ذراع او شبر او صبيح وطوله تمام فابلا صفي دار  
الشفيع ابو جابر حدث الشفع اي الجاني الذي يليه  
فلا شفقة له واجبة لعدم لادها ان ياخذ الا في الشفعة

بالجور ولو لم يوجد الا اتصال الذي هو سبب الاستحقاق  
والقول بان نصب ذراع سوسو هو هذا القيد لها  
البربر فانه قال ولذا لا تثبت فيها بيع الا ذراع وما وقع  
في الوقاية من قوله الا ذراعاً بالنصب كانه سوسو من انك  
اه قال القتال وانما حكم الشارع بسوسو في الدرر  
لان ما قيل الا كلام تام موجب فيجب ان نصب سوسو  
كان الاستشهاد متصلاً ومنقطعاً وفناً من قبيل المنقطع  
لان الذراع ليس من جنس المقارن بل بينهما عناية  
في الجملة لان الذراع من بعض مساحة المقارن فيجب  
تخصه على الاستشهاد المنقطع ومثله حقوق المظلم الاحكام  
ولا يقال جال الغور الاستشهاد كمثل عدم المناهضة بينها  
كما هو مقتضى في كلام المحققين من الخويدي فتأمل اه  
واذا اشارت في بان النصيب في عبارة القهر واجب بل  
شبهة لانه استثنى من كلام تام موجب وذلك في عبارة  
الوقاية والدرر والاستشهاد من ضمير بيع لام الوصول  
وهو كلام تام موجب ايضاً لان النبي غير مستحق له  
يوحده لو اها تلك جماعة لا يزيد منهم فقلت لا اعم من  
اها لولا ان اهل علمه زهد استثنى من الكا وفضل خول النبي  
لان المعنى من اها لولا ان زيد الا اعم من وصار زيد كالمكسوة  
عنه في حصول الكلام له وعدمه ولو جملة مستثنى من  
الموصول بان كان من المهيئين ايضاً جاز فيه النصيب  
ولم يرفع لانه من كلام تام غير موجب وصاحبها عليه  
بالا اعم قطعاً وعما رة الدرر من قبيل الاول لان المعنى  
ما يقع الا ذراعاً لا شفعة فيه ولو كان الذراع مستثنى  
من الموصول لكان المعنى ان الشفعة تثبت فيه

ولا يخفى فساد ما قال فاعظم هذا التحريف قدر فيه كثير  
من الافهام كما هي حال الدرر والعربية ونوح افندي  
واي سوسو ويخبر فلو ثبتنا على جميع ما وقع من  
لا دي التي تحل في الخلل اه وكذا لا شفعة للمبيع فيها  
لوجوب البيع بهذا القدر راي وهب قدره براء مما ذكر  
جانب الشفعة لم يثبت تري سوا كان قبل البيع وبعده وقال  
الشيخ الرضوي هذا تقييد للمساواة الاولى اذا كان الا ذراعاً  
ثم ذهب ذلك الذراع فلا شفعة له في المبيع لعدم اتصاله  
ولا في الهبة لانها لم تملك بالشرط المتقدم وهذا اذا كانت  
الهبة بغير عوض فشرط بان وهب ذراعاً من  
جانب الشريك ولا فرق بين ان يكون ذلك قبل بيع  
المال في ذمته اه وقال في الاشياء والحيلة ان يرب  
الذراع من المشتري هو يوهبه قدره اه قال  
المؤيد في حاشيته يعني ويشهد عليه كل واحد  
شاهدات فاذا قلنا ذلك لا تحب الشفعة لان حلف  
الشفعة يختص بالكمالات والهبة اذا لم تكن بشرط  
العوض لا تنصوب بآلة من رة الموهوب له بالعب  
وغير ذلك وانما تنصوب بآلة تنصبت هبة فلا تثبت  
فيها الشفعة غير ان هذه القضية يتحملها بعض الناس  
دون بعض لانها تخرج من الناس من لا يملك التبرع  
كالأب والوصى والوكيل زاما اذا كانت الهبة بشرط عوض  
ففيها اختلاف في الواجب في ظاهره رايه انما بمعنى  
البيع وبشئت للشفعة فيها حق الشفعة وفي النوادر  
انها ليست في معنى البيع وبشئت للشفعة فيها حق  
الشفعة وفي بعض المواضع ذكر الخلاف بين ابي يوسف

وان حصل الجواب فثبتت الشفعة اهـ وهذا الظاهر هو على ما  
لما قد عناه عن الرخصي والذي يظهر انه لا اشتري السهم  
الاول باعلى ما يكون من الثمن تحت الاكثفة واشتري  
الباقى بما بقي من حلفه الشفعين بان السهم الاول يعني في  
السهم لم يكن بهو نتيجة فان حلف فانه في ذلك وفي الثاني  
وان عكس لم يصح البيع في ذلك السهم وما في الباقي فلا  
خفا في صحته وصحة ذلك السهم بين ملك الشفعين  
وما اشترى المتعدي انتفت الشفعة في المشتري الباقي  
بعد السهم وثبتت الشفعة في السهم الكل من الشفعين  
والاشترى باعته رتبته الجواز لكل واحد منهما وبثبوت  
الحلطة عند عدم التحويل السهم المسبب للثمن هذا  
لو باعه مالك السهم بيعا اخر سبنا انفا على غير اشتري  
الاول ويتقدم الحلف على كل واحد من السهمين وهو الشفعين  
الاول وما عند عديم السهم المشتري ولا يجوز ذلك  
من عديم اذ يرفع من الترابية وكذا ذلك الذي في  
بلا صنف فثبتت في ذلك السهمين كل واحد منها  
الاكثفة فكل واحد من السهمين والله تعالى اعلم وان اشتهر  
على العتار المتعدي بين الثمنين وهو لا يستحق ذلك العتد  
فان اشتري دارا في ثمنه ما بقي من ثمنه الشفعين  
الى بايع ثانيا ويساوي ما بينه وبين الثمن وهو الشفعين  
مثلا وثالث خذ هذه الشفعة بها البايع بالالف التي بقيت  
بها الدار فخذ البايع فالشفعة ثمنها فالشفعة  
اذا اراد ان يدع الشفعة فانما اخذ الدار البايع وهو  
الالف لا بالتوثب لان التوثب عوض عما في ذمة المشتري

فيكون البايع مشتريا للشفعة بعقد خرير بعد الاول  
فلا يوجب الاكثفة في اي في العتار المذكور فلا يوجب  
حله ثم العتار وكلما اراد ان يشتري العتار باضا ف  
في ثمنه ويعطيه بها ثمنه فدرجته العتار لا يوجب  
بخلاف الحلفين السابقين فانها يختصان بملك الدار  
اي هذه الحيلة نظر بالبايع اذ يرد به اي البايع كل ثمن  
وهو الاخر اذا استحق للمتلقي الشفعين بعد بيع المشتري  
لملكة المذكورة يعني لو حارجهما خذوا في المشتري  
الدار التي في يده فاشترى الموصوف وحكم انفاق بقدر ثمن  
ملك المشتري بالهبة العادلة للمدعي الذي هو المستحق  
في جميع المشتري على بايعه بالالف لا بالتوثب لان الاخر  
وجبت في ذمة البايع ثمنه واما التوثب فاما هو  
مستألف فاما ثمنه البراءة له عن ثمن التوثب لا بطريق  
المقاصة بيمين العتار فانما استحق ثمنه انه ليس عليه  
ثمن العتار فانما استحق ثمنه انه ليس عليه ثمن العتار  
ويطلب المقاصة بيمينه على البايع الثمن كله والاول  
بيع درهم الثمن بدينار يسقط القرض اذ استحق المشتري  
بيمينه انه لما باع الدار التي قيمتها عند ثمنه ما في الف  
درهم فيدفع المشتري الى البايع بدل الالف الدرهم عشرة  
من الدنانير فيكون صرف الدار التي في ذمة المشتري  
بالدنانير المستوفى والشفعة خذ عند اختلاف الخمس عشر  
والثمن من حوزة صرفه فانما استحق الدار سقطت القرض  
عنه الدرهم المذكور وهو الاخر مجموع ثمنه فطاف صرف  
الدنانير لا يوجب ثمنه دفعها ثم يعرض عرضا ويشرط  
صفحة الصرف التفاضل في الخامس فانما يظل صرف

رجع المشتري على البائع بالدين المشرق وحيلة اخرى  
انه باع الدار بالبذرة وهو ساوي ما به درهم فباع  
البذرة المشتري تسعين درهما وباعه دينار اربعا وتسعين  
وعشرون درهم فربح دينارا وصرف المشتري والبيع  
فاذا اسحق المشتري بوجه ما فرضت عليه يعني الدنيا على ان  
يدل عن الفعار السحق والدينار على ان تصرف وحيلة  
اخرى حسنة واسهل في المتعارفة في الامصار ذراير  
الما تن بقوله وانما في المشتري المتري القابل في غرض  
لهم هو معلوم بوزن او ثمنه مع بعض فلو  
اي يفتي فلو ساء به وقد اشبه اليه يعني قال المشتري  
لما باع ثمنه دارك بهذه الدرهم وهذه الفاتحة والحل  
انه جعل قدرها اليه عدد الفلوس وضيق الساع الفلوس  
فلما عدوها وحق قدرها بعد القبض في المجلس قال  
السيد حمدا لظفر فغلق فوف في المجلس بضع لاث  
المدا على عدم الوقوف على مقدارها ولو تلفت ولا يظهر  
تعلقه بالقبض ايضا لانه لو قبضها بعد المجلس وقد  
تعدى الوقوف عليها فذلك ولم يذكر المجلس في الشئ  
ولا في الدرهم وانما تنفي الشئ بما ذكر لان معلوم به  
التمتع بالاشارة حال العقد وصح الشئ وجها لانه  
حال الشئ تنفذ المشتري في ذلك ونحوه في  
المطرات افا ده السك تبعا لما قال في البيع وذكره  
منها في الشئ في سحر الدرهم والشر فليست لم تحقق على  
هذه الحيلة في غير الكسب المذكور لكن تعارفا الناس  
في الامصار ان لا يظلم المشتري لانه يجعلون يدل  
الفلوس خاغا معلوم معين مجهول المقلد وينبغي

ان الشئ لم قال انما هم قيمة الفلوس وفيها الغلوس  
الذي دفعها المشتري في الشئ كما ان قدرها كان له ان اخذها  
بالدرهم وفتحها اي وقيمة الفلوس كما لو اشترى رجل  
دارا بدينار اي بشئ قيمته وعقار فانه في ذلك الصورة كان  
للمشتري اخذها بغيره لا فرق ما طلب الشئ حيث  
قال وفي الشئ بقيمته بالقيمة التي يوزن الشئ في بيع عقار يتعار  
ياخذ الشئ كلاً من العقار بقيمة الاخره قال المصنف  
قال في البيع بوزن في المطرات ما يوافق ما نقلته عن من اخر  
حيث قال من كنات الشئ كرم جملة الشئ المستقرة  
للمشتري ان يشتري الدار بدينار او يشتري بعضها بشئ  
معلوم وبعضها بدينار مجهول ثم يشتريه من ساعد  
وهذا مثله جعل الدين او يضمنه حصة حصة وشعر  
او نحوها لئلا يظلم في صيرف خذ قبل ان تصير معلومة  
وان كان الشئ مخطا في نفس البيع فارد ان يبيع من  
احدهم ويستقر الشئ من الباقي فالحيلة فيه ان  
يجعل الشئ مجهولا وان لم يكن للمشتري شئ هنا الشئ  
ياخذ لم يبيع بخل او اشترى اشترى ان كان له مثل وبعث  
ان لم يكن مثله هو ساء به القاضي عن القبض بها جميعا  
سبب الحيلة اهـ في نقل الشئ في البيع معطيات لظهور  
ما يوافقته ولغظه ما في ذلك من ان يشتريه لظهوره  
اشترى عقارات بدينار حرة في الشئ ساء به على  
لا سيما ان مقدار الدرهم وقد هلك في يد البائع بعد القبض  
فالبيع ينفذ في الشئ الا انما عجزت اي بلس  
ما اخذ الشئ والشئ بغيره على وجه الا اذا اشترى  
المشتري زيادة عليه او وافته في تنوير البصيرة



شحنا يعني الخبر الرعي وقد وقع في فتاواه سئل فيما يبطله  
 الناس من الخلة لاستقامتها كخفة في خفة فلو  
 جهل قدرها وضعت بعد القصد او خالف فيه فصر  
 مجهول القيمة او صيرف حنطة او شعير او نحوها فخلها في  
 اخري قبل ان تصير معلومة هل هو جنة لا سقاها في  
 نفس الامر لا وهو اذا ادخل شحنا العلم بكمية الفلوس  
 عدة او بالقيض يكونه القيل قوله في ذلك ام لا وذلك  
 لو ادخل في شحنا ثم خسر الصبر كغيره وغيره ما يقع  
 به الحكم يكون القول قوله ام لا واذا قسم القول قوله  
 هو باليمين ام لا واذا اتفق المتباين على ان لا يعلم ان  
 ذلك وريون فقرهما الشفيع بل ادعى مقدره فبطلت  
 بما يقول ولا يلتفت الى اتفاق المتباينين على عدم العلم  
 ام لا وهل باجمالك ترك طلب احضار موعظه بوجوده  
 خصوصا والشفيع يتصرف بملك تربي غايه الضرر فلو  
 لنا الخلوب فاجاب بان هذه المسئلة انما تتم بعمل فقة  
 الشفيع على عدم المعرفة بالوقوف الشفيع المتباينين  
 عليه بان ادعى غمنا معنا فانه يا خذ المسئلة بالشفيع  
 بطلت نعم بزمه كالتقاضي في شرح تنوير الاحكام على الطريقة  
 وظاهر عدم لزوم اليقين على الشفيع لان المتباينين  
 يدعيان قدر معلوما ليس بتعليق اليقين بعمله كذا في وهذا  
 بقطر النقيض هذا وفي مصلحت الساتر تدينه على كذا  
 وذلك يلزم بعد موافقة الشفيع لها على كذا في عدم  
 امكان اطلاق الحكم عليه ولذا في المصنفات ثم تمة تلك  
 من ساعته وفي الدرر وقت التنوير وضيم الفلوس  
 بعد القصد وفي القيد وفي الظاهرية وقد عكس في يد

حيا

الباطل بعد التفتاين فعلم منه انه اذا كان قايما يعني حضارة  
 لا وكان الحكم وان كان ترك طلبه مع علمه بوجوده يا شح  
 ترك ما يتصرف به الحكم ثم نقل عن الشيخ ما قد مرنا عن  
 الظاهرية في ملكه نعمه انه وهو الشح صلا من  
 المهر في زواله هو في حاشيته على الاشياء بانه لا يجوز  
 قول الشفيع في العلم بكمية المجهول معلوم تصديق المتباينين  
 له محال لان ذلك وهو ما في المضرات والدرر وفي المتن  
 والشرح معدوم على ما في الفتاوى كما مر مرارا هو ووافقه  
 المحمدي في حاشية الاشياء قال وما في المضرات والدرر ووافق  
 ولا يعارضه ما في الظاهرية لان ما في الشرح معدوم على  
 ما في الفتاوى ولا يعارضها خصوصاً ان النص فيها على  
 الفتوى كما في القوم الوسايل ه فالعوض الفضلا وسنة  
 يعلم ان ما يقع بعض القضاة في زعمنا من ان الشفيع  
 يضيق والتمنح خاتما مجهول الوزن والقيمة ويطلبون  
 بذلك شفعة الشفيع صوره معتبر في زعم بعض القضاة  
 من انه غير صوره متمسكا بما في الفتاوى والظاهرية وسرد  
 العساق التي قد كتباها عن الظاهرية بتمامها قال بعد  
 تمامها وهو تخالف ما في المضرات وقد علمت ان ما في المضرات  
 اولي فتنه اه والظاهرية في المضرات وغيرها بطلت  
 لا يتصرف بالشفيع اذ لو قبل قوله لما كان له ذلك لقيمة فائدة  
 الا اذا سلمت الشفيع وافاد الشفيع بان ما في الشفيع هو  
 المتقول عن امتثال الدلائل وبعضهم وكذلك الشرح بخلاف  
 ما في المتن وفيه سبغ على وقائع محدث لهم ورسايل  
 عنهم ومن اصل المتن فتعني بكونهم محسب ما يظهر  
 تحتها على قول المدعي وانهم يجدونها وانما تزني في تدبير

٢٠٦

١٠٦



وعامة انك تخرج على ان ليس بنسوخ وتكلمون فيما بينهم منظر  
البرية قال بعضهم ان يا خلكم انما نية عبادة ربهم  
يررس الاعواد قبل العزب وعن ابن عباس رضي  
الله عنه قال وقعت حشة بين هاجر وساجر فجلسا  
انما حفرن بها فطعنن حصىا منها فامر الله تعالى جبريل  
الي برأيه عليه السلام ان يصالح بهما ففعلت سائر ما جاز  
يميني لما روي الله تعالى انهما يصالحا من سائر ان تنقب اذن  
ها حين يخرج تنقب الاذان كذا في التنقيب وفيها من ذهب  
علمنا ان الكل حصلته جهنم بها الرجل لا يطال حق الفيل  
لا دخل فيه فله فله في مكره تحوفا وفي السوء حاصم  
الفتاوى لا يسهل ذلك وكل حيلة جهنم بها الرجل فيل  
بها عن حرم وليتوصل بها في حلال في حرمته وهو من  
ما نقل عن الشيخين لا بأس ما كسبه فيها كل واحد  
طرح عند الشيخين ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه عامه  
من حين خرج حبيب فاكل منه صلى الله عليه وسلم ثم  
قال كل من خرج من هذا فقال لا بأس رسول الله انما انشئت  
الصيام من هذا الصاعين ولصاعين بالخلافة فقال  
صلى الله عليه وسلم اوه اوه عين الربا عين الربا لا تغفل  
بع ترجمه ما ذكره في ابنه بالدرهم حبيبها وهذه حيلة ان  
بها صلى الله عليه وسلم يخرج تخلصا من الوقوع في الحرام  
قال ابن الكمال في خلاصة في كتابه في الحيل  
لا بأس بالحيل فيما يحل ويحرم وفيما الحيلة  
نحو يتخلص به الرجل من الحرام ويخرج بها في الحلال فما كان  
من هذا فلا بأس به وانما يذكر من ذلك ان جهنم الرجل في  
حق الرجل حتى يسهل او جهنم في باطل حتى يوجهه او جهنم

في شيء حتى به حرامه شبهه به بعد شيء به وروى  
هذه الرواية في الاسماء فلهذا عنه فلهذا يتوالتا به  
قاسه على الحكم الاسماء فلهذا عنه فلهذا يتوالتا به  
فلهذا عنه وروى عنه وعن غيره في كل شيء  
وفيه في الحيلة لمع وجوب الشفقة وانما الخلاف في  
هذه الرواية وقال شيخنا لا يشترط الاستحسان في ظاهر  
حق الشفقة لا بأس به في اقبال وجوب الشفقة في  
الاشياء ولذلك بعد بوجوبه في بقصد شدة  
لا حيز به وما قصد له من حيل في نفسه في قول  
صلى الله عليه وسلم واما عبد محمد في قوله في قوله  
في الرواية وقال الطبري واما ان يقول ان لا يجوز  
المعتدين وخطاهم في نفسه في قوله في قوله  
واختلافهم في رواية به ما كان لا يجوز في الاصل  
الاختلاف بين المعتدين وليس في مقررهم لقوله  
الشيخ استوفى صيغة في قوله في قوله في قوله  
الشيخ في قوله في قوله في قوله في قوله في قوله  
حده من جهة عرفنا في قوله في قوله في قوله  
نقلت شفقتك وكان القاضي يوعى في قوله في قوله  
نقلت شفقتك اذا قال حطك من غفرتك في قوله  
وابيها منك تسعين دينارا فقال الشافعي في قوله في قوله  
عن الاخذ بالشفقة في قوله في قوله في قوله في قوله  
اما اذا لم يقل في قوله في قوله في قوله في قوله  
شفقة لانه لو وجب منه الاخذ بالشفقة  
لا يبعد عنه في قوله في قوله في قوله في قوله  
ولذلك اذا قال الشافعي في قوله في قوله في قوله في قوله





على ان الصنف لا يتعدد بتفصيل الثمن وقد تقدم ما فيها  
من الاختلاف قلت والسأرح شمس الزيلعي ما  
المؤيد تعدد ما يتفصيل الثمن حيث قال شمس الزيلعي  
ان الحق هنا في كتاب الصنف لا اتحاد الصنفه قال  
السيد محمد تقدم ان المدعى تعدد المشتري وظاهره  
ولو تعددت الصنفه انه لا ان العبرة هنا لاتحاد الثمن  
واختلافه وعلم انه اي الصنف له طلب الوجهة اي صنفه  
احد المشتريين والصنفه وهما اي الصنف على صنفه في  
حصه الباقي والبقال ان وطالبته ليقطع المشتريين بالصنفه  
اعرض عن صنفه الباقي وذلك بخلاف ما في المشتريين  
رجل رش او مشتريين قريتين كانتا بعصير مختلفين  
وهذا نص على ما تقدم والافضل على شرائيرت بعد واحد  
وقريتين في مصر تلك بالاولى صنفه واحدا اخذهم  
شعيرها معا وشرتها المشتري وهذا قول اصحابنا الثلاثة  
لا احوها اي ليس له ان يخذ واحدا منها ويترك الاخرين  
ولو وصليه كانت احدها اي المشتري المشتري فيها الدار  
بالمشرق والمغرب ولك ان تقوب ولو كان احد  
المقاربتين المشتريين بالمشرق ولا يخذ بالمغرب ولك ان تقوب  
وهو مجمع ويأتي وهذا فيما اذا كان شفعها اي حيث  
اما لو كان شفعها لاحدها دون الاخرى ووقع البيع صنفه  
واحدا ليس له ان يخذ الا الذي يما ويوايه حصه والمقال  
محمد في الداربت المتلاصفتين اذا كان الصنفه جارا احدها  
وروي كس من الامان للصنفه ان يخذ الكل بالصنفه  
قال الخمر في ثمين الحسن ثلث على ان الاما مبرج عن ثمين  
السابقة كما قلنا وهو صنفه ابتداء في مخرج دارها

هذا هو الحق في الصنف لا يتعدد بتفصيل الثمن وقد تقدم ما فيها من الاختلاف قلت والسأرح شمس الزيلعي ما المؤيد تعدد ما يتفصيل الثمن حيث قال شمس الزيلعي ان الحق هنا في كتاب الصنف لا اتحاد الصنفه قال السيد محمد تقدم ان المدعى تعدد المشتري وظاهره ولو تعددت الصنفه انه لا ان العبرة هنا لاتحاد الثمن واختلافه وعلم انه اي الصنف له طلب الوجهة اي صنفه احد المشتريين والصنفه وهما اي الصنف على صنفه في حصه الباقي والبقال ان وطالبته ليقطع المشتريين بالصنفه اعرض عن صنفه الباقي وذلك بخلاف ما في المشتريين رجل رش او مشتريين قريتين كانتا بعصير مختلفين وهذا نص على ما تقدم والافضل على شرائيرت بعد واحد وقريتين في مصر تلك بالاولى صنفه واحدا اخذهم شعيرها معا وشرتها المشتري وهذا قول اصحابنا الثلاثة لا احوها اي ليس له ان يخذ واحدا منها ويترك الاخرين ولو وصليه كانت احدها اي المشتري المشتري فيها الدار بالمشرق والمغرب ولك ان تقوب ولو كان احد المقاربتين المشتريين بالمشرق ولا يخذ بالمغرب ولك ان تقوب وهو مجمع ويأتي وهذا فيما اذا كان شفعها اي حيث اما لو كان شفعها لاحدها دون الاخرى ووقع البيع صنفه واحدا ليس له ان يخذ الا الذي يما ويوايه حصه والمقال محمد في الداربت المتلاصفتين اذا كان الصنفه جارا احدها وروي كس من الامان للصنفه ان يخذ الكل بالصنفه قال الخمر في ثمين الحسن ثلث على ان الاما مبرج عن ثمين السابقة كما قلنا وهو صنفه ابتداء في مخرج دارها

اذا اشترى جماعة عتاروا بالبيع واحد يتعدد اذا اخذ  
بالصنفه بتعدد درهم فلو اشترى ان يخذ نصيب  
بعضهم اي بعض المشتريين ويترك الباقي ويعكسه  
وهو اذا تعدد البائع وتعد المشتري بان يخذ جماعة  
عتاروا من ثمنهم على رجل واحد لا يتعدد الاخذ  
بها اي ليس للصنفه في ان تطالب في حصه بايع دون الباعه  
الاخذ بل ياخذ الصنفه الكل اي كل المشتري وهو جميع ما دخل  
في ثمن المشتري من جميع الباعه ويترك الخمس لان فيه  
ثمن في اخذ الصنفه بقبيل بعض الباعه ترك البعته  
توزيع الصنفه على المشتري فيعجز ريادة الهزب لاخذ  
منه بعيب الشريك والصنفه شرعت على خلاف القياس  
لرفع الضرر عن الصنفه فلا تضر على وجه يعجز به  
المشتري ضررا لا يوسع له الاخذ بخلاف الوجه الاول  
وهو تعدد المشتريين بوقت ما هو فلم تعرف الصنفه  
على حد بل وبيع بوقت ما يخذ الصنفه بصيب بعض  
المشتريين قبل قبض اي قبض المشتريين ما يبايع  
وبعد في الصنفه الا ان الصنفه لا يمكن ان يخذ فيه  
احدهم ان تعد حصصه من ثمن خفي بقدر الجميع لئلا  
يؤدي الى تعيق البيع من ثمنه المشتري لا يخذ  
منه روي اذا كان المشتري واحدا فتقدر بعضه من الثمن  
وبل وبيع اي ببيع ما اقام البائع لكل بعض من المشتريين  
ثمنها معينا كما قال ثمن حصصك الخ في ثمنها فان كان ما  
وتم حصصه لان خمسة او كان البائع سبعة ثمن لكل واحد  
المشتريين جملة بان قال بعتكم جميعا دارك بالغ ثمنها  
لا انه يتفرق باعتبار الانصاف قال الشيخ ارجي وهذا بان

على

قيل قول الشارح ثم شرع في الجمل كن قال الطوري في تركه  
 البيع في شريح الإسلام في شريحه ان له ان ياخذ المالك الذي  
 هو شريحه في ظاهره وراية ولو اشتري الدار بمائة فباعها بصفة  
 واحدة فالصفة ياخذ الدار مع المائة او يدع الكل وذكر  
 شمس الاجم في شريحه في شريحه ان له ان ياخذ المالك الذي  
 او اهله ثم رجع وقال ياخذ واحدا منها ثم يرجع وقال ياخذ  
 الذي هو شريحه خاصة اه والمعتبر في هذا اي العدد  
 اي تعدد الشرب والاتحاد العاقل يتعلق حق فلتعد  
 به وهو اصل فيه فيخذل باخاره ويتعدد بتعدد المالك  
 ولو وكل حصصا واحدا على اي الشئ الشئ في شريحه  
 شيا فشا فاشترى كل وكل شيا غير الشئ الكسب  
 الاخذل في شريكتي جميعا في الايجاف والقبول لا يجوز ان  
 اتحد الصفة كادعوه الشارح وذلك كان يقول البايع  
 بعث على كل واحد منهم ما ارده من الدار وذلك بعد  
 ما تبين قد المبيع على كل واحد منهم فيقول الكسب جميعا  
 اشتريناه او قبلنا لكن الغتال في حاشيته قال صبا  
 في اشتريته عقلا واحدا بصفة واحدة ومتعدد  
 وان خبير بان من اشتري نصيبا من الدار الذي  
 لا يلزم الشئ ليس للشئ في المظالمية بالصفة حيث  
 تعددت الصفة والله تعالى في شريحه في شريحه  
 به شريحه اي بعض الكسب في شريحه في شريحه  
 هذا اذا وكل وكسلا في نصيبه اما اذا وكل كل في شريحه  
 فلا شفعة الا في جميعه فليتا على اه قال الزيلعي في  
 الصبح في فصل بكن ما اذا كان بعد القبض وقبل  
 على ما بينا وروى كسب عن اي حاشيته انه فصل

شعير

فقال ان اخذ قبل القبض نصيب احد لم يس له ذلك  
 وبعده كان له ذلك لانه قبل القبض يتضرر البايع ياخذ  
 البعض منه بتفريق المدعيه ويعطى ولا يتضرر لانه لم  
 يبقى له يد وجوابه ان له ان يحبس الجميع لانه يستوفى  
 جميع المني على ما بينا فلا يؤدي الى تقضي المدعيه  
 اصر وفي الفتاوى القنابينة ولو اشتري دارين وبيع  
 الحائط من الدار لا خيرا وحصلها دار واحدة اخذ الجميع  
 كلها وان كان ذلك المالك محاله لانه دارها باين ولو بيع  
 باب البيت الذي اشتراه الدار ورسلا الباب الاول وصار  
 ممر وفا بهذا البيت معها اخذ بالصفة اه اشتري رجل  
 نصف دار غير مقسومة فقام اسم المشتري البايع اخذ  
 الشئ نصيب المشتري الذي حصل له بالقبضه وان  
 وقع ما اخذ منه المشتري بمختلفه في غير جابه اي  
 الشئ على الاصح قال الزيلعي ثم اذا يكت الشئ بقبض  
 فتمت كان له ان ياخذ نصيبا كذا في يد جالت كان  
 لانه استخف به بالشر والمشتري لا يقدم على ابطال حقه  
 فبا خذ وهو مروي عن اي هو سفي واطلاق الكنا بيدر  
 عليه وعن اي حاشيته انه اتاها خذ اذ وقع في جانب الدار  
 التي يشتريها لانه لا ينبغي جال فيها يقول كسب الاخر  
 وليس له اي للقبضه لغيرها اي القسمة الواقعة من  
 الشري مطلقا سوا قسم اي كانت الصفة على الاقاضي  
 اوصاف وقبض بين البايع والمشتري على الاصح لانها القسمة  
 من تمام القبض لما فيه من اكيد الانقضاء الاتري الاهنية  
 تتم به حتى صحت القسمة وان لم يس بعد ان وقعت  
 فاسد للشئ بوع باعتبار ان قبضه ناقص فيما يتجمل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
الأنبياء والمرسلين  
آلِهِ الطيبين الطاهرين  
الطاهرين

القسمه و الشفع لا بد نقض القرض لجعل العبد علفا  
فكذا ما بيع القرض به وهذا لان القرض بحرية البيع  
له حكم البيع فكذا يملك نقض البيع الاول لا يملك نقض  
القبض الموجود بحرية ولا نقض التمسك فيه بما يفي بالمبادلة  
والشفع يملك نقضه بغيره فكذا نقض نفسه  
لا فان نقض القسمه او ارض من وجهه لا يوجب فيها الجبر  
ومبادله من وجهه لا يوجب فيها حكم البيع من رد  
بعبث او خيار رويته ومن حيث انها ارضان تملك فلا  
تملك في ذلك وهذا لان القسمه ان لا ينقض من تصرفات  
المشتري بشئ لانها صفة نقد ورعا من مالك ولهذا  
ليوبا عدا او جره يوجب له النقص والاجف وليس للشفع  
فيه ملك ولما يشتد له حق الاخذ وذلك لا يمنع نقض  
تصرفاته غير انه ان ينقض تصرفاته تبطل حقه لا في  
الضرر عن نفسه ولا ضرر في القسمه فتعطل الاصل في  
حق البيع وفي حق ماله حكم البيع الاول وهو ان ينقض  
بكرهته وقول الشراح هو حكمه على الاصل بغيره الا ولاية  
التفادله للاصل وهي ما في الحديث ان الشفع ان ينقض  
القسمه اذا كانت بغير رضا حاكم وهذا لا يوجب نقض  
عدم نقض القسمه فانها من تمام القرض بان صدقت  
بين المشتري وبين المشتري الا الذي يبعد العقد  
معه كان للشفع النقض كما ذكرنا ان بقوله بخلاف  
ما اذا كان احد الشريكين يبيع من دار مشتركة  
وقاسم المشتري الشريك الذي يبيع حيث يكون  
للمشتري نقضه لان العقد يقع من الذي قاسم قائله  
القسمه من تمام القرض الذي هو حكم البيع الاول بل هو

سفر

نصف تمام الملك فينقضه شفعه فنقض كذا ينقض الشفع  
ببعضه كذا يبيع المشتري المستوفى به على حصى وهذه الاثر  
لا وهذا تنبيه في الشفع بوجهه ان كان دارا لمالك  
هما شفعا وانقسم ما بينهما ما صفة ثمة شفعا ثالث  
بعدهما فتمت بقضا وخبره فله ان يملك الشفع  
الثالث ان ينقض القسمه ضرورة صوره وهو ان يملك  
ايلا حلا ضرورة ان لا يستحق ثمة او في يد كل واحد من  
المشتريين النصف وهو لا يملك شراجه وهما يتبع اختلاف  
الحكم والمشتري في مسلمة لا رايه يستحقها الشفع الذي  
هو لها ريعي ادعي رجال الشفعة فيقول يقال المشتري يملك  
لان ملك الدار التي تملكها وانما في يدك موقوفه او مستأجرة  
او مستودعة او موهوبة قالوا لا يملكها ولا يملكها فانه  
المشتري لا يملكها بخلاف الشفعة والحكم رجليه  
اي يحل للمشتري على علم بان يقول والله لا اعلم ذلك  
ايها الجار في الدار التي تملكها سبيلها الشفعة ملكا لانه خلق  
عليه فعله غير وهذا عندنا في يوسف وبناته  
وقد مر الحكم على ذلك في باب طلب الشفعة مستوفى  
كل قول للمشتري طلب موهبة قاله يحل للمشتري  
اذا ادعى الشفعة انه طلب الشفعة في ورثته فانه يملك  
وانما المشتري يحل للمشتري على علم بان يقول والله  
لا يعلم ان الشفعة قد طلب طلب الموهبة فان قال  
المشتري للمشتري حلفه فانه لا يملك الشفعة  
طلبا مصلحا سلطه علمه فاشترى من غيره فاحل حله  
القاضي على ذلك فان اقام المشتري ببينة ان الشفع  
علم بالشفع فندفعه وان لم يطلب الشفعة اقام الشفع

بيته انه طلب فالبيت لك فمع عندي حبيفة وعندنا  
 لمستني فلهذا كان طلبه بالبيت وان انك لمستني طلب  
 الانسداد عندنا فلهذا طلب المستني على البنات  
 يعني لو قال المستني انه لم يطلب المستني فلهذا  
 وقال المستني طلبت كان القول قول المستني ويحلف  
 بالله انه لم يطلب المستني حين تعبك وانما حلف  
 المستني هذا على البنات لانه اي المستني يحلف به  
 اي بعدم طلب المستني حين تعبك علما وان الاول  
 اي في طلب الماشية فانه تطلبه المستني حين عنده  
 احدا ولا فلا يعلم المستني ما كان من ان المستني طلب  
 بلوغه الشرا هل سلك او طلب له لو ان المستني طلب  
 الاشهاد عندنا البنات او وكيله او وكيل المستني او  
 المستني المستني على العلم لعدم احاطة علمه بالمال  
 قال المستني عندنا فلهذا لم يطلب عندنا لانه لو  
 ان اهدى ولو بهنا فبيته المستني حتى عندنا المستني  
 لانها تفتت مدعاها والبنات للابنات وقال ابو بكر  
 وقد قد مناعه ضمن الدين ان محمد هو الذي يوفى  
 بغيره فلو اخطانا في طلب الماشية بيته المستني لان  
 البيئات شرعت لانما خلاف الظاهر والظاهر  
 من حال المستني الطلب ما ضمنها كما انه يطلب حالا  
 وبيته المستني قامت على خلافه والله تعالى اعلم  
 وقد قد منعت هذه الماشية فلهذا طلب  
 المستني فتنه فلهذا طلب المستني فلهذا طلب  
 المستني فلهذا طلب المستني فلهذا طلب المستني

[illegible]



قال وقد سئلتني الى هذا التصويب بعض الاكابر وما  
 قيل يعني اذا لم تحتسب وطلب الشفعة بطلان الاطراف  
 لانه لا حققة لطلبها الا بعد بطلان الاحراق فبعض انه  
 رد هلك اذا طلب الشفعة فيها بطلان الاحراق انه  
 كلام ساقط اه كلام المحوي اقرب وقد سجد في قلبي  
 في اول النظر ان هذه العبارة غير صحيحة فالجواب  
 على المواقفة انما وجد في بعض النسخ من قوله  
 وان رد هاتين ادة الموقوف غلطا ختمت ساقط هذا  
 الشرح فانه في الاشياء يدون العلم وهو كلام الشيخ  
 في الطبيب وقال السيد احمد بعد نقله كلام المولى  
 واقاد هذا فله الاخذ بالشفعة لئلا يسوء بين  
 المتعاقدين وحينئذ فلا فرق بين ان تحتسب وطلب  
 او يطلب الشفعة فقط والمعارضة لا تخلو عن  
 ركائز اه وقال الشافعي في مسبوقة في المولى  
 وشتر هاتين ان افرض بينهما وبين ما اذا لم تدار على  
 ان تحتسب الشفعة الثمن فكيف لا تحتسبه وانظر الى  
 لما كانت الكفاية شرط في البيع صا جوازها وضامها  
 وصار الشفعة بمنزلة الماتة انما هذا البيع جائز من غير  
 حاجة المستأجر الى رد حصة صا صا ان المستأجر  
 الشفعة سواء كان البيع مرصعا وضامها بخلاف الكفيل  
 فلا فرق في كل منهما بعد ان يفرق بين مرصع او مشتر  
 شخصه لطلبه وكذا ان لا بد من كفاية في الاول  
 الشفعة والى صحت الاجاب في ثبوت الشفعة له فقط لا من  
 كذا وجه لما في المولى من رجل اشترى دارا منه الصغير  
 والاب شفعتهما فان رد الاب اخذها بالشفعة كان له ذلك

لا بد

لان الاب لو اشترى مال ابنه بغير فكاك هذا متى اخذ يقول  
 اشترى ما اخذت بالشفعة فيكون مكان الاب وهو  
 اجاب ان يكون ملوكا صا فيه كلام في المولى  
 الشفعة حتى يقول من يقول بملك الشفعة فيكون الاب وعاد  
 قول من يقول لا يملك اب الشفعة لطلبه  
 يقول شترين وطلبت الشفعة ثم يرد الامر الى القاضي  
 محققا ينصب فيمنع الصغير في اخذ الموصي في الشفعة  
 فيكون القن اليه ثم هو يسلم الشفعة الى الموصي في الشفعة  
 لكن في شرح المحرر ان ملك ما كان له حيث قال فقلت  
 يعني صاحب المجد بالاب لان الموصي لا يملك اخذها  
 لنفسه اتفاقا بذلك بمنزلة الشفعة ولا يجوز للموصي  
 ان يشرى ما لا يتيم لنفسه بمثل القيمة اه في المحرر  
 لربيت بها عمنه ان قوله اتفاقا محقق للمولى في الشفعة  
 والتخمين وفاقه خاد وسباق عن الموصي ان  
 الاب لا اخذها قبل البلوغ وبعد بلوغ الموصي فانه  
 ليس له اخذها الا بعد البلوغ وبما في شرح المحرر  
 هذا ويمكن التوفيق بانه ليس له ذلك فلا فرق في الاطراف  
 ولصاحب المير وبقوله في الموصي ان من له الموصي  
 يطلب وينسب ويؤخذ تصويبه للبلوغ الصغير هذا  
 عني ما وفق به الطرسوسي رحمه الله على طلب التملك  
 للمحال في ذلك محمول على ما اذا لم يرد الموصي في  
 وما اذا كان للصنف طيه تغف ظاهره اذا كان في الشفعة  
 يسر ولا ياد وقع الشفعة في مثل قيمة فلا لا اتفاق  
 في شترين ما كان الصغير لنفسه كما فصله في النهاية  
 والمقرر وشرطه الراسي وقتله في الذخيرة لئلا يخاف

وعليه جعل ما قدمناه من التقول السابقة والذم مخبر  
من هذلك ان الموصى الشفعة ان كان ثمة ثمة ظاهر الصغير  
بشرط ان يرفع الامر الى القاضى والا يورث الحق في حق  
المبلغ وان لم يكن فيه نفع ظاهر فلا والله تعالى اعلم وقد  
الشأرج من الاب يكون كطفله او لا شترى الاب لنفسه  
كان له ان ياخذها لشفعة لانه الصغير ما لم يكن فيه  
ضرر ظاهر على الصغير كما في الولو كحبة خلأ في الماء شترى  
الحق حيث قال لا شترى الاب لنفسه والصبي لنفسه  
فليس له الاخذ بالشفعة اتفاقا فانه لو كانت دا  
الشفع مالا صفة لم يطل لبيع يهني ولم تلاحظ كل ذلك  
له الشفعة فيما لا يرضه كالرباع جلى صغير ورجل خارج  
ملازمة لاحد هذين الارضين كان الشفع ان ياخذ  
الارض التي تلازم ارضه دون الارض عليه التقوى كما في  
البنازيد وانما كان له الشفعة فيما الاصله فقط لان السبب  
يخصه واذا لا يتقاضي بانه لو كان احد الجارين ملاصقا  
للمسبح من جانب والاخر من الجانبين سواء في البنازيد  
فريقا خاصة باعها بدورها ونا حنة منها تملكها  
انفسان فملك الشفع اخذنا حبة التي تملكها ولو كان  
فيه تفريق الشفعة على الشترى بخلاف ما لو شترى دارين  
احدهما بالثام واخرى بالثام ومقيمهما واحدا تتهما  
او شترى لهما لا فيه تفريق الشفعة مع شترى السبب  
لها كذا في شرح الوهبانية لابن السكنة والجار للمارزق  
وصو الذي لهما حياطة على حدة وليس بين الحائطين  
ممن يفسد المكان ولا التقاضي كما يفسد كذا فاده الحويك  
الابن العام من الشفع بطلانها فلو بيعت دار فقال البائع

اولا شترى بالشفعة ابرئنا من كل خصومة لك قبلنا ففعل  
وهو لا يعلم انه وجبت له قبلما اشغته لاشفعة له قضى  
مطلقا سؤل علمهما ولا وهكذا قال الشفع للمخترى  
ابرئنا من كل حق في عليك لاشفعة الشفعة بفساد  
الابرئنا من ان يعلم الشفعة بفساد هذا اذا كان محال  
علم ذلك للمخترى بفساد ما كان في الولو كحبة ونظير هذا اذا  
مبلغا من حاله فخر ابراه الماخوذ منه عن كل حق له عليه وحل  
دعوى ولا علم له بما اخذ من ماله ولو علم بذلك لم يبرأ  
عنه فانه يبرأ قضيا لجهة الاب عن الشفع والمجمل ولا  
يبرأ بانه يملك بشرط على ما ذكره الشأرج في الظهير  
اذا قال له لم جى بالنمى الثلاث ايام فانا نريه من الشفعة  
فلم يجى بالنمى الى الوقت الذي وقت ذكر ابن رستم عن محمد  
انه شغل بنفسه وقال عامه انك لم تلتقط وهو عليه  
لان الشفعة متى ثبتت بطلب الموائمة ونفرت بالانها  
لا تتطلب ان يسلم بفسادها وهو صحيح في هذا لا تطل  
بالابرئنا من كل حق في عليك لاشفعة الشفعة بفساد  
ان لا تطل هو يوقد عليه من الشفعة ان كان في الظهير  
بفساد الشفعة في الشفعة والظاهر ان مسانئنا في  
قبل ذلك والله تعالى اعلم وقال في زوهر كيوه قوسه  
لا ديانة له هذا على قول محمد علي قول ابو يوسف فيبر  
فرضا وديانة في البراة من الجهر وعليه لتلك كما في شرح  
الظهير والشلاصة ولو قد منعه من خزانة لفتاوى  
ان الفتوى على قول ابو يوسف انه يبرأ قضيا وديانة اذا  
صنف المختار في الدرر الشفع عنه في الشفعة خير  
الشفعة ان شأنا اعطاه ما زاد الصنف واخذ بغيرها تصنفه

منقوشة وبتروك الدار المنشئ وقد ذكرنا ان جرح هذا السات  
 تحتها لا لائق وبالغن وقيمة السات والفس فتسب  
 اخلط حله اي طلب العقار المشتري بالسبعة طلب  
 العاك لا طلب المائنة والاشهاد يكون القاطن لا يراد اليه  
 الشفعة للمجار ومطابق للمارستان خذوه الموصوف بعد ورثتي  
 فلو تولى فاضل خذني فانه يجوز للمار ان يطلب شفعة  
 وقد عزم الشارح هذه المسألة في الفروع التي ذكرها قبيل  
 باب ما ثبت في فيه ولا يهودي سبع والبيع يوم السبت  
 والتعديت باليهودي انما في كادمناه وعليه فليس لاحد  
 عذر في حق العاقلة وان كان النصارى يديون تترك الاعمال  
 ليوم الاحد فاسم يوم الاحد بالبيع ولم يطلب طلب  
 الموائنة والانفيا ولا طلب التملك والخصومة فان الناصر  
 فيه غير ضار كما تقدم لم يكتف عذر فتنه طالع الشفعة و  
 وثلاثة تخصيص اليهودي بالذكر ان اليهودي زواجر الاعمال  
 يوم السبت ولم تنه النصارى عن الاعمال يوم الاحد  
 لكن هذا الذي سجد في شرعنا قلنا يوجب منه  
 ان اليهودي الذي عليه طلب خضه الموصوف كما كان  
 او غيره والتخصيص موقوف على القاطن خضه  
 حصصه اليه يهودي لمقابله يوم سبته فانه ان القاطن يكتفه  
 الحصص يراي يهودي على حصصه في مجامع الموصوف  
 دعوى خصه ولا يكون يوم سبته عذرا ما فعل الموصوف  
 وهو واقعة الفتن في القاطن في الفصيل باب ما ثبت  
 فيه ولا يكون الشفعة في عكس الخراج واهل النفي  
 فيا على نفسه ان يدرك في عكس العذر فلم يطلب  
 بطلت لانه غير معد ورخانية قتلت وفيه ولا فعات

الحسامي

الحسامي منصوصة فلا حاجة الى البحث ولكن ظهر من هذا  
 قوة فكره ورحمة دهنه حيث وافق بحقه النص  
 ادعى الشفعة على المشتري انه اي المشتري احتلالا طالع  
 لا استقاطا وحدها وانما المشتري الاحتلال لا طالع  
 حلق المشتري كماله في الاشهاد وفي الوصاية خلافا  
 قلت وسنذكره بام كلام الوصاية فنبين كنه  
 القصة وقد مر الشارح في السودة التي ذكرها تحت قول  
 المائنة الشفعة للمار في الاسم الاول فقط انما ليس  
 له تخليف بالله عارذ بد الطال شفعة لان ابن المص  
 وهو شيخ صالح في حاشية المائنة المشاهدة المتناهية بظاهر  
 التوازيه اي انما في الوصاية من عدم التخليف  
 بما لا يرد عليه خيفة طالع اذهب اليه ابن وهبان وروى  
 من جهة الفتن انه قال كل موضع لو قرى لا يزرع شي  
 فلا تخلف وقال قاضي خان بعد ذكر جملة من خيل  
 المصلحة الشفعة ففي هذه الصورة قال ان الشفعة ان  
 حلت لثبتي والباقي بالله تعالى ما فعله في الشفعة  
 لم يكن له ذلك لانه يدعي شيئا لقرى لا يزرع اقول  
 والعقد الضعيف الي ما ذهب اليه ابن وهبان وقاده  
 العلامة فتنه النفس في الدين في ضيقا اميل قول  
 وفي قول الجي قوله ثم ذكر في بعض كتب الشفعة عقبة  
 هذه العيل تقول يستحق المشتري بالله ما فعلت  
 هذا فارد من الشفعة ولا معنى لهذا لانه يدعي عليه معنى  
 لو قرى لا يزرع شي فتنه في استحقاقه كلام ابن المق  
 في الزواجر انما لم يثبت في قول الجي اول الفصل  
 انك ان تصدق على رجل عاتلي حاشية الجار وقرضه



114

فمنع ما منه ما يقع فليس المحارر شفعة فان طلب يبين المشتري  
بالله ما فعل في الاول ضرر ولا فزار من الشفعة على وجه  
التحقيق له ذلك يدعي عليه معني الوقتية ومنه وهو خص  
فان خلف فلا شفعة والا ثبتت لانه ثبتت لانه حار لارا  
اه وقال قاضى في بعض اركانها بقية لم يثبت  
اذا اراد تخلف المشتري ان البيع الاول ما كان تلمحه  
له ذلك لانه لو ادعى عليه معني الوقتية يلزمه قال  
وما ذكر في الاصل ان الشفعة اذا اراد تخلفه انه لم يبر  
به اسطال الشفعة كان ذلك معناه اذا ادعى  
ان النسو كان التحية هو وثبت في التحيين والمزيد  
لصاحب الهداية وقدمه الشمارج حين مويد زانم  
معنا ما لم يجز فيه طرعه عدم المناقاة بين من  
ذكره الشمارج معنا تعا للاشياء ويعني ما ياتي معني  
الوضعية هنا ولا يخفى ان المفهوم مما نقلناه ان المناقاة  
ان قصدا حقيقة الشفعة فزار من الشفعة كان معها  
جائزا ولا يلزم ظهوره للمشتري فيكون جائزا لانه تلمحه  
ولو اجاب الشفعة الى التحيين لو ادعى الشفعة في دون  
الاول وليس في كلامه ان كان محال لانه لا يطال  
الشفعة يكون فاشحة ولا يطال قولهم انه ليس له  
ان يحلف ان ما فعل هذا فزار من الشفعة الح  
فان استثنى كان ذلك وقال لم يثبت معني لغيره  
اجاب بما لا يحلف فقد خفي عليه المزمع فليخص  
تقليق ابطالها انما الشفعة والارد وجوبها بالشرط  
حار قال في منية المغني لو قال سلمت الملك لشفعة  
ان كنت انقضوية لنفسك فاذا اشتره لغيره

فله الشفعة لانه اسقاط محض فهو تعليق بالشرط  
ولا يزيل الا بعد وجوده هو وفي الحاشية قال الشفعة  
ان لم يجز ما ثبت الى ثلاثة ايام فابره من الشفعة  
ولم يجز ما ثبت الى ثلاثة ايام فابره من الشفعة  
انه يتصل بشفعة لان تسليم الشفعة اسقاط محض  
يصح تعليقه بالشرط وقال بعض ائمة لا يتصل  
بشفعة وهو الصحيح لان الشفعة متى ثبتت رطل  
الموتبة والاشياء قد ثبتت ولا تطل على تسليم بلسانه  
او وهو معارض لما في منية المغني قال بعض الفضلا  
يمكن ان يقال لامعاضة بين ما في منية المغني  
ولما يتصل بها من جهة ما في منية المغني على ابطالها  
فان ثبتت ما تقررها بالطين في كماله فبقية قول  
الخاتمة لان الشفعة متى ثبتت لا يقبل بعض  
الفضلا والمتمتع عدم صحة طرعه تعليقه بشفعة  
بأنه مطلقا يسلك ان قبل طلب الموتبة والا فلا  
او بعد مسئلا بكلام الخاتمة فيه نظرا فان مفهومه عدم  
لخاتمة بعددنه فليطلب الموتبة والاشياء بشفعة  
تقليق ابطالها والموتبة معني في عرف الكنتية  
كما قد عرفت الشمارج في بحث الوضوء من كتاب الطهارة  
بقولنا يقال يجوز على كون تسليم الشفعة انما يطال  
فحشا ويحرم ما ذكره الشمارج في باب الصلح من الخاتمة  
وفي كتاب الصلح من الشمارج ان القضا على لا يصح  
تقليق ابطاله بالشرط ولا يحتمل الاضافة الى قوله  
وان كان اسقاط محضا وبطلان يبرئ من عليه  
القضا على وقوله على اسقاط الشفعة فاسقط لا يبطل



حقه في المنة ومنه ان تبين ان تسليم الشقة ليس باستا  
محض لانه لو كان استقاطا محضاً لصدق مع الاثر اعتبار  
بما لا استقاطات وانما في اثاره المبسوط اهو علم  
انه ذكر في الهداية ان استقاط الشقة لا يتعلق بالحائز  
من الشقة فيها لاسيما في النظر فيه لا تقا فيلزم  
رجل له دعوى في رتبة الماروة شققة فيها قال  
في الظهيرية لو بيع الدار بحجب دار رجل صور شققة  
وهو يترجم ان بقية الدار المبيعة له ويخاف انه اذا ادعى  
رقبتها تطول شققة وان ادعى الشقة فيها تطول  
دعواه فيها في رتبة الماروة شققة فيها وان ادعى  
داري وان ادعى الدار في حكم الماروة شققة فيها  
رقبتها في ان وصلت الدار في حكم الماروة شققة فيها  
ولا تان لا يقضي بها القاض لعدم استغنا عن  
الحكم فان على شققة فيها لان الجمل كلام واحد فلا  
يتحقق السكون عن طلب الشقة هو وانما لا يوسع  
ان هذا يعني على شرط الطلب فهو راجع الى الصانع  
من ان له الطلب في مجلس علمه فيمكن ان يدعى رقبته  
وهو في المجلس ثم يطلب الشقة فيه ان يوسع رقبته  
التي يوسع رجب ان ادعاها فقال بهن غايبة ولكن  
خذها بالشفقة فهو قرار البائع مالك فلا تقبل  
ببسته بعد ذلك وعنده ان يبطل الشقة بدعوى  
الملك ولو ادعى النصف وقال اقيم الشقة واخذ الماروة  
بالشقة في الشقة استحق الشقة عليها  
اي على الدار الشقة فلا قضاه على من يوسع  
بدفعه للشفقة لان على من يوسع بالاشقة على قوله

عام لا يكون طام ولا يوان لم يعمد على قول عام  
بل حله على ذلك التمسك كان كما قال شيخنا  
يوخذ من هذا وجوب التعديل وروعه فاذ استوي  
على الدار الشقة فلا حكم لمن يعمد على قول عام  
لا يوسع الشقة لعدم الظلم والله تعالى اعلم قال  
ويجوز في هذا المسألة ان لا يثبت الحكم الا بعد  
الاخذ بالاشقة وبعد دفع القاض وقد مر حوال  
بانه قبل وجوب احدها لا يثبت له شيء من احكام الملك  
حتى لا تورث عنه اذا مات في هذه الحالة وتطو شققة  
اذا ما رواه الذي يوسع بها ولو بيعت دار بحجبها في  
هذه الحالة لا يستحق بالاشقة لعدم ملكه فيها واذا كان  
الملك لا يثبت الا باحدها فاستلزمه عليها يحق قول  
العام استلزمه عليه ملكه فيكون ظاهراً لا يحق واذا  
اعتبر مجرد استلزمها فهو موجود بالاشقة في حكم  
به فلا يثبت حق على قول العام ولا على القضاء ولا على  
الاخذ بالاشقة استلزمه على حد الراس  
لا على قدر الانصاف قال الحوي وقد نظمتها في بيان  
وزيدت على ما في الملتقطات ثلاثة فقلت  
ان التقاضي بالروس يكون في سبع اهن على عقد نظامي  
في ساحة مع شقة وروايب ان منها احق التقاضي  
وكذلك ما يرمى من الشقة التي يخشى بها غرق وطرق كرم  
وكذلك عاقلة وقد تم ذلك حريرة لا فضل الاعلام  
العقل هو الدية وعلى كونه بمعنى الدية استحق لها فضل  
الروايب في شققة المعني قول ابن نباتة  
اعيد سنه والعدل وروايبه بما قلنا في الروايب في شققة المعني

واصلوا للسر الذي في جنونه . وان كنت ادري انه جالس قتلى  
 وارضي بان امة قتلا كما رضي . بلا قود مجنون لبي ولا عقله  
 قال التغذي والي في شرحه تخليص الخاسر للخطا في ما نصه  
 ترك الحفظ والفوت بسبب في النقص في المعصية والسيئة  
 والمال تعظم الاموال والدم واقوى الملك ما ملكته فاذا وجد  
 حرا وعبد فتيلا في ملكك مسلوك فسمعت القصة والدية  
 على عدد الملك دون قدر الملك اذا العلة ترجع بالقوة  
 لا بالكثره كما في الشفعة فيكون على عاقلة كل واحد  
 قسمه ثلاث سنين من يوم الحكم غير المكنة التي  
 بالنسبة حال كون الانتساب خاصا فاما وحده فقتل  
 في محلة واحدة قسمت الدية ثلاث فابل بان كان  
 اخرى المتقابل مثلا بدين وابل وهم عشرون رجلا  
 والشفعة الاخرى قيس وهم ثلاثون رجلا والشفعة  
 الاخرى تسير وهم اربعون رجلا فوجدوا في محلهما  
 محلة واحدة قتل كالت دية عليهم الا ان بعدد المتقابل على  
 كل شفعة ثلاث الدية دون عدد الروس على الاول  
 فان ثمة تقسم على عدد الروس دون المتقابل وانما  
 قسمت هنا بعدد المتقابل دون الروس وفان يمكن  
 التدبير يعني ان هذا الضمان بسبب ترك الفوت والحفظ  
 يكون حكم التدبير والقيام بمصالح الفوت وكل واحد  
 يوزن الى اخيه ذلك اذا كانا في حقنا فليسوا غير  
 اعتبارا قسما ولست بهم ولا لو كان واحد من احدي  
 القضا بل ليس منه عرف وانما اختط منهم لسجدوا  
 المحلة كما ان ثلث الدية على عاقلة والدان عاقلة  
 القميلة بين الباقيتين الله ومنه يستغاد تعقيد من

ص ١٢٤

اطلعت المصرا اذا كان وجوب الدية باعتبار ركبة  
 الملك فلم يحفظ فان اكثر الكتب خالية عنها خصوصا  
 والشفعة فثبتت ايضا عندنا على عدد الروس خلافا  
 لك في كل قدومناه في اول كتاب الشفعة فلو كانت  
 دارين ثلاثة فباع ضا حب النصف نصيبه ونصبي  
 بالشفعة بين الاخيرين انصافا على قدر رؤسها وانما  
 لو باع ضا حب الثلث نصيبه قسم انصافا ايضا وهذا  
 ينقسم انصافا ايضا لو باع ضا حب السدس نصيبه  
 واقام عندك فقي فعلى قدر رؤسها قسم في بيع  
 صاحب النصفين ينقسم الثلاثة في بيع صاحب الثلث  
 ارباعا وفي بيع صاحب السدس اثنا ساهبا حب  
 الثلث خساها لصاحب النصف ثلاثة اقسام ثم اعلم  
 ان اقد قد منها ان كل من الشفعة قبل القضاء بالشفعة  
 كل واحد منهم مستحق لجميع الدار الشفعية والشفعة  
 بينهم للزحمة فينبغي ان يجلب لذلك حتى لو طلب واحد  
 منهم بعضها بطلت شفعتها وقد منها ان من يطلب  
 بعد عدوما فلا يجيب ومن كان غاليا فلا ينظر ولا  
 يوقف له نصيب الا الغائب لسوء له ناب واذا حضر  
 وحطب مستوفيان وطال الطلب يحكم له بحقه حيث لم  
 يوجد منه مستغفر وحق القسما ايضا لو كان على عدد  
 الروس وهذا في التقاض عن الا حرم وعندنا على عدد  
 الانصبا انما ان هذه مونة حقة بسبب الملك فينقدر  
 بقدر الملك ولم ان عمل القسما لصاحب القليل والكثير  
 ووقع بصيغة واحدة في تعيين الانصبا صاحب القليل  
 والكثير في ذلك سوا فاما استوفيا كان اجرهما على السو

كذلك في قسمه الولولاجية وقيدنا بالعقار في خزانة الاحكام  
لواستاجرة على قسمه طعام بيدها مكاملة فاجرة الكبار  
والنقل على قدر انفسها وفيها اهل بلدة اسناج  
حلال المذهب الي السلطان فيرفع منهم وبقولهم وفي كتاب  
فلا حرة على علي قد عرفنا قوتهم وقد من ذلك في كتاب  
الاجارة والطريق اذا اختلفوا فيه بقسم على عدد اربور  
ولهم حرة هنا طريقا عا لانه غير مملوك لاحد وانما  
اراد به ما يكون في سكة عن اذنه والطريق مما يندر  
ويوثق كما في منظومة الوثاق السماوية لابن الحاجب  
واعلم ان مثل الطريق ساحة الدار اذا اختلفوا  
فيها فليكون بينهم حرة على عدد اربور فان دابيت من  
دار كزيب بيوت منها لاستوى بهم في استعجالها وهو رور  
فيها والتوضيح لم يخطب ووضع الامتعة ونحو ذلك  
فصار نظير الطريق بخلاف الشرب اذا تنازع  
فيه فانه يقسم بينها على قدر ارضها لان الشرب يحتاج  
اليه لسقى الارض فلهذا ندر الارض ثلثا للاحقة اليه  
كما في الدرر قال المحبوب في حاشية الاشباه وفدوتيه  
ما ينال من القسم فيها على عدد اربور زيادة على  
ما ذكرناه في نظير التقدم بينهما ما في وقتا في شحنا  
الشمس التي تاتي في وهران الضيافة التي جرت بها العاد في  
بها فلا وقا في تقسيم على عدد اربور اعلى قدر الظايف  
اه وفيها ما لم ياتي به سكتنا نفعنا كانه وقولهم  
التي جرت به العادة في الاوقاف يقسم عليها قدر اربور  
لاعلى قدر ارضها لا يخصص به الشاظر كما هو  
واقع الان بل هو لحد من السكتين ومنها ما ذكره

العلامة الغرساني في شرح النقبانية بحثا قال لو قتل  
صديقك حلالا فقتل كل نصف قيمته وينبغي ان  
يقسم على عدد اربور اذا قتله جماعة اه قال وقد  
يقسم منها شي لا يصح في الان اه الكامن المسائل  
المتدورة في صفة الغزوة في الاشياء لا شفعة لثمنها  
وقد مر من مسائل مستوفاه تحت النقل الذي نقله  
الشارح عن القنانية في السودة التي ذكرها تحت قول  
الماتن وطريق معرفة قيمة الخمر والخمر في دارين  
ثمة انه لو اسكر وقد طلبها عند علمه بالشرع فاعلم  
شفقة صديقه لا يوفيه اعز به عما لو كان له وفي  
او وصي وسكت على الطلب بطلت شفقة لا يبطل  
لشفقة فلهذا نطلبها اذا بلغ وقد قدنا المسائل  
المتعلقة بشفقة الصدي مستوفاه في باب عاب طابا  
تحت قول الماتن ولو من اب او وصي وان نصب القاص  
فيما على صفة الشفعة لا حال لطلبها للصغير جاز  
حواهم فلا يشترط طلبها وصي لثمن ولا يشترط عدة  
طلب الشفعة للصغير لو لم يرضى عام النصف في امر  
الصغير بخلاف حال ما لو كان له شفقة بطلت شفقة  
الاشجار فاعلم ان الشفعة في الشفعة كانت الاشجار  
واحدة من الشفري بحكم القاص فينظر ان كانت الاشجار  
وقت العتق من قبض الشربة الدم من البائس صوره  
استقط من الثمن بقدره ويدفع الثمن على الشربة  
ما بق من الثمن ويكون من قبيل ما لو هدم الشربة  
بها الا الشفعة في اخذ النقص والخشب ولو هدم الشربة  
هذه المسألة التي ذكرها الشارح هنا ثمة لاسبابها بذلك

الحل والآيات كانت الاشياء يوم فخصا المشتري بالذات وروى  
ليد الطلع من الورق كما في الذخيرة لا يسهل شي من العن لانه  
لا حصته له من الختم حينئذ وقد تقدم في باب طلب  
الشغفة متنا في قوله ويغنيهاك انما اعرضنا عن ذلك ونغلا  
المرموذ زاده مع ما في قوله في كتاب الحسامي وكذا في الزخيرة  
اليعز وفاراد الماتن ايضاً في قوله هاتين الشغل وبالحذاي  
الاب الا في كلام الناظر فيما يشتري بالهنا الفاعل اي الاب  
لصفوا اب تشايع فيه ياخذ ويشتري فيميل احدها ويخفف  
من الآخذين واي اذا اشتري الاب لولده الصغير لار وهو  
شغيفه في مكان له ان ياخذها لنفسه عندنا واما لو  
اشتراها وصي للميتير وكان الوصي شغيفها فانه لا يملك  
اخذها لنفسه بالشفقة ولكن يطلبها ويشترى عليه يوم  
الشر وهو الذي انشأ عليه بقوله للبلوغ يوحري الخا صفة  
لا الطلب فلا يقص له بالشفقة حتى يدرك المتبر وقد  
فصل الشغفا في النهاية في المسألة تفصيلاً فنفذ مسالة  
الاب بما اذا لم يكن له صعب في الاخذ ضرورة كما في المشتري  
الاب مال الابن الصغير لنفسه بشر يقول اشتري  
واخذت بالشفقة وقال في مسال الوصي انه لو كان للميتير  
منفعة في الاخذيات وقع شر الدار يقين بسبب كان الوصي  
فيتمها عشرة وقد انشأها الوصي باحد عشر كان الوصي  
ان ياخذها بالشفقة علقاً بين قول اي حينئذ وحرك  
الرويتي عن اي يوسق في شغل الوصي منها من صغير  
لنفسه وان لا منفعة للصغير ياخذ الوصي لها بان كانت  
اشتراها بالقيمة فليس الوصي ان يشتري شيئاً من مال  
يبيعه لنفسه بمثل القيمة بالانفاق اه ما يخصه وفي

القنية اشتري دار لابنه الصغير وهو شغيفها فله الشغفة  
كثيراً ما لا يشغف نفسه ويقول اشتريتها واخذتها بالشفقة  
والجواب في الوصي للميتير في الاستحقاق من يريه شغل  
الوصي من مال الميتير لنفسه وعليه قول من لا يري ذلك  
فله الشغفة اي حينئذ يقول اشتريتها فطلبت الشغفة  
ثم يرجع اليها فهي لنفسه فيما عدا الوصي فيما اخذها  
الوصي منه ويحكم الثمن اليه ثم يبيع القدر الوصي  
وهذا بناء على كلام الشغفا في بظاها والله تعالى اعلم  
قال ابن التميمي وليست له اي للميتير تغريق داره  
ببعض صفقة واحدة وهو شغيفها فليس له ان ياخذ  
احدها دون الاخر ولكن ياخذها جميعاً ويبيعها  
وقال زفر ياخذها بما خففها من الثمن ويستوي في ذلك  
الملاصقتان ولم يفرقنا في مهر ووصيت وقد مر هذا  
المسألة لان رجوع شغل الثمن فيميل قول الماتن  
والمعنى في هذا ان قد دون المالك ولو كان الشغف  
غير جازيما قد بيعت صفقة واحدة بل كان الشغف  
شغفاً واحداً دون الاخر فالشغل احد يعني في  
روى عن الامام الباقر وذلك انه ليس له اخذ الكل بل  
ياخذ التي تليق كما تقدم لك رجوع في هذا المسألة في  
هذه الفروع وكذا قال محمد في الاقضية الملاصقة وروى  
منها على رجل انسان وليس بين الاقضية طريق ولا  
زهر ولا بينهما مسناه انه لا شغفة له الا في التزم الذي  
يليه وكذا في القنية كان الزهر في شغل المستطوية جعل  
عليه الفتوى ونقله عن اي يوسق ويحد قال هو  
قول اي حينئذ اخذت يعلم عليه قول الذي في رواية



الحسن عن الامام ان الشفيع ان ياخذ الكافي ذلك كله بالشفعة  
 فانما نزل على قول ان الشفيع كان مثل قول محمد بن زهير  
 عن ذلك لمحملة كالدلالة واحدة قال المصنف يعني ابن وهب  
 ان ذلك مما اشار اليه في البدايع وقال ان صاحب الغايد  
 نقله عن ايضا ح الكوفي قال ابن النجاشي وما خسرنا  
 التحمل سقطا يعني لا بأس باستحاط الشفيعه بالمحملة  
 والاخرى ففة من اضافة الجدير اليه فاعله والمنعول المحذور  
 وهو الشفيع وقوله سقطا صديقا للاستحاط يعني  
 انه لا بأس به وان نعده وقد سبق ذلك متنا وعلمنا  
 اني تخلف الشفيع احد العلماء في التلويح في حالة الكار  
 احد العلماء قد من التحليل لا شك انك انك انك انك  
 وافعال التفضيل على غير ما به فلما ارد ان يفسر ان محلي  
 المكتمل والبايع بالله ما فعل هذا فرار عن الشفيعه بل ين  
 له ذلك لا بد من علمه شيا لوقية لا يلزمه وقد تقدم  
 لك ربح في هذا النوع انه تخلف خلاف لما في الوصاية  
 من عدم التخليف وذلك في الشفيعه عدم التخليف ايضا  
 ولغظه ثمة وليس له تخلفه بالله ما ارد ان يفسر ان محلي  
 شفيق وله تخلفه بالله ان الشفيع الاول ما كان تخلفه  
 وفي تخلفه في الزيد لو ارد الشفيع ان يستخلف الشفيع  
 بالمدان السبع الاول ما كان تخلفه كان له ذلك وقد قدمنا  
 في التخلفين ايضا في بعضها وادركت صديق صاحب حور  
 الدارين في الحارط الذي يلقى دار حارو ما يجانبه وفيه نثر  
 باع منه ما بقى فليس للحارطة الشفيعه لانه لم يبق حارط قال  
 فان طلب الحارط من الشفيع بالله ما فعل الاول فرار من  
 الشفيعه على وجه التلخيص كان له ذلك لا بد من علمه

معنى لو قوبله زهر وهو خصم فان حلف فلا شفيع له  
 وان تخطا كان له الشفيع لانه ثبت لونه جارح لا صفحا نقله  
 ابن النجاشي فروع في الشفيعه في الرض ولو تخطى  
 المصنف دارا بالخير وهو في حلفه الف وله سوى ذلك الف درهم  
 فلم يجمع حارط ولا شفيع فيها الشفيعه لانه انما حارطه بقدر  
 الشفيعه وذلك منه صك في حق لا حنبى نجس للشفيع  
 فيها الشفيعه وان ما عا بالعتق وفي حلفه الثلاثة لا في شفيعتها  
 احبني فله ان ياخذ بالعتق كما في البسوط ما في الرض  
 دارا بالف وفي حلفه الفان ولا مال له غيرها يقال ذلك في  
 ان شئت خذها بذلك الاكثين والاقدم والشفيع ان  
 ياخذ بالف وقلت انك في محط السرخسي وادنا عشر  
 بالعتق الى اجل وقبيلته بالثلاثة لا في درهم فالاجل ما حل  
 ولكن يتخذ الشفيع بين ان يفسخ سبع ويؤديه الذي  
 حاله فصل في الورثة قال حقه في ذلك ثلثه لثلاثة الاول  
 الشفيعه ياخذها بالبرحم حارة وان ما عا ثلثه لثلاثة الاول  
 درهم الى سنة وفي حلفه الف درهم جمع على ان الاجل يماز  
 على الكفك ما حل ولكن اخلف فيه انه يغفر لا حل في  
 الثلث باعتبار الرض او باعته بالرقية قال ابو يوسف  
 باعتبار القبة في حلفه ثلثي العمة وذلك الف وثلثا ثمانية  
 وثلثة وثلثون وثلث ان شاء الله في اقل حلفه ثلثي  
 الحلف المريض اذا باع الدرهم وثلثه ثلث قيمته وفي حلفه  
 احبني لا شفيعه له لان بيعه لمريض من ورثته في مرض لو  
 عينا من عيانه فاستحق حلفه اذا اجازت الورثة وان  
 كان بهن الثمن فهذه الحارط يجب ولو باعها من عياني  
 والورثة فبقيت الشفيعه لثلاثة عندنا به لانه يفسر

كانه باعها من وارثه ابتدا وعندهما اتحب الصفقة هذا  
 اذا باع بمثل القيمة فاما اذا باع وحاشي فان باع بالدين  
 وقبضة ثلاثه الاف فان باع من الخبز وشقيقها اجنبي  
 فلا شك انه لا شفقة له عند اى حنفية وعندهم البيع  
 جائز ولكن يدفع قدر الحايمة فحبب الشفقة والا صامح  
 ما ذهب اليه اهل الحنفية كما في المسحوط ولو باع من اجنبي  
 فذلك لا شفقة للوارث عند اى حنفية لكن لا شفقة  
 ياخذها بتلك الصفقة بالتحويل اليه او بصفتها  
 سوى اجازت الورثة امر مرفوع لان الاجازة يجعلها العقد  
 الموقوف والشرع ما قلعت ان تترك لان الحايمة قد ر  
 الملك وهو باق في العين فلم ينف في حق المترك فيلزموا في  
 حق الصفقة كذلك في البزايء ولو كان احد الشفعين وارثا اخفها  
 كما لاخو ولو كان النسوة في الصفقة فاختار لوارث الصفقة لشر  
 حط البائع في مرضه كرجح الا فاجازة باقى الورثة ولو كان  
 للوط قبل اخذ الوارث فان اخذها بطل العقد وان ترك صح  
 له في الترخاينة ما قلعت العتابة مريض باع دارا لاني  
 درهم ونفخها ثلاثة الاف ولا حال له غيرها مما مات وابنه  
 شفعوا الدار فلا شفقة الا ان فيها لانه لو باعها من ابنه  
 بهذا التمن لم يجز في كتاب الوصايا ان على قوله باله  
 ان ياخذها بغيرها ان شاء ولا يصح ما ذكرهنا فانه يصح في  
 الحايمة على ان قوله جميعا للثالث المسحوط ولو كان  
 له مال شفعها فاجازت الورثة فله الصفقة ان كان في ذلك  
 فيخرج مجمع العرف واد باع الدار من دهر حاشي فان لم يبرئ  
 من مرضه والشفقة وارثه فان لم يكن علم بالشفقة حتى  
 الا ان فله ان ياخذها بالشفقة لان كرض اذا تفتت البز

هو بمنزلة الصفقة وان كان قد علم باسبح وورب طلب الصفقة  
 حتى يرد من مرضه فلا شفقة له كما في المسحوط ف  
 متفرقة في الصفقة ولو قضى لفاضي بالشفقة للشفقة  
 وطلب الشفعي من الشفع ان يرد الدار على من تترك  
 بزيادة في التمن والزيادة على حنسن الحنن او من غير  
 جنسه نصص الدار لشرع بالحنن الاول وتصل الزيادة  
 لان رد الدار على المشتري بمنزلة الاقالة والاقالة انما تلوا  
 بالحنن الاول وقد لو طلب المشتري من الدار على التنازل  
 ما قضى القاضي له بالشفقة ان يرد الدار على المشتري  
 بزيادة في الحنن فنصل كانت اقالة والاقالة كما تلون  
 بين البائع والمشتري تتحقق بين البائع والشفقة من  
 في الخاتمة ولو كان الشفع قد ملكها بشيخه مشتري له  
 ثومات لم يولد ذلك من كذا كورثته كما في سراج وحق محمد  
 رح رجل اشترى من اخيه دارا وها شفقت دارا وحق محمد  
 انه كان اشترى هذه الدار من البائع قبل هذا فله ان يرد  
 فاقا لمشتري بذلك ودفع الدار الى المشتري ثم تفرقت  
 اخرا اندر شلل الشفع اخذ الدار بها بالشفقة والارباب  
 المشتري للشفقة ابتغى فذلك ان اشترى هذه الدار قبل  
 شرائي وهي التي بشرتك قبلي وقال الشفع ما اشترى  
 وانما اخفها بشفقتي فاخذها الشفع من المشتري  
 ثم قدع الصفقة الاخر فليس له الاضيق كذا في الحنن  
 اشترى دارا من المشتري كفلان وشهد بها حاشي  
 فهو حنن له الا ان يقيم بينه ان فلان وكذا في الاكفون  
 خصما ولو قال لك فلان ثمننا ما نصير وطلب حنن حنن  
 وقال الشفع لا يبل بالالف فالتقول للمشتري كفلان واشترى الدار

فحضر الشفع ياخذ الوكيل ويكتب المهر في عليه ولا ينفق  
 الى حضور الموكل في الظاهرية اشترى دارا بمئة  
 فوجد العبد غور ورضيه فان شفع ياخذ الدار بغيره  
 صحيحا وكذا لو رده بالميم لان الشفع جيب وقبوع  
 بالميم لهما لا مصلحا في مخطط الشفع حتى رجل  
 له ارض كثيرة المون والحاج لا يشترى احد فباعا  
 من انسا ن مع حار فبعها الف باقى والدار بغيره  
 ياخذها حصتها من الثمن فيقسم الثمن على قيمة  
 الدار وفيه الارضاء اشتراها جميعا بالسطح  
 وان كان لا يرغب فيها احد بعينه فبها اخرجت ذهب  
 رغبان النار حتى لان القيمة فبها القيمة  
 في القسمة وعلل ان يقال على قول المهر بغيره رج  
 ان يجعل كل الف بمئة الدار اذا لم تكن للقيمة  
 قيمة اصلا كما في المخطط وذو في المشتري من اى يوسى  
 رجل في يده دار يبيعها فبها الف فبها الف بغيره الدار  
 له فبها دار بغيره فبها الف فبها الف بغيره الدار  
 التي فيها الف بغيره دار يبيعها فبها الف بغيره الدار  
 سبعة وقال هذا في وقت يتعدى على اخذ الشفع اظهر  
 فطلبها لنفسه فلا شفع له ولا تدخل حتى يقع بينه  
 على الشفع الا اذا رجعت فاصرف نصفه في حقه الف في حق  
 غيره كذا في مخطط الشفع حتى حال شترى دارا بغيره  
 حتى بيعت دارا بغيره فبها الف بغيره الدار  
 طلبت الشفعة في دار فقال له المشتري دفعها اليها  
 ان علم الشفعة ثلثين وهذا الوجه الشفع عليه فباع  
 الدار ملكا للشفيع واذا لم يعلم الشفع بالثمن لا تصير

الدار ملكا للشفيع وهو على شفعة كذا في المخطط رجل ترك  
 دارا بغيره الف له وعليه دين الف ووصي بثلث ماله  
 كالمطل فباع الف ببيع الدار كلها والوصي له  
 شفعان اخذها بالشفعة ولو لم يكن عليه دين وكان  
 في الورثة صغير فزى الفاضل بينها فليس الموصي له  
 ولا الورثة شفعة ولا تصغير لان وصيها الموصي بها  
 الكسور سجيل على بن احمد عن رجل اشترى دارا  
 وطلبت الشفعة الشفعة فسلم اليه المشتري الشفعة  
 الا انها تنازعتا في الثمن فلم ياخذها فاقى على ذلك موهو  
 ثم اراد ان ياخذها قال المشتري ليس له ذلك الا ان  
 يرضى لذلك المشتري وان كان ثبت ان الثمن على  
 ما قل الشفع كما في الترخاوية رجل في يده دار بغيره  
 رجل وادعى شفعتها وقال الذي في يده هذه الدار بغيره  
 من فلان فصدق له كما في ذلك وقال الذي في يده الدار  
 ورثتها عن ابي واقام الشفع البيعة اليها كانت لا يبيع  
 ما توتر بها ميراثا للبايع ولو تم البيع البيعة على البيع فالتا  
 يقول للذي في يده ان ثبت فصدق الشفع واخذ منه ثمن  
 وتكون المهر في عليك ان ابي ذلك اخذ الشفع الدار  
 ودفع الثمن المشتري المهر في عليك بايع واذا لم يكن لوقال  
 الذي في يده وهو باي فلاك وقال الشفع اشترى بها من فلان  
 وصدق البايع الشفع فهو على ما وصفت لك لدار  
 المخطط وفي الثمن البيعة الثمن ولو لم يكن لشفيع واحد  
 عتيا جمع بالشفعة ورجع طلبت ثمنه على بايعها ارضها  
 ان كان قد خطبها في المخطط بنية وان كان المشتري اشترى  
 الدار على ان البايع يترك كل شئ بها وكان بها عيب عامر

حي

ان يسير ما راحة على كل من وسيل له ان يسير الدلالة  
 من جهة دون البيان واذا وجد اشترى في ذلك عيب  
 وزاد بقضا قبل ان ياخذها الفقيه رطلت شفاعة  
 وعاد المشتري على جهة في العيب وكذا ان يرجع الامر  
 على الخدم والى بيعهم الى تهييب المشتري دأروا وصالح  
 من عيبها على صيد خذها الشفعة حصص فان فعل  
 فاستحق العبد وزبحار روية وسقط في الصلح  
 فالشفقة بالخيار ان شأدي حظ العيب المشتري  
 وان شأنا الدار يكون المشتري على جهة مع البائع  
 ان اخذها بالشفقة لانه فسخ فوجى الكو لا كان ذلك  
 المشتري والعبد عيب بشفقة ولو رده برضا لا شئ  
 على الشفعة كذا في الكافي الاستحقاق في جحف ساق  
 على العقد بطل العقد وحقق من حرجه لا يطله  
 والمشتري كما يتقدم على المشتري يتقدم مع من قام  
 مقام المشتري اشتري دارا بالف وراة المشتري في النكاح  
 او صلح عن دعوى فيها بالكارثة اخذها الشفعة بالف  
 بشفقة جمع المشتري على البائع بالارادة على المشتري كذا  
 الصلح لان الشفعة استحقاق بحق سابق على صلح  
 وعلى الزايرة فوجب بطلان الصلح والارادة من الاصل  
 ولو كان المشتري الدار في الشفعة بغير رضا فسخ  
 الزايرة يرجع على البائع وفي بطلان الصلح لا يرجع على المشتري  
 ولو كان المشتري شفقة بشفقة فسخ المشتري وظهرت  
 رجل فان كان خذ صفتها قازا خذ بطل منه في الصلح  
 الاخرى في الشفعة رجل يهدى لدار رجل فزوت بها ردة  
 شرا شترها الشاهد وروى بشفقة فشفقة الحق من المقلد

ان يسيرها

المشتري بملك ورضي كان الشفعة ان لا يرضى بالعيب وروى  
 كذا في الكافية وفي الاصل شتر دارا وهو شفقة ولو كان  
 شفقة غائب ونقص لمن يشتري بيت منها وطريقه على  
 رجل شتر ما بقي منها فشفقة الغائب فافترق بشفقة  
 صدوقه المشتري وببیمه فاذا باع ما بقي من الدار من  
 المصدق عليه ليس له ان ينقص صدوقه في الكافي  
 ينقص في النصف واذا باع ما بقي الدار من رجل خسر  
 كان للغات ان ينقص بشفقة في الكافي وفي الاصل  
 انظر تسليم الشفعة في البيع شتر في الزايرة بشفقة  
 النوى حقيق ان الشفعة اذا اخبرنا بشفقة في الزايرة  
 شتر بين انه لم يكن بها كان وشفقة بشفقة العوض فلا  
 شفقة له ولا تسليم الشفعة في الزايرة بشفقة العوض  
 شتر في البيع كذا في الحوط بشفقة المشتري دارا وهو  
 شفقة بطلان فطلها شترها الشفعة في الكافي  
 على الزايرة كان نصف الدار بشفقة والنصف بالشر  
 كذا في النظر بشفقة اذا باع دارا على ان كفلا فلا بد من  
 وهو شفقة فكفل لا شفقة له في الشفعة واذا وقع  
 الصلح عن دين على دار بشفقة في الكافي الشفعة  
 ولو كان ملكه ان الصلح ببيع الشفعة فلا شفقة الشفعة  
 كذا في الشفعة بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة  
 ووجد بها عيبا ينقص المشتري في البائع ووجد بها  
 على دار بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة  
 لان الفاني مال وله الشفعة لا شفقة بشفقة بشفقة  
 مع ان لا اعتنا بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة  
 العيب عيبا بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة بشفقة



فان لم يكن لها شفع ولكن اشتراها رجل امه بذلك  
فالدار لا مردود المقول فان اشتراها لنفسه والشفع  
غائب فلم يملكه ان ياخذ الدار فالأشترى الدار من المتمر  
له ثانيا فقل ان يحضر الشفع فان حضر الشفع فهو  
جائزا ان يشأ اخذها بالشفع وان شأنا اخذها بالشفع الثاني  
ولو اشتري الدار رجل اخر من ذم سيد ثم اشتري الدار  
من ذم لك الرجل يجبر الشفع فان اخذها بالشفع  
الاول يظل البيع الثاني ورجع الشفع اهدى الخ من علي بابيه  
تقاضي البائع والمشتري ان البيع كان تامة او كان  
فيه خسر البائع والمشتري وفتح العقد لا يبعد فان  
في حق الشفعة وله الشفعة امر شراري رعي بعد  
غبن لما مورصه الشرا فلا مرجع لما مورصه  
الامر بقيمة العبد داران متصلا لرجلين وكان  
كل واحد من الدارين مشترك بينهما فباع كل واحد منهما  
حظه من هذه الدار بحفظ صاحبه من الدار الاخر  
فالشفعة لهما دون البعيران كل في كافي واذا باع المقاض  
دار له خاصة من ميراث وشراها شفعها هذا ليس  
بخاص من ميراث فلا شفعة لهما في الدار المستوطنة  
احد المفا وضمن شفعة صاحبه بسبب داره خاصة  
ورثها جائزا في محط الشفع ولو كان المضا رب  
هو الشفع لدار من المضا رب في ميراث وليس في يده  
من مال المضا رب غيرهما فله المضا رب الشفعة  
كما ان رب المال ان ياخذها لنفسه وان سكر رب المال  
كان للمضا رب ان ياخذها لنفسه كما في المستوطنة  
المضا رب بشفعها دارا واشترى رب المال التي جنبها دارا

خري لنفسه فلم يضره ان اخذها بالشفعة بما بقى من مال  
المضا رب كذا في محط الشفع واذا اشتري المضا رب  
دارين من مال المضا رب وهو الف درهم يساوي كل  
واحد منهما الف درهم فبعت دارا في حنف احداهما  
فلا شفعة للمضا رب فيها والشفعة لهما المال لان كل  
واحدة منهما مشفوعة بواسطة المال والمضا رب شريك  
في البيع ولا يرجع في واحد منهما فلا ياخذ المضا رب بالشفعة  
وهذا لان الدور لا تقسم قسمة واحدة لما فيها من تفاوت  
في المنفعة فتعبر كل واحدة منهما على الآخر ولو كان  
في احداهما رجلا كان الشفعة مع رب المال لا شفعة فيها  
بحصة من الرجح كذا في المستوطنة مع رب الفان  
من مال المضا رب اشتري دارا حدها دارا شترى  
بالاخر دارا هو شفعها لدار المضا رب ودار له خاصة  
ورب المال شفعها لدار فرب المال ثلثها بالشفعة  
وكلها للمضا رب خاصة وثلاثها على المضا رب فان  
كان هناك شفع اخذ ثلث الدار وثلثها بين  
المضا رب ورب المال والمضا رب لثلاثها في محط  
الشفع وفي الفتاوى العمانية ولو طرد الشفع  
الشفعة شرا فبقره رجل فلم يفرق الشفعة وتداولت  
لدار را بعت حصة لها بالشفعة ثم بعت اخرى بحجب  
المال خوفه فانخذها بخري بحجبها بقضا فاشفقت داره  
الاولى ولما خوفه الاوى علم المشتري وبعثت الاخرى  
للاخذ فان اشفقت احدك الدار بطلت الشفعة  
الا اذا جاز الشفع فحينئذ لم يبقل فان كان اخذ  
المشتري شفعيا ابطر فللشفيع الاخر حصص الدار لصفى

١٢٦

قيمة الاخرى كذا في الترتيب خانية باع دار من اجني فاجده  
الشفيع في رض التايح وهو مريض الشفيع وحط عن كثر  
لظالم الحوط ولو ولاء المشتري عن وارث التسايع ابراهيم صم  
الحط ويلزم حط مثله عن العاري كذا في الكافي ولا تقبل  
بشرها دة الامن بسلا ولا شهادته ابنه اذا كانت الدار له يد  
البائع ولو كان في يد المشتري جازت بشرها دة ابن البائع  
ولو شهد ثلثان على تسليم الشفيع وعلم تسليم المشتري  
تبا ترا ولو شهد الشفيع كذا فان طلب الشفيع بطلان  
بشرها دة ان سلم جازت ولو قال جزيا فطلب جاز  
ولو قراه باعها عن فلان فان كان المشتري تمت الشفيع  
ولو كان المشتري غائبا لم يخذلني محض ولو قرأه بين  
المشتري فلا شفيعه كذا في الترتيب واذ كان المشتري سلم  
يطلب الشفيع لتقبل بشرها دة اهل الدمة على الوكيل المسم  
بشليم الشفيع لانهم يشهدون على المسم يقول منه  
وهو يشهد ذلك وشهدا دة اهل الدمة لا تقبل حجة على  
المسم وان كان الذي هو الوكيل وقد جاز الشفيع  
ما صنع الوكيل فقلت بشرها دة وطلبت الشفيع لان  
الوكيل لم يقره ذلك جاز قراه فانه الموكلا حال صنع  
مطلبا على العمى فذلك اذا شهد بذلك عليه اهل  
الدمة لان شهادتهم على الذي في انشأت كلامه حجة  
كما في الجسوط ولو قال البائع وبعته منه وفي المشتري  
انتمت به بكذا فالتقول للبائع ويبرعه في اية فانه  
محض الشفيع واخذها بالبشر فلا شيء ولو اخذها فانه  
المشتري يبرحها بالبائع وانما البعير اخذ في الترتيب  
انتمت المضارب دارا ورب المال شفيعا فسلم بشر

باعتها المضارب لا شفيع له لان المضارب باع ولا شفيع  
لم يبيع له كذا في محط السخري واذ قضى القاضي  
للوكيل بالشفيع فان كان المشتري ان يكتسب له كذا بالكتب  
القاضي يفصله كذا باواشهاد عليه الشهادة كذا  
انه يقضى له بالشفيع وان كان المشتري غائبا عن  
التسليم ولا نفيا فكل ذلك بكتب له حجة يقضيه  
ونشر على ذلك نظره واذ كان في سائر الحقوق  
يعطي القاضي القاضي له سحلا اذا التمس ذلك ليكون  
حجة له فكل ذلك بالتقضاء بالشفيع يعطيه ذلك كذا  
في المبسوط وفي التيسير سئل عن رجل اخذ من ثمن  
لنفسه معلوما من ارض من ثمن بين جماعة بعضهم  
حضر ولم حضرهم غيب اشترى يصبب الحضور  
هال الشفيع لاجاله باخذ من المشتري ما اشترى مع  
غيبه الشريك فقال لعلم له باخذ ذلك وان حضر  
الشريك كانا حق من الكثر في الترتيبانية وقال محمد  
رجح في الاصل اذا اشترى رجل دارا بصف بعينه  
واخذ الشفيع الدار بغيره العبد يقضى القاضي وان  
كان المشتري قد ساء الدار والشفيع بغيره العبد  
بغير قضا ان كان قد ساء الشفيع فبغيره العبد كذا  
وقال حقي صار الثمن معلوما من كل وجه فاستحق  
العبد للمشتري الدار بغيره العبد ويقضى له بغيره  
مبتدا ويكون للمساكين على المشتري قيمة الدار لو لم يبين  
سوى الشفيع قيمة العبد كذا وكذا ولكن قال سلمت  
لك الدار بغيره العبد كان للمشتري ان يسترد الدار  
من الشفيع كذا في المحيط واذ اشترى دارا بعبد

ليزوجه بالبعد عينا فزده اخذه الشفيع بقيمة العبد  
صحيحا لان العبد دخل في العقد نصفه السلافة  
وانما يقوم في حق الشفيع على الوجه الذي صا مستحقا  
بالعقد ولو اشتري هكلا بدارهمند وشال العبد بالدار  
سوا كذا في المسوط ولو اشتري دارا بعبد غيره وانما  
صاحب العبد كذا فلا ينفك الشفيع الشفعة واذا وقع النكاح  
بكمال وموزون بعينه واستحقف الكيل والموزون  
فتن بطلت الشفعة لان الكيل والموزون اذا كان  
بعينه فهو والعبد سوا وان كان الكيل والموزون  
في الذمة فافواه ذلك غير مستحق ذلك فشفعة  
الشفيع على حاله لان الكيل والموزون اذا كان في الذمة  
فهو والدار غير سوا وفي المشتري من سحابة عن كمال في  
رجل اشتري من اخرا بالالفقة كد حنطة بعينه او  
بغير عينه ونفا نصفها خاضعها كد حنطة في الدار  
فقصي له عليه بالشفعة والدار بكومة او كومة وقال  
ان شال المشتري اخذ الشفع حتى با خذ منه حنطة  
مثلها بالالفقة وسال الدار بمرور وانه شال سلم الدار  
واخذ منه بمرور قيمة الحنطة بالالفقة وقال في موضع  
اخر من المشتري ان كان قيمة الكيل في موضعين سوا  
اعطاه الكرجست قصي له بالشفعة فانه كانت القيمة  
متغا ضلة نظري في ذلك ان كان الكيل في موضعين  
الشفيع ان يعطى على ذلك انما الشفع يعطيه  
ذلك حيث شال وان كان خاص فقصي له المشتري  
فذلك انما شال ويا عطي المشتري بقيمة ذلك والقطع  
الذي فيه في يساوي في موضع الشفعة في المشتري

ولو اشتري دارا بغير من رطب على الشفع بعد ما انقطع  
الطيب من ايدى الناس فانه باخذ الدار بقيمة الرطب  
هكذا في الكافي والله تعالى اعلم  
القائمة هي عشرة وعدة بالكتاب  
قال الله تعالى ونبيه سر الانما قصبة بنيه ورفا  
تعالى واذا حضر القسمة وبالسنة الشفعة لانه صلي  
الله عليه وسلم قسم غنا عم حنفي وفي غيرها من  
الكتاب في المورث وعلم حواشيها انفعها  
الاجماع ولا ان فيه انصافا في الشفعة وظهر للمعذر  
با يضا في الحق انما يمتنع وكما واجبا سبب  
يعفي وجه ايراد كتاب القسمة عفت كتاب الشفعة  
ان احد الشريكين في الدار مثلا اذا اراد الافتراق عند  
شريكها باع نصيبه على غير شريكه فوجب الشفعة  
لشريكه وانما اذا اراد الافتراق قسم في غير نصيب  
كل واحد منهما ليشفع بنصيبه على وجه مخصوص  
وهذا اذا اراد الافتراق مع بقا الشريك والاول مع عدم  
بقا الشريك والآخر الجهتي والاول ان يكون له نسبة  
ان الشفع يملك ما كان له من حصة عليه وفي القسمة  
يملك نصيب الشريك من حصة عليه وانما قدم الشفعة  
عنى المسألة وطلعت في القسمة والآخر وانما قدم الشفعة  
لانها تملك كل واحد من الشفعين فكلما بقا قول الله  
واذكر في النهاية وعلم في الدرر في بيان المسألة انما  
ان الشفعة في قسمة الشفعة فاطمة لم حصة بالقول صحيح  
الله عليه وسلم الشفعة فيها لم يقسم فاذا وقعت الحدود  
وصرفت الطرق فلا شفعة والنفي يقتضي سبق الشفع

فكانت بين الشفعة والقسمه مناسبه المضادة والمضادان  
يفترقان لا مع تقدم الميثب على المنفي كما في الامرو النهي  
والنكاح والطلاق اه ويبحث فيه فاضق نزاده باد  
هذه المناسبه لانتم الاعلى فذهب عن لا يقول  
بالشفقة بالحور وبان القول بان المنفي يقتضي سبق  
الثبوت بنا في ما تقر في المعقولان من ان السلب  
لا يقتضي وجود الموضوع والقول بان المتضا دين  
يقتضي ان الامم تقدم الميثب على المنافي يمنع الا  
تري ان قوله تعالى وحمل الظلمات والنجور فذهب  
تعالى خلق الموت والحياة فقد تقدم الميثب على المنفي  
هنا في القسمه لانه اسم لا وقتا كما في المنفي يعني  
اسم مصدر جوهري واسم من التعظيم كما في الفا ميمون  
والانسب بالنظر القاسم الا في ان يكون مصدر  
بالفتح مستثاني كالتقدم فثلاثة الاول في التاميين  
للاقتدر والاسوة للانشاء وشرعا القسمه جوهري  
بما هو اعني غير معني في مكان معين وهذا متعلق  
بجمع وقال الشيخ الرضوي وصوابه ان يقال تثبت على  
جمع نصيب الخ وعليه ما دل في يد حواله شريك  
نصيب صاحبه وفي الهندية عن محيط السرخسي  
اما تفجيرها فهي عبارة عن الافراز وتغير بعض الانصاف  
عن البعض وانها لا تنفك عن الكمال في وسببها  
طلب الشك وبعضهم لا انتفاع بمكده على وجه  
الخصوص فان كل من الشك منتفع بنصيبه عليه  
ومنه الفير عن الانتفاع به ويجب على كل ان يحسبه  
اليه فلو لم يوجد طلبه لانصاف القسمه ايه لم يصح

عقد القسمه لانه لا يجاب والتبيل وذلك مطلب كل فاعمل  
احد الطرفين اجابا والاخر قبولا وكذا لو طلب البعض ورفض  
الباقى فتكون من قبيل التعاطي من احد الطرفين ومنهما  
ولذا حكم القاضي على الا ان يكون مقام القبول ورفضها هو  
هو الفعل الذي يحصل به اى بذلك الفعل لا فاعله  
عمل نصيب كل محقق والتميز بين الانصاف كليل  
في التكيلات ووزن في الموزونات ودرج في المذروعات  
والعدد في العدييات كما في النهاية في التكمي وذهب  
نظراهم اختلفوا في ان حصة القسمه على اربعة او  
الانصاف وانفقوا على ان حصة الكيل ونحوه على الانصاف  
شربلا لانه عن المقدسي ان مقتضى قوله ان  
ان يكون على الخلاف في هذا قال ابو السمعون ويجاب  
بما ساق من ان الكيل والوزن ان كان القسمه قتل  
هو على الخلاف اه فليتا مل اه وشربها اى شرط  
الاجار عليها وكذا هو شرط حلها لعدم جواز ارضاعه  
المال عدم فوات المنفعة المطلوبة ما ينسب وهي المنفعة  
المهذبة التي كانت موجودة قبل القسمه فبالقسمه  
ولذا ينقسم نحو حائط وحامه كماله لا ينتفع به  
المنع المبرور بعد القسمه والاكل كماله بعد ما فاق ينتفع  
بكله كماله ووزن وغير ذلك لا المنفعة المهذبة التي  
كانت قبل القسمه وفي محيط السرخسي واما شرطها  
فشاء لا تستدل بمنعته بالقسمه ولا تفوت لان الاحدا  
لنكمل المنفعة ونتم حصة المالك في تنبيل المنفعة كانت  
تفوت فذهب لا لا وازا ونفسا اه وازا دق اسرارها  
لم يجزى ام عليها ولا تحالكن لو رضى الجميع ونسبوا كل ايط



من نصيب شريكه مثل حقه صورة ومعنى فافهم ان يحصل  
 عين حقه وانما جعل عين حقه في الغرض والبرهان  
 لانه لو كان مبادلة ما حصل في الغرض الا ان توافي قبله  
 احد العينين ولا في استمر والفرق في مبادلة استبدال  
 فيها وكذا في فطما الذين حصل المقروض عين حقه  
 حتى يجزي فيه الجبر ولو كان عين ما جزي الا يجبر احد  
 على المعايضة وكذا جازل احدها ان يارخص نصيبه حال  
 غنية صاحبها ولو كان مبادلة ما جازل ولو كان مبادلة  
 جازل احدها لا يبيع نصيبه من الجبر على حصته من  
 الثمن ولو كان مبادلة ما جازل عين كل واحد من  
 ومعي المبادلة غالبة في غير ما يغير المبادلة كالمبادلة  
 والمفروض والمفروض هو العيني وانما غلبت المبادلة  
 فيها لثقتها وزها فلا يمكن ان يحصل كانه اخذ عين حقه  
 لعدم المبادلة بينهما يبيع انما تفر هذا الاصل فافهم  
 الشريك حصته بغيره صاحبها قال في الذخيرة ان الملك  
 لا يتقبل احد من الشريك في بيع نصيبه بنفسه  
 بل يتوقف باحد من الزم ما بالقبض او قبض الفاضل  
 او القوية وهو كل جازل يترجم على واحد من سهميه او في  
 القنية والمقبوض من بالقبض الفاضل يثبت الملك فيه  
 وبغيره لا يثبت في المقبوض بالقبض الفاضل في الاول ان  
 المالك لعدم التقاض بين الما فيه كالتقاضي لا باخذ الشريك  
 حصته بغيره صاحبها في الثاني ان العيني يثبت  
 لاحدها ان الشريك ان يبيع نصيبه من ثمة على حصته  
 من الثمن والثالثة على كل واحد من عين حقه عاين  
 او بين بلغ وصغير في اخذ كل نصيبه في غنية صاحبها

والجامع وان لم يحصل للمزيج من اضافة المال وحكمها  
 بمعنى كل من الشريك على حدة يعني نصيب نصيب  
 كل واحد منهم من نصيب صاحبها بحيث لا يبق للكل  
 واحد منهم يعلق بنصيب صاحب زبني وانما  
 ان القنية في الاموال المستزعة نوعان فسميت عيانا  
 ونسبة منها فاعلم ان المبادلة في الاموال المستزعة  
 مما لا يتعلق بالذات والاعتبار وانما يكون ما يتصل بالذات  
 والمحيوان والمحبوب عن المكيل والموزع وغير ذلك  
 وقد تكون القنية بغيره على كل واحد وقد يكون نصيب  
 البعض وذلك الى التقاض وامينه في المبادلة ونسبة  
 القنية مطلقا مثلا كان المسووم وفيها نصيب  
 الاخر وهو يالاخر احد عين حقه وعلى معنى  
 المبادلة وهو خلع من حقه يعني ان القنية  
 تستعمل على معنى القنية والمبادلة والتخلف هو الظاهر  
 في ذوات الاموال والمبادلة في غيرها والتخلف على  
 ان فيها معنى الاخر والمبادلة في ما يخل واحد  
 منها يستعمل كل جزء من اجزائه على نصيبه فكانت  
 نصفه ملكه ولم يستفده من جهة صاحبه فكل ان  
 افرز والنصف الاخر ان صاحب اخذ عوضا عن  
 في بد صا حقه من نصيبه فكانت مبادلة ضرورية  
 والى معنى الاخر وهو الغالب في المقضى من المبادلات  
 والموزونات وما في حقه هو العند المتعارف كل واحد  
 والنصف فان نصيب الاخر والغالب فيه اي في العند  
 المتعارف ايضا كما في غلب في الثاني وذلك لعدم  
 التقاض بين ابعاضه لان ما يارخصه كل واحد منهما

من نصيب

من الممل ونحوه واخذ بالبيع نصيبه في حال صغر سنه  
نفدت القسمة ان سلم حظ الاخرين والاولى لم يسلم  
حظ الاخرين بان هلك قبله هلك له الا يكون الهلاك  
على الصغير والفاصل بين يكون على الصغير والفاصل  
وعلى الصغير والكبير وما في الذخيرة واذا كان بين  
رجلين من المكيل والموزون وهو يد احدث  
واقتضاها فالذي هلك عليه هلك والذي بقي فهو بينهما  
الا حصل في هذه المسألة فاحتمل ان القسمة المكيل والموزون  
اذا هلك نصيب احدهما قبل التقضي تنقض القسمة  
ويعود الامر الى ما كان قبل القسمة ولو كان الهالك نصيب  
من كات المكيل والموزون في يد دون نصيب الاخرين  
لا تنقض القسمة وعن هذا الاصل قال نصيب من  
يعن دهقان اي ما لا ترضى وزرع وهو الاكارا حور  
الدهقان لا يعصب اي قال له اقسم القسمة وعزل نصيب  
من نصيبك فقسم الزرع والدهقان غاب ثم هلك  
نصيب احدها فينظر ان ذهب بما افزعه للدهقان  
اي في نصيب الدهقان او لا فلما رجع ذا قدر هلك ما  
افزعه لنفسه هلاك الباقي على ما جمعا لانها لم تنقض  
الا بالايصال ويكون ما قبل اي الدهقان بينهما وفي الهندية  
عن الذخيرة بعد قول الاصل المتقدم في دعائها قلنا ان  
الدهقان اذا قاتل الكار اقسم القسمة واخذ نصيب من  
نصيبك ففعل ثم هلك نصيب احدها قبل ان يقبض  
الدهقان فالقسمة تنقض ويرجع الدهقان على  
الاكارا نصف ما قبض لان نصيب الكار هلك هلك  
قبل قبضه وان هلك نصيب الاكارا تنقض القسمة

قال سيد احمد وفي موقوف يعني ما نقله الشارح عن خالته  
محالها فلما قال ان ذهب ما افزعه للدهقان والاولى الباقي  
ليهما وان ذهب نصيب نفسه اولا فهو عيب ولا تنقض  
القسمة لولا فاق الاصل المذكور فليما مل وان قسم الزرع  
الصغير واقر نصيب الدهقان وذهب بحظ نفسه  
ولا الى بيته فلما رجع اقر هلك ما افزعه الدهقان  
فالهلاك على الدهقان خاصة ان قاله بعض المتأخرين  
قال السيد حمديا مل في وجهه مع الاصل السابق وظاهر  
استمارة ولذا نسب فاضنجان في فتاواه هذا وبعض المتأخرين  
فقطاه وجود الخلافة والاصل المذكور يقتضيه والهندية  
عن الذخيرة معتدلة اه وقال الشارح وعمل وجهه  
انه في الاول ما ذهب محصة الدهقان اولا فحصل نصيب  
للدهقان اولا والقبض لنفسه فيما بقي بعد رجوعه  
فلما رجع ورأى الباقي قد هلك قبل القبض منها فيكون  
عليها الهلاك البعض قبل القسمة اصلا بخلاف ما اذا حصل  
نصيب نفسه او يسته اولا فانه يحوز التخييل والذهاب  
صار في ايضا فقد هلك الباقي بعد قبض نصيبه  
بقسما فيكون هلاكه على صاحبه لكن لا ينفذ في مخالفة  
لقوله في الثاني لا ولي نفدت القسمة اه سلم حفظ الغاب وصو  
الاخرين والا فانه هاهنا سلم حفظ الغاب وصو  
الدهقان انتقضت القسمة فجعل الهلاك عليهم ولما استلم  
حظ الحاضر هو الزرع دون الغاب نفدت ولون القسمة  
هنا ما مورأى من الغاب بخلافه في المسألة الاولى لا يظهر  
به الفرق وبين سلم فالمراد عدم الفرق كما يقتضيه  
التعبيه في قول نصيرة فليما مل هذا وقد نقل في جزائرية

بعد ما تقدم عن واقعات سمر قندها انهم اذا تلقت حصته  
الدهقان قبل قبضه نقضها ويرجع على الاكابر ينصف  
المقبوض وان تلقت حصته الاكابر تنقض لان تلغى  
بعد قبضه والقلة كلها في يده ولا صلاح لك هلاك حصته  
الذي الكيل في يده قبل قبضه لا يخصه لا يوجب نقض  
النسبة وبذلك حصته من لم يكن الكيل في يده قبل قبض  
حصته انتفاضها وهذا القول صاحب الاختصاص  
وسوق الحق للمسلم الا في هذا طال صاحب الاختصاص  
تفرغ ويوطع الشيخ الاسلام وقال عليه رحمه الله في هذا  
المسألة قال وفيما لم يجد احد من قبضه في هذا  
هنا عن الثانية ولعل قول الظاهر في ذكره نقض لك  
اراد به الحكم المذكور وانما يرتفع ذلك لعدم اختياره  
تعالى فلم اهو وقال في هذا حق قوله نصبة اياه ولو  
كان ان يخلع نزع حظ الدهقان اولا فانه نائب عنه  
وحاصل النزاع انه نائب لانه في مقام هو تمام الدهقان  
ولم يوجد من ينفق بقائه فكذلك انما على شموله  
في ذلك عليه ما اما لو خذ نصيب نفسه اولا فكذلك عا  
لنفسه وقد وجد من يقوم الدهقان ويمنع نزاع لانه  
ما مورى بالقبضه فنفقاته مستحصها نصيبه  
الدهقان في يد امينه وذلك عليه اهو قال الشيخ في  
السند في حاشيته في قول الشرح فيها تقدم ان  
حظ الاخر في يد ينفق القسم ان لم يخط الغائب  
والصغير وان لم يخط الغائب وان لم يخط الصغير  
لم يصح القسم اقول عبارة فاضحك وان لم يخط  
ان ينفق القسم ما لم يخط اليه حقه فذلك في تمام

مقامه كما اذا كان المكمل والموزون من حاضر وغائب  
او صغير والنفقة في حاضر والنفقة في غيبه فذلك  
النفقة في غيبه يصلح لك اليها لا يكون الهلاك الصغير  
والغائب وهذا صريح في ذلك مستثنى من الدهقان  
والنزع فقال الدهقان للمراعى اقسما وافرض نصبي  
فقسم المراعى والدهقان غائب في كل نصيب الدهقان  
الى الدهقان فلما رجع اذ قد هلك ما افرضه لنفسه كان  
الهلاك عليها وان قسم الصرة وافرض نصيب الدهقان  
وحال نصيب نفسه المكمل اولا فلما رجع اذ قد هلك  
النصيب المقتضى للدهقان كان الهلاك على الدهقان  
خاصة لانه لا بعض لك يخرجه اقول اما صورة الصرة  
فهي على فقه لما في الهداية والكنز والملتقى وغيرها  
من المتون والشرائح من ان لا يخرجه في المتليات  
فما خذ لك حصتها حال غيبه صاحبها اهو  
ولهذا لما يخرجه لنفسه حتى هلك كان الهلاك عليها  
لعدم صحة النسبة وما اخذ في غيبه كان الهلاك  
حصته الدهقان فقط واما ما ذكره الشرح من قوله  
نفقت القسمة لا يوجب لصيقه في مخالف لما ذكرناه من  
المتون والشرائح وذلك ما في فتاوى فاضلان  
من قوله لا يكون الهلاك على الصغير والغائب لانه  
اذا صحت القسمة من نفسه فالإتاع من لون الهالك  
عليها فقلت ما لان كفاية في قاضيه من قول  
لا يكون الهالك على الصغير والغائب صورة ما اذا كان  
لها دس على خفي عن الحكماء والبالغ في قسم لانه  
حينئذ لم يكن ما مورى في القبض من غيره ولو كان في

قلت المديون لو قاربته وهذا على قوله ما خلا لا وحشية  
كما تقدم في باب آخر وعبارتي الشيخ في قرض الدين يعني  
المديون بجمعهم على القرض والديون تثقني بانها اوافضار  
ما يودي بدلا عما في منه وهذا خبر في المسألة فقصدا قد جاز  
فلان يجوز بلا قصد له اولى لان التقصود الاصيلي هنا التفتاح  
احدهم بنصيبه على الخصوص دون الاجبار اهـ وعنه  
هنا علمت ان الملاوة قولنا انما يرجع على ان المسألة الخ  
موتط عما استفد من قوله ما فيها من معنى لا وراي  
لا ما فيها من معنى المسألة على ان المسألة الخ وينصب  
قاسم يري من بيت المال ينقسم ذلك القاسم بيت  
الاس بل اخذ من مفسره وهو ان ينصب الامام والفاضل  
قاسما احبا لان القسمة من جنس محل القضا والاث  
انه يتم بها وقطع المسألة فاشبهه برفق القاض والاث  
منصفه تعول في المسألة كمنفعة القضاء والفتا والفتي  
فتكون كفايته من بيت المال لانه عدل صاخر لمنفعة  
صلا زعمي هذا اذا كان في بيت المال سعة ويرزق من كد  
لما يخرج زعمي وما اخذ من الكفار كعريه وصدقة  
بني تغلب فلا يري من بيت الامم الكفار في المسألة  
كسيت مال الزكاة وغيره لا ينصف القرض مستاخي وما  
في بعض نسخي وجب بالجميع علقه لا دليل على وجوب  
ذلك في الكتاب والسنة وان لم ينصب قاسم يكون رزق  
من بيت المال حسب القضا من سائر من كذا القسمة  
قاسما باجر المثل صفا قاطب كل من القضا والوظهر  
وقولنا الاحر عليهم لان القضا هو على الخصوص ولا يهاك  
القيمة ليست بخصه حصة بل كسبه بالتقضا من محض

مدله

ما في صدر المبارقة من قوله والمخرج ان ينقص القسمة اليه  
الدين فليست براه كلام الشيخ اليه الطيب اهـ ما نقله  
عن الثانية ملخصها وان وصلته جبر عليها اي على جبر  
غير المتلى في فمجدد الجنس منه فتعطي اي لا فيها اختلاف منه  
ويعلم منه حكم الجبر على جهة المال في الجنس الواحد الاول  
وقد صرح به في الهندية عن محيط النسخة فلا وحلا لعدم  
الشر لا في به علم صاحب الدرر سوري رقيق غير المع  
اي منفرذ عند الامام ولو كان اما خلاصا او عيبا خلاصا  
ويجوز عندهما ووجه قوله ج فمجدد النفاوات الاختلاف  
الاخرض والمغا صدقها في ان طنة كالذهب والفضة  
فتعذر لها لانه فيلحق بالاجناس اختلاف سائر غيرها  
ببديلان التكرار لا في منها جنس ومن الرقيق جنسان  
وقد يغيبا بغيره لان رقيق النسخة تجوز قسمته انفاقا اذ جرد  
القائم في ماليتها لا عيبها حتى كان للامام مبيعها وقسمه  
المن في خلاق التركة فان الحق فيها قطع على الماينة  
ولو كان مع الرقيق عيونا بغيره جازت القسمة نفعها  
افادة السجل عند طلب احدهم في جبر على القسمة  
في مستحق الجنس من القسمة لا في القسمة عن مديون الاقرار  
وبها تكيل المنفعة والتقا صدقها في انتخاب الجنس  
وجاز الاجبار عليها لرفع الضر عنهم والطلب للقسمة ببار  
القاضي لا ينقصه بالانتفاع بنصيبه وان يمنع الغير عن  
الانتفاع بملكه فيجب على القاضي ان يحبس على ان الماينة  
قد جرى فيها خبر على ان عند خلق حق القرض في الاخذ  
بالقسمة يعني كما يجزى شترى على سكرهم انما لا ينقص  
وهذا ان القسمة بغيره وضد كما في محيط النسخة وبني



انها تستغاد بولاية القضا حتى ملك الغاضض جيب الانى ولم يملك  
الا جنبى كما في الكفاية في ازالة اى للقسام ولو كان قاضيا  
اخذا لاجرة على اى علم القسمة وان وصلتكم بغير النافض  
اخذا لاجرة على القضا ذرة حجة وفي القضا ويجوز  
للقاض ان يقسم بنفسه ما جاز لا يملك الا باخذ اياه  
القضا والافسنت القسمة قطعا على مقتضى ومنه في  
الزمانية والمخرج والريبي وقال انه لا يفتقر عليه  
ان يقسم بغيره بل كاستحقاق ومباشرة القضا في نفسه  
وفي الفرقة انما ان القاضى بنفسه فلي رايه ان يقسم  
من جنس عمل القضا لا يجوز له اخذا لاجرة على رايه  
عدم كونه ما منه جاز والاول اصح لتمام قطع المازجة  
وهو في الذخير في جوب القضا ان ياخذ على القسمة اجرة  
ولكن استحسنه ان لا ياخذ وقال في الفاية الواجب  
على القاضى ان لا يقسم دون القسمة فلم يكن هذا من  
اعمال القضا في ازان ياخذ لا يقال المقدسي هذا يقوى  
على قولهم ان ما يحصل به الا ازالة من كليل ووزن  
واقفاهم من اعمال القضا ازالة وتغيره اخرى فتا حل هو  
قلت في ملته فلما حل القضا بين كلامهم فان القاضى  
يا من القسمة ولا يفتقر من القسمة الا ازالة من كليل  
للقاض ان يقسم بغيره الا بعد تحقق ازالة فلا يثبت في  
والله تعالى اعلم وفيه من رتبته والدر المنقوش عن الخلاصة  
والوهابية وقالوا ان القسمة في ظهوره او في بغيره  
القاضى للفقهاء من اجل كماله في ازالة من كليل  
يا ازالة والافضل ان يبرز في من يثبت التال ان ازالة من كليل  
وارى حق بالعامرة والبعد عن تهمته موصوفة مع القاضى

ريبي وهو اى حرم القسام ان يستخرجوه وسمي من سحر  
فقد ازالة والامان اطلق اسموا لاجرة موصوفة على عسده  
الريبي وطبقا سوا حطب القسمة كما هو حديث خلاف  
لما في الكفاية قال واذا ادعى احد الشرك القسمة وراى اياه فون  
فاستأجر لاطالب قاسم كان لا جعله لاجرة خاصة فيقول  
اي حصة وقال ضاحيا يكون على كل واحد اعلى مما  
الا لصبا خلافا لهما فلا على مقتضى الانصبا وهو فوق  
الشافعي لانه مؤنة الملك فينتقد بغيره كما هو القمار  
ولان المقصود بالقسمة ان يبقى لكل واحد منهم الا انصبا  
بنصبه ومنفعة نصيب صاحبه الكثير ليرى هذه نظير  
زوايد العجى المشتركة لما كان يحصل منها لصاحب الكثير  
التي كانت مؤنة العين عليه ان لا يرضى حصة ان لا حصر  
مقابل والتخصيص لانه لا يتفاوت وورعا نصيب الحسب  
بالنظر في التفسير وقد ينفكس الا من باعتها رسرور  
فيتميز رغبته لا ترى انه لا يتصور غير غير الغليل من  
الكثير لا بما يقسمه فيها فيستحق لكل واحد نصيبه  
لان عمل الا ازالة في حصة واحدة فيستحق كل واحد نصيبه  
الكسار والاولى في القضا حاصلا ولا يبرر لكونه  
كاحد الرعي ووجه العمل للشرك المشترك ووجه الحفظ  
وغيرها شريعتا قاسمها على قدر الانصبا جماعا ويرا  
حجر الميراث لان ازالة من كليل رايه وهو متغاض  
وكذا غصب النوب المشتركة فان ازالة من كليل رايه  
فيستقد بغيره الملك لانه يتفاوت وكونه بغيره مشترك  
لانها لا يتألف الملك وتتفاوت وكذا البناء والتطهير  
فان ازالة من كليل البناء والتطهير وهو مقتدر

بالمكان بخلاف القسمين والوزن يتولد من الملك فيستحق  
بقدر الملك وخلفه زاد في المسمى من يتطابق له لان اجرة  
الكل والوزن يتخذ بالانصاف اجتماعا لان وزن الكيل  
للقسم بان اشترايا كيلا ومنه وان اشترى انسانا كيله  
لعمله فذره فلا حرج في تقدير السهم لانه في المسمى وان  
كان الكيل والوزن لها القسمة بين الشئ كما في الخلاف  
يعني فعندنا في حنفية على عهد الرؤس وعندنا على عهد  
قدرا لا ينصافان في النظر بهريرة والاصح ان قوله فيمكن ان  
لكن ذكره في الهداية بلفظ قسما شئنا بوضع جمل صرح  
بعد بنفيه حيث قال ولا يفضل قال الاتقاني يعني  
لا يفضل في جزء الكيل والوزن بل هو بقدر الانصاف  
وفي المعارج عن المسعودي والاصح لا خلاف قال الزبيدي  
والكيل والوزن ان كان للقسمه فيل هو على الخلاف  
فلا يبرر وان لم يكن للقسمه فالاجرة مقابلة بمسار  
الكيل والوزن انما تخميني وعمل الكيل والوزن متساوي  
ولو اطلقنا للجواب ولم يفرق بين الكيل والكيل  
والوزن للقسمه او لغيرها وجنابا لكل على قدر  
الانصاف كان العذر فيه ما ذكرنا من ان الاجرة تقابل  
بعمل الكيل والوزن وهو متساوي فلا يبرر وليس  
سال شمس الاية السحر حسي ومال بعضهم في الاول  
فاجاب الاجرة على السواء للقسمه والافعلي وقدر  
الانصاف اه وثم مدعي علقته عليهم في قوله الملك  
واراد به الدر المنفق قال فيه وعلى الاطلاق ان اجرة  
الاجرة الكيل والوزن بقدر الانصاف وان كان للقسمه  
فالعذر له اي الامام ثقاته ولا يجزى بقدر العمل

مخلاف القسار كما في البرهان اه وفي نظره يفرق ويستوي  
في ذلك قاسم القاسم وغيره وهو قوله عن ان حنفية  
وفيها من لا يحيط وقال ابو حنيفة جرة قاسم  
الدور والارضين على عدد الرؤس وقال ابو الانصاف  
وصورته دارين ثلاثة لا حصر نصفها ولا حثلها  
وللاخر سدسها قالوا وهذا اذا طلما من القاصف  
القسمه بينهم فقس بينهم قاسم القاصف اما اذا استأجر  
رحلا ما بينهم فان الاجرة عليهم على السوية وهل جرح  
صاحب القليل على الكثير بان زيادة قال ابو حنيفة لا يجمع  
وقالا يجمع وتلك اذا وكلهم بجرا لستاجر رحلا انفسهم  
بهم فاستأجر كل وكيل فان الاجرة على وكيل واختلوا  
في الاجرة فلا يوزن حنفية يجمع عليهم بالاجرة على السواء  
وقالا بقدر الملك وري المسعودي عن ابو حنيفة انه لو طلب  
احدا لستر يطين القسمه وفي الاخر من القاصف من يقسم  
بينهما فالاجرة على الطالب للقسمه وان اجمعهم لان  
الطالب هو المستفيد بالقسمه وقال عليه في المستحق  
ابو حنيفة عن محمد بن الكرخ حنفية بين رحلتين فان  
الكل يلقى الانصاف في حساب علي رؤس فان كان  
من عمل فهو على الانصاف وهذا كان من حساب فبر  
على عدد الرؤس فيها من فوي حنفية وفي قولها  
على الانصاف اه وفي مسلكه فاقسموا حانرا لان  
بينهم صنفين في يحتاج الى ان القاصف يوزن في  
وفي المستحق انهم عن محمد بن قسمة دارين اثنين  
واخطى احد الثمن الاجرة غلطاً ويبي بغيرهم في  
لصية قال يستقبلون القسمه ثم وضع بناؤه في

قسمه غيره رفع بناؤه ولا يرجعون على القامه كقصة السنا  
ولكن يرجعون عليه بالاجزاء اخذاه والقاسم يجب  
لونه عدلا امتنا لانه من جنس عمل الفضا ولا يند  
من الاعمال على قول وليس ذلك الا بالاحاطة والعدالة  
قال السهلي ان السليبي ذلك ان تقول قوله عدلا يعني  
عن قوله امتنا اذ كل عدل امين ومن غلبه الخصم في  
الوفاء به على قوله عدلا وهذا غفول عما ذكره في  
حيث قال انما لا ما لانه بعدل عدلته وهو من لوازمها  
لما ذكرنا يكون غير ظاهرا لانه لا يرد على عدلته ظهورها  
فان الشريعة حضرا لا يقال انه يرد على عدلته ظهورها  
لانا نقول ظهور العدل من لفظة العدالة غير ظاهر  
اذ لا يفهم من لفظها وحده دون القينة كما حتمته  
الطوري فيمكنه ان يعطى بها اي بالقصة حتى  
يكون قادرا عليها لا يخطئ في القصة بسبب حمله  
فانه لما هل شد ضربت النابن عدل وقا النس قندي  
فيه انشأه لانه لا يخطئ في شفا خاينا جاهلا وعمل  
الوجوب فانه من عمل الفضاة قاة التمسنا في وفي  
التعجيل انما بان عليه لا حرم اي العمل  
والعدل غير واجب فيها كما انها غير حرم في الفضا  
كما ذكرناه فذا ريد بالوجوب الوجوب في الفضا  
موجبه لانه لا يوجب في الشا رب في الاختيار وخرقانه  
المفنى هو الاول في الفضا لان تولية الفاسق  
والماطل الفضا حرم فكذا التماسه ولا يتعين  
واحد من القامات للتعجيل يعني لا يحرم التماسه على  
واحد كما في الزمانية والمتلقي تتلوا يحكم بالزمانية

3.

يعني لو تعني قاسم واحد على طلب زيا دفع على حرف  
ثلاثة وانما المعنى لا يجبر على ان يكون سبعا جزء ولا ان  
القيمة فيها معني الثمانية وهي تشبه القسمة على ثمانية  
ولا اجبر فيها ولهذا هو صطوح في قسمها جاز يجوز  
بالنظر في ثمانية اقسام وضوات والتجمل على الاذا كان فيهم  
صغير فلا ينبغي تصدقهم لعدم ولا ينع عليه وهذا في  
اذا كان يخفى بالاجزاء ان قسم محاذ ارجا تصدوا احد  
واحدوا اقسمة غيره ففي تعينه تصديق على الناس  
رحمته ولا يستحق القسمة بضم الغاف والتثنية  
جوف سم اي يمنعهم القاض من الاختيار كجلا  
بضم الزاي لان الاحرف تصبغ بذلك غالت لانهم  
اذا اخترتوا يتوالكون ولذلك قال خوف تقا كل امر  
كل بعض لا مولا بعض وعند عدم الشرة يتبادرون  
الها خوف الفوت فيرضى لاجز سبب ذلك بخلاف  
ما اذا اخترتوا فمتواظفون على الجمال بالناس بزيادة  
الاجز وصحت اقسمة برضا الشريك اذا كان  
ما قدر من ان فيها معني اربعة اقسام بالتراضي  
كما في الاما وضوات الا اذا كان فيهم صغير وهذا  
استثنا منقوط يغنيه قوه بعد عدم لزوم اقسام  
لو فسرنا قولنا ان وصحت بلزمت لان استثنى  
متصلا او محذورا لان اربع غير اربعة واحد من الصغير  
والجهدون وكان فيهم غائب لا ويل عنه عدم لزوم  
حسنة واقا وهذا ان معني الصنيع مما عطف عليه  
غير ما لغية من الصفة بل من الزور قال ان تعبد حسنة  
تجوز هو خوفه غير لازمة في الصفة وهو في الجاهلية

اذ قسم الورثة الثلث فيما بينهم صنفين من القاضين وفي الورثة  
صنفين واثني عشر للميت لا تصح القسمة الا في  
مسألة الصنفين المذكورين له وفي ولا وصفي في مسألة  
الغائب قبل حضوره كما يات في حاشية الفقيه في مسألة  
القاضي قبل المبلغ ويا حاشية الغائب في مسألة  
يا حاشية الصنفين اذ لا بد من ذلك الحضور اذ افاقا ويا حاشية  
وليه اي الصنفين فكما صرح في القسمة اذا وقعت في الورثة  
عفو الصنفين من ذريته موقوفه غير لازمة فانه بالنسبة  
للصنفين وكيفية حصوله له بحسب حالة التقدّم هو الاول  
والثاني فاما حاشية الورثة وهذا حصته مع الصنفين  
وعنده يا حاشية القاضي والولي والوصي بعد سقوطه كذا  
المقتضى ورثة لان بعض الورثة يصلح خصلها عن  
الماضي فيصح ان يكون بعضهم مقاسا وبعضهم مقاسا  
وفي المسبوقه واذا قسم القوم الغنية وفي ميراث بينهم  
بغير قضا فافهم صنفين ليس له وصفي واثني عشر  
ليس له وكيل لم يجر القسمة وكذا في القسمة لها عريضة  
الشرط او عامل غير القاضي كما في ميراثه في القسمة او  
الطرح او على الخراج او على المونة وكذلك في القسمة او  
بعض القضا فافهم صنفين هم على اصل القسمة  
في قسمها بينهم بالعدل وفيهم صنفين لا وصفي واثني عشر  
لان الحكم ينفذ الكافي ولا ينفذ على الصنفين والغائب لانه  
صار حكمه بغير قضا في القسمة وفتقر صنفين على من وجد  
منه الغرض فان اجاز الغائب او ميراث الصنفين فاجازهم  
جائز والقاضي لو اجاز جاز في القسمة ما لو كان الصنفين  
فليس الصنفين واجاز ذلك وله حاشية الغائب والصنفين

يا حاشية الورثة لم يجر في القسمة وهو قول محمد ووجه  
الاستحسان ان الحاجة القسمة قايمة بعد موت  
المورث كما كانت في حياته فتوالت تلك القسمة حتى  
ان اجازها في الحال تلك الصفة وانما يكون عادة برضا  
الورثة فلا ينفذ في القسمة مع وجود الاجازة منه للنفذ  
برضاها وقال في الذخيرة انما ينفذ الاجازة من الغائب  
او من وارثه او من الوصي او من الصنفين بعد سقوط  
اذا كان ما وقع عليه القسمة فافهم الاجازة كذا  
المقتضى الموقوف انما ينفذ في الاجازة اذ كان المبيع  
فاما وقت الاجازة هو ما لو كان في القسمة فافهم  
في غيبة احدهم او حال صفو وجنونه بطلت القسمة  
فنية المقتضى وشيها لان كل واحد جنب في حيف  
صاحبه ولا يثبت صنفين احدهم خصما عن الباقيين كما هو  
المقرر فلم يوجد قاضيا عن الصنفين وكيفية شرط عقد  
الصفوي وجود القاضين عن المالك اذ لا يتوقف شرط  
العقد على غائب ولا فاقا عن الصنفين وكيفية شرط عقد  
من ينوب عنه لانه لا ينفذ في يد الصنفين وكيفية شرط  
لا يكون المقتضى في يد الصنفين وكيفية شرط عقد  
رحمى وقال في القسمة وفيهم ان ينفذ من القسمة اذ  
توافقت الا ان يكون فيهم صنفين لا وصفي واثني عشر  
عنه في صنفين لا ينفذ القسمة بينهم بالعدل ولا ينفذ  
من القاضي لانه لا ينفذ في يد الصنفين وكيفية شرط عقد  
الغائب فان القاضي ينفذ في يد الصنفين وكيفية شرط عقد  
والغائب لانه لا ينفذ في يد الصنفين وكيفية شرط عقد  
يصلح على الميت في القسمة ويثبت وصفا ياه مع



غنية بعض الورثة وفي جوارها ثمانية طفل وباليه اقسى  
 يشاء ان يبيع الصنفين فنصرف في نصيب نفسه وباع بعض  
 يكون اجازة لتلك القصة اه **ف** في بيع  
 من يملك القصة على غيره ومن لا يملك الاصل في ذلك بيع  
 شي ملك قسمة ثلثا للصنفين وقسمة الاثني على الصنفين  
 والبقوة جازية في كل شي اذا لم يكن فيها عين فاجتوز  
 ووصى الاب في ذلك فاجتوز وصى الاب بجوز قسمة وهو  
 الحادو الاب لا يمكن هناك وصى الاب بجوز قسمة وهو  
 الام فيما ترك اذا لم يكن احد من هؤلاء فيها سوى العفارة  
 لانه ما يرفع الام ونصرفها فيها هو ملك ولو وصى  
 الصنفين صحح باسبع فيما سوى العفارة فذلك في  
 القسمة والاجوز قسمة الام والاخر والبع والزوج على  
 امرأة الصنفين والكسرة لعمام كما في النجاسة ولا تجوز  
 قسمة الكافر والمملوك او لكانت علم ابنته لمر الصنفين  
 المسلم ولا تجوز قسمة المكتنط على التفتط وان كانت  
 يموله في المسسوط واذا جعل العاض وصيا لغيره  
 في كل شي قف اسما عليه في العفارة والعروض جازية  
 ولو جعله وصيا في التفتط او في حذو شي بعينه  
 لا يجوز وهذا بخلاف وصى الاب اذا جعله الاب وصيا  
 في شي خاص فانه يكون وصيا في الا شئ كما في الحظ  
 ولا تجوز قسمة الوصيا بين الصنفين كما لا يجوز بينه  
 والاحد من الاخر بخلاف الاب فانه اذا قسم ملك  
 اولاده الصنفين يجرى مجوز فلو باع مال بعض اولاده  
 الصنفين من البعض والتفتط في ذلك الموصى وان  
 يبيع حصه احد الصنفين مستغنا من رجل غير ثقاتهم

مع المشترك حصه الصنفين الذي يبيع نصيبه ثم يشترى  
 حصه الصنفين الذي باع نصيبه لتلك الصنفين فتمتاز  
 نصيب كل واحد من الصنفين وانما جازت هذه  
 القسمة لانها جازت بين اثنتي بعت المشترك وبقيت  
 الوصي وحيلة اخرى ان يبيع نصيبه باحد من رجلين  
 يشترى حصه كل واحد منهما منفرزا كما في الذخير وقسمة  
 الوصي بالامتناع بينه وبين الصنفين لا يجوز الا اذا  
 كان فيه منفعة ظاهرة للصنفين عندني حينئذ  
 وعند محمد لا يجوز ولو مع المنفعة الظاهرة ويجوز  
 للاحد ان يقسم ما لا مشترك بينه وبين الصنفين وانما  
 تنك للصنفين مشغية ظاهرة كما في الحظ وان كان في الورثة  
 صنفين ركبوا ركبوا حضور قفا الوصي الكتاب  
 وميز نصيب الصنفين رجلة ولم يفرز نصيب كل صنفين  
 جازت القسمة فان قسم الوصي حصه الصنفين ركبوا  
 ذلك لا تجوز هذه القسمة ولا تجوز قسمة الوصي على  
 الكتاب والقب في العفارة ويجوز قسمة في العروض يرد  
 بها اذا كانت الورثة كلهم كما لو حضرهم حضورا وبطهر  
 غيب وقاسم الحضور وانما نصيبهم زاد النقال في  
 كتابه العروض من ترك الاب لغيره الذخير ولو كانت  
 في الورثة صنفين لم يفرز غيب ولها حضور فغير  
 العفارة نصيب الكتاب لعمام مع نصيب الصنفين وقاسم  
 الكتاب الحضور جاز في العفارة وغيره عندني حينئذ  
 ربح وعندني لا يجوز على الكتاب في العفارة ما كان عند  
 بهو الوصي على الكتاب جاز في العفارة في ثلاثة مواضع  
 ان كان في بيت دينها ووصية او قهرم صنفين فالدن



وصار ذلك لولاهم فخرج القسمة كما لا يفهم سائر تصرفاته  
بالحال فان وكل الكاتب بالقسمة وليلا يخرج اموال  
المتبرعين ان تقاسم بعد ذلك فان عتق فهو عتق وان  
كانت اموال المتبرعين عند موتهم الى وصي فقام الوصي ورثة  
المات الكاتب له الصنفين وحدثت وفادان فسمعه  
في هذا ما تروى وما يجوز عليه وسببه وموتهم لانه  
يؤدى كذا بته ويجعل محرم في حاله كتابته فكذا انه اذ  
الكاتب ينفذه في مات فيكون وصيه في التصرف على  
ولاه الصنفين هو الموقوف في اربا ذات وصيه ونفذه  
وصي الحق في حق الاين المستحقا في حق يكون مخور  
فسمته في سوي العنا وما ذكره هناك اصنع فان  
يترك وقافتا في الوصي له لا للكاتب للصنفين وقد  
سعد في المكاتبه في ذلك اذ الكاتب قبل ان يرد  
القسمة اذ كانت القسمة في المسموط وقسم على بين  
المفصول نقلي حتر به عن الغنا في سياتي في غير  
الحكم المستقل يدعون ان يبينه في يدعون في ذلك  
اي مكان المفصول مطلقا من غير ان سبب ويدعون  
شأنه في هذا من جهة فالسيد حلالا في ان يدعون  
او سبب لم ينفذ في الوصي في هذه القسمة في  
ان اليرثيل تلك لانه في يد سوي الا في رد ليل الصنفين  
ولا من اعلم في الملك النطق ليس في القسمة في هذا  
عالمنا في يد سوي بالملك النطق فيكون من غير علم  
فيكون في يد سوي بين ما تملكه في هذا من غير علم  
في النفاذ بين سوي يدعون وارث ومالك ومالك  
وعا قيسلانا بالسير لان العنا لم يرد في يمين ج

اليبرهان كما سياتي فليست ومن التعلق بها قال في  
الرحماني الموقوف انه من قبل المتعارفين تقدم  
في القسمة والاشي لانها من قسم المستوفات في  
صحة في دعوى المحقق في ثبوت القسمة لغير جنت  
تتعلق بالقسمة في هذا من غير علم على القسمة  
عند طلب البعض وان توفيت فلا حرج في شئ  
منه بالسير والمنايط والحام وكثيرا وباني من اشتراط  
بقا المنفعة المعنوية حتى لو بقيت منفعة بعد ثبوت  
دعوى المنفعة التي كانت قبلها فلا حرج حتى وقال في  
المسوط لو كان ثبوت رجلين في رجل واحد  
بنات في ذل في القسمة السنا وضا في ارض غايب  
فلما ذلك بالترضي وان اشتهى احداهما في حرجه وان  
اراد هدم السنا في هذه القسمة اطلاق الملك فالتقا  
لا يفصل ذلك ولكن اذا ارد هدمه لم ينعها من ذلك  
وان اخرجها حيا لا من هدمها ثم القسمة ان اشتهى  
الترضي بينهما في فضله القاضى عند طلب بعض التبركا  
اه قال السيد عند بعد نقلها في المسوط وقد  
اختلفنا في هذا الاختصاص وقتها عن يدعون  
شأنه بين التبركا في قولهم يعني لو جفت القسمة عند  
القاضى في يد سوي عفا بواي عفا في اشتراط  
في حرجه في يد سوي بلا فاسد في يد سوي لان المستوف  
من ملك اياه قبل القسمة فلا يمكن بقا في يد سوي  
القسمة في هذا على النفاذ في يد سوي في حرجه  
في غير رواية الاصول ان العنا لم يرد في يمين  
لانه محض بنفسه فلا يثبت عليه التعلق فلا حاجة

فيه التسمية فسوى في هذا الوجه بين الحق والاشترى  
 والورث لهما ملكة فله ولا يكون قضاء عليهما لعدم  
 ملكة فله لانه خرج حق ملكة بالبيع وقسم عقار من  
 ملكه من تدعون ملكة مطلقا من غير ان يوجب انتقال  
 اليهم من شرا وارثا وهذه غير ذلك فبقضي بقول  
 من غير قامة بينة لانه ليس في القسمة وقضاء عليهما  
 الغنيان منهم لم يفرقوا بالملك الغير فيكون مقصرا عليهما  
 فصور هذه رواية كتاب القسمة وفي الجامع الصغير  
 انهما قاضيا رجلان وقاما السينة انما في اليد من  
 وارثا فقسمة بينهما حتى يقيما السينة انهما ليسا  
 لاحتمال ان يكون لغيرهما في قول انه قول اني حنيفة  
 وقيل هو قول الكل وهو الاصح لان القسمة انما ان تلك  
 حكم الملك تنقسم الى حصة لا تنقسم الى الحفظ والاثر  
 متمتع لعدم الملك والثاني غير محتاج ليلكونا محصنة  
 بنعم بالزبط فان ادعوا ان الشرا انما في اليد لغير  
 المشترى ميراث عن زيد لا ينقسم حتى يبرهنوا على  
 موته وعقد ورثته وهذا عندنا حنيفة وقالا في  
 باعتبار اهلان الدليل دليل الملك لانه في اليد والقرار  
 دليل الصدوق لا منازع فقسمة بينهما في كل  
 صورة لا حرق وفي ما اذا كان الميراث منقول او كان  
 انعقا من يد كالتقادم وهذا لا يفرق ولا يدين  
 لا على ملك ولا تغيب بينة فلا يكره ان يكون في اليد  
 التقسمة ان كانت بينة باعتبار ان لا يفرق عن ولا يدين  
 حتى يستحقها تادله ولا بد من براءة ولا يدين امراته  
 ولا يتحل الدين الذي على بيت لعدم شوك صوته في هذه

تقصير حجة اقراهم خلاف ما دلالت بينة ولا حنيفة  
 يخرج ان القسمة قضاء على بيت الذرية متعاقبة على ملكه  
 فكل القسمة حتى لو حدثت الزيادة منها فكل قسمة تنفذ  
 وما يات فيها خلاف ما بعد القسمة واذا كان قضا علي  
 البيت فالأقرا هم ليس بحكم عليه فلا بد من البينة  
 وقا من ذلك جعل عدم خصمها عن بيت وغيره عن  
 انفسهم لان الورث نايب عنه واقر بعضهم لا يمنع من  
 قبول البينة اذ ان في قولها فائدة الا ترى انه لو ادعى  
 انسا على ميت فزاد ورثته في قامة المدي بينة  
 تقبل بينه لانها تنفذ الدين على الميت حتى يتم  
 على الميت كهم ويزاحم الغني والاكذلك اذا كان شوك  
 باقرا الورث فان لا يثبت الا في حقه خاصة ولا الورث  
 لو كان مكان الورث وصي والحكمة بحاله خلاف المنقول  
 لما قدمنا النسخة المتلف عليه من قسمة حفظا له  
 وجعله مضمونا لغير القاض فبقولت القسمة اذا انما  
 نصرا على ولا يثبت المتلف على المتار وصوره هو  
 بالتقضى فلا حاجة الى القسمة بغير شوك ولا يتسم  
 العقار ان يرهنا الى الشريك ان انعقا ومما اي  
 في ايديهما وطلب من الغاضي ان يفسم بينها فلا يفسمه  
 بينهما حتى يبرهنوا انهما في يدكهما انعقا في الاصل  
 لانه جعل التمسك بذلك انعقا الذي طلبا قسمة بعد  
 ما قالا انهما معا ان يكون معهما باجرا وعاقرا فلا يفسم  
 للمالك فتكون القسمة لو وقعت من الغاضي بعد قولا  
 انه معهما قسمة حنيفة يثبت تقويم كل واحد منهما يحفظ  
 ما وقوله قال ان انعقا يحفظ بینه لا يفسم

قوله

ص



حافظ وأشار يقول في أصله الما قبله قول الإمام وقال  
يقسم بينهما السيد وقال لا ينبغي هذا هو الذي في الأصل  
الصغير وفيه الوجه فيه والمخرج يعني صاحب القدر  
في هذه المسألة بعينها قبل هذا في قوله ودعوى الملك  
قلت وهو الذي تقدم له ما تقدم يقول وأملكه مطلقا  
قال لان المخرج فيها ان يدعو الملك ويريد ان ينفذ انتقل  
اليهم ولو يشترط فيها قاصد السنة على انه ملكهم وهو  
أي قسمتها ولاية التدوير وشخصها ههنا حتى منهم  
القسمه وهي ولاية الحام مع الصغير وكذا ينبغي ان يكون  
اختلاف الزمان بيننا في التدوير في الحام مع الصغير  
وفي مختص التدوير في الالان الصور في خبرين في اختلاف  
الروايتين كما رأيت وفي نسخة تبين الروايتين ولا يذوق  
كل واحدة على حدة لان ذلك قد ظهر باختلاف الصور على  
انه لا يخلق في مثل هذا المختص لا ذكر حدثنا الرازي في  
ونعنه الضماني في شرح منظومة الكثر تدعى  
لغيري زاده باله التبركا لما ادعى الملك المطلق خازن  
المختص بينهم واما ههنا فله يدعو الملك صراحة وانما  
ادعوا له معهما وهو لا ينبغي له ملك في قدمه  
فافرقت هذه المسألة عن المتقدمة وقد اشار الى هذا  
العلامة المسمى ايضا ولويس ههنا اي ان الملك المطلق  
الثاني ان علم الموت وعدمه لا يوجب دعوى العقار  
قلت قال شيخنا ولما المنقول بالاول لعدم اشتراط  
البرهان على الموت وعدد الورثة فيه عند كل واحد  
وعبارة الخبر لا فرق في ذلك بين العقار والمنقول  
فما قال في كفاية في رواية المختصه لو كانت الشرية

بأشرا وبعضه من الغائب لا يقع عقار كان او من وضار فاد  
بان وضع المسألة في الارث لا يوجب ملك بعين لا ان يسم  
واحدا كان الى ضالها في الشك كما ذكره الرازي وصاحب  
الخلاصة وقال في قوله صاحب الخبر في قسم العقار  
اقول والمنقول ايضا وانما خفض لانه الذي يشترط  
فيه البرهان على ذلك هو معهما وفيهم صغير وغائب  
قسم التقاضي بينهم يطلب الحاضر ونص في النص  
اي نصب التقاضي ويلا عن الغائب او وصيا على الصغير  
لما لا ينبغي من كل واحد منها نصيب من نصيب لاجله  
نظر الغائب والصغير وهما ان لا يكون معرفتهما  
وهي ان التقاضي ما نصب وصيا عن الصغير كان  
الصغير حاضرا اذا كان غائبا فلا ينصب عنه وصيا  
بخلاف الكبير الغائب على قول أبي يوسف في غايته نصيب  
عنه وصيه ويسم السنة عليه ونصب المالك في نصيب  
المفتاح في الفرق بين النصيب في حق نصيب  
الوصي هو ان الصغير اذا كان حاضرا فنصيب الوصي  
لاجل جواب ضروري لان الدعوى قد صحت على الصغير  
لكونه حاضرا لا لا يجوز في حق نصيب عنه  
وصيا يصيب خصمه واذا كان غائبا لا نصيب الدعوى  
عليه فلم يتوجه المذهب عليه فلا تقصير في نصيب  
الوصي لولا في ثنائيه قال في بين زية وهذا يدل على  
ان من ادعى على صغير خصمه وصيه عليه نصيب الصغير  
انه لا يصح في ذلك خلافا في الدعوى اهـ ومثله في المنة  
قلت وفي رواية دعوى الجور عليه انه لا تثبت حظه  
الا حلف ان حلفه على دعوى اهـ وفي دعوى جانيها

ومن وافقنا انه منقوض بالغايب البالغ في الشرب واللبنة  
عن المقتضى لكن لا يكون له وجه في الاربعة عشر عنه بان  
استلزام حضوره للنصب خاص بما اذا كان الورثة الحاضر  
واحد لانه تصحيح الدعوى والتعدي موجودة قبله عمل  
المقتضى اذ جهة الدعوى والتعدي موجودة قبله عمل  
احدها خضها ولا بد من اقامة البينة على اصل الميراث  
اذا انه ميراث اهلها من والدها مثلاً مستحق في الامام ايها  
ايها في الميراث البينة لهذه ولي بذلك لان في  
هذه القضية فطما على الغايب والصفين خلافاً لما كان  
عندها يقسم بينهم باقرارهم ويؤمن حق الغايب  
والصفين ويثبتونه قسم باقرار الكبار الحضور وان  
الغايب او الصغير علي حجة في حقه في قول المات  
ولا بد من ان التعاريفها فان حرم وارثا ان  
حضر واحد منهم واقام البينة على اصل الميراث وعليه  
موت مورثه وعدد الميراث والعقارب لا يقسم  
القاضي له لانه لا يصلح ان يكون مختصاً ومخاصم  
وكذا لا يصلح مقاسمته ومخاصمته اذ لا بد من حضور اثنين  
لانه ان كان خضها عن نفسه فليس ثمة من يخاصم  
عن الميت والغايب وان كان خضها عنها فلم يكسب  
ثمة من يخاصمه عن نفسه فيقيم البينة عليه فينفذ  
الحكم بخلاف ما اذا كان الحاضر اثنين وعن ابي يعقوب ان  
القاضي ينصب عنه القاضي في جميع البينة  
عليه ويقسم الارز وجه الظاهر ان الميراث قبل القسمة  
وان كانت ببقاء عامي حكم ملك الميت صار له ملك  
لورثة من وجد حدي لو اعتق واحد منهم عبد

من ميراث

من الميراث قبل القسمة نفذ عنه في نصيبه فكانت  
كل واحد منهم طالباً للارتفاق في نصيبه فتكون القسمة  
على هذا التقدير فخصاً على الغايب من غير خصم حاضر  
عنه ولا نكاحاً للقاضي نصيب الوصي من حيث ان  
دعوى على الميت لا يجوز له نصيب الوصي بالملك  
بخلاف ما اذا ادعى جنب على الميت ديناً خفيف يجوز  
له نصيب الوصي عن الميت ديناً حيث يجوز له نصيب  
الوصي من الميت لانه دعوى من كل وجه وللقاضي  
ان ينصب الوصي على الميت لانه دعوى من كل وجه وللقاضي  
واذا نفذ نصيب القاضي والواحد لا يصلح خضها عن  
الميت وعن سائر الدرك وان يكون مدعياً ومدعى عليه  
يعذر في قول البينة لانه لا تقبل من غير خصم حاضر  
ولو كان احدهما اياً احد الحاضرين صغيراً والاخر  
كبيراً نصيب القاضي عن الصغير وصياً وصياً اذا  
اقيمت البينة لا الدعوى على الصغير لخاصة صفة كالبكر  
الحاضر لانه يجوز له نصيب القاضي القاضي عنه  
وصياً كالميت عنه على خصمه بخلاف ما اذا كان الصغير  
غائباً لان الدعوى عليه غير صفة كالبكر الغائب  
واذا حضر وارث كبير وصغير في الميراث والوصية تقسم لان الوصي  
القسمة ولم ينفك الميراث والوصية تقسم لان الوصي  
له شريك في الارض فلو اهدى من الورثة فانتصبت  
صو خضها عن نفسه والوارث عن الميت وعن بقية  
الورثة فصار الحاضر وارثاً ولو حضر الوصي وحده  
لا يسم بينة ولا يفتى في نصيبه الميت ذكره في الذخيرة  
او كما قال في الميراث من ميراث ابي بكر بن عبد الله بن

الطفل وكان مع الورث الغائب وفي الهندية عن الحاشية  
ولو كان شيء من التركة في يد المصنف فالحق فيه  
كلها بما فيها ذلك شيء من التركة في يد الغائب اهـ وكذلك لو كان  
في يد المودع الغائب لان المودع امتن بغيره فلا يكون خصما  
عنه فيما عليه فلا يجوز للقاضي ان يقضي على الغائب بحضور  
امينه او كان شيء منه لا يقسم للزيم المصنف على الطفل  
والغائب فلا خصم حاضرهما قال الزبيدي واما الامارات  
المقارفة في الورث الغائب فلا ان في نفسه قضا على  
الغائب كما خرج الشيء من يده من غير خصم حاضره وكذا  
اذ كان بعضه في يده والباقى في يد الاخر وكذا ان كان في يد  
مورده او في يد الصغير وشيء منه لا يكون قضا على الغائب  
او على الصغير من غير خصم حاضرهما لان الامين والصغير  
ليس خصم ولا فرق في هذا الحكم الفصل بين اقامة البينة  
وعدمها في الصحيح وفي بعض روایات الصحيح المبسوط  
وعين يقسم اذا قام الى حضور البينة على الورث وعدد  
الورثة لانها قامت لانيات ولاية القاضي في تركة الميت  
فيقبل ولان الورثة يثبتون خصم على الميت ويستحب  
بعضهم خصم عن بعض وقبل ما يكون الورثة كلهم حضروا  
فلو يقبل الغائب بالبينة لتضرروا وهو مدفع وجواب  
ما بيناهم ولو كان ضيق بين خمسة من الورثة واحد  
منهم صغير وثلاثة من غائبين وانما كان حاضرا  
فان تترك رجل هيب احدكم ضربا وطلب شريكه لاضر  
بالقصة عند القاضي واخبره بالقصة قال القاضي  
ما مر شريكه بالقصة ويجعل وكذا عن الغائبين الصغيرين  
لان البينة في مقام البائع وقد كان للبائع ان يطلب

ما اذا اشتراكوا في عفا رجلهم بربل اربعة غراب احدهم  
لم يقسم لان في ذلك لا يصح له ان يرضى عن ملكه لاني  
وذلك لان الملك ثابت بالاشراك فكل واحد سبب بان  
في نصيبه ولذا لم يرضى على ما يرضى فلا يصح له ان يرضى  
خصما عن نفسه الغائب بخلاف الارث لان الارث يرضى  
احد الورثة خصما عن الباقيين فيه قال الزبيدي بخلاف الارث  
لان الملك الثابت به ملك خلافة حتى يرضى بالخصم فيما  
اشتراه المورث ويصير مورثا لورثه حتى لو اشترى  
وطيء امثلا اشتراها مورثه فولدت فاسقطت رجوع المورث  
على البايع بشئها وقيمة الولد للزيم من جهته فانتصب  
احدهم خصما عن الميت فيما في يده والاخر عن نفسه  
فصار في القضية قضا على الميت المتأصنت وصح القضا  
لتقام البينة على خصم حاضرهما الملك الثابت بالاشراك  
فلما حدد بسبب ما شئ في نصيبه ولهذا لا يرضى بالخصم  
على بايع بايعه فلا يستصحب له خصم عن الغائب  
فتكون البينة في حق الغائب فائمة بلا خصم فلا تقبل  
اهـ ونحوه ولا فرق في هذا الفصل بين اقامة البينة  
وعدمها في الصحيح واقا في المورثية وغيرهما ان التركة  
اذا كان اصلها الميراث لم يرضى فيها الشراك بايع واحدهم  
نصيبه وكان اصلها الشراك يرضى فيها الميراث بان مات  
واحد منهم في الوعد الاول يقسم الثاني اذا حضر البعض  
ولا الثاني لانه في الاول قضا على البايع والشريك  
الاولي وكان اصلها الشراك في هذا الباب في الاول  
او كانت في صورة الارث العقار المتبرك كله وبعضه فار  
الحكي وضد ما مر مع قول الماتن او شئ منه مع مورث

عنه

تركه لنا في الظهيرية وكتب ابن سماعة الى محمد بن قنبر  
 وشرطوا دوايع بعضهم نصيبه من ارضي وغاب الاجني  
 المتري وطلبت الورثة القسمة واقاموا البيعة على  
 الميراث قال محمد بن ابراهيم اذا حضر الوفاة فسموا القاضي حضر  
 المتري ولم يحضر لان المتري بمنزلة الورثة الذي باعة وفي الاصل  
 اذا كانت القرية وارضاها من رجلين بالمثل فاحدهما  
 ورثة نصيبه ميراثا فاقام ورثته البيعة على ليس في ذلك  
 الاصل وشرى ابراهيم غاب لم يقسم القاضي حتى حضر  
 شريك ابراهيم لم يحضر شرى ابراهيم غاب بعض ورثة البيعة  
 فسموا بينهم لان حضور بعض الورثة لحضور الميت لان  
 حيا او كحضر في القبر وشرى وان كان اصل الشريك بالميراث فان  
 كانا ورثا قرية عن ابيهما فقبل ان يقسم اما ان احدهما ورث  
 نصيبه ميراثا ورثة فحضر ورثة الميت وسموا غاب واقاموا  
 البيعة على شريكهم عن ابيهم وعلى ميراث ابراهيم عن جددهم  
 فسموا القاضي بينهم وبين نصيبهم عنهم وشرى ابراهيم لم حضر  
 عنهم وغاب بعضهم فسموا القاضي بينهم في الميراث المحظوظ وفي  
 الميراث من قبل الوفاة عن قرية فسموا بينهم اهلها زعيمها وقف  
 ورثتها جوار نصيبها من الميراث يدون ان يتخذوا منها  
 مقبره ويريدون فسموا بعضهم ليضفوا الميراث ليعملوها  
 مقبره قال ان فسمت القرية على مقدار نصيب كل فرقة  
 منهم جائز القسمة والارث وان يقسموا بعضا في هذه  
 القرية لا يقسم القسمة كلها لشرعية وفيما يفتقر تحت  
 الى يوصف ربع اذا استكت رجل من احد الورثة بقصبة  
 نصيبه لم يحضر بين الباين والشريك وطلبا القسمة  
 فالقاضي لا يقسم بينهم حتى يحضر ورثة اخر غير الباين ولو

3

اشترى منه نصيبه ثم ورت ابيع شيئا بعد ذلك واشترى  
لم يبق خصما للثمن في نصيبه الا في الدار حتى يحضر  
وارث اخر فغاب وارث التابع فاقام المشتري بيته خلعت  
بنيته وقضيه وعلى الدار وعد لورثة فانه كان المشتري  
قضى الدار بموجب طلت القصة هو وارث اخر غير تابع  
واقام البيته على ما ذكر في افاضتي لم يرد عليه اذ طلب  
الورثة ذوات المشتري فالتا في نصيبه لم يرد عليه بطريق  
وجعل نصيب الغائب في بيته لثمن ولا يقضي ما شره وان  
لم يكن المشتري قضى الدار غزل نصيب الورثة الغائب  
ولا دفع الا لثمن وان لم يكن المشتري وهو الذي طلب القصة  
والى الورثة ثم قسم لاني لا اعلم له ملك ولا قبل بيته مما  
المشتري والمبايع غائب وعن ابو يوسف راجح راجح  
باعا عدها نصيبه وهو من عن راجح ثم ان المشتري  
امر بالمبيع ان يقاسم صاحب الدار ويقتض نصيبه فقام  
ثم تجز القصة لثمن المخط وفي القيمة سخل على من جدد  
محمد مات وترك اولاد صغيرا وبنين كبيرين ودارهم  
يومئذ لم يجد نصيب البايع جدد لا بنين نصيبا ثم لا يرد  
وعا جدي من ثمنه ثمن القصة اشترى جدد من نصيب  
الكتب لنفسه ولا خيه الثاني البايع يجر وحصل الدار نصيب  
مشاعا بينهم وادلت بعد تقويم وتعديد هل نصيبه هذه  
القصة فقال ان كان البايع عالما ورجعا يجوز الدار الله  
تعالى وسالت باحا مدعي الاب ها يقسم ولا له نصيب  
فقال نعم وسال علي بن حماد عن اشترى غنما ثمنه  
بمن جماعة اشترى نصيبه جدد ورفضه من نصيبه  
يقسم هذه الارض موصية لثمنه وهل الى زرعها



علا لا يغيد

سبل فتعال لا تجوز فحدها حال غيبة الشكا وحال غيبته  
بعض الشكا لان تلك الارض موقوفة فنصب القاضيين  
عن الغائب فبقيت حصة واحدة وما زرعها فان زرع القاضيين  
ان يارز الشريك في زرعها كالارض لكيلا يصعب الخارج فله  
ذلك لما في التفرقة وقسم المال المتفرق يستحق منه كل واحد  
اذا اراد والاقل منه بالقيمة قال في العناية يعني حصة  
وملأه اذا كان من جنس واحد في معنى الا اذا ارادوا  
الكل صد يطلب احداهما الشريكين ولو قال احدهما ان  
اراد لي من الارض الا ان من يزرع ان استحق من واحد من الشريكين  
كالنصف المدة والى ان لكل قبل القيمة رجعي حصته بعد  
القيمة وانما جبر على القيمة في هذه الحالة لان فيها اكتمل  
المنفعة اذا كان كل واحد يستفيد بعد القيمة بنصفه فكانت  
القيمة حقا لهم فوجبه على القاضيين ما بينهم وقسم الشيء  
المتروك ما عدل الشريك اذا ارادوا الا ان يطلب ذلك  
الكل من ارض صاحب القليل ان لم يستفد الاخر وهو في  
الكل من النصف المعتاد كالوكا ان نصيب في دار ولو قسم حظه  
لا يصح ان يكون له ارضان صلح ان يكون مخيرا وذاك ان رجعي  
لقلته حصته كذا في الخصا فوجهه ان صاحب الشريك  
طلب من القاضيين ان يحصه بالانتفاع بماله ونعم غيره  
عنه الانتفاع بماله وهذا منه طلب الحق والانتفاع في ذات  
له ان يستفد من الانتفاع بماله فوجب على القاضيين ان  
يجيبه اليه لانه نصب لانتفاعه في داره ورفع الظالم  
ولا يعتبر بغيره الا في داره ان يستفد بملك غيره فلا يمكن  
من ذلك وانما جبره بالانتفاع بملكه مما حب القليل  
القيمة ولم يطلب ذلك الا لانه لا يجيبه الى ان لا يستفد

علا لا يغيد وذكر الخصا فان طلب صاحب القليل القيمة  
فقد رضي بغير نفسه وان طلبا صاحب الكثير فقد طلب  
ان يستفد بنفسه فيجب كل واحد منها وهذا هو الذي اشار  
اليه بقوله وفيما لانه يعني ان يطلب كل من ذي القليل  
ودعا الكثير وعليه الفتوى وذكره في مختصره وهو اختيار  
الامام المعروف بخوارزمي كذا في المتن في قوله وعليها يقول  
قال الزبيدي في الاصح ما ذكره الخصا لان القاضيين يجب عليه ان  
الحق في مقتضىه وان طلب صاحب الكثير ذلك ولا يبرمه ان  
يجبرهم الى اصل منفسهم وفي طلب صاحب القليل ذلك  
وكذا قال في الكافي وفي الخبر وعليه الفتوى قال لا تقاضي  
ولنا في المتن عن الخصا من نظره لانه ذكره في الخصا  
بمعينه في شرحه لا بد القضا وفي شرحه لم يصرح بطحا وي  
فروقه ولم يذكر ما ذكره غيره اه وتقول الطرطوسي في شرح  
منظومة الكنتز انه اذا طلب ذوا الكثير في ذوا القليل  
فسميت الدار انتفاقا وان كان على العكس اختلفت التاثير  
فيه قال بعضهم يقسم وعليه الفتوى لان الطالب رضي  
بالقيمة وهذه القيمة لا تنفع على الا في منصفه كانت له  
من نصيبه قبل القيمة لان القيمة حالها بقاءه وانما  
يستفد صاحب الكثير بنصيبه فتكون هذه القيمة في حق  
الاي لا انتفاقا والقيمة بمقتضىه يطلب احداهما اه قال  
فتلخص من ذلك ان طلب صاحب القليل انتفاقا  
ترجع نصيبه على الجميع الا في من يرضى فان ملأ ذلك قلنا انه  
لا يجاب صاحب القليل بالقيمة فيجب حصة له بالقيمة كما  
صرح به في مختصره وقال ابن ابي ليث ان يقسم يطلب البعض  
الا اذا كان ذوا احد من الشريكين بنصيبه لان القضا



٢٤١  
٢/٥

بالقسمة تسمى المنفعة وخصمها بالتفويتها والاحتزفها  
المعادلة بينهم في المنفعة فإذا ردت القصة إلى الأرض بالبطن  
لوركن مشروعة لأنها تنفع على ضرر طهارا إذا كان كل من لا  
يستغنيون وكان إذا طلع صاحب القليل قلنا ان طالع  
القسمة يطلب حقه وان يستغني بملكه ويمنع كما غرق من  
الاستغناء بملكه فيجب على القاضى ايهما حال حقه على ابناءه  
والهوى الذي يلحقه يخرج الاستغناء بملك الغير لا بعد ضرر  
فلاساكن به ولا يمنع الحكم بالعدد كما ليس بالموافق  
لان الحكم عليه ضرره من الضرر ولو كان ذلك مانعا  
من الحكم بالملك لما وصل احد الى حقه زيلع وقال العلامة  
الطوفي في تكملة البحر في تفسيره لو لم يكن اذا كان كل واحد  
منهم لا يستغني قال في المسبوط بيت ينجرجلين اراد احد  
القصة واستغنى الآخر وهو صنف لا يستغني به واحد منهما  
لا يجيبه القاضى الى ذلك ولا يصح ان لا يقسم الا اذا طلب  
صاحب الكثير خاصة منهم من صاحبه ما ذكره الحكم انه يقسم  
بطلب كل واحد خاصة ~~وهو~~ وان نظر في الحكم  
لا يقسم المستند الا برضا هو وذلك كله طلبوا اقسمة  
البرور والحق والباطن والتمام ليلار يتوزع على موضوعه بالتفويت  
بهم ان القصة انما وضعت لا حيل لا يستغني صاحب الملك  
بملكه على وجه الخصوص وفي قسمة مثل البرغوث  
للمنفعة تا الكمية على ان الطالبة القسمة متعنت يريد  
ادخال الضرر على غيره فلا يجيبه الحكم الى ذلك الا ان  
اذا تراصور جميعا ضموه بينهم لا ينطق لهم وهو عرف  
بحا حصره ولكن القاضى لا يسأل عن ذلك طلع على كونه  
لان القاضى لا يستغني عما لا فائدة فيه ولا سيما اذا كان

فيه ضررا واضاعة مال لان ذلك حرام ولا يمنعهم من ذلك  
لان القاضى لا يمنع من اقدم على تلافي حاله في الحكم وهذا  
من جلته زيلع قال الطوفي لكن ظاهر الحديث ان القاضى  
يقسم عند رضاءهم وليسوا ببيع والذخر في ذرئهم الاسلام  
ان القاضى لا يقسم ويصرف ذلك بخلافه يقسم لهم في ظاهر  
ان في المال روايتهم وفي المسبوط ولا يقسم لهم في الحايظ  
وما اشبه ذلك من اشكال في ان يرصو به جميعا قسمية  
لوجود التراضي بينهم بالتمام الضرر من اصحابها من يقول  
هذا في التمام فكل واحد منها يستغني بنصيبه جهة اخرى  
فان يجعله بيتا وربما كان ذلك مقصودا في واحد منهم  
فاما في الحايظ ان رضاء بالقسمة ليستغني كل واحد منهم بنصيبه  
من غير ضرر فذلك الجواب وان رضاء بالهدم وقسم  
الاس بينهم كبريا في القاضى ذلك ولكن اذا فعل في ذلك  
فما يجزى من قسمهم من ذلك وفي الاحتجبي حائل في نسق  
اسما لا يستركن يعملان به بايديها ويبيعان فيه  
طلب احد القسمة وفي الاخر صاحب الارض غائب  
فان القاضى ينظر في ذلك ان كان لو قسم امكن لكل واحد  
منهما ان يعمل فيه في نصيبه بغير قسمة ما اريد العمل  
الذي كان يعمل به قبلها في القسمة قسم والابان لم يكن  
العمل لك لا يقسم ونحوه في العبط ولو كانا بين رجلين  
فارض رجل في بيتا كانه ثم اراد قسمة السوا وصاحب  
الارض غائب فلما في ذلك ما القاضى وان استغنى احداهما لم يجز  
عليه وان كان اراد هدم السوا ففقد القسمة تلافي الملك في  
بيتا ان القاضى يفعل ذلك ولكن اذا اراد فعله ثم قسمها  
عنه ذلك وان اخرجها صاحب الارض هدمها ثم انظر في حيل

القسمة بينهما فيعمله القاض عند طلب بعض الشئ كذا في  
 المسألة بين رجلين اهدم طلب احدهما قسمة  
 الارض قال ابو يوسف رحمه الله وقال محمدا بن قيس  
 فان احدهما اهدم الباقي لا يكون له من القسمة شيء  
 كسرت ان لا يجبر على الباقي الا ان يكون له ما عليه خذ فخير  
 على الباقي فان لا يفي بمسألة الباقي لا تقسم الا ان  
 من وضع الخذ حتى يعطيك نصف ما انقصت لئلا يورث  
 المحامون قال ابو حنيفة اذا كان الطريق بين قسمة  
 اقتسم كل واحد منهم طريقه ولا منفذ في راد بعض سهم  
 قسمة وان لا خذ في الاقسمة بينهم فان كان لكل واحد  
 طريق ومنفذ فان قسمة بينهم وبين منفذ من الخذ  
 قالوا المسألة محمولة على ان الطريق بينهم على السواء كان  
 بحيث لو قسم بينهم لا يبق للمنفذ طريق ومنفعة  
 فاما اذا كان الطريق بينهم على التفاضل بحيث لو قسم  
 لا يبق لهما حب الفيل طريق ولا منفذ ويبقى لكل واحد  
 الكسرة طريق ومنفذ القاضى يقسم اذا طلبت حصة  
 الكسرة في مسالة البيت اذا طلبت حصة الكسرة القسمة  
 ومنه من قال الطريق لا يقسم في المحالين بخلاف البيت  
 كذا في المسألة واذا كان مسلح ما بين رجلين اراد احدهما  
 قسمة ذلك وان لا خذ كان فيه موضع يسيل منه ماء  
 سوى هذا قسمته وان لا يكون له موضع الا يقسم قسمه  
 وهذا الطريق سواء في المسورة قسم جبر يعطى  
 احد الشريكين من غير تحديد بها لان اعتبار الماء في القسمة  
 والمالية مملكت عند الحاجة لا تحتاج الى قسمة فيه فعمل  
 البعض لو احدى البعوض الا لا خذ في قسمة بينهما فاما في

الجبر فيها فيقسم كل محيل وموزون كثير وتلبي ومعدود  
 متقارب وتبريد ذهب وقسمة واحد يد وتقسيم ولا يقسم  
 الثوب الواحد لانه لا يدله من القسمة وفيه اضربها ولا يوزن  
 اختلفت قيمتها المحال في زيادة درهم مع الاوس لا يقسم  
 الحسنان بعضهم في بعض كان يعطى احدهما بغير الاخر  
 فشا تنى جاعلا بعض هذا في مقابلته ذاك لوقوعه معا  
 لا تقسم الا اذا اختلف بين الحسنين فلا تقسم القسمة تتميز  
 بل تقسم معا وقسمة فيعتمد القاضى دون جبر القاضى لان  
 ولاية الجبار تثبت القاضى لهما هو تعمي التميز للمعا وقسمة  
 ولا يقسم القاضى لو بين عدل اختلاف قيمتهما لانه لم يكن  
 التعديل الا زيادة درهم مع الاوس ولا يجبر ادخال الدرهم  
 في القسمة جبر فان لا تضام جاز القاضى ان يقسم كما في البناء  
 وانه كما ان الذي بين الشئ ثوبا وطبا وثوبا هروجا ووسادة  
 وسواها لم يقسمه الا برضاهم ولو كان ثلاثة الثوب بين  
 رجلين ف اراد احدهما قسمتها وان لا خذ في راد بعض سهم  
 ان كانت قسمتها تستقيم من غير قطع بان تكون قيمة ثوب  
 مثل قيمة الثالث فان القاضى يقسمها بينهم فيعطى احدهما  
 ثوبين والاخر ثوبا وان كانت لا تستقيم لا قسمها بينهم  
 الا ان يتراضوا فيها بينهم على شئ هذا قال في الكتاب والاصح  
 ان يقال انه استوفى القسمة وكذا نصيب كل واحد منهم  
 ثوبا ويصفاه فانه يقسم الثوبين بينهم ويوزن الثالث وثلث  
 وثلث ان استوفى القسمة لعل القسمة بين ثوبا وثلث  
 والاخر القسمة الاخرين وثلث الاخر واحد القسمة بين ثوبا  
 وربع والاخر ثوبا وثلث الاخر ثوبا فيقسم بينهم وثلث  
 القسمة في ثوبين في النهاية والاولى المتخذة من عمل واحد

عليها

كلا حالة والقيمة والطلب المتخذ من صف من جهة مختلفة  
 الجنس فلا يقسمها القاضي جبر الذي والعقابة وكذا الجنس  
 المختلفة لا تقسم بعضها ببعض جبر على بعض الشيء بل  
 بالترضي وعندنا بعض الشيء يقسم كل جنس بالآخر  
 ولا يقسم الرقيق وحده استرذبه وان كان مع الرقيق  
 شيء اخر من يقسم كل شيء وبغيرها فان القسم في الرقيق  
 يجوز تبعا اجاعا وجبره القاضي بطلب البهمن وليس  
 من شيء يدخل تبعا ولا يجوز خوله فصلا لبيع الشيء  
 والطريق يدخل في بيع الارض تبعا ولا يجوز بيعه وحده  
 من يلى وقال ابو بكر الكزبي هذا يجوز على تراضي الملاك  
 ذلك لانه لا خلاف في بيت صحابنا ان القاضي لا يقسم  
 الا حنا من المختلفة ببعضها في بعض الابا لترضي فيكون  
 ذلك بيعا لا قسمة تحت الملك فلا يجبر القاضي عليها  
 ويسوي في ذلك انه يكون الرقيق ذكورا وانثى امر قال  
 الكلبي ولا يظهر له قسمة الجبر تجزئ هنا عنده باعتبار  
 الجنس الاخذ في صوم الرقيق يجعل صلا في القسمة وهم  
 القسمة جبر الجبر فيو قسمت في الرقيق انظر تبعا  
 وقده في السراج ما يكون ما مع الرقيق تبعا وبغيره  
 مقابلة قسمة الرقيق انقله الحويث جبر في القسمة في  
 الرقيق وحده قول الرقيق في القسمة التفاضل في الرقيق  
 لتفاوت المما والسا طنة كالزمن والكياسة ان من  
 العبيد من يصنع الامانة ويعتمد على كلامه ويحسن اتجاؤه  
 وغيرها من العبيد كالكفاية وقسمهم من لا يصلح لشي  
 منها فلا يمكن جمع نصفهم كل واحد منهم في واحد وقسمهم  
 الا وازوا التحية فلا يكون قسمة وانما هي مباداة ولا جبر

عليها بخلاف سائر الحيوانات لان الانتفاع بها لا يختلف  
 الاشياء يسيرا وذلك مقتضى القسمة التي ترى ان الذكر  
 والانثى من بني آدم جنسا مختلفان ومن الحيوان جنس  
 واحد فلا يجوز التقاسم عليه ولا في شئ من القضاة  
 عديت وقسمة كل واحد منها فكل من سأل المال يشتري  
 الرجح ولو كان الرقيق كجنس الواحد لتبين كالتوطين  
 والفريسي وانما جازت قسمة الرقيق في الغنيمة بين  
 الغانمين لان قسمة الغنائم تجزئ في الاجناس ولا تفرق  
 لان حق الغانمين يتعلق بالمالية دون العون حتي كان  
 للمال ان يبيع الغنائم ويبيع القم بينهم وبغير الغنائم  
 ليس له ان يبيع ملك غيره الا اذا كان صاحبه فاستغنى  
 القسمة فيو لا بد مباداة وقال يعمر الرقيق لا تجزئ الجنس  
 ولذا قال لو ذكورا فقط وانثى فقط وما اذا كان مختلفين  
 بين الذكور والانثى لا يقسم بالاجماع لان الذكور والانثى  
 من بني آدم جنسان لا يختلفان في صفات الطبيعة فان  
 الانثى لا تصلح للخلقة ولا تحمل في اهلية البهائم  
 شأنها في الارث والدية ولا يقسم لجنسها كالتقسيم  
 يجوز قسمة الاجل والعن بين الذكر كاجاعا يعني كل جنس  
 على حدة قال في المحط واذا كان عن بين قسمة هو  
 عليها قبل ان يقسموها فبهم خرج سهمها ولا عدو له كذا  
 الاول فالاول فهذا لا يجوز وان كان في الميراث ابل وعمر  
 وبغيره فكل واحد من الاجل والتمسما والتمسما في الميراث  
 عليها فاقوا هذا جائز وفي القسمة واذا كان في الميراث ابل  
 وبغيره فكل واحد من الاجل والتمسما والتمسما في الميراث  
 عليها فاقوا هذا جائز وفي القسمة واذا كان في الميراث ابل



نصفني فهو جائز اه ولا يخفى فسمه رقيق المعنى  
 اجاعا وهذا الزم من جهته اعلمني صنيعة وقال لا تتفاوت  
 في الجنس الواحد لا يمنع القصة وقدمت اجوبة الامام  
 عن هذا الازام فتنبه وقال في كونه واما الرقيق  
 فلا يمكن فيه ضبط المس في لائق المتعاقب استغناء منهم  
 العقل والظنة والصبر على كونه والا محال والوفاء  
 والصدق والحاجة والوفاء في تحسين الخلق  
 لا يمكن الوقوف عليه فصار كالا حنا سب المختلفة وقد  
 يكون الواحد منهم خير من الف من جنسه قال الشاعر  
 ولم ارا مثالا رجال تتفاوت في الفضل حتى عدوا في واحد  
 فلتنبه وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 الناس كابل قنينة لا تجد فيها راحة في التفاوت في الادي  
 فا حشيت التفاوت المعاني بالباطنة كما قد مناه ولا تنف  
 الحلو من حشيت تفاوتها وان حاله الحلو الحشيت من حواء  
 الرقيق ولهذا لو تزوج علي ثالثة واما فوعة وخال غيرها  
 لانهم التسمية ولو تزوج لموا على عبد يصح فالا  
 ان لا تجد على التسمية في الظاهر وقت لا تنف الكتابين  
 لغش التفاوت ونسب الصغار فقلة التفاوت وقيل  
 اذا اختلف جنس لا تنف واذا اختلف نسب لا تنف  
 ولا ينف الحام ولا البور ولا الحي وقد تقدم لنا الكلام على  
 ذلك تحت قول الشرح الملا يموت على موضع بالنف  
 ذكره تحت قول الشرح الملا يموت على موضع بالنف  
 والكتب وسبق في كلام الشرح فيها وفيها في سبعة عشر  
 عام وانما اللغة لعدم التسمية وهو خوف المخرج والكل  
 لا ارضا هم لما عرفت في قول الامام ولو نظر الى كل واحد

احده

احدهم البيوع المشترك وفي الشريك الاخر يجوز ذلك  
 الابي علي بيع حصته خلافا لما قال في السير واذا كان  
 سراج او درج مدرجا ومصفى او قوس او قوس او قوس او قوس  
 او طلسا او فرائق او ساطع او قوس او قوس او قوس او قوس  
 اراد احداهما فسمه واني لا يخفى لان التسمية فيها  
 ضرر على انفس اسمي جميعا فلا يجوز للمالك ان يبيعها بطلب  
 احدهم قال ابو حنيفة لا خير لهما من بيع حصته بطلب  
 من شي سميها فان اراد احدهما البيوع وفي الاجوف لا خير  
 على البيوع ويقال للاخر بيع نصيبك ان شئت او قوس وقال  
 مالك في الامكن فسمه اذا اختلف فيه الشريك باعه  
 المالك وقسم ثمنه بينهما قلنا هذا لا يصح لان البيوع من غير  
 رضا جواز بيعه الى البالغ الف في الجوز فان في البيوع ازالة  
 ملك المالك بفرض ضاه وذلك غير متحقق بالشريك اه  
 وفي الخلاصة والخصى والباب والرحم والذرية والمؤنونة  
 لم يقسم الارضاها وفي التجزير والاقص وكل شيء يحتاج  
 الى شقة او كسره وفي ذلك ضرر وكذا في الخسبة الواحدة اذا  
 كان في طهر ضرر وفي المسسح وان كان ثوب بين رجلين  
 فاقسماه وشققا هولا وعظا ينزلهما فيهما فمما حاشا  
 وليس للاحد منهما ان يجمع بعد تمام التسمية وفيه خطا  
 اعلموا ان الغنا لا تنف الكتب بين الذرية ولكي ينفع  
 بها كل واحد من الورثة بالما ياه ولا يجوز ان تقسم الكتب  
 بالاراق ولو برضاهم لفظ به الحق وهو ان اراد احد من  
 الورثة ان يقسم بالاراق لسببه ذلك ولا يسميه هذا  
 الكلام منه ولا تقسم بوجه من الوجوه ولو كان صنف في  
 فان ليس له ذلك ايضا وان تراض جميعا في تقاضيه

في معنى واحد فالذي فيه للقاضي وان في معنى فيقول بها كونه  
قال الربيعي وقال ابو يوسف ومحمد بن قيس الدور ~~مختلف~~ في معنى  
بعضها في بعض الا كانت في مصر واحدة وكانت انفسها صالحة  
لها ان الدور جنس واحد نظر الناحية لا في الصور  
واصل السكنى اجناس نظر الى اختلاف الاغراض والظواهر  
منفعة السكنى باختلاف الحال فكان مفضلا الى رأي القاضي  
وهذا لان المنفعة في الغيبة تكمل المنفعة والمعادلة فيه  
وفي المالية والمقصود دفع الضرر عن الشئ واذا قسم كل دار  
على حصةين ما يتفرع كل واحد منهما لتفريق نصيبه فاذ  
قسم كل قسمين واخذت نصيب كل واحد منهما في دار  
واحدة ويتفرع بذلك والقاضي نصب فاحظر فكان الرأى انه  
ولا في حصة الدور اجناس مختلفة لان المقصود يختلف  
باختلاف الحال والحيث والقرى الى السكنى والاختلاف  
فاختلاف الجنس التفرع في الغيبة فلا يجوز جمع نصيب  
كل واحد منهما في دار واحدة لان التفرع في السكنى لا يرد  
يجوز في التفرع بها كما هو كثر في التفرع في السكنى والتفرع  
يوجب وهذا يوجب ان الجنس مختلف لهذا هو اصل في التفرع  
الغيبه ولا يجوز الا في تحت الجنس فيقسم كل مكيل في الدور  
ومعدود متقارب كما ينبغي ان يفرقه ولذا يشعر ولا  
يجب بينهما في الغيبة الا بتراضيهما وكذا لا بد من التفرع في  
نفس كل جنس منه ما تفرقه ولا يجمع ما ذكرنا وكذا التفرع  
الزواني والزوجية في السكنى والغيبه والجناس ولا في  
منها يقسم كل جنس على حدة ولا يجمع بين الاجناس لما ذكرنا  
واختلاف بين دار واحدة لا تنفك الغيبة لان في قسمه كل  
بيت على حدة ضرر وكذا اذا كانت في محلة ومحال لما ذكرنا

لما مر بذلك ولو كان معصفا لم يحد منهم من ثلاثة  
وثلاثة منه لا خلافه يعطى يوما من ثلاثة وثلاثة  
لوما حتى يتفرع به وكذا لو كان ثوبا محمدا في الثوب  
المسوط فانه لا يفرق بينهما ولا سبل للمفارقة في ذلك  
في كل جنس مختلف ولا في كل جنس واحد فصار في ذلك  
ان تفرع الثوب في عطف واحد منهما بغيره فانه لا يفرق  
بالفرق بين الجنسين والابان رضي الله عنهما ولا يفرق  
فان لا تقسم بالتفرع في التفرع في دار واحدة  
بين الجنسين لا يفرق بينهما في التفرع في السكنى  
فتن حرا في دار واحدة لا يفرق بينهما في السكنى  
اريد ذلك انما اراد الا لا تنفك معصفا في السكنى  
وقد مر من كل مستوفاة في السكنى في السكنى  
اعني في القاضين لا يفرق بينهما في السكنى في السكنى  
وان شئت فقل في السكنى في السكنى في السكنى  
او دار وصية مشترك في واحد منهما بين اثنين والثوب  
او دار حانون مشترك فيها في جميع كل واحد من  
الدور ومن الدار الضيقة ومن الدار في الدار ومن  
مستوفى على قول في حصة عطفها ولو تفرع في حصة  
لوجه الاطلاق انما سوا كانت متفرقة او متلازمة وحذر  
به عن المنازل فانها في سياقي لو كانت متلازمة في حصة  
بعضها ببعض وان كانت متلازمة في قسم كل منزل على حدة  
او كانت الدور مشتركة والدار واحدة او الدار واحدة  
في محلة واحدة وكان كل واحد من سكنى ولا يفرق  
ان هذا كثر مع قول انما كانت كل ما في معنى واحد  
ولو قال ولو في حصة حصة واحدة في حصة حصة واحدة

كن

من الطر والتفاوت ايضا يسير بخلاف الدور والمنازل المتلازمة  
كالبيوت والمنازلة كالدور لا بين الدار والبيت فاختد  
نفسها من كل واحد منها واليه في صير لا تقسم بالاجزاء بل  
رواه هلال عن محمد بن رويضه عن ابيها تقسم واما الدار  
والضيعة او الدار والبيت فلا خلاف ان تقسم في كل الخصا  
رحم اهلها في ثلاثة فصول من الدور والبيت والدار  
فالدور لا تقسم عنده فسخة واحدة او برهة الشراك سوا كانت  
متباينة او متلازمة والبيت تقسم لانه لا تتفاوت في  
معنى السكني ولهذا تخرج بآثار واحدة في كل محلة والمنازل  
المتلازمة كالبيوت تقسم خمسة واحدة والمتباينة كالدور  
فلانفس فسخة واحدة لان المنزل فوق البيوت ودون الدار  
فللحق للمنازل بالبيوت اذا كانت متلازمة والدور اذا كانت  
متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى الى عدل الوجوه  
في معنى القسمة على ذلك اهل وقال السامى اقول ولعل  
هذه من ايامهم والافاق للمنازل والبيوت ولون دار واحدة  
تتفاوت تفاوتا في حشا في زمانا يدل عليه قوله هذا  
لان البيوت لا تتفاوت في معنى السكني وهذا هو جرح  
واحدة في كل محلة ولذا ذكره في غير الروية وافتاه هذا  
بقوله رويضه انه لا بد من رويضه داخل البيوت لتفاوتها في  
اهل فلو كان الزرع بين ورثة في رضى  
غيرهم فافاد القسمة الزرع فان كان قد ترك لم تقسم بينهم  
حتى يحكم بالترضى ولا يفسد التراضى لان القسمة لا يبرأ  
فلا يجوز قسمة محاربه الا بأكمل ولا يحكمه فسخة بالكل فسر  
للمصدا وان كان بغير القسمة الا ان شرطه في النقل لا يجوز  
كل واحد منهم ما صابه فاذا قسم لها على هذا بطلت اجزائه

كننا في السقوط واما كان زرع بين رحليين فافاد قسمة الزرع فيما  
بينهم دون الارض فان قاضي لا يقسم الا اذ بلغ الزرع ونيل  
فلا بد بعد ما بلغ وتنبيل صوابا لربيع وفي القسمة بين  
المساكين فلا يجوز محاربه واما اذا كان الزرع مقلا فاعلان  
القاضي فلو كانت القسمة بشرط الترك واما اذا اراد قسمة  
بشرط القلع فله ان يقسم ويطلب على حرك الروية  
فاما على الروية الاخر فينبغي ان لا تقسم القاضى وان رضى  
به هذا فطلب القسمة من القاضي وان طلب احرق  
واي اخفى القاضى لا يقسم على كل حال ولو اقتسم الزرع بالنفس  
فان كان الزرع قد بلغ وتنبيل فليطلب فيه قدر  
واي كان الزرع قد بلغ ان اقتسم بشرط الترك لا يجوز  
اقتسامه بشرط القلع حان بان تقا الرومان في الجحيم  
وان كان الزرع قد بلغ وشروط القضاة حازت القسمة  
قول الى حقيقة واي يوسفي ويجوز في قول محمد بن قاسم  
على القضاة بين رحليين وراى قسمة دون الخطا ان  
الترك واحدها فسخة القسمة وان تقسم على الخطا في  
الحال حازت القسمة وان كان التمر يدرك وشروط الترك لا يجوز  
عندها ويجوز في قول محمد بن قاسم ولو كان الزرع قد بلغ  
بين رحليين فلا يوزن رويضه وعشرة جيدة فاحدا حده عشرة  
والاخر ثلاثين وقسمة العشرة مثل قسمة الثلاثين فانه لا يجوز  
كل في ربح الطحاوي وان كان فوصية تميرها اودان على ايراد  
احدها فستلزم هذا مما يتفق فيه الكبير والوزير  
فيه تمير بعض الحكماء ومن ان يملكه ينفذ به فلو كان  
يفعله القاضى عند طلب بعض الحكماء في السقوط فان رويضه  
يعرف على شرطه رحليين فافاد قسمة قبل الترك

ان كان الزرع قد بلغ وشروط القضاة حازت القسمة في قوله

وكذلك الذين في طريق ذلك مال الربوا فانه موزون او كليل  
 لا يمكن قسمته الا بوزن او كليل وذلك بعد الحلب والخرق ما الولد  
 في البطن فلا تخير في قسمته بين ان يترك حاله او ان يترك قسمته  
 بين ما يتلوه في جوفه في القسمين من الغنم والذهب  
 وما اشبه ذلك مما ليس بمصوغ من الحديد والنحاس وكذلك  
 علويين رجلين نصيب كل واحد منهما ينصف به والسفل بغيرها  
 او سفل بينهما والعلوي ينصف ذلك بنفسه كله اذا طلب بغيره  
 الشريك في القسم وطواذ قسم الذود فانه يقسم لدرجة  
 بالذرع وينصف البناء القيمة ويجوز ان ينصف كل واحد منهما  
 بوجهه بغيره فيجوز البناء والموضع لان المعاداة في قسمته  
 الانصاف صفة ومعنى ما امكن واذا لم يمكن اعتبار المعاداة  
 في الصورة تغير المعاداة في المعنى ثم هذا على ثلاثة اوجه  
 او انه اقسموا الارض نصيبين وشطآن من وقع البناء  
 في نصيبه يعطى صاحبه نصيب قيمته البناء وقيمة المبنى معلومة  
 او اقسموا ذلك وقيمة البناء غير معلومة او اقسموا الارض  
 نصيبين على من وقع البناء في نصيبه يعطى صاحبه نصيب قيمته  
 نصيب قيمة البناء وقيمة المبنى معلومة جازون ان يقسموا  
 نصف قيمته البناء وقيمة المبنى معلومة جازون ان يقسموا  
 كذلك ولم يعرف قيمة البناء جازا تقسم الارض لساوا  
 اقسموا الارض نصيبين وقيمة المبنى معلومة جازون ان يقسموا  
 ثم يتملك من وقع البناء في نصيبه نصيب البناء بالقيمة التي  
 في محط السر جسدي وبنها الطريق قلنا ان الارض ينصف  
 بين اثنين اذا قسمت قيمتهما على اربعة اقسام نصيب الارض  
 بدون الاشجار والزرع فوق الاشجار والزرع في نصيب  
 احد هاتين الذي وقع الاشجار والزرع في نصيب هاتين  
 نصيب صاحبه من الاشجار والزرع بالقيمة التي في الذخيرة

وعن الثاني ان في ميراث بين قوم بعضهم اربع وقسم  
 الارض بينهم من غير زرع من غير ان يقوم اربع فليس  
 احدهم الموضع الذي فيه الارض اخذها بهقيمة ونوقا  
 لا يصح بيع القيمة ولا حياض في هذه القيمة احدهم  
 المالك يبيع قيمة الزرع وكذا في النذر اذا قسم على اربعة  
 وبيع المساقين ووقع البناء في حصص اخذ بهقيمة سهم  
 القيمة ولم يسمها الذي الميراث لكره وادامات الرجل ونزل  
 دارين وارضين فطلب ورثته القيمة على ان ياخذ في  
 واحد منها نصيب من كل الارضين والدارين جازون  
 القيمة وان قال اخذها للقاضي اجمع نصيب من دارين  
 والارضين في دار واحد وفي ارض واحدة وبني صاحب  
 قال ابو حنيفة يخرج نصيب القاضي في كل رطل رطل واحد  
 ولا يجمع نصيب احدهما في ارض واحدة ولا في دار واحدة  
 وقال صاحبنا ان الذي للقاضي ان يجمع جميع الارضين  
 كانت الدار في ميراث لم ير هذا في القابض كقول علي بن ابي طالب  
 اني نصيبه لاجل نصيب احدهما في دار واحدة سواء كان  
 في ميراث او في ميراث واحد فقلت ان كان فوضعه بغير نصيبين  
 وقدرت هذه المسألة تنافس في الخط واذ كانت في العرصة  
 دار وحائون والورثة كلهم كبروا فوضعه على ان يدعوا الدار  
 والمكان الى واحد منهم عن جميع نصيب من الثلثة جازون  
 ان احصيته انما لا يجمع نصيب واحد من الورثة بطريقه  
 لميراث القاضي او ما عندنا من ارضي فذلك جازون فلو دفع  
 احد الورثة الدار الى واحد من الورثة من غير ان يوافق  
 عن جميع نصيبه عن الثلثة لا ينفذ على الباقي الا باجازة  
 ويكون ان استردوا الدار وان يجمعوها في القيمة ان شافوا



ظروف

فهلما ظاهر وانما الان كان في ان الد فوهل ياخذ نصيبه من الدار  
 بعد استرداد السابقين فيل ان لا يخذله ويصو القاسم  
 ما يقسمه اي ما يقصد قسمه فليكن على قسطين فلان  
 نصيبه كذا وفلان كذا ليكنه حفظه ويرويه اي ما تنبه  
 في القسطين للقاضي حتى يتولى اقرار بينهم بنفسه ويعلمه  
 بالمال المملوكة اي يسويه على سهام القسمة اي يقسم عليهم  
 وهو ان ينظر القسط الا نصيبا فيقدر بها الخ السهام حتى اذا  
 كان التقاد مرتبة بين ثلاثة تقاد واحد النصيب والآخر الثلث  
 وللاخذ السدس جعلها اسداسا لانه اقل فيكون لهها حصه  
 النصيب ثلاثة اسداس ولها حصه الثلث سدسان ولذا كان  
 السدس ويرى ويوزن ما لاي المصلحة اي يقطعه بالقسمة  
 عن غيره كالقسطين ويوزن عده اي يقسمه بوزن الا قد ر  
 المساحة يوزن بالوزن ويقوم البنائي حصه اليه اذا انما يقسم  
 على حصه فيقوم حتى اذا قسمت الارض بالمساحة ووزن البنائي  
 في نصيب احدهم يعز في قيمته ليدخل في الاخذ فتمت وقد  
 نقلناه ان اقل من محضر السدس وان الاشجار وزرعوها كان  
 في الاخذ فيقوم كما قد قضاها في الاخذ في وزنها ويوزن زنا  
 يوزن عن الاخذ في نصيب بطريقه وشروطه انما هي حتى  
 لا يكون نصيب بعضهم بنصيب الاخر فيختلف فيختلف  
 معني تمسك والا فاعلم انما قال السيد حمده هذا ما  
 الاصل في ان لا يفرق بين ما كان في التمسك وفيه انما  
 في الاخذ في نصيب واحد سبيل ما او طريق في ملك الاخذ في  
 عليه انما كان ولا فسخت واعلم ان في طريق الدار والاخذ  
 في نصيب من رجل واحد ولا يفرق بين رجل واحد في نصيبه  
 في نصيب من رجل واحد ولا يفرق بين رجل واحد في نصيبه  
 في نصيب من رجل واحد ولا يفرق بين رجل واحد في نصيبه

ظروف دار رجل يجعل الطريق وسبيل ما في نصيب احد  
 لان القسمة انما شئت لتكمل المنفعة على وجه ينضج  
 وتنظم المنازعة بينه وانما يظن انما يكون ان لا يفرق  
 حتى يعطى صاحبها حصه انما كان وانما يكون يجعل ذلك  
 في دارها حصه كبلاد تصرف الاخره ويكتب القاسم الا نصيبا  
 المرفوعة بالاول والثاني والثالث وهم جليل وبالرغم  
 والاسدس وعليه من اي جانب شأ مثلا اذا حصل الجايد  
 الغريب ولا يجعل ما يليه في نياحه ما يليه ثالث الاخره  
 حرا وانما يكتفون من الزم كل واحد منهم عند خروج وعنده  
 كما كان في الزم كل واحد منهم اي اسما على اسما ويجعلها  
 نطاقات ويجعل في كل نطاق اسما ويطلب كل نطاق ويجعلها  
 شدة البند فيموزع عليها في طين لا يخرجها ثم يمسكها ويجعلها  
 في رعا وفي نية يخرجها واحد بعد واحد هذه هي قوته  
 ويخرج لتطبيب القوم فيقال في ظهوره والفرقة ليست  
 بوجهة وانما تطيب الانفس وسكون القلوب ونسبي  
 نية المسك حتى ان القاطن عن كل واحد نصيبا من غير  
 اقله حاز لا في معنى القضا فتمت الا لازم انه في الزم  
 ولو انما يعلق الاستحقاق في الفرقة قاطرة حرج لان  
 تقول لا يحصل الاستحقاق بالفرقة لان الاستحقاق كان  
 في انما فله وكان للفاضل ولاية الا لازم كل واحد منهم وانما  
 صير اليها التطبيب فلو هو وهذا ليس بنسب وانما القاسم  
 على نية اسما فيختم به شأ يكون لهم قبل الاخذ في  
 فان هذه هي حصة فاعلم ان الله تعالى على كل واحد نصيبا  
 وشره عليه السلام فاعلم ان الله تعالى على كل واحد نصيبا  
 ان الفرقة انما ثلاثة الاولى ثبات بعض البعض وادبالات

حق البعض وانها باطله تكن اعتق احد عدده بغير عينه  
التفريق والاخرى لطيفة النفس وانها جائزة كالقرعة بين النسا  
لنفس والقرعة بين انس في البداية للقسمة والثالثة لاناف  
حق واحد في مقابلة مثله ففر حق كل واحد منهما وهو جائز  
كل في كمالية فمن خرج من هؤلاء اسمه او افله سهم الاول  
اي يعطى بنفسيه من الجانب الغربي مثلا من الموصلة اليه بنصيبه  
ومن خرج اسمه ثانيا فله السهم الثاني يعطى بنفسيه منفصلا  
بالاول والثاني يتم قال في شرح الطحاوي واذا وقع بيعهم في القرعة يسبق  
ان يقول كل من خرجت قرعته ولا يهرج عطية حقه من هذا الجانب  
والذي يليه في الخروج يجب نصيب الاول اهلا كان ينتمي الي  
السهم الاخير نسوا كانت الانصاف مستساوية ومتفاوتة  
وليس لاحد ان يرجع سوكا له بالاصل والمحكم وقال في الكافي  
وشرح ذلك ارض بني جماعة من قرية لاحد منهم عشيرة كما هم  
ولا يخرج منه ولاخرهم وارادوا فتحها قسمتها على قدر سهمهم  
على خمسة واربعة كيفية ذاك ان يجعل الارض على عدد  
سهمهم بعينه سويت وعدلت ثم يعمل بناقد سهمهم ام  
على عدد سهمهم ونقسم بينهم فاوئل بندقة تتخرج وتوضع  
على طرف من أطراف الستة الباقية لا ينظر الى البندوقة  
لمن هي فان كانت لصاحب العرق اعطاه ذلك السهم  
وتسعة اسهم منفصلة بالسهم الذي وضعت البندوقة عليه  
ليكون سهم صاحبها عملا الاتصال فيخرج بين البندوقة كذلك  
فاوئل بندقة تتخرج وتضع على طرف من أطراف الستة الباقية  
ثم ينظر الى البندوقة لمن هي فان كانت لصاحب الخيل اعطاه  
الغاصبي ذلك السهم واربعة اسهم منفصلة بذلك السهم  
وبين باقي الاربعة اصحابه وانك انت البندوقة لصاحب

الواحد كان له الحرف الذي وضعت عليه سندقة وتكون  
الحفزة الباقية لها صاحب الحفزة اه رجل مات وترك  
ثلاث بنين وترك خمسة عشر خاتمة خمس منها مملوئة خذلا  
ويخص الى نصف واحسب منها خاتمة والكل مستوي فابعد  
البنين اذ يقسم كل واحد على اثناس من غير ان يكون هو من ضمنها  
قالوا الوجه في ذلك ان يعطى كل بنى خاتمة يتي مملوئتها  
والنصف وخال بيتين خاتمتين ويعطى الثالث ثلثا ويصنف  
خص خاتمة واحدة مملوئة واحدة خاتمة وثلاث اذ يقسمها  
كل بيتي الا بن الثالث ذلك لان المسألة واحدة فثمن  
رجل ان بيتها خمسة ارغفة لاحدها رغبان والآخر اربعة  
فدعيا رجلا لنا واكمل جميعا مستويين عز ان اذ ان عطايا  
خسة درهم وقال قسما على قدر ما اكلت من ارغفتكم  
قال النقيب يا ليلث يكون لها حب الرغيفين درهمان  
ولها حب الثلاثة ثلثان لاني اكل واحد من كل ارغفة وثلثي  
ورغيفي من اكل ثلثان من ذلك الرغيفي لها حب الرغيفين  
وسهمها ثلثي صيكل واحد من كل سهمين من نصف صاحب  
الرغيفين وثلاثة اسهم من نصف صاحب الثلاثة ارغفة  
وذلك خمسة فيقسم البذل كذلك فكل الرغيف ابو بكر  
عندي لها حب الرغيفين درهم من البذل لانه اكل من رغبانه  
رغيفا وثلثي رغيفي وترك اكل الثالث من رغبانه الا ثلث رغيفين  
واكل واحد منها اكل رغبانه وثلثي رغيفي فالثالث اكل من الارغفة  
رغبان وثلث رغيفي فكان لصاحب الثلاثة اربعة من رغبانه  
درهمان وثلثي رغيفان رجلا ارج ان يتقاسم التي بينهما  
يا ليلث ارج ان لا تقسم من قبلك لاني في الظاهر بوجه قسم العنب

بيت الشريف بالوزن بالعقبات والميزان والمكيال فصار  
 في الظاهر وقال العلامة المقدسي في هذه الارغفة التي ذكرها  
 عن فاضل خان ما ذكره ابو الليث مع جلاله قدوة  
 لكسالت بعض العلماء من انهم اصابوا من سبب  
 خطائهم وهل يكتفون بغيره فانها  
 قلت على توحيده فان الظاهر ان النوع سبب الامرين  
 دقائق الحسب في غير دعوت الدوام حسب ما ظهر من ذلك  
 ظهر ان لا حدهما رغبتين اثنتي ولا ثلاثة كانه قال خذوها  
 على عددهما والحمد لله الموفق قال ومن فرغ من هذه النوع  
 ما رايت يحفظ بعض الافاضل شيخنا مع سبعة  
 ارغفة واخره سبعة واخره ثمانية في اربع فاكوا  
 سوا لا يقع لهم احد وعشرين درهما فقال انتموها ما لكم  
 قال وطريقه ان عدد الارغفة يقسم على اربعة فيصيب  
 كل اربعة وربع ثم يقسم المدفوع على عدد ما اكل اربعة  
 وهو خمسة وربع فيصيب كل رغيف اربعة درهم فصار  
 الستة اكل خمسة وربع في ثلاثة اربع مثلاً درهم واحد  
 السبعة حتى لا يرغيف وثلاثة اربع رغيف سبعة فياخذها  
 واهما حباً الثمانية بقي رغيفان وثلاثة اربع باحد عشر  
 فياخذها اه قلت فلو كان احدى ثلاثة ولا آخر  
 اربعة ولا خمسة ولا سبعة من اربع واعطى كل رغيف  
 لا يبقى صاحب الثلاثة شيء ولما حب الأربعة اربعة وهاج  
 النسخ ثمانية ثم نقل المقدسي عن الظاهرية انه قال  
 وعلى فاس روي عن علي بن عيسى بن عطاء الله صاحب  
 الرغيفين درهمين يعني في المسألة التي قد مرها من فاضل خان  
 وقد اختلفوا في القيمة في البيت وان الدرهم بها رغيفين

قول ابي بكر واراد ما شرع عليه من ما اخرجكم الى حظج الدارين  
 المزي في تهذيبه عن زرين حسبت قال جلس رجال  
 احدى معه خمسة ارغفة ومع الاثلاثة ارغفة فمس  
 وضع الغدا بينهم من بهما رجل قال لا اجلس للغدا  
 فحسبوا كل واحد واحد واستقوا في الكلام الارغفة الثمانية فقام  
 الرجل فطرحها ثمانية درهم فقال خذوها عوضاً عن اكلها  
 لكم وثلاثة من طعامكم فتنابعا فقال صاحب خمسة الارغفة  
 في خمسة درهم ذلك ثلاثة وقال صاحب الارغفة الثلاثة  
 لا ارضى لان تكون الدرهم بيننا نصفين فارتفعوا وامس  
 المومنين على رءف فقصا عليه قصتها فقال له واغيب  
 الثلاثة فذرع عن عليك صاحبك ما عرض وخبرناك  
 من خذك فارضنا الثلاثة فقال والله لا ارضيت الامر  
 الحق فقال علي رضي ليس لك في الحق الادهر واحد ولم  
 سبعة درهم فقال الرجل سبحان الله قال هو ذلك قال  
 فوفني الوجه في الحق حتى اقبله فقال علي رضي ليس  
 انما ثمة الارغفة اربعة وعشرون فلما اكلتها وانتهت  
 انفسهم ولا يعلم الاكثر من ذلك ولا قبل فتملأوا في الكلام  
 السوا فاكلت اثم الثمانية الثلاثة وانما لك تسعة الاثلاث  
 واكلها صاحبك ثمانية اثلثون درهم خمسة عشر اثنى عشر اثنى  
 ودرهم سبعة واكلى لك واحد من تسعة الاثلاث فاكل واحد  
 بواحد ولم يسعة فقال الرجل فبصيت الا اها واعلم ان  
 الدرهم الذي ليست به ثمانية لا يدخل في القيمة ليجبر بها  
 نقصان بعض الاثنا عشر واستقوا الارضاء بعضهم  
 جماعة في الدرهم فطلبوا القسمة في حبل فاكلوا فاكلوا  
 عن الاختلاف اربعة درهم ان يدفعوا من الدرهم والاخر





الطريق كما هو لكم فيما اذا استنتج بعض الشك وان لم يكن ان  
 الطريق مشتق منه ذلك ثم انقسمت كما بسطه الربيع  
 وعبارته ولو اختلف في ادخال الطريق في القسم بان قال  
 بعضهم لا تنقسم الطريق بل ينقسم في مثل ما كان فصل  
 القسم في نظرية الحكم فان كان يستقيم ان ينقسم في نصيبه  
 قسم الى قسمين غير طريق بل هو كما عظم في مثل المنفعة  
 وتحقيق الاثر من كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك في  
 طريقين كما عظم في تحقيق تكثير المنفعة فيها وان الطريق  
 اختلف في مقدار عرض الطريق هذا كما في المسألة الاولى  
 اي اذا امكن القسمة الا ما بقا الطريق مشتق كما بقوه  
 كذلك فاختلقت الشك في مقدار وفاد بعضهم له طولاً  
 وعرضاً وخالفه غيره جعل عرضها اي الطريق قدر  
 عرض باب الدار في طول وعرضه في غاية البناء والذخيرة  
 ولو اختلف في مقدارها في سعة الطريق وضيقه وطول  
 فقال بعض الناس كما فعلوا في الطريق الموقوف الباب  
 الاعظم وطول من الاعلى والاسفل وقال بعضهم غير ذلك وكذا  
 في العنانية فلكم ان يجعل الطريق على عرض الباب وطوله  
 لا على الارتفاع فلكم فلا فرق في جعله عظم من ذلك  
 وما في الاثر يعني ان كان المقسوم ارضاً فيكون هو الطريق  
 بعد ما عظم في العرض وفي نسخة وما في الاثر في مقدار  
 من القوت فيكون له لا بد من العرض من ذلك ولا يجعل مقدار  
 ما يتركه شريكاً معاً وان كان يحتاج الى ذلك لانه كما يحتاج  
 اليه يحتاج الى العمل في شريك الى ما لا يتناهى كما في  
 النهاية فيكون يقوله انما يقوله فيكون في البيت في البناء  
 لا مستقر الا انما قال السيد حمد ونقلت من الوصفا تية

قول  
 وان جعلوا قد رتبها بطريقه على عدد الملاك لا الملك يحسن  
 وفي خبرهم فيها على قدر ملكهم وليس على الملاك فيه يقدر  
 يعني ان الطريق اذا جهلت لا انصاف فيه يقسم على عدد  
 الرؤوس لا بقدر مساحة الا ملاك فلو تفرع على شريك او  
 حدثت منسفة فانها تكون على رؤوسهم وما الشرب الى جهلت  
 فيه لا انصافاً فيه يقسم على قدر الملاك ومعنى ما ذكره الله  
 انهم اذا اقساموا الدار اختلفوا في قدر الطريق كل نصيب  
 يجعل طريق كل نصيب على قدر عرض باب الدار وطوله  
 قال في التبيين لا بد ان الطريق مشتق عليه ولا يختلف  
 فيه تفرع الا لمتفق عليه ولا في ذلك القدر كعانية في  
 الدخول فلو ان السلوك يسبق فلكم في الطريق على قدر  
 سهاهم في الدار لان القسمه وقسمت فيما وراءه ولا يقسم  
 فيه فبقية هذه السهول كما كانه وفي الخاتمة اذا كانت الدار  
 بين رجلين وفيها طريق لفهم فهاذا في رتبة الدار  
 صاحب الطريق ان يسميها عن القسمه بل هو له ذلك  
 وترك الطريق عرض عظم باب الدار اعظم وطوله  
 من باب الدار في باب الدار اي الطريق وتسمى بقية  
 الدار على حقوقها وان كان في الدار سبل ما رجل فانه صاحب  
 الدار وقسمة الدار بين المسكن بينهم فالمسكن يترك الطريق  
 فيما تقدم له حتى يخرج كل واحد من حناها في نصيبه ان  
 كان فوق الباب لا حنا ودونه لكل واحد من حناها في حناها  
 فيما كان فوق الباب لا فيما ودونه لان فوقه من الارتفاع  
 مستتر ودونه مستتر فلا حنا في الدار فلهذا صنفه في الدار  
 قسمه ما ورطه الباب من الاعلى في الدار فلهذا صنفه في الدار

فيه قائلان الروي ونحوه لا يجوز احدا منه في الطريق الخاص  
الارض الكفا معنى هذا الاحداث فوق قدر العالم فان  
قلعة مثلا في اوقات من خارج ما ذكرناها في داخل الدار  
قلعة لا تزق فان دخل الطريق لكل من لم يمتد و  
بيت فيها فيستحق على رضا الله لا يقال وان كان  
عدم رضاه فانما كلفه ما هو كلفه ما قاله السيد احمد يمكن  
ان يقال ان الباب باب الدار كذا في الطريق فلو قد عرف  
فمنفس الباب مشترك فلا ينبغي فيها دونه وما فوقه ان وقع  
في رضى احد لم له البناء فيه اه لا لا در طول الباب  
حق التواضع في ذلك فلو قد عرفه ان قد طول الباب وعرضه  
حق التواضع وانما ذلك ما زاد عليه الى اسم الفتح  
الصلوب اه ونعني انما هي دارة اختلاف الشك في  
تقدير طوله احد مشترك بينهم كما في دارة ما قد مره عن  
العناية لا في طريق الانصب بالارة حتى يروا انه حق  
المقاسم فانهم اه والبناء على اصل المفتاح لا يجوز الارب  
رضاء الكفا في حاله قال الا في يسبق اليهم ان طول  
الطريق تقدير طوله باب الدار وليس كذلك بل طول  
من اعلاه على ان ينفذ من حده في كفا في الدار والدرج  
في محله قال في الفتاوى من يحصل طوله من الاعلى  
بقدر طول الباب لا في المساحة المنقلة فيكون انصب في  
حاشيته ورضاه في الطريق في الطريق فادعى كل  
واحد منهم الدار فهو بينهم بالسوية اذ لم يعرف اصله لا يميز  
في الدار في الطريق وانما هو من لا يحصل طوله من الاعلى  
الدرج من در الدار والدرج لا في حاشيته من المنزلة فيغير  
في الطريق في حاشيته الدار الكبير وهذا بخلاف الشري

فانه عند اختلاف الشري يجعل الشري بينهم على قدر رضاهم  
وان عرف اصل الطريق ليف كان بينهم جعله بينهم على  
ذلك فان كانت دار رجل وطريق لا اخ فيها فان حاشية  
الدار واقتسمت ورضاه الدار في بينهم ورضاه الطريق لها عند  
الطريق ولهم في دعوى فادعاء في حاشية فلهما حب الطريق  
نصفه وللورثة نصفه وان لم يعرف ان اصل الدار بينهم  
ميراث واحد وانما قسم ذلك على عدد رؤسهم وورث  
حاشية الطريق في المسقط ولو شرط ان تكون الطريق  
في قسم الدار على التقاوت حازوا ووصلة سهمهم  
في الدار قسم واحدة فذلك لان القيمة على التقاوت وتاوت  
في غير لامح الربوبية تميزه في البسوط وانما كانت  
الدار بين رجلين فاقسمها فادعاء حاشية مقدمها  
وهو القلت وخلافه من غيرها وهو الثلث ان حازوا  
كانت الدار بينهما الثلث فادعاء حاشية الثلث نصيب  
بيننا رعا ورضا حب الثلث نصيبه ما يقع من الدار  
وهو كله من حقه فادعاء بين وثلث ان كان الدار في  
قسمه الا ان لم يست له غلة فهو جاز اذا اقتسم دارا بين  
حاشية فادعاء حاشية حاشية من الدار على رعا طريق  
بينها ولا حاشية الثلث ولا خلتها فادعاء حاشية كانت  
الدار بينهما نصيبين لان رتبة الطريق ملكتها محلها فادعاء  
رعا في حاشية الدار وان فادعاء حاشية الثلث من موزعها  
جميع حقه وان فادعاء حاشية الثلث من مقدمها حقه  
حاشية وان كانا فيه غربي وفي حاشية دارك الدار بين  
اقتسمها فادعاء حاشية الدار نصيب ورضاه حاشية بينهما  
قدر السدس فذلك حاشية وثلث الدار حاشية حاشية